إيمانويل تود

هزيمة الغرب

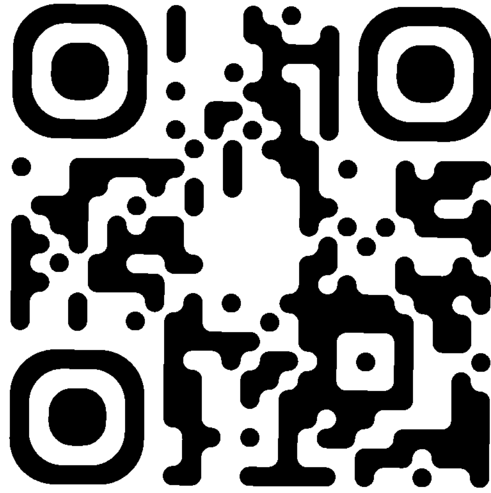


«يحرّر القارئ من البروباغندا
التي تحاصره»

Le Monde diplomatique

ترجمة
محمود مروّة

دار الساقي



سجل في مكتبة

اضغط الصفحة

SCAN QR

هزيمة الغرب

مكتبة

t.me/soramnqraa

Emmanuel Todd, *La défaite de l'Occident*, Éditions Gallimard, 2024

Cet ouvrage, publié dans le cadre du Programme d'Aide à la Publication Georges SCHEHADE, bénéficie du soutien du Ministère de l'Europe et des Affaires Etrangères et du Service de Coopération et d'Action Culturelle de l'Ambassade de France.

الطبعة الأولى 2025

ISBN 978-614-03-2332-2

Published 2025 by Dar Al Saqi

Dar Al Saqi
Gable House, 18-24 Turnham Green Terrace, London W4 1QP
Tel: +44 (0) 20 7221 9347

www.daralsaqi.com
www.saqibooks.com

تابعونا على

@SaqiBooks @DarAlSaqi

@SaqiBooks دار الساقي

Saqi Books DarAlSaqi

@saqibooks @daralsaqi

تصميم الغلاف: عفيفة حلبي

صورة الغلاف: © Julpo/iStock

إيمانويل تود

بالتعاون مع باتيست توفيري

هزيمة الغرب

ترجمة

محمود مروَّة



إلى جورج

المحتويات

مقدّمة: مفاجآت الحرب العشر ١١
الفصل الأول: الاستقرار الروسي ٣١
الفصل الثاني: اللغز الأوكراني ٥٩
الفصل الثالث: في أوروبا الشرقية، رهاب ما بعد حداثي من روسيا ٩٧
الفصل الرابع: ما الغرب؟ ١١٤
الفصل الخامس: انتحار أوروبي بمؤازرة أميركية ١٣٢
الفصل السادس: في بريطانيا: نحو الأمّة صفر (تداعي بريطانيا) ١٥٧
الفصل السابع: الدول الإسكندنافية: من النسوية إلى الصقورية ١٨٦
الفصل الثامن: الطبيعة الحَقّة لأميركا: أوليغارشية وعدمية ١٩٤
الفصل التاسع: تنفيس الاقتصاد الأميركي ٢١٧
الفصل العاشر: عصابة واشنطن ٢٣١
الفصل الحادي عشر: لماذا بقية العالم اختارت روسيا ٢٤٣
خاتمة: كيف وقعت الولايات المتحدة في الفخّ الأوكراني ١٩٩٠-٢٠٢٢ ٢٦٧
تذييل: العدمية الأميركية: الدليل بغزّة ٢٩٣

واثقين بأنّهم يعرِفون مسبقاً سرَّ المُغامَرة غير المُكتمِلة، ينظرون في غُموضِ أحداث الأمس واليوم بغرورِ قاضٍ يحيط بالنزاعات ويُوزِّع بسِيادِيّةٍ الثناءَ والتأنيبَ. إنَّ الوجودَ التاريخيَّ، مثلما يُعاش دون زيفٍ، يضعُ في مواجهةٍ أفراداً، ومجموعاتٍ، وأمماً، متنازعين ذَوداً عن مصالحَ أو أفكارٍ تتنافر. لا المُعاصِر ولا المُؤرِّخ بقادرٍ على أن يخطِّئ طرفاً أو يُحِقَّ آخرَ دون تحفُّظ. ليس أنّنا نجهَل الخيرَ والشرَّ، بل نجهلُ المستقبلَ، وكلُّ قضيةٍ تاريخيةٍ تحمِل نصيبَها من الجَوْرِ.

ريمون آرون

أفيون المثقّفين

الفصل الخامس: "معنى التاريخ"

أنا هنا، ولا يسعني فعل غير ذلك.

مارتن لوثر

في مُجمَّع فورمس، نيسان/أبريل ١٥٢١

مقدّمة

مفاجآت الحرب العشر

في الرابع والعشرين من شباط/فبراير ٢٠٢٢ ظهر فلاديمير بوتين Vladimir Poutine في شاشات العالم أجمع ليُعلِن دخول القوات الروسية أوكرانيا. لم يدُر الخطاب في الأساس حول أوكرانيا، ولا حول حقّ سكان إقليم دونباس في تقرير المصير، بل كان تحدِّياً لحلف الشمال الأطلسي. فلم يُرِد بوتين لروسيا أن تُفاجَأ كما في صيف ١٩٤١ حين طال انتظار الهجوم الحتمي، مُعلِّلاً: "إنّ التمدُّد المستمرّ في البنى التحتية لحلف الشمال الأطلسي، والتهيئة العسكرية لأرض أوكرانيا، مرفوضان بالنسبة إلينا". لقد اجتيز "خطٌّ أحمر"، ولم يكن السماح بنموّ "معاداة روسيا" في أوكرانيا موضعَ نقاشٍ، فجاء التحرُّك، على ما شدَّد بوتين، دفاعاً عن النفس.

إذ يؤكّد هذا الخطاب الوجاهة التاريخية، والقانونية لو جاز التعبير، للقرار، فإنّه يُظهِر بواقعيةٍ فظّةٍ ميزانَ قوى يرجِّح كفّة بوتين. فلحظة التحرّك حانت لروسيا لأنّ حيازتها صواريخ فرط صوتية منحتها تفوّقاً إستراتيجياً. ورغم شيءٍ من الانفعال أفشاه خطاب بوتين، المتماسِك والرصين للغاية، فإنّه كان في منتهى الوضوح وجديراً بالنقاش حتماً لو غاب ما يوجب التسليم. فسرعان ما فُرِضت نظرةٌ عن بوتين يستعصي على الفهم، وروسٍ إما مبهمين، وإما خاضعين، وإما بلهاء. تبعَ ذلك غيابٌ للنقاش أخزى الديموقراطية الغربية؛ غيابٌ كليٌّ في بلدَين هما فرنسا، والمملكة المتحدة، ونسبيٌّ في ألمانيا، والولايات المتحدة.

إنّما على غرار غالبية الحروب، العالمية منها بوجهٍ خاصٍّ، لم تذُر هذه الحرب كما كان مُتوقّعاً لها. فأمدّتنا بمفاجآت كثيرة، أحصي عشراً أساسيةً منها.

المفاجأة الأولى شكّلها انفجار الحرب نفسها في أوروبا. حرب حقيقية بين دولتين، في حدثٍ لا يُصدَّق لقارةٍ حسبَت نفسَها هاجِعةً إلى سلامٍ دائم.

تكمن المفاجأة الثانية في الخصمَين اللذين تضعهما هذه الحربُ في مواجهةٍ: الولايات المتحدة، وروسيا. فمنذ أكثر من عقدٍ، اتّخذت أميركا من الصين عدواً رئيسياً. عبَرَت العدائية تجاهها الانقسامَ الحزبي في واشنطن، وكانت نقطةً وحيدةً لا ريب يتوافق الجمهوريون والديموقراطيون بشأنها. والحال أنّنا نشهد مجابهةً بين الولايات المتحدة، وروسيا، عبر الأوكرانيين المتوسِّطين.

المفاجأة الثالثة: صمود أوكرانيا العسكري بعدما توقَّع الجميع هزيمتَها سريعاً. ومع اختلاق صورةٍ صبيانيةٍ ومبالغٍ فيها عن بوتين شيطانيٍّ، رفض الكثير من الغربيين النظرَ في أنّ روسيا لم ترسل سوى ما بين ١٠٠ ألفٍ إلى ١٢٠ ألف جنديٍّ إلى أوكرانيا المترامية على ٦٠٣,٧٠٠ كيلومترٍ مربَّعاً. من باب المقارنة، في عام ١٩٦٨ أرسل الاتحاد السوفياتي وأتباعه في حلف وارسو خمسمئة ألف جنديٍّ بهدف اجتياح تشيكوسلوفاكيا ذات المساحة البالغة ١٢٧,٩٠٠ كيلومترٍ مربَّعاً.

غير أنّ الأكثر تفاجُؤاً حيال حجم الصمود العسكري الأوكراني كانوا الروس أنفسهم. فأوكرانيا في أذهانهم، كما في أذهان معظم الغربيين المطّلعين، وفي الواقع بصراحة، عُرِفت بالدولة الفاشلة (failed state). خسرَت منذ الاستقلال في عام ١٩٩١ نحو ١١ مليون نسمةٍ بسبب الهجرة وانخفاض الخصوبة. يسيطر الأوليغارشيون عليها، ويبلغ الفساد مبالغ جنونية، وتبدو كأنّها وشعبها معروضان للبيع. كما صارت في عشية الحرب الأرضَ الموعودة لما يُعرف بتأجير الأرحام، وبأثمانٍ زهيدةٍ.

لا ريب في أنّ حلف الشمال الأطلسي كان قد جهّز أوكرانيا بصواريخ Javelin المضادة للدروع. ولا ريب في أنّها تمتّعت منذ بداية الحرب بمنظومات رصد وتوجيه أميركية. غير أنّ المقاومة الشرسة لبلدٍ في طور التفكُّك تطرح إشكالاً تاريخياً. فما لم يكن لأحد توقُّعه هو أن تجد أوكرانيا في الحرب عِلّةً للبقاء، مبرِّراً للوجود.

المفاجأة الرابعة: صمود الاقتصاد الروسي. فقد قيل لنا إنّ العقوبات ستُركِع روسيا،

لا سيما عقوبة استبعاد مصارفها من منظومة Swift [جمعية الاتصالات المالية العالمية بين المصارف][1]. لكن لو أنّ بعضاً من ذوي العقول الفضولية من طاقم سياسيينا وصحافيينا قد تعنّوا قراءةَ مؤلَّف دافيد تورتري David Teurtrie، الصادر قبل الحرب ببضعة أشهر، *Russie. Le retour de la puissance* [روسيا. عودة القوّة]، لنجَوْنا من هذا الإيمان التافه بقوّتنا المالية المطلقة[2]. يُظهر تورتري أنّ الروس تكيَّفوا مع عقوبات عام ٢٠١٤ واستعدّوا للاستقلالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والمصارف. نكتشف معه روسيا حديثةً، بعيدةً كليّاً عن أوتوقراطية نيو-ستالينية قاسية تُصوِّرها الصحافة يوماً تلو آخر لنا. نكتشف دولةً قادرةً على التحلّي بمرونةٍ تقنيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ كبيرةٍ؛ باختصار: خصمٌ لا بدّ من حمله على محمَل الجد.

المفاجأة الخامسة: انهيار الإرادة الأوروبية. في البداية، كانت أوروبا هي الثنائي الفرنسي-الألماني. ثم في إثر أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ [الركود الكبير]، سيأخذ هذا الثنائي شكلَ زواجٍ بطريركيٍّ، مع دورٍ لألمانيا بمثابة زوجٍ مهيمنٍ ما عاد يصغي إلى الشريك. لكنْ حتى في ظل الهيمنة الألمانية تلك، كانَ يُعتقد باحتفاظ أوروبا بدرجةٍ من الاستقلالية. ورغم بعض الاحتراز الألماني في أوّل الأمر، بما يشمل تردُّد المستشار أولاف شولتس Olaf Scholz، سرعان ما تخلّى الاتحاد الأوروبي عن أيّ عزم على الدفاع عن مصالحه الخاصة. فانقطع عن الشريك الروسي في مجالَي الطاقة و(بصورةٍ عامةٍ) التجارة، معاقِباً الذات بقسوةٍ تشتدُّ. وبلا اعتراضٍ، قبلت ألمانيا بتخريب خطوط أنابيب الغاز Nord Stream، الموفِّرة جزئياً لإمداداتها الطاقية. مع العلم أنّه عمل إرهابي موجّه ضدّها بقدر روسيا، ارتكبه "الحامي" الأميركي بالاشتراك مع النرويج، غير المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي. حتى إنّ ألمانيا نجحت في التغاضي عن التحقيق البارع لسيمور هيرش Seymour Hersh حول هذا الحدث العجيب، وعن التساؤلات التي أثارها بشأن دولة تُقدِّم نفسها بالضامن الذي لا غنى عنه للنظام الدولي. لكن رأينا أيضاً فرنسا بقيادة إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron تتبخّر في الساحة الدولية، في وقت راحت بولندا تغدو وكيلَ واشنطن الرئيسي في الاتحاد

١ ما وُضِع في النص بين قوسَين معقوفَين هو من المترجم. (الناشر)

2 David Teurtrie, *Russie. Le retour de la puissance*, Dunod, 2021.

الأوروبي، خالفةً المملكة المتحدة التي خرجت بنِعمة Brexit. بدلاً من محور باريس–برلين، حلَّ في القارة بصورةٍ عامةٍ محورُ لندن–وارسو–كييف بقيادة واشنطن. كفيلٌ اضمحلال أوروبا هذا بصفتها لاعباً جيوسياسياً مستقلاً بإثارة حيرتنا، لا سيما إذا تذكّرنا أنّ معارضة ألمانيا، وفرنسا، الثنائية لحرب العراق أثمرت قبل عشرين عاماً مؤتمرات صحافية مشتركة جمعت المستشار شرودر Schröder، والرئيس شيراك Chirac، والرئيس بوتين.

المفاجأة السادسة لهذه الحرب شكّلها ظهور المملكة المتحدة بصفتها طرفاً يختال ضد روسيا من موقعه خلف حلف الشمال الأطلسي. فعلى الفور بدت وزارة دفاعها (MoD)، وفق ما نقله الإعلام الغربي، واحدة من أشدِّ المعلّقين اندفاعاً، إلى درجة جعلت المحافظين الجدد الأميركيين يبدون كأنّهم ذوو روح عسكريةٍ فاترةٍ. وقد أرادت المملكة المتحدة أن تكون أوّل من يرسل صواريخ بعيدة المدى ودبابات ثقيلة إلى أوكرانيا.

بقدرٍ موازٍ من الغرابة، طالت هذه الصُقوريّة الدولَ الإسكندنافية، بعد مِزاجٍ مسالِمٍ وميلٍ إلى الحياد ساداها طويلاً. هكذا نقَع على المفاجأة السابعة في شمال أوروبا، بروتستانتية[1] أيضاً، وتلحَق بالحُمّى البريطانية. فالنرويج والدنمارك وصلتان عسكريتان بالِغتا الأهمية للولايات المتحدة، في حين يُفشي انضمام فنلندا، والسويد، إلى حلف الشمال الأطلسي اكتراثاً جديداً بالحرب، وسنرى أنّه سبق اجتياح روسيا لأوكرانيا.

أما المفاجأة الثامنة وهي الأكثر... إدهاشاً. إذ تأتينا من الولايات المتحدة، القوّة العسكرية المسيطِرة. فبعد صعودٍ بطيءٍ، تبدّى القلق رسمياً في حزيران/يونيو ٢٠٢٣، عبر تقارير ومقالات مصدرها البنتاغون، وتقول إنّ الصناعة العسكرية الأميركية تعاني عجزاً. القوّة العظمى في العالم عاجزة عن توفير تموينٍ بالقذائف لمحميِّها الأوكراني– أو أيّ شيء آخر بالمناسبة. إنّها ظاهرة استثنائية للغاية حين نعلم أنّ الناتج المحلي الإجمالي

١ بدءاً من الفصل الرابع بوجهٍ خاصٍّ، سيستند إيمانويل تود إلى أطروحة عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Webber، في مؤلَّف *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* [**الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**] (١٩٠٥). يستكشف فيبر العلاقة بين التعاليم الدينية البروتستانتية، وتطوُّرِ النظام الرأسمالي في الغرب. فيرى أنّ تعاليمَ حركة الإصلاح البروتَستانتي في القرن السادس عشر ساهمت في تكوين ثقافة عمل جديدة. فمثلاً من خلال الدعوة إلى التفاني في العمل والانضباط كطريقٍ إلى خدمة الله، غدَت الأعمال كما الطموح المادي مرتبطَين مباشرةً بالأخلاق الدينية، ما شكّل أساساً لنموّ الرأسمالية الحديثة وتطوُّرها. (المترجم)

لروسيا وبيلاروسيا مجتمعتَين شكَّل في عشية الحرب ٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي الغربي (الولايات المتحدة، وكندا، وأوروبا، واليابان، وكوريا). تَطرَح نسبةُ ٣,٣% هذه، القادرة على إنتاج أسلحة تفوق إنتاج العالم الغربي بأكمله، إشكالاً مزدوجاً. أولاً بما يعني الجيش الأوكراني الذي يخسر الحرب بسبب نقص الموارد المادية. وثانياً بما يعني تاج علوم الغرب، علم الاقتصاد السياسي إذ يتَكشَّف طابعه الزائف –فلنجرؤ على التعبير– أمام العالم. فقد عفا الزمن على مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، ووجب التفكير في علاقة الاقتصاد السياسي النيوليبرالي بالواقع الملموس.

المفاجأة التاسعة: العزلة الأيديولوجية للغرب وجهله بموقعه من عزلته في هذا العالم. فبعدما اعتاد الغربيون سنَّ القيم الواجب على العالم الالتزام بها، توقَّعوا بصدقٍ وحماقةٍ أن يشاركهم الكوكب برمّته الحنقَ على روسيا. قد خاب ظنُّهم. فبمجرّد تناهي الصدمة الأولى للحرب، بدأنا نرى هنا وهناك دعماً أقل خِفيةً إلى روسيا. كان بمقدورنا توقُّع ألا تُقدِم الصين، المُحدَّدة خصماً تالياً في لائحة الأميركيين، على دعم حلف الشمال الأطلسي. مع ذلك، لا بد من تسجيل نجاح المعلِّقين المغشيّين بنرجسيّتهم الأيديولوجية على ضفتي المحيط الأطلسي، في التفكير جديّاً على مدار أكثر من عام بإمكانية عدم مساندة الصين لروسيا. أيضاً، لا ريب في أنّ رفض الهند الانخراط قد أثار قدراً أعمق من الإحباط لأنّها أكبر ديموقراطية في العالم، ما يُحدِث خللاً في معسكر "الديموقراطيات الليبرالية". لكنّ الروعَ هدأ مع إرجاع سبب رفض الانخراط إلى أنّ تسليح الجيش الهندي كان من أصلٍ سوفياتي إلى حدٍّ كبيرٍ. أما في حالة إيران المسارِعة إلى تزويد روسيا بمُسيَّرات، فقد أخفق معلِّقو النشرات الإخبارية الفورية في تقدير أهمية ما عناه هذا التقارب. فبينما اعتاد هواةُ الجغرافيا السياسية في وسائل الإعلام وغيرها وضعَ البلدين في الجعبة نفسها، أي قوى الشرّ، أغفلوا كم أنّ التحالف لم يكن أمراً مفروغاً منه. فتاريخياً، كان لإيران عدُوَّان: إنكلترا التي حلّت الولايات المتحدة محلّها بعد سقوط الإمبراطورية البريطانية، و... روسيا. كان حريّاً بهذا التغيُّر المحوري التنبيه إلى حجم الجَيَشان الجيوسياسي الدائر. أما تركيا، العضو في حلف الشمال الأطلسي، فتبدو ملتزِمةً أكثر فأكثر بعلاقةٍ وثيقةٍ مع روسيا بوتين، تلاؤُم، حول البحر الأسود، تفاهماً حقيقياً على التنافس. منظوراً في هذه العلاقة

من جهة الغرب، التفسير الوحيد المُقدَّم أنَّ للمثلَيْن الديكتاتوريَّيْن تطلُّعات مشتركة لا ريب. لكن غدا صعباً التمسُّك بهذا الخيط منذ أعيدَ انتخاب أردوغان Erdogan ديموقراطياً في أيار/مايو ٢٠٢٣. في الحقيقة، يبدو بعد عام ونصف العام من الحرب أنّ العالم المسلم بأسرِه يحسب روسيا شريكاً أكثر من كونها خصماً. ويتضّح أكثر فأكثر أنّ بغرضِ إدارة إنتاج النفط وأسعاره، تُبادِل كلٌّ من السعودية وروسيا الأخرى نظرةَ الشريك الاقتصادي أكثر من كونه غريماً أيديولوجياً. بإيجازٍ، ويوماً تلو آخر، أزكَت الديناميةُ الاقتصادية للحرب العدائيةَ في العالم النامي تجاه الغرب. لأنّ هذا العالم يكابد العقوبات.

المفاجأة العاشرة والأخيرة في صدد التحقُّق. إنَّها هزيمة الغرب. سندهش من تأكيدٍ كهذا في حين أنَّ الحرب لم تنتهِ بعد. غير أنّ هذه الهزيمة يقينٌ لأنّ الغرب يتدمَّر ذاتياً، أكثر من كون روسيا تهاجمه.

دعونا نوسِّع منظورَنا ونفلت لحظةً من الانفعالات المُثارة بصورةٍ مشروعةٍ من جرّاء عنف الحرب. نحن في زمن كوكبيّةٍ[1] (globalisation) مُنجَزةٍ، بمعنى أنّها بلغت أقصاها، وبمعنى المُنتهِية. فلنحاول النظر بنظرةٍ جيوسياسيةٍ: في الواقع، ليست روسيا الإشكال الرئيسي. فهذه الدولة المترامية الأطراف على عدد سكان يتقلّص، ستكون عاجِزةً لا ريب عن السيطرة على الكوكب، وهي لا ترغب في ذلك مطلقاً. إنّها قوّة عاديّة، لا غرابة في مسار تطوّرها، وأيُّ أزمةٍ روسيةٍ لا تزعزِع التوازن العالمي. ما يُعرِّض توازن الكوكب للخطر هو أزمة غربية، وبوجهٍ خاصٍّ أميركية، محطّة الخِتام. وقد راحت أمواجُها الأكثر طرَفيّة ترتطم بحاجزِ صدٍّ روسي، إنّه دولةٌ–أمّة كلاسيكية ومحافِظة.

***

١ يقترح الباحث المصري في الدراسات الأدبية والثقافية، أمير طه، تعريب globalization بالكوكبيّة. وهو تعبير يستخدمه الأنغلوفونيون للإشارة إلى العولمة (mondialisation)، مع العلم أنّهما لا يعنيان الأمر نفسه تماماً. تقول الباحثة في المركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية CNRS، سينتيا غورا–غوبين Cynthia Ghorra–Gobin: "تشير العولمة إلى بروز العالم بمثابة فضاء، ومجتمع، (...)، وتتشابك تاريخياً مع نشوء التبادلات والحركات البشرية. الكوكبيّة هي فوق ذلك وصفٌ لترابط أماكن العالم، من خلال انتشار المدن المتروبولية، وتعميم النيوليبرالية عالمياً، وتحوّل الاقتصاد العالمي إلى الأموَلة، والاتصال الفوري بين الفاعلين في الرأسمالية". (م.)

منذ ٢٠٢٢/٠٣/٠٣، بعد بدء الحرب بأكثر من أسبوع بقليل، دار في فيديو حول العالم تحليلٌ للأحداث عرضه أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة شيكاغو، جون ميرشايمر John Mearsheimer. خصوصية التحليل المهمة أنّه توافق جداً ورؤية فلاديمير بوتين، كما أنّه قبِل ببديهيةٍ [أو مُسلَّمة] فكرٍ روسيٍّ حصيفٍ ويمكن فهمه. يُعدُّ ميرشايمر "واقعياً" في اصطلاحات الجغرافيا السياسية، إذ ينتمي إلى مدرسة فكرية تتراءى لها العلاقات الدولية بكونها توليفةً لعلاقات القوّة الأنانية بين الدول-الأمم. يمكن إيجاز تحليله على النحو الآتي: منذ سنوات عدّة كرّرت روسيا أنّها لن تسمح بانضمام أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي. والحال أنّ هذه الدولة راحت بجيشها الذي تولّاه مستشارون عسكريون من الحلف، أميركيون، وبريطانيون، وبولنديون، تتحوَّل إلى عضوٍ بحكم الأمر الواقع. أقدَم الروس على ما أعلنوه، فدخلوا الحرب، وكان تفاجُؤنا هو المفاجِئ في العمق.

يضيف ميرشايمر أنّ روسيا ستكسب الحرب لأنّ أوكرانيا مسألة وجودية لها، في وقت أنّها ليست كذلك -ضمنياً- للولايات المتحدة. فواشنطن لم تراهن سوى على مكاسب في الهامش، على مسافة ٨٠٠٠ كيلومترٍ منها. استنتج ميرشايمر أنّ من الخطأ أن نفرح إذا ما واجه الروس صعوبات عسكرية، لأنّها ستفضي بهم حتماً إلى الاستثمار بقدرٍ أكبر في الحرب. بالتّالي، بما أنّ الرهان وجودي للبعض، لكنّه ليس كذلك للآخرين، ستغلُبُ روسيا.

لا يسعنا سوى إبداء الإعجاب بشجاعةِ ميرشايمر الفكرية والاجتماعية (إنّه أميركي). غير أنّ تفسيره الواضح، المعروض سابقاً في كتبه أو إبّان ضمّ شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤، ينطوي على خللٍ رئيسي إذ لا يتيح فهم سوى سلوك الروس. فعلى غرار المؤوِّلين في برامجنا التلفزيونية، الذين لم يروا في موقف بوتين إلا جنوناً قاتلاً، لا يرى ميرشايمر في تصرُّف حلف الشمال الأطلسي -الأميركيون، والبريطانيون، والأوكرانيون- سوى انعدام عقلانية ومسؤولية. بالتأكيد أنا أتفّق معه، لكنّ ما يعرضه غير كافٍ، إذ لا بدّ أيضاً أن نُفسِّر انعدام العقلانية الغربية هذا. الأخطَر أنّ ميرشايمر لم يُدرِك مفارقة أنّ الأداء العسكري الأوكراني جرَّ الولايات المتحدة إلى فخٍّ. مذّاك، صاروا هم أيضاً يواجهون إشكالية نجاةٍ، بعيداً جداً من مكاسب هامشية محتملةٍ، في

وضعيةٍ محفوفةٍ بالمخاطر قادتهم نحو إعادة الاستثمار بلا انكفاء في الحرب. تتبادر إلى ذهني صورةُ لاعب بوكر دفعه صديقُه إلى إعلاء الرهان حتى انتهى الأمر به مراهناً بكلّ شيء وبورقتَين متناسقتَين فحسب. يجلس في قبالته لاعب شطرنج حائر، لكنّه يفوز.

سأصِف في هذا الكتاب طبعاً ما هو على المحك في أوكرانيا. سأسعى إلى فهمه، وإلى عرض فرضيات حول ما يحتمل أن يطرأ لا في أوروبا فحسب، بل في العالم. أهدف أيضاً إلى فكّ لغز انعدام الفهم المتبادل بين الطرفَين. فمن جهةٍ، معسكر غربي يعتقد أنّ بوتين مجنون، وروسيا معه. ومن جهة أخرى، نجد روسيا، أو ميرشايمر، يعتقدان في أعماقهما أنّ الغربيين هم المجانين.

لا ينتمي بوتين وميرشايمر إلى المعسكر نفسه. ولا ريب في أنّهما سيواجهان صعوبات جمّة في الالتقاء حول قيم مشتركةٍ. لكن إذا توافقت رؤاهما رغم كلّ شيء، فلأنّهما يتشاركان تمثُّلاً أوّلياً لعالمٍ تكوّنه دولٌ–أممٌ. تضمن هذه الدول–الأمم السلم الأهلي في داخل حدودها حيث تحتكر العنف الشرعي. يمكننا الحديث إذاً عن الدولة الفيبيرية [نسبةً إلى ماكس فيبر]. لكن لأنّ هذه الدول تعيش على الصعيد الخارجي في محيط لا تهمّ فيه سوى علاقات القوّة، تتصرّف بكونها عاملاً هوبزيّاً[١] [نسبةً إلى الفيلسوف البريطاني توماس هوبز Thomas Hobbes].

لعلّ أفضل ما يُعرِّف المفهوم الروسي للدولة–الأمّة هو مفهوم السيادة. "تُدرَك" هذه السيادة كما تُخبِرنا تاتيانا كاستويفا–جان Tatiana Kastouéva–Jean، بأنّها "قدرة الدولة على أن تُحدِّد بطريقة مستقلة سياساتها الداخلية والخارجية، من دون أيّ تدخّل أو تأثير خارجيين"[٢]. حازت فكرة السيادة هذه "قيمة خاصة جداً على مدار الولايات الرئاسية المتعاقِبة لفلاديمير بوتين". كما "نُصَّ عليها في وثائق وخطب رسمية شتّى باعتبارها أثمن نفعٍ يحوزه أيّ بلد، أيّاً كان نظامه وتوجّهاته السياسية". السيادة "نفعٌ نادرٌ لا تملكه سوى بضع دول، في مقدِّمتها الولايات المتحدة، والصين، وروسيا

١ يعرّف فيبر الدولة باحتكارها الشرعي للعنف، بينما يقدّم هوبز حالة الطبيعة كأنّها حرب الجميع على الجميع.

2 Tatiana Kastouéva–Jean, “La souveraineté nationale dans la vision russe”, *Revue Défense nationale*, n° 848, mars 2022, p. 26–31.

نفسها. في المقابل، تستدعي البيانات والخطب في أعلى الهرم الرسمي [لروسيا] بازدراء 'تبعيّة' دول الاتحاد الأوروبي إلى واشنطن، أو أنّها تنعت أوكرانيا بكونها 'محمِيّة' أميركية".

في كتاب *The Great Delusion* [الهُذاء العظيم] (٢٠١٨)، يفكّر ميرشايمر من خلال الدولة–الأمّة، والسيادة. بالنسبة إليه، ليست الدولة–الأمّة مجرَّد: الدولة، أو أنّها الأمّة موصوفةً وصفاً تجريدياً[١]. أجل، إنّها دولة وأمّة لكنّهما تتجذّران في ثقافة، وقيم مشترَكة. هذه الرؤية التقليدية في المحصلة، والآخذة في الاعتبار العُمق الأنثروبولوجي والتاريخي للعالم، تُعرَض في كتاب ميرشايمر، بل تُؤكَّد، على نحوٍ بديهي.

ما يختصّ البديهي (axiome) به، أو المُسلَّمة (postulat)، هو أنّه يتيح استنتاج قواعد مُثبَتة (théorèmes). ورغم تعذّر إثباته هو نفسه، فإنّه يطرح درجةً من الرُّجحان نعدُّها مُثبَتةً. فلننظر في المسلَّمة الخامسة لإقليدس Euclide، إذ تقول: ليس في وسعنا عبر نقطة معيّنة إمرار سوى خطٍّ موازٍ واحدٍ لآخر مستقيم. هذا أمر يتعذَّر إثباته، وقد انطلقت الرياضيات ما بعد الإقليدية من بديهية أخرى مع ريمان Riemann ولوباتشيفسكي Lobatchevski. لكن رغم ذلك، تبقى المسلّمة الخامسة لإقليدس مقنِعةً للغاية للفطرة السليمة. بالمثل، القول بوجود دولٍ–أممٍ متجذِّرة في ثقافات متنوّعة يُشكّل بديهيةً. حتى لو عُرِضَت مكرورةً وبطريقةٍ دغمائيةٍ إلى حدٍّ ما مثلما يفعل ميرشايمر، فإنّها ذات درجةٍ عاليةٍ من الرُّجحان. ففي المحصِّلة، هذا العالم المتحدِّر من موجات تفكيك الاستعمار الكبرى في النصف الثاني للقرن العشرين، انتظَمَ في دولٍ ما كان في وسعها تخيُّل أيّ شيءٍ آخر سوى السعي إلى أن تصير أمماً. يكفي النظر في تركيبة الأمم المتحدة من أجل الاقتناع.

تطرَح هذه البديهية إشكالاً. فهي تُعمي ميرشايمر كما الروس، وتضعهم تجاه الحكومات الغربية في هيئة عدم فهم تُماثِل هيئة الغربيين تجاه روسيا. ففي خطاب استهلال الحرب في ٢٠٢٢/٠٢/٢٤، صنَّف بوتين أميركا وحلفاءها بـ"إمبراطورية الكذب"، في مُسمّى بعيد جداً هذه المرة من الواقعية الإستراتيجية، ويوحي بالأحرى بخصمٍ يضِلّ بحالةٍ نفسيةٍ غير واضحةٍ. أما بخصوص ميرشايمر، فلنتذكَّر أنّ عنوان

١ صدر الكتاب عن Yale University Press، بالتالي نحن لسنا على طرف المنظومة الأميركية.

كتابه هو "الهُذاء العظيم". بصورة أقوى من الإدراك الزائف (Illusion)، يُحيل الهُذاء (Delusion) احتمالياً إلى الاضطرابين العقلي أو العصبي الوظيفي. أما بشأن العنوان الفرعي للكتاب، "Liberal Dreams and International Realities" [الأحلام الليبرالية والحقائق الدولية]، فيُقدِّم المشروع الأميركي للتوسّع "الليبرالي" بمثابة حلم، وفي مواجهته توجد حقيقةٌ يمثِّلها ميرشايمر. إنّه يُعامِل المحافظين الجدد الذين انتهى الأمر بهم إلى السيطرة على المؤسسة الجيوسياسية الأميركية كما يُعامَل بوتين: يُحلِّلهم نفسياً.

ما يستشعِره بوتين، ممارِسُ العلاقات الدولية، بتعبير "إمبراطورية الكذب" إنّما يُخفِق في تحديده تماماً، وما يرفض ميرشايمر، مُنظِّر العلاقات الدولية، صراحةً رؤيته، هو حقيقة بسيطة للغاية: في الغرب، لم تَعُد الدولة–الأمّة موجودةً.

سأقترح في هذا الكتاب تفسيراً ما بعد إقليديٍّ، إذا جاز التعبير، للجغرافيا السياسية العالمية. لن يأخذ ببديهية عالم الدول–الأمم بكونه أمراً مفروغاً منه. بل على النقيض، إنّ اللجوء إلى فرضية تلاشي هذه الدول–الأمم في الغرب، سيجعل سلوك الغربيين قابِلاً للفهم.

***

يفترض مفهوم الدولة–الأمّة انتماء شتّى رَتَبات (strata[1]) سكّان إقليمٍ ما إلى ثقافةٍ

---

١ Strata: مفردها stratum ويُترجَم غالباً: طبقة. لكنّني عدَلت لاحتمال خلق التباس مع class. تشير هذه الأخيرة إلى تقسيم المجتمعات بناءً على الموقع ضمن منظومة الإنتاج (فَرد مالك وسائل الإنتاج أو عامل). هذا ما يحدِّد الانتماء الطبقي، وهذا ما يجعل الطبقة تجمع الفروقات وأوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية كافة تحت سقف التناقض الأساسي، أي الطبقي. أما الرَّتَبة، كما أقترح ترجمتها، فهي مشمولة ضمن نمط تقسيم آخر وأحدَث في أدبيات العلوم الاجتماعية. تُصوَّر على أنّها تتشكّل أفقياً شبيهةً بطبقات الصخور الرسوبية، لكنّها تندرج عمودياً ضمن تراتبٍ اجتماعي هرمي يقوم على أساس الفروقات وأوجه اللامساواة في محدِّدات مثل الدخل، أو الرعاية الصحية، أو المهن، أو الجندر، أو المكانة الاجتماعية... أو التعليم الذي سيركِّز الكاتب عليه. تُسمّى عملية التراتب الهرمي للرَّتَبات stratificaion، وتترجم عادةً: تراصف طبقي. أما التداعي السلبي الأساس لاستدامتها فهو عرقلة الحراك الاجتماعي (mobilité sociale) أمام الأفراد أو الجماعات بين مواقع اجتماعية واقتصادية نحو الأعلى أو الأسفل. (م.)

مشتركةٍ، في إطار منظومةٍ سياسيةٍ قد تكون على السواء: ديموقراطية، أو أوليغارشية، أو سلطوية، أو شمولية. لكي يكون هذا المفهوم قابلاً للتطبيق، يتطلَّب أيضاً تمتُّع الإقليم بحدٍّ أدنى من الاستقلالية الاقتصادية. لا تستثني هذه الاستقلالية التبادلات التجارية بالطبع، لكن عليها أن تكون متوازنةً تقريباً في المديين المتوسط أو الطويل. فعجزٌ منهجي يجعل مفهوم الدولة-الأمّة غير ذي جدوى، لأنّ الكيان الإقليمي المعني سيعجز عن البقاء إلا من خلال تحصيل جزيةٍ أو تلقّي إعاناتٍ دون مقابلٍ من الخارج. وقبل بلوغنا التحليل المتعمِّق في الفصول ٤ إلى ١٠، يتيح هذا المعيار وحده التأكيدَ أنّ فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ذات التجارة الخارجية غير المتوازنة أبداً بل تعاني من عجزٍ دائمٍ، لم تعد دولاً-أمماً تماماً.

إنّ دولةً-أمّةً تعمل على وجهٍ صحيح تفترض بنية طبقيةً محدَّدة تنطوي على طبقات وسطى هي بمثابة مركزِ ثِقَلٍ. إذاً، تتجاوز دولة كهذه مجرّد التفاهم الناجع بين النخبة الحاكمة والسكان. فلنكن واقعيين أكثر ونُدرِج المجموعات الاجتماعية في الفضاء الجغرافي. في تاريخ المجتمعات البشرية، تبثُّ الطبقات الوسطى، مع مجموعات أخرى، الحياةَ في شبكةٍ حضريةٍ. وبفضل هرميّةٍ حضريةٍ ملموسةٍ، تأهلها طبقة وسطى متعلِّمة ومتمايِزة، يمكن للدولة البروز بوصفِها منظومةً عصبيةً للأمّة. سنرى إلى أيّ مدى في أوروبا الشرقية يُعدُّ نموُّ الطبقات الوسطى الحضرية، المتأخِّر، والمتعثِّر، والمأسوي، عاملاً تفسيرياً مركزياً لتاريخها الممتد إلى حدود وقوع الحرب في أوكرانيا. سنرى أيضاً كيف ساهم تخريب الطبقات الوسطى في تفتُّت الدولة-الأمّة الأميركية. لا يمكن لفكرة الدولة-الأمّة أن تعمل سوى بفضل طبقات وسطى قويةٍ تروي الدولة وتُغذّيها، بما يُذكِّر بشِدَّةٍ بمدينة أرسطو المتوازنة. فهكذا يتحدث أرسطو عن الطبقات الوسطى في *Politique* [**السياسة**]:

> لكن ينبغي على المشرِّع دائماً تخصيص مكانٍ للطبقة الوسطى في دستورِه: فإذا سنَّ قوانينه الأوليغارشية، لا يغفل النظر عن الطبقة الوسطى؛ وإذا كانت قوانينه ديموقراطية، فعليه أن يستميلها من خلال هذه القوانين. في كلّ مكان تتفوَّق فيه الطبقة الوسطى عدديّاً على القطبين الأقصيين معاً، أو على أحدهما بمفرده، يمكن أن نحصل على حكومةٍ مستقرَّةٍ. لا خشية أبداً،

في واقع الأمر، من رؤية الأغنياء يوحّدون أصواتهم مع أصوات الفقراء ضد الطبقة الوسطى: لن يقبل أيٌّ من الطرفَين على الإطلاق أن يكون عبداً للآخر. وإذا كانوا يبحثون عن شكل حكومةٍ تخدم المصلحة المشتركة بصورةٍ أفضلَ، فلن يجدوا أيَّ شكلٍ آخر غير هذا، لأنّهم لن يتحمّلوا القيادة بالتناوب بسبب الريبة المتبادلة؛ أينما كان، في واقع الأمر، من يُلهِم القدرَ الأكبر من الثقة، هو الحَكَم؛ والحكم هنا، هو الرجل ذو المنزِلة الوسطى[1].

دون الطموح إلى أيّ فرادةٍ، فلنواصل جردَنا للمفاهيم التي يُتيح ترابطها وجودَ الدولة-الأمّة نفسه. بالتعريف، لا توجد دولة-أمّة من دون وعي الأمّة، مع أنّنا نقترب هنا من التحصيل الحاصل.

سهلٌ بما يكفي في حالة الاتحاد الأوروبي التسليمُ بأنّ الأمّة جرى تجاوزها، لأنّ الأمر في صلب المشروع نفسه. حتى لو أنّ الشكل الذي أخذه هذا التجاوز لم يكن هو المتصوَّر بالأصل. وما يثير الفضول هو زعم النخب الأوروبية بأنّها توائم في الوقت نفسه بين تجاوز الأمّة وبين دوامها. في حالة الولايات المتحدة، لا عزم رسمياً على تجاوز الأمّة. لكن سنرى أنّه رغم نجاح المنظومة الأميركية في إخضاع أوروبا، فإنّها تعاني بطبيعتها من داء هذه الأخيرة نفسه. إنّه تلاشي ثقافة أمّة يتشاركها السكان والطبقات الحاكمة. فمنذ الستينيات، خلق الانبجاس التدريجي لثقافة WASP -البيضاء، والأنغلوسكسونية، والبروتستانتية[2]- إمبراطوريةً تخلو من مركزٍ ومشروعٍ. جسمٌ عسكري في الجوهر، توجِّهه مجموعة تفتقر إلى ثقافةٍ (بالمعنى الأنثروبولوجي)، ولم تبقَ لها قيم أساسية سوى القوّة والعنف. يشار إلى هذه المجموعة عامةً بعبارةِ "néocons" [المحافظون الجدد]، وهي ضيّقة إلى حدٍّ ما.

---

1 Aristote, *Politique*, Les Belles Lettres, 1989, t. II, p. 174.

٢ تشير ثقافة White Anglo-Saxon Protestants إلى مجموعة اجتماعية ثقافية في الولايات المتحدة تكوّنت أساساً من الأفراد البيض من أصول إنكليزية ويعتنقون البروتستانتية. تاريخياً، كانت هذه المجموعة تتمتّع بنفوذٍ كبيرٍ في المجالات السياسية، والاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية. غير أنّ هذه الثقافة تراجعت حالياً نظراً إلى تغيُّر التركيبة السكانية والتنوّع الثقافي في الولايات المتحدة. (م.)

لكنّها تتحرّك ضمن طبقةٍ عليا مُتذرية، ولا معياريّة[١]، وذات قدرة كبيرة على التسبّب في الأذيّة الجيوسياسية والتاريخية.

لقد أفضى التطوّر الاجتماعي للدول الغربية إلى علاقةٍ شائكةٍ بين النخب والواقع. لكن لا يمكننا الاكتفاء بتصنيف الأفعال "ما بعد-الأمّية [نسبةً إلى الأمّة[٢]]" على أنها جنونية أو غير مفهومة. فلهذه الظواهر منطق. إنّها عالم آخر، مساحة ذهنية جديدة علينا تعريفها، ودراستها، وفهمها.

فلنعُد إلى ميرشايمر والفيديو الأساسي المنشور في ٢٠٢٢/٠٣/٠٣. تنبّأ فيه، كما قلتُ، بانتصارٍ حتمي للروس، لأنّ المسألة الأوكرانية وجودية في نظرهم، بينما ليست كذلك للولايات المتحدة. لكن إذا تخلّصنا من فكرة أنّ هذه الأخيرة هي دولة-أمّة، وقبِلنا رؤية أنّ المنظومة الأميركية غدت شيئاً آخر تماماً؛ وأنّ مستوى معيشة الأميركيين يعتمد على واردات لم تعد تغطّيها الصادرات؛ وأنّ أميركا تفتقر إلى طبقة أمّية [نسبةً إلى الأمّة] حاكمة بالمعنى الكلاسيكي؛ وأنّها لم تعد تحوز حتى ثقافةً مركزية واضحة المعالم في وقت تبقى قائمة فيها آلة دولتية وعسكرية عملاقة؛ حينها، ستتاح أمامنا خيارات أخرى ممكنة بخلاف مجرّد [التفسير القائم على] انكفاء دولة-أمّة تتقبّل، بعد انسحابها من فيتنام، والعراق، وأفغانستان، هزيمةً جديدةً في أوكرانيا، عبر الأوكرانيين المتوسّطين.

هل ينبغي لنا أن نرى في الولايات المتحدة إمبراطورية أكثر منها دولة-أمّة؟ كثيرون فعلوا. الروس أنفسهم لا يتردّدون، إذ إنّ ما يسمّونه "الغرب الجمعيّ"، حيث يكون الأوروبيون مجرّد تابعين، هو نوع من المنظومة الإمبراطورية التعدّدية. غير أنَّ اللجوء

---

١ تشير اللامعياريّة (anomie) إلى حالة من الفوضى أو الفوضوية الاجتماعية لغياب معايير أو قيم واضحة توجّه الأفراد وتحدّد سلوكياتهم. (م.)

٢ يستخدم الكاتب في نصّه المنضوي ضمن التحليل والتنظير الجيوسياسيّين مفردَتي national وpatriotique. وهذا يُحتّم عدم اللجوء إلى الشائع الذي يُعرّب كلَّ واحدةٍ منهما بـ "الوطني"، لا سيما أنّ الإحالة إلى الأمّة في national جوهرية في سياق مقاربة الكاتب إيمانويل تود المبنية كما نرى حول مفهوم: الدولة-الأمّة. لكن في الوقت نفسه، يطرح تعريب national إشكالاً لأنّه يحيل إلى واحد من مَصدَرين لا غير، هما: أمّي، أو أمَمي، فيما لكلٍّ منهما معنى بالعربية. لذا حاولتُ الاجتهاد بقدر فاقتصرتُ على ترجمة national بـ"الأمّي" مع التوضيح في كلّ مرة بين معقوفين أنّ النسبة هي إلى الأمّة منعاً لأيّ التباس. وفي مواضع أخرى اعتمدتُ "الأمّة" كلمةً مُضافاً إليها كما في: شعور الأمّة (sentiment national). (م.)

إلى مفهوم الإمبراطورية يستدعي مراعاة بعض المعايير: مركز مسيطِر وطرف مسيطَر عليه. ويُفترَض حظيان هذا المركز بثقافةٍ مشتركةٍ للنخب، وحياةٍ ثقافيةٍ مُتعقِّلة. لم تعد الحال كذلك في الولايات المتحدة، كما سنرى.

دولة إمبراطورية-سفلى[٣] إذاً؟ هناك ما يجذب في المُقابَلة بين الولايات المتحدة وروما في العصور القديمة. أشرتُ في كتابي *Après l'Empire* [**ما بعد الإمبراطورية**] (٢٠٠١) إلى أنّ روما قضت بدورها على طبقتها الوسطى مع تسيُّدِها مجمل حوض البحر الأبيض المتوسط، وارتجالها نوعاً من الكوكبية الأولى[٤]. فالتدفّق الهائل نحو إيطاليا للقمح، والمنتجاتِ المصنوعة، والعبيدِ، أدّى إلى تدمير الفلاحين والحرفيين بطريقة تُذكِّر بِرُزوح الطبقة العاملة الأميركية أمام تدفّق المنتجات الصينية. في الحالتين، ومع بعض المبالغة، يمكننا القول إنّ مجتمعاً مُستقطَباً نشأ بين عامةٍ غير مجدين اقتصادياً وبين بلوتوقراطية[٥] مُفترِسة. كانت الدرب إلى انحطاط ممتدٍّ قد خُطَّت، حتى صارت بلا مفرّ رغم وثباتٍ تطرأ.

مع ذلك، لا تفي صفة "إمبراطورية-سفلى" بالغرض بسبب حداثة العديد من العناصر الحالية: وجود الإنترنت، وسرعة التطوّرات (بلا مثيل)، ووجود دول عملاقة حول الولايات المتحدة مثل روسيا والصين (لم يكن للإمبراطورية الرومانية جيران مماثلون؛ كانت إذا جاز القول وحدها في عالمها، باستثناء بلاد فارس البعيدة). أخيراً، هناك اختلاف جوهري يكمن في أنّ الإمبراطورية-السفلى شهدت تأسُّس المسيحية، في وقت أنّ إحدى العلامات الرئيسية لزمنِنا هي الاختفاء الكامل للأُسِّ المسيحي، في ظاهرةٍ تاريخيةٍ حيويةٍ تفسِّر، بالضبط، تشظي الطبقات الحاكمة الأميركية. سنعود إلى هذا الأمر مطوَّلاً: فالبروتستانتية التي شكَّلت إلى حدٍّ بعيدٍ القوّة الاقتصادية للغرب،

---

٣ يقيس الكاتب الواقع الأميركي بتاريخ الإمبراطورية الرومانية، وبوجهٍ خاصٍّ "عهد الإمبراطورية السفلي" بين مستهل القرن الرابع والقرن الخامس. ويتّصف هذا العصر بالأزمات المتكرِّرة سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً. (م.)

4 Emmanuel Todd, *Après l'empire. Essai sur la décomposition du système américain*, Gallimard, 2002 ; voir rééd. "Folio actuel", avec une postface inédite de l'auteur, 2004, p. 94-95.

٥ نظام حكم على يد طائفة محظيين من ذوي أضخم الثروات. الفرق بين بلوتوقراطية وأوليغارشية هو في أنّ الأولى ترتكز بوجهٍ خاصٍّ على الثروة بكونها معياراً، بينما يمكن للثانية الإشارة إلى حكم أقلية دون التركيز على أنّ تكون هذه الأقلية بالضرورة ذات ثروة. (م.)

ماتَت. إنَّها ظاهرة جسيمة بقدر ما هي غير مرئية، تُحدِث الدُّوار فور تفكيرنا فيها قليلاً. وسنرى أنّها أحد مفاتيح الاضطرابات العالمية الحالية، إن لم تكن المفتاح التفسيري البات.

رجوعاً إلى محاولتنا التصنيفية، قد أميل بشأن الولايات المتحدة وتابعيها إلى الحديث عن دولة ما بعد-إمبراطورية. إذا كانت أميركا تحافظ على مجموع الآلات العسكرية للإمبراطورية، فلم تعد لها في صميمها ثقافة تحمل ألمعيةً. لذا هي تنخرط عملياً في أعمالٍ غير مدروسة ومتناقضةٍ، على غرار توسّع دبلوماسي وعسكري يتصاعد في طور انكماشٍ هائلٍ لقاعدتها الصناعية -مع العلم أنّ "حرباً حديثة من دون صناعة" تقع في خانة التضاد الهزلي.

أرصد منذ عام ٢٠٠٢ (عاماً واحداً عقب **ما بعد الإمبراطورية**) تطوّر الولايات المتحدة. تمنّيتُ وقتها لو أنّها تعود إلى شكلِ دولةٍ-أمّةٍ عملاقةٍ، أي ما كانت عليه في مرحلتها الإمبراطورية الإيجابية[١] بين ١٩٤٥-١٩٩٠، إبّان مواجهتها الاتحاد السوفياتي. اليوم وسط تسجيلي موت البروتستانتية، ينبغي لي الإقرار بأنّ مثل هذا الانبعاث مستحيل. وهذا يؤكّد، في العمق، ظاهرةً تاريخيةً عامة إلى حدٍّ ما: عدم قابلية الانعكاس لغالبية الصيرورات الأساسية. فينطبق هذا المبدأ على حقولٍ جوهرية عدّة: [أولاً] مُتتالية "المرحلة الأميّة [نسبةً إلى الأمّة]، فالإمبراطورية، فما بعد الإمبراطورية"؛ [ثانياً] الخَوَر الديني الذي أفضى في النهاية إلى تلاشي الأخلاقية الاجتماعية والشعور الجماعي؛ [ثالثاً] صيرورة توسّعٍ جغرافي يطرد من المركز ويتراكب مع تفتُّت القلب الأصليّ للمنظومة. من بين ملامح هذه الصيرورة الأخيرة ارتفاعُ معدّل الوفيات الأميركية، لا سيما في ولايات الداخل الجمهوري أو الترامبي، في وقت تتدفّق مئات المليارات من الدولارات نحو كييف.

في كتابَيّ *La Chute finale* [السقوط النهائي] (١٩٧٦) **وما بعد الإمبراطورية** (وقد توقَّعا انهيارات منظومية مستقبلية)، لجأتُ إلى تمثُّلات تُعقلِن التاريخ البشري ونشاط

---

١ كانت الولايات المتحدة في تلك المرحلة في أوج قوّتها ونفوذها العالميين. فكانت تتمتع بنموٍّ اقتصاديٍّ قويٍّ، وباستقرارٍ سياسيٍّ، وبتفوّقٍ عسكريٍّ، وتكنولوجيٍّ. لذا، عُدَّت المرحلة إيجابية إذ جلبت لها الازدهار والتأثير العالميين الكبيرين، مقارنةً بالمرحلة الحالية. (م.)

الدول[1]. **في ما بعد الإمبراطورية**، مثلاً، كنتُ أفسّر الاهتياج الدبلوماسي والعسكري للولايات المتحدة بأنّه "ميكرو-عسكرة مسرحية"، يُراد بها إعطاء الانطباع، وبتكلفةٍ معقولةٍ، بأنّ أميركا تظلّ لا غنى عنها حتّى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. في العمق، كان الأمر يَفترِض لهم هدفاً عقلانياً بتحقيق القوّة. سأحتفظ في هذا الكتاب بالطبع بعناصر الجغرافيا السياسية الكلاسيكية: مستوى المعيشة، وقوّة الدولار، وآليات الاستغلال، وعلاقات القوّة العسكرية الموضوعية، إذ إنّه فضاءٌ عقلاني إلى حدٍّ ما في ظاهره. كما ستكون حاضرةً بقوّة مسألةُ مستوى المعيشة الأميركية والمخاطر التي قد يعانيها في حالة انهيارٍ منظومي. غير أنّي سأتخلّى عن الفرضية الحصرية القائمة على سببٍ عقلاني واحدٍ، لكي أقترح رؤيةً موسَّعةً للجغرافيا السياسية والتاريخ تدمج بصورة أفضل ما هو غير عقلاني على الإطلاق في الإنسان، لا سيما حاجاته الروحية.

ستتناول الفصول الآتية أيضاً المصفوفة الدينية للمجتمعات، والحلول التي جهد الإنسان إليها بشأن وضعه المُلغِز، وخُلُقه الذي يصعب قبوله. كما ستتطرَّق هذه الفصول إلى الكرَبِ الذي من شأن الانحلال الختامي للمصفوفة الدينية المسيحية في الغرب أن يثيره، لا سيما المتغيِّرة البروتستانتية. لن تُقدَّم الآثار جميعها على أنّها سلبية، ولا يأتي هذا الكتاب من تشاؤمٍ راديكالي. غير أنّنا سنرى ظهور "عدميّة" ستشغلنا كثيراً. وما سأسمّيها "الحالة الدينية صِفْر" ستُنتج تأليهاً للفراغ في بعض الحالات، بل في أكثرها سوءاً.

سأستخدم مفردة "العدمية" في دلالةٍ ليست الأكثر شيوعاً بالضرورة، وستُذكِّر بالأحرى -ليست مصادفة- بالعدمية الروسية في القرن التاسع عشر. فعلى أُسٍّ عدميٍّ تشاركت أميركا وأوكرانيا، حتى لو كانت هاتان العدميّتان قد نتجتا في الواقع عن ديناميات مختلفة جداً. هناك بُعدان أساسيان للعدمية كما أفهمها. البُعد الأوضح هو المادي: دافعٌ قهري نحو تدمير الأشياء والأشخاص، وهو مفهوم مجدٍ جدّاً أحياناً حين ندرس الحرب. أما البعد الثاني، فهو بُعدٌ مفاهيمي لكنّه لا يقل جوهرية، بخاصةٍ حين نتأمل في مصير المجتمعات، وفي مسار أفولها أو لا، إذ تميل العدمية بصورةٍ

1 Emmanuel Todd, *La Chute finale. Essai sur la décomposition de la sphère soviétique*, Robert Laffont, 1976 ; nouvelle édition augmentée, 1990.

لا تُقاوَم إلى تدمير مفهوم الحقيقة نفسه، ومنع أيّ وصف متعقّلٍ للعالم. بطريقة ما، يتماشى هذا البعد الثاني مع الدلالة الأكثر شيوعاً للمفردة، إذ يعرِّفها بكونها لاأخلاقية تنبع من غياب القيم. لكنّني أجد صعوبةً بالغةً بسبب جبلتي العلمية في التفريق بين الزَّوجين اللذين يُشكِّلان الخير والشر، والصواب والخطأ. فأنا أرى أنّ هذه الثنائيات المفاهيمية تختلط في ما بينها.

***

هكذا، تتواجه ذهنيّتان. فمن جهة، هناك الواقعية الإستراتيجية للدول-الأمم. ومن جهة أخرى، هناك ذهنية ما بعد-الإمبراطورية، المنبثقة من إمبراطورية تتفتّت. لا تُدرِك أيٌّ منهما الواقعَ بأكمله. فالأولى لم تفهم أنّ الغرب لم يعُد مكوَّناً من دول-أمم، وصار شيئاً آخر، فيما غدَت الثانية كتيمةً على فكرة السيادة الوطنية. غير أنّ أثر كلٍّ منهما في الواقع الملموس ليس متساوياً، بل هناك عدم تناظرٍ يلعب لمصلحة روسيا.

على غرار ما أظهر آدم فِرغسون Adam Ferguson، رجل التنوير الإسكتلندي، في *Essay on the History of Civil Society* [**مقالة في تاريخ المجتمع المدني**] (١٧٦٧)، لا توجد المجموعات البشرية ذاتياً، إنّما دائماً عبر العلاقة بمجموعات بشرية أخرى تقابلها. يوضح فيرغسون أنّه حتى في أكثر الجزر بعداً وأصغرها، سنجد على الدوام مجموعتَين متقابِلتين -ما دامت الجزيرة مأهولة. فتعدُّدية المنظومات الاجتماعية ملازِمة جوهرياً للبشرية، وهي تنتظِم منظومةً في وجه أخرى. كتب فيرغسون: "إذا لم تُقابِل ألقابُ زملاء الوطن (concitoyens) وزملاء البلد (compatriotes) ألقابَ الأجنبي والدخيل (...) لسقطت مهمَلةً وفقدَت معناها. فنحن نحبّ الأفراد لمزاياهم الشخصية؛ غير أنّنا نحب بلدنا بكونه فريقاً في الانقسامات البشرية (...)"[1].

إنّ ظهور فرنسا وإنكلترا يقدِّم تصويراً رائعاً للأمر. ففي القرون الوسطى، سيعرِّف كلٌّ من هذين النِتاجَين الدولتِيَّين لوادي نهر السين Seine، ذاتَه في وجه الثاني. بعد

1 Adam Ferguson, *An Essay on the History of Civil Society*, Cambridge University Press, 1996, p. 25.

ذلك، كان الخصم البديل لنا نحن الفرنسيين هو ألمانيا. ويُنسى في كثيرٍ من الأحيان أنّ هذه الدولة أيضاً كانت الخصم الرئيسي لإنكلترا عشية حرب ١٩١٤.

تدور أطروحة من أطروحات فيرغسون الرئيسية حول أنّ القناعات الأخلاقية الداخلية لمجتمع ما مرتبطة بلاأخلاقيّته في الخارج. فالعداوة لمجموعة أخرى هي ما تجعلنا متضامنين مع مجموعتنا. يقول فيرغسون: "من دون تنافسِ الأمم وممارسة الحرب، لعانى المجتمع المدني نفسُه في إيجادِ موضوعٍ أو شكلٍ"[1]. ويضيف: "من العبث أن نأمل في منح جَمهَرةِ شعبٍ شعوراً بالاتحاد دون الإقرار بالعداوة تجاه من يواجهونه. وإذا فجأةً أخمدنا المُزاحمة المثارة من الخارج، فمن المحتمل أن نكسر أو نضعِف الصلات الاجتماعية داخل بلدنا وأن نغلِق أكثر المشاهد حيوية للنشاط والفضائل الأمّيّة [نسبة إلى الأمّة]"[2].

تتطلّع المنظومة الغربية الحالية إلى قيامها مقام العالم أجمع، وهي لم تعد تعترف بوجود آخر. غير أنّ درس فيرغسون المستفاد هو إذا لم نعد نعترف بوجود آخرٍ شرعي، سننتهي بدورنا عن الوجود. على النقيض، تكمن قوّة روسيا في التفكير من ناحية السيادة وتكافؤ الأمم: آخذةً بالاعتبار وجودَ قوى عدائية، يمكنها ضمان تماسكها الاجتماعي.

***

تكمن مفارقة هذا الكتاب في أنّه سيقودنا إلى أزمة الغرب انطلاقاً من عملٍ عسكري روسي. سيكون بسيطاً وسهلاً تحليل الدينامية الاجتماعية الروسية في المرحلة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٢٢، وهو ما سأستهلّ به. ولن تبدو معقّدةً للغاية مسارات أوكرانيا والديموقراطيات الشعبية السابقة، رغم تناقضها بأوجهها الخاصة. في المقابل، ستشكِّل دراسة أوروبا، والمملكة المتحدة، وبصورة أكبر الولايات المتحدة، تمريناً فكرياً أصعب. سينبغي لنا التصدّي للإدراكات الزائِفة، والانعكاسات المُشوَّهة،

1 Ibid., p. 28.

2 Ibid., p. 29.

والسّراب، قبل ولوجنا واقعَ ما يبدو بتزايُدٍ كأنّه ثقب أسود. فبما يتجاوز الدوّامةَ الهابِطة لأوروبا، سنجد في المملكة المتحدة والولايات المتحدة اختلالات داخلية تصير تهديدات لاستقرار العالم.

المفارقة القصوى في أنّه سيكون لزاماً علينا الإقرار بأنّ الحرب، تجربة العنف والمعاناة، مملكة الحماقة والضَّلال، هي أيضاً اختبار للواقع. فالحرب تنقلُنا عبر المرآة[1] إلى عالم حيث يتقلّص بصورةٍ تدريجيّةٍ سلطانُ الأيديولوجيا، والخِداع الإحصائي، وتقصير وسائل الإعلام، وأكاذيب الدول، من دون إغفال الهُتر المؤامراتي. ستظهر حقيقة بسيطة: إنّ الأزمة الغربية هي محرِّك التاريخ الذي نعيش. البعض يعرفون. وحين ستنتهي الحرب، لن يقدر أحد على الإنكار.

---

١ استخدم الكاتب عبارة "de l'autre côté du miroir" وهي الترجمة الفرنسية لعنوان رواية البريطاني لويس كارول Lewis Carroll: *Through the Looking–Glass, and What Alice Found There* [عبر المرآة، وما وجدَته آليس هناك] (١٨٧١). وهي تعدّ لاحقةً بروايته الأشهر *Alice's Adventures in Wonderland* [**أليس في بلاد العجائب**] (١٨٦٥). (م.)

الفصل الأول

الاستقرار الروسي

شكّلت صلابة روسيا واحدةً من كبرى مفاجآت الحرب. لم يجدر بها أن تفاجأنا، لسهولة توقُّعها. وستكون سهلة التفسير. السؤال الحقيقي هو: لماذا استخفّ الغربيون بخصمهم إلى هذا الحد، في وقت أنّه لم يكن هناك شيء مخفيّ من أوراقه الرابحة، ومعطياته متاحة؟ وفي ظل وجود مجتمع استخباراتي يضمّ مئة ألف شخصٍ في الولايات المتحدة وحدها لا غير، كيف قدروا أن يتخيّلوا أنّ قطع نظام Swift وفرض عقوبات سيُرديان ببلدٍ يمتدُّ على ١٧ مليون كيلومترٍ مربّعاً، ويتوفّر على الموارد الطبيعية الممكنة كافة، ويستعد جهاراً منذ عام ٢٠١٤ لمواجهة عقوبات كهذه؟

من أجل إظهار فداحة خطأ في التصوّر الذهني امتدّ على مدار سنوات حكم بوتين، فلننطلق من عنوان مقالة في صحيفة *Le Monde* في ٠٢/٠٣/٢٠٢٢، بقلم الكاتبة الصحافية سيلفي كوفمان Sylvie Kauffmann، وهو: "Le bilan de Poutine à la tête de la Russie est une longue descente aux enfers d'un pays dont il a fait un agresseur" [سِجلُّ بوتين على رأس روسيا هبوطٌ مديدٌ إلى الجحيم لبلدٍ جعله مُعتدِياً]. هكذا وصفت الصحيفة الفرنسية المرجعية فترةً كانت بالتحديد فترة الخروج من الجحيم بعد انهيار التسعينيات. لا يتعلّق الأمر هنا بالتنديد، أو السخط، أو الاتهام بسوء النيّة -فالذين يفكّرون بهذه الطريقة صادقون[١].

١ أودّ أن أشكر أوليفييه بيروييه Olivier Berruyer لأنّه جعلني أفهم ضرورة القيام بهذه الفرضية: كانت النخب الغربية صادقة.

إنّما القصد فهم كيف أمكن كتابة مثل هذه العبثيات في وقتٍ سهُلَت جداً رؤية أنّ روسيا في وضعٍ أفضل بكثير؟

إرساء استقرار ناجح:
الدليل في "الإحصاءات الأخلاقية"

بين عامَي ٢٠٠٠ و٢٠١٧، وهي مرحلة رئيسية في إرساء الاستقرار خلال عهد بوتين، انخفض معدَّل الوفيات الناجمة من الكحوليّة في البلاد من ٢٥,٦ لكل مئة ألف نسمة إلى ٨,٤، ومعدَّل الانتحار من ٣٩,١ إلى ١٣,٨، ومعدَّل جرائم القتل من ٢٨,٢ إلى ٦,٢. هذا يعني، بالأرقام الإجمالية، أنّ الوفيات الناجمة من الكحولية قد انخفضت من ٣٧,٢١٤ حالة وفاة سنوياً إلى ١٢,٢٧٦ حالة. وكذلك حالات الانتحار من ٥٦,٩٣٤ إلى ٢٠,٢٧٨. وجرائم القتل من ٤١,٠٩٠ إلى ٩,٠٤٨. بلد عاش هذا الارتقاء، في وقتٍ يُقال لنا إنَّه في "هبوط مديد إلى الجحيم".

بحلول عام ٢٠٢٠، انخفض معدّل جرائم القتل بصورةٍ أكبر. فبلَغ ٤,٧ لكلّ ١٠٠ ألف نسمة، أي أقلّ بست مرّات مما كان عليه عندما تولّى بوتين السلطة. أما معدّل الانتحار فانخفض في عام ٢٠٢١ إلى ١٠,٧، أي أقلّ بـ٣,٦ مرّات. وبشأن المعدّل السنوي لوفيات الرُّضّع فتراجع من ١٩ لكل ألف "طفل ولدوا أحياءً" في عام ٢٠٠٠، إلى ٤,٤ في عام ٢٠٢٠، أي أنّه أخفَض من المعدّل الأميركي البالغ ٥,٤ (بحسب اليونيسف). لكن بقدر ما يتعلّق هذا المؤشّر الأخير بأوهن أفراد المجتمع، بقدر أهميته خاصةً في تقييم الحالة العامة لهذا المجتمع.

هذه المؤشرات الديمغرافية المُسمّاة "الإحصاءات الأخلاقية" على يد علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر، تستدعي واقعاً أكثر ملموسيةً وأعمق مقارنةً بغيرها. فإذا تبِعنا البيانات الاقتصادية لروسيا، سنرصد عملية استدراك وارتفاع في مستويات المعيشة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، تلاها تباطؤ في المحرِّك بين ٢٠١٠ و٢٠٢٠ بسبب الصعوبات الناجمة بوجهٍ خاصٍّ عن العقوبات المتعاقِبة بعد

ضم شبه جزيرة القرم. الاتجاه الذي تُصوِّره الإحصاءات الأخلاقية أثبَتُ وأعمق، ويعكس حالةً من السلم الاجتماعي، واكتشافَ الروسِ من جديد، بعد كابوس التسعينيات، أنّ وجوداً مستقرّاً ممكِنٌ.

هذا الاستقرار الذي نستشِفُّه من أشدّ الوقائع موضوعيةً، أي البيانات الديمغرافية، غدا أساسياً للبلاد. وهو أحد هواجس خطابات بوتين. غير أنَّ هذه العناصر الموضوعية لم تمنع منظمات غير حكومية شتّى، غالباً ما تكون وكالات غير مباشرة للحكومة الأميركية ويمكننا تسميتها بـOPNG[1] (منظمات شبه غير حكومية)، من مواظبة التقليل من شأن روسيا في تقييماتها. وفي عام ٢٠٢١، وضعت منظمة الشفافية الدولية Transparency International، التي تصنِّف الدول طبقاً لمعدَّل الفساد في كلٍّ منها، الولايات المتحدة في المركز ٢٧، وروسيا في المركز ١٣٦، فكنّا أمام أمرٍ محالٍ. فلا يمكن لبلد يقلّ معدّل وفيات الرُضّع فيه عن الولايات المتحدة أن يكون أفسد منها. لأنّ معدّل وفيات الرُضّع يعكس الحالة العميقة لمجتمعٍ ما، يكون هو في حدِّ ذاته لا ريب مؤشّراً أصلح للفساد الحقيقي مقارنةً بمؤشِّرات تصنعها معايير لا نعرفها جيّداً. علاوةً، يمكننا التحقُّق من أنّ البلدان ذات معدّل وفيات الرُضّع الأخفض هي تلك الأقل فساداً أيضاً: إنَّها البلدان الاسكندنافية واليابان. بالتالي، يمكننا ملاحظة تلازُم مؤشِّرات وفيات الرُضّع والفساد في أعلى الترتيب.

التعافي الاقتصادي

لا يسعنا أن نحمِل على صحيفة *Le Monde* ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية عدم اللجوء إلى معدّل وفيات الرُضّع فيكون مؤشِّراً على الاتجاهات. غير أنّ البيانات الاقتصادية كانت معروفة. فإضافةً إلى ارتفاع المستوى المعيشي، نلحظ معدَّلات بطالة منخفضة للغاية على مدار الفترة، وعودة روسيا في مجالات اقتصادية إستراتيجية.

1 Organisations *pseudo* non gouvernementales.

الأشد إذهالاً هو مجال الزراعة. فكما يفيدنا دافيد تورتري في مؤلَّفه الصادر عام ٢٠٢١، نجحت روسيا في غضون سنوات قليلة لا في تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائياً فحسب، وإنّما صارت واحدة من أكبر مصدِّري المنتجات الزراعية في العالم: "في عام ٢٠٢٠، بلغت صادرات الأغذية الزراعية الروسية مستوى قياسياً قدره ٣٠ مليار دولار، في رقم يتجاوز عائدات صادرات الغاز الطبيعي للعام نفسه (٢٦ مليار دولار). هذه الدينامية المدفوعة في البداية بالحبوب والمحاصيل الزيتيّة، راحت تعضَدُها صادرات اللحوم. (...) وقد مكّن أداء القطاع الزراعي روسيا من أن تصير مصدِّراً صافياً للمنتجات الزراعية في عام ٢٠٢٠، لأوّل مرّةٍ في تاريخها القريب: بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٠، تضاعفت صادرات الأغذية الزراعية الروسية ثلاث مرات، بينما انخفضت الواردات إلى النصف"[١]. كأنّها إيماءة ازدراء برّاقة تجاه الحقبة السوفياتية المطبوعة بإخفاق الزراعة كما نعلم.

قدراً أقل من الدهشة يثيره الحفاظُ على مكانة روسيا بكونها ثاني أكبر مصدِّرٍ للأسلحة في العالم. في المقابل، مكانتها الجديدة والحديثة بصفتها أكبر مصدِّرٍ لمحطّات الطاقة النووية في العالم، تاركةً فرنسا بعيدةً في الخلف، هي مفاجأة أخرى. فبحلول عام ٢٠٢١، كان في رصيد المجموعة الحكومية المسؤولة عن هذا القطاع روس آتوم Rosatom خمسة وثلاثون مُفاعلاً قيد الإنشاء في الخارج (بخاصةٍ في الصين، والهند، وتركيا، والمجر)[٢].

مجال آخر أظهر الروس مرونة ودينامية فيه، هو الإنترنت. وبما أنّه جوهر الحداثة بالنسبة إلينا، فقد توقّعنا أن تكون الإدارات المعنيّة على درايةٍ بالتقدّم الذي يحرزه الروس. إنّما لم تكن الحال على الإطلاق.

يفسّر تيرتري جيّداً إلى أيِّ مدى اتَّخذ الروس في مجال الإنترنت مقاماً دولتيّاً وليبرالياً في آن، وأميّاً [نسبةً إلى الأمّة]، ومرِناً. فهم حازمون في البقاء ضمن عالم تنافسي، توازياً مع الحرص على حفظ الاستقلالية. هذا المقام يشير إلى أنّ "النسخة الروسية لتنظيم الإنترنت تقع، في الواقع، وكما الحال في مجالات كثيرة، في

1 D. Teurtrie, *Russie*, op. cit., p. 84.

2 Ibid., p. 121.

منتصف الطريق بين التدابير المتَّخذة في أوروبا وتلك المعتمدة في الصين. تشترك روسيا مع أوروبا في وجود عمالقة الإنترنت الأميركيين، الذين يتمتَّعون بجمهورٍ كبيرٍ في 'مجتمع اللغة الروسية في الإنترنت Runet' (وهذا ينطبق بشكل خاصٍّ على يوتيوب).

(...) لكن بخلاف أوروبا، الخائرة بشدّة في هذا المجال، يمكن لروسيا الاعتماد على أبطال وطنيين موجودين في قطاعات الإنترنت كافة بغية الحفاظ على استقلاليتها وتقديم حلولٍ بديلةٍ لمستخدمي الإنترنت الروس"[١]. وبينما تظلّ "منفتحة بنطاق واسع على الحلول الغربية"، فإنَّ روسيا "هي بلا شك القوّة الوحيدة حيث توجد منافسة حقيقية بين Gafa[٢] ومثيلاتها المحلية"[٣].

لقد زعم الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا هولاند François Hollande، بعد المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل Angela Merkel، توقيع اتفاقات مينسك في عام ٢٠١٤ بهدف منح الأوكرانيين وقتاً كافياً لكي يسلِّحوا أنفسهم. هكذا كانت نيّة الأوكرانيين لا ريب، لكن دوافع أنجيلا ميركل وفرانسوا هولاند كانت أقلّ وضوحاً؛ فمن يعرف؟ ما يشير إليه مؤلِّف تيرتري، وما لم نرَه مطلقاً، هو أنّ هذه الاتفاقات شكَّلت وسيلةً للروس أيضاً من أجل كسب الوقت[٤]. فواحد من الأسباب التي جعلت الروس لا يذهبون في ٢٠١٤ أبعد من الاستيلاء على شبه جزيرة القرم ثم قبول وقف إطلاق النار، هو عدم جهوزيَّتهم بعد للانفصال عن Swift. لكانت التداعيات كارثيّةً حقّاً لو حصل الأمر وقتها. وُقِّعَت اتفاقيات مينسك لأنّ الجميع أرادوا كسب الوقت: الأوكرانيون من أجل الاستعداد للحرب ميدانياً؛ والروس من أجل الاستعداد لنظام عقوبات قصوى. وكما ذكَر تورتري، أنشأ البنك المركزي الروسي منذ عام ٢٠١٤ منظومة الرسائل المالية المحلية

---

1 Ibid., p. 187.

٢ إنّه اختصار يشير إلى أكبر شركات التكنولوجيا والتواصل الأميركية: Google, Apple, Facebook, Amazon. وهي تُعرف بقدراتها الكبيرة على التأثير في الاقتصاد الرقمي، والسيطرة على العديد من مجالات التكنولوجيا والإنترنت. (م.)

3 Ibid., p. 187–188.

4 Ibid., p. 93.

(SPFS)[1]. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أطلِقت المنظومة الوطنية لبطاقات الدفع (NSPK)، التي "تضمَن تشغيل البطاقات التي تصدرها البنوك الروسية على الأراضي الوطنية حتى في حالة العقوبات الغربية". وفي الوقت نفسه، أنشأ المركزي منظومة الدفع ببطاقات MIR[2].

شكراً للعقوبات!

حين نعاين التطوُّر المشهود في روسيا منذ انهيار الشيوعية، لا يسعنا سوى أن نعجب في ضوء مسيرتها الشديدة التنافُر: فسقوط شرِس للغاية، ثم صعود فائق السرعة. غير أنّ المثير للحيرة بقدرٍ أكبر هو قدرة البلاد على التكيّف منذ عقوبات حرب شبه جزيرة القرم في ٢٠١٤. حتى بدا كلُّ نظام عقوبات قد ساقَ روسيا إلى إحراز سلسلة من التحوّلات الاقتصادية المتتالية، واستعادة استقلالها عن السوق الغربية.

قد يكون مثال إنتاج القمح الأشد إعجاباً. ففي عام ٢٠١٢، أنتجت روسيا ٣٧ مليونَ طنٍّ منه، ثم ٨٠ مليوناً بحلول عام ٢٠٢٢، بما يتجاوز الضعف في غضون عشر سنوات. تأخذ هذه المرونة معناها كاملاً إذا ما قارناها بالمرونة السلبية لأميركا النيوليبرالية. فمع فوز ريغان Reagan بالسلطة في عام ١٩٨٠ بلغ إنتاج الولايات المتحدة من القمح ٦٥ مليونَ طن، ليقتصر على ٤٧ مليوناً فحسب بحلول ٢٠٢٢. فلنرَ في هذا التناقص مقدّمةً لواقع الاقتصاد الأميركي الذي سنتناوله في الفصل التاسع.

لم ينخرط الروس البتة في حمائية كاملة في عهد بوتين، فقبِلوا بتقويض عددٍ معيّنٍ من الأنشطة. ضُحِّيَ بصناعة الطيران المدني، لأنّهم اشتروا طائرات من طراز Airbus. أيضاً صناعة السيارات كابَدَت. لكن إذا نجحت روسيا في الحفاظ على نسبة عالية نسبياً من القوى العاملة في قطاع الصناعة، وكذلك في عدم الاندماج

1 Ibid., p. 95.

2 Ibid., p. 94.

الكامل في الاقتصاد المعولَم، وفي عدم وضع قوّتها العاملة في خدمة الغرب على غرار ما فعلت الديموقراطيات الشعبية السابقة، فذلك لأنّها استفادت من حمائيةٍ جزئيةٍ، ومن الظروف.

أنارَني جاك سابير Jacques Sapir بالخصوص. يقول: "كان التدبير الرئيسي لحماية الصناعة والزراعة هو الخفض الكبير جداً في قيمة الروبل في ١٩٩٨–١٩٩٩. وإذا ما أُخِذ هذا الخفض طبقاً لسعر صرف حقيقي (فنقارن بين التضخّم والزيادات المتتالية في الإنتاجية)، فسيدور في نهاية عام ١٩٩٩ حول ٣٥% على أقل تقدير. في الأعقاب، انخفض سعر الصرف الاسمي بقدرٍ أقل من ارتفاع فارق التضخّم، غير أنّ المكاسب الإنتاجية الكبيرة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ حافظت على خفض سعر الصرف الحقيقي بقدر –٢٥% تقريباً. تآكلَ هذا الخفض في قيمة العملة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤. ثم، مع تغيير إستراتيجية البنك (الانتقال نحو استهداف التضخّم)، انخفضت قيمة الروبل مرّةً جديدةً من حيث القيمة الحقيقية من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠"[١].

وقد أُضيفت رسومٌ جمركيةٌ إلى هذه الحماية الناجمة من ضعف الروبل. يتابع سابير: "في ما يتعلّق بالتعريفات الجمركية، كانت روسيا تطبّق منذ عام ٢٠٠١ نسبة ٢٠% على المنتجات الصناعية المُصنَّعة[٢]، قبل أن تقبل بـ٧,٥% مع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في آب/أغسطس ٢٠١٢. بصورة بيِّنة، لم يعد ذلك كلّه يؤثِّر في المنتجات الغربية مع الحرب في أوكرانيا. أما بالنسبة إلى المنتجات الزراعية، فدارت النسبة في عام ٢٠٠٣ حول ٧,٥% (الفاكهة والخضراوات)، ثم انخفضت إلى ٥% مع الانضمام إلى منظمة التجارة. إنّما لمرّةٍ جديدةٍ، أتاح الحظر إعادة إرساء سياسة حمائية للغاية".

مثلما نفهم من تيرتري، رغم تسبُّب العقوبات الغربية لعام ٢٠١٤ ببعض الصعوبات للاقتصاد الروسي، فإنّها شكّلت فرصةً له أيضاً. فقد أجبرته على إيجاد بدائل لوارداته، وإعادة التوزُّع داخلياً. في مقالة صدرت في ٢٠٢٣/٠٤،

١ ملاحظة شخصية من [الاقتصادي الفرنسي] جاك سابير، وأنا أشكره بحرارة لإجابته عن أسئلتي.

٢ البضائع المُنتَجة أو المُصنَّعة باستخدام عمليات صناعية، مثل الأجهزة الإلكترونية، السيارات، والأدوات المنزلية. (م.)

يُقدِّر الاقتصادي الأميركي جايمس غالبرايث James Galbraith أنّ عقوبات العام السابق كان لها التأثير نفسه[1]، إذ مكّنت من إنشاء منظومةِ حمايةٍ لم يكن النظام ليجرؤ على فرضها في ضوء انخراط الروس القوي جداً باقتصاد السوق. فيقول جايمس غالبرايث: "سيكون صعباً علينا أن نتخيّل من دون العقوبات كيف أمكن للفرص المتاحة حالياً للشركات الروسية ورجال الأعمال أن ترى النورَ. من وجهةِ نظرٍ سياسيةٍ، وإداريةٍ، وقانونيةٍ، وأيديولوجيةٍ، كانت الحكومة الروسية ستواجه الصعوبات الأجمّ حتى في بداية عام ٢٠٢٢ من أجل اتخاذ تدابير مماثِلة لهذه الرسوم الجمركية، والكوتا، وطرد الشركات". ويوضح غالبرايث أنّ "ذلك يعود إلى القبضة الشديدة لفكرة اقتصاد السوق على صنّاع القرار السياسي، وإلى نفوذ الأوليغارشيين، والطابع المحدود المزعوم لـ'العملية العسكرية الخاصة'. رغم الصدمة والتكاليف الملقاة على الاقتصاد الروسي، كانت العقوبات هديّةً بصورةٍ جليّةٍ".

بوتين ليس ستالين

لمرّة جديدة، كانت هذه المعطيات كافة متاحةً، وتُظهِر قوّةَ الاقتصاد الروسي وقدرته على التكيُّف. وأنا أكرِّر: ما هو جوهري هنا ليس تسليط الضوء على المعطيات هذه، إنّما السؤال لماذا ظلّ القادة الغربيون غافلين عن الواقع؟

فتمثُّلهم لروسيا الحالية، القائم على دولة يُسيطِر عليها بوتين وحشيٌّ، ويسكنها روس بلهاء، يحيل إلى خانة ستالين Staline. كلُّ شيءٍ عُلِّلَ على أنّه عودةُ روسيا إلى جوهرها البلشفي المزعوم. لكن إلى جانب الكتاب الممتاز لدافيد تورتري، كانت أعمال فلاديمير شلابنتوخ Vladimir Shlapentokh (١٩٢٦–٢٠١٥) في متناول المحلِّلين والمعلِّقين المتخصِّصين.

وُلِد شلابنتوخ سوفياتياً، ويهودياً، في كييف، وكان أحدَ مؤسِّسي علم الاجتماع

1 James K. Galbraith, "The Gift of Sanctions: An Analysis of Assessments of the Russian Economy, 2022-2023", *Institute for New Economic Thinking Working Paper*, no 204, 10 avril 2023.

التجريبي باللغة الروسية في عهد بريجنيف Brezhnev [١٩٦٤-١٩٨٢]. ثم في مواجهة معاداة السامية لسوفياتيّة تَعفُن، هاجر في عام ١٩٧٩ إلى الولايات المتحدة. ومن هناك واصل العملَ حول روسيا، وحول الدولة المضيفة نفسها، ومسائل عامة في علم الاجتماع. صدر مؤلَّفه *Freedom, Repression, and Private Property in Russia* [الحرية والقمع والملكية الخاصة في روسيا] في عام ٢٠١٣ عن Cambridge University Press. وهذه دارُ نشرٍ يَصعُب نعتها بالهامشية أو بأنّها خارج المنظومة. يعرِض هذا الكتاب وجهة نظر تُظهِر فوارق دقيقة، ومتميزة بدرجة بارعة (ومناهضة لبوتين). وهي تأتي من رجلٍ عايش روسيا البريجنيفية من الداخل، كما درس روسيا البوتينية بعدما صار مواطناً أميركياً. بمجرّد القراءة، يغدو سهلاً تعريفُ نظام بوتين لا بكونه ممارسةً للحكم على يدِ وحشٍ فضائيٍّ يُخضِع شعباً مخبولاً لا فعل له ولا ردّ فعل. بل [يُعرَّف] بكونه ظاهرةً لها سِمات خاصة، لكنّها قابلة للفهم، وتندرِج في استمرارية التاريخ العام لروسيا.

لا ريب في أنّ جهاز الدولة يحافظ على مركزيَّتِه. فكيف له أن يكون خلافَ ذلك في ضوء ثِقَل موارد الطاقة؟ يتعذَّر التحكُّم بمجموعةٍ مثل Gazprom بغير القوّة العمومية. وبالطبع ما زال دورٌ رئيسيٌّ يلعبه جهاز المخابرات السوفياتي (KGB)، الذي غدا جهاز الأمن الفيدرالي (FSB)، وجاء بوتين منه. أيضاً بالطبع، لم تَصِر روسيا ديموقراطيةً ليبراليةً. قد أميل، من ناحيتي، إلى تعريفها بأنّها ديموقراطية سلطوية، مع منحي وزناً متساوياً لكلٍّ من هذين المصطلحين. فديموقراطية لأنّه حتى لو شاب عيبٌ ما الانتخابات، فإنّ استطلاعات الرأي -وهي ما لا يجادِل أحدٌ به- تظهِر أنّ دعم النظام لا يتزعزع في الحرب كما في السلم. أما اللجوء إلى المصطلح: سلطوي، فواضح أنّ النظام لا يفي بالمعيار الجوهري لديموقراطية ليبرالية، أي احترام حقوق الأقليات. كما أنّ البُعدَ الإجماعويَّ للنظام [أي السعي إلى فرض الإجماع] بيِّنٌ، مع ما يعنيه الأمر من قيودٍ على حريات الصحافة وشتّى فئات المجتمع المدني.

غير أنَّ ما تجدر ملاحظته في نظام بوتين هو بصورةٍ خاصةٍ بضع سِماتٍ تُمثِّل في حدِّ ذاتِها قطيعةً جذريّةً مع السلطوية على النمط السوفياتي. بدايةً، وفق ما ذكَّر

به جايمس غالبرايث، [يتَّسِم النظام بسِمةٍ] التعلُّق الوشائجي باقتصاد السوق، رغم الدور المركزي للدولة. هذا مفهومٌ تماماً لمن عايش الإخفاقَ الذريع للاقتصاد الموجَّه. علاوةً، [في سِمةٍ إضافيةٍ]، إذا كان بوتين قد أخضع بالفعل النخبة العليا في موسكو وسان بطرسبرغ، فإنّه يولي اهتماماً بالغاً للمطالب العمالية، ويسعى باستمرار إلى توطيد الدعم لنظامه في الأوساط الشعبية[1]. يتراءى لي أنّه يُنظَر بسلبيةٍ إلى هذه السِمة في غربٍ يزدَري، من ناحية المبدأ، شعباً لا يمكن أن تصدر عنه سوى... "الشعبوية".

وهناك عنصرٌ حاسمٌ كان من شأنه تنبيهُ المحلّلين الغربيين إلى جدّة الموضوع التاريخي المطروح أمامهم: إنّه تمسك ثابت بحرية التنقّل لدى بوتين. ففي عهده يتمتّع الروس بالحقّ في مغادرة روسيا، وقد احتفظوا به حتى في أوقات الحرب. نقع هنا على خصوصيةٍ من خصوصيات الديموقراطية الليبرالية، أي حرية كاملة بالمغادرة. إنّها علامة على نظام واثق بنفسه بطريقته، أو أنَّه يراهن على أن يكون كذلك.

جِدّةٌ قصوى، إنّها الغياب التام لمعاداة السامية. شلابنتوخ في موقعٍ يتيح له تناول هذه المسألة لأنّه اضطر إلى الهرب من الاتحاد السوفياتي لكونه يهودياً. وقد حقَّ بهذا الغياب التام لمعاداة السامية أن يُسعِدنا لتأكيده أنّ النظام والمجتمع الروسيين في حالة جيدة. فالقادة الروس كانوا تقليدياً يبحثون عن ذريعة في معاداة السامية حين يواجهون صعوبات، ويجهدون في إعادة سلطتهم. يُذكِّر شلابنتوخ إلى أيِّ مدى غدا الاتحاد السوفياتي معادياً للسامية في زمن ستالين، ثم بعد عام ١٩٦٨. لهذا السبب ببساطةٍ رحل اليهود بأعدادٍ كبيرةٍ بمجرّد توفُّر الفرصة بعد انهيار المنظومة.

كان إدراجُ هاتين السِمتين الفريدتين والإيجابيّتين -حرية المغادرة، وغياب

١ بشأن الأوساط الشعبية (milieux populaire) أو الطبقات الشعبية (classes populaires)، يوضح الباحث في علم الاجتماع عضو المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) توماس أموسيه Thomas Amossé أنّ المصطلح يُستخدَم مجازاً في الإحصاءات بهدف "الإشارة إلى مجموعةٍ كبيرةٍ من الناس ذوي الموارد الاقتصادية والثقافية المحدودة، مثل أولئك الذين يعملون في ما يسمى بالعمالة غير المحترفة (emplois d'exécution) أو الذين يعيشون على الحد الأدنى من الإعانات الاجتماعية". (م.)

معاداة السامية-، في رصيد بوتين، سيعني طلب الكثير إلى الصحافيين والسياسيين الغربيين. كان من شأنهما التنبيه على الأقل إلى ثقةٍ ما بالذات لدى النظام، وإلى استقراره. لكن أعمتهم، ولا يزالون، اليقينية المسبقة بهشاشة النظام وتهديد الطبقات الوسطى له. وقد تأكّد الأمر في ٢٣ و٢٤/٠٦/٢٠٢٣ حين زرع المعلِّقون الإخباريون الغربيون آمالهم بسخافةٍ في تمرُّد قائدِ مجموعةِ Wagner إيفغيني بريغوجين Evgueni Prigogine. حتماً لا يقلّ العمى الغربي استقراراً عن النظام والمجتمع الروسيَّين.

مهندسون روس أكثر من المهندسين الأميركيين

مجتمع مستقر، واقتصاد يشتغل، فهل ينبغي وقف التحليل عند هذا الحد؟ هل سيكفي من أجل فهم الفعالية التي يظهِرها الروس في خلال الحرب نفسها؟ أُذَكِّر بأنّ وزن روسيا، ومعها بيلاروسيا، لم يكن يتجاوز ٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي للغرب في عشية غزو أوكرانيا. فكيف أمكن لهذه الـ ٣,٣% التدبّر وإنتاج أسلحة أزيَد من إنتاج الخصم؟ لماذا ما زالت الصواريخ الروسية تسقط على أوكرانيا وجيشها بعدما توقّعنا اختفاءَها مع نفاد المخزون؟ وبعدما لاحظ العسكر الروس النقص في مجال المُسيَّرات العسكرية، كيف أمكن لإنتاجٍ ضخمٍ [في المجال] أن ينمو منذ بداية الحرب؟

سأوضح عندما نتحدّث عن الولايات المتحدة الطابع الوهمي بدرجةٍ كبيرةٍ لناتجها المحلي الإجمالي. إذ إنّه يُسجِّل أنشطةً لا نعرف حقّاً ما إذا كان ينبغي تصنيفها بغير المجدية أو غير الحقيقية. لكن لنكتفِ الآن بالقول إنّ الناتج المحلي الإجمالي لروسيا يعكس بصورةٍ أكبر إنتاجَ سلعٍ ملموسةٍ بدلاً من أنشطة مبهَمة.

فلنذهبْ أبعد ونغُص في الأعماق السوسيولوجية للقوّة العاملة، لأنّ الاقتصاد يتجاوز كونه الناتج المحلي الإجمالي. إنّه أجوَد من ذلك، إنّه سكّان يعملون بمستوياتهم التعليمية المختلفة وبمهاراتهم شتّى. والحالُ أنّ ما يُميِّز بصورةٍ أساسية

الاقتصاد الروسي عن نظيره الأميركي هو النسبة المُلتحِقة بدراسة الهندسة في التعليم العالي. بلغت بحلول عام ٢٠٢٠: ٢٣,٤%، في مقابل ٧,٢% في الولايات المتحدة.

ليست روسيا وحدها، وسرعان ما سندرِك فعالية المؤشِّر حين نوضح أنّ نسبة طلبة الهندسة بلغت في اليابان ١٨,٥%، في حين هي ٢٤,٢% في ألمانيا ذات الأداء الصناعي المبهِر. أما في فرنسا فهي ١٤,١%، لكن علينا ألا نغفل طرح طلاب مدرسة الـ Polytechnique، ومهندسي المناجم، وخرّيجي المدرسة المركزية للفنون والصناعات، والذين سيضلّون نحو البنوك و"الهندسة المالية"[١].

على الصعيد الكمّي الصرف، ماذا يمثِّل هؤلاء الروس ذوو نسبة ٢٣,٤% مقارنةً بالأميركيين البالغين ٧,٢%؟ فلنقارن هاتين النسبتين المئويَّتين بعدد سكان البلدين: ١٤٦ مليونَ نسمة في روسيا، في مقابل ٣٣٠ مليوناً في الولايات المتحدة. إنَّها [صورةٌ عن معركة] داود في وجه جالوت[٢]. ننسى بسبب مساحة روسيا أنّ المعركة تفتقر إلى التماثل على الصعيد الديمغرافي. حتى من دون احتساب الحلفاء، الولايات المتحدة ضخمة في حدِّ ذاتها، فيما بالكاد يتجاوز سكان روسيا عدد سكان اليابان. يمكننا من دون جهدٍ كبيرٍ تركيزهم في الأرخبيل الياباني الضيِّق.

فلنأخذ مثلاً عدد ذوي الأعمار المتراوحة بين ٢٠ و٣٤ عاماً في البلدين: ٢١,٥ مليون في روسيا (نحو عام ٢٠٢٠) و٤٦,٨ مليون في الولايات المتحدة. نقع هنا على اختلال التوازن الكلّي. علاوةً، دعونا نقدِّر أنّ في كلٍّ منهما يُكمِل ٤٠% من فوجٍ [عمريٍّ] التعليم العالي، حتى لو لم يُعرَّف هذا التعليم بالطريقة نفسها تماماً بين الدولتين. سيكون في متناولنا إجراءُ عملية حسابية حاسمة: في الولايات المتحدة، نسبة ٧,٢% من ٤٠% من ٤٦,٨ ملايين شخص تُنتج ١,٣٥ مليون مهندس. أما في روسيا، فإنّ ٢٣,٤% من ٤٠% من ٢١,٥ ملايين نسمة ينتجون مليونَي مهندس. رغم تفاوت عدد السكان، تصل روسيا إلى تكوين مهندسين أكثر بكثير من الولايات المتحدة.

---

١ معطيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE).

٢ يرمي الكاتب هنا إلى وصف العلاقة بغير المتكافئة. فالرواية هي أنّ الشاب البسيط داود هزم بمقلاعه وهراوته جالوت العملاق، في ترميزٍ إلى أنّ الأضعف قادر بالشجاعة والذكاء (والعون الإلهي في السياق الديني) على غلب من يفوقه قوّة بكثير. (م.)

أنا مُدرِكٌ الطابع الجزئي لهذا الحساب الذي لا يأخذ في الاعتبار حقيقة أنَّ الولايات المتحدة تستورد المهندسين، وبصورة أعم شريحةً مهمة جداً من مجتمعها العلمي -غالباً ما يكونون من أصول صينية أو هندية. لكن يبقى أنّه في وسعنا فهم كيف أمكن لداود الروسي مجابهة جالوت الأميركي على الصعيدَين الصناعي والتكنولوجي، وبالتالي على الصعيد العسكري.

طبقات وسطى وحقائق أنثروبولوجية

حين نعايِن أدبيات العلوم الاجتماعية والسياسية الغربية بين ١٨٤٠ و١٩٨٠، يتّضح أنّ الطبقة العاملة كانت المسألة المركزية، بل الطبقة الإشكالية بسلوكها المفضي إلى النظام أو الاضطراب، الاستقرار أو الثورة. كان يُؤمَل فيها أو تبثُّ الخوف، بحسب وجهة النظر المأخوذة. لكن في عالمنا الكوكبيِّ اليوم، مع انتقال المهامّ الرئيسية لطبقاتنا العاملة إلى آسيا، صارت الطبقات الوسطى هي الجاذبة لاهتمام علماء الاجتماع والسياسيين. وليس هذا الكتاب استثناءً من القاعدة. فنحن نعوِّل على هذه الطبقات عندما تنمو، ونشعر بالقلق عليها عندما تفقُر. انتظرَت الماركسية ثورةً تنبثِق من البروليتاريا، فيما تنتظر النيوليبرالية من انتفاضة الطبقات الوسطى – الروسية، والصينية، والإيرانية– إسقاط الأنظمة العاصية للنظام الغربي. فمنذ درسِ أرسطو (وقد أشرتُ إليه في المقدّمة)، متوافَقٌ في الغرب على تعذُّر قيام مجتمعٍ مستقر، وديموقراطي، وليبرالي، من دون طبقة وسطى مسيطِرة. وفي واقع الأمر نلاحظ في العقود الأخيرة علاقةً بين بروز طبقة وسطى حازت تعليماً وبين نموّ ميول ليبرالية، بل ليبراتارية [لا تعترف بأيّ قيود على الحرية الفردية اجتماعياً وسياسياً]. لكن، هل بُنية الطبقات المُعرَّفة باصطلاحات اقتصادية أو تعليمية هي العامل الوحيد حقّاً في نجاح الديموقراطية الليبرالية أو في إخفاقها؟

فلننظر في الطبقات الوسطى الروسية. هل يمكننا أن نتصوَّر بمعقوليةٍ أنَّها ستطيح يوماً ما بنظام بوتين السلطوي؟

في نهاية المطاف، ما خسَفَ بالشيوعية كان بلوغ فئةٍ معيَّنةٍ من الطبقات الوسطى

مرحلةَ النضج. في كتابي *La Chute finale. Essai sur la décomposition de la sphère soviétique* [السقوط النهائي. دراسة حول تفكّك الحيِّز السوفياتي] (١٩٧٦)، قستُ الإخفاق الاقتصادي للمنظومة، وتوقّعتُ فشلها التام بناءً على زيادة ملحوظة في معدَّل وفيات الرُضَّع. مع ذلك، يبدو لي الآن أنَّ العامل الذي أطلق السقوط لم يكن الشلل الاقتصادي للمنظومة، بل بالأحرى ظهور طبقة وسطى حظيت بتعليمٍ عالٍ.

لكن ماذا كانت الشيوعية السوفياتية تُمثِّل؟ المرحلة الأولى من محو الأمية على نطاق واسع. بطريقة تطبيقية، يمكننا الربط بين تجاوز المتعلِّمين عتبة الخمسين في المئة، وبين انتشار مزاجٍ ديموقراطي أوَّلي بأشكالٍ مختلفةٍ طبقاً للبُنى الأنثروبولوجية لكلّ بلدٍ: [مزاج] ليبرالي أو سلطوي، يقول بالمساواة أو لا. وسيفضي تجاوز هذه النسبة في العالم الأنغلو-أميركي إلى ظهور ليبرالية خالصة منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر، وليبرالية تقول بالمساواة في فرنسا منذ القرن الثامن عشر، والديموقراطية الاجتماعية والنازية في ألمانيا في القرنين التاسع عشر والعشرين، والشيوعية في روسيا. بالطريقة نفسها، سيُحدِث التحاق ٢٠ إلى ٢٥٪ من طلاب كلّ جيل بالتعليم العالي إلى تآكل هذه الأيديولوجيات الأوّلية المرتبطة بمرحلة تعميم محو الأمية. يتبلور تراتب هرمي جديد للمجتمعات، وتصير العلاقة بالنصّ المكتوب والأيديولوجيا عرضةً للنقد أكثر، ولا تعود كلمة الله أو تعويذات الفوهرر (Führer) أو تعليمات الحزب أو حتى الأحزاب نفسها، من خارج حدود التجربة البشرية. بلغت روسيا هذه العتبة بين عامَي ١٩٨٥ و١٩٩٠ (حدث ذلك في الولايات المتحدة نحو عام ١٩٦٥، وهو ما سنعود إليه).

إذاً، نلاحظ وجودَ تلازُمٍ بين ظهورِ طبقات وسطى ذات تعليم عالٍ والانهيارِ المفاجئ للشيوعية. لكنّ هذا كان قبل ثلاثة أو أربعة عقود. وقد انحدر نظام بوتين من رحم تلك الأزمة، خالِفاً الشيوعية بعد مرحلة الفوضى (أكثر من كونها مرحلة ليبرالية) في التسعينيات.

يحلم الغربيون إذاً بطبقات وسطى ذات تأثيرٍ مزدوج، فيكون من شأنها إسقاط

بوتين بعدما "أسقَطَت" الشيوعية. من هنا تأتي دعواتهم المكرَّرة إلى الطبقات الوسطى المتقدِّمة في المدن الكبرى لروسيا. وهذا الأمل ليس عبثياً تماماً، إذ صحيحٌ أنّنا نحصي العدد الأكبر من الروس المعارضين بحدّة لفلاديمير بوتين في موسكو وسان بطرسبرغ ضمن الطبقات المتعلِّمة والعليا حقاً. هي الطبقات والمدن نفسها التي دعمت بوريس يلتسين Boris Eltsine، مُسقِط الاتحاد السوفياتي والمُدلَّل لدى الإصلاحيين الاقتصاديين الليبراليين الذين جاؤوا من أميركا في مستهل التسعينيات. تُظهر الدراسات المميَّزة للجغرافيا الانتخابية، التي أجراها ألكسندر لاتسا Alexandre Latsa، أنّ الأحزاب المعارضة لبوتين أقوى في الأحياء الأكثر ثراءً للمدن الكبرى، حيث يتركَّز السكان الأكثر تعليماً[١].

سيكون بمقدورنا حتى السعي إلى بناء نموذجٍ اجتماعي-سياسي يُقابِل بين روسيا والغرب من خلال تسليط الضوء على اصطفافات طبقات مختلة. فمن جهة، سيظهر نظام روسي اعتمد على الطبقات الشعبية وهمّش الطبقات الوسطى. ومن جهة أخرى، منظومة غربية حيث نجح تحالف الطبقات الوسطى العليا والطبقات الوسطى المركزية في تهميش الأوساط الشعبية[٢]. غير أنّ مثل هذا التمثُّل يُبسِّط بإفراطٍ ما يميِّز الطبقات الوسطى الروسية عن نظيراتها الغربية. فهي بعيدة كليّاً عن التشابه معها، حتى لو كانت أكثر ليبرالية من بقية السكان حتماً. كشفت ذلك حقيقةُ أنّها تُنتِج عدداً أكبر بكثير من المهندسين. يتجذَّر الاختلاف في خلفية أنثروبولوجية [روسية] فريدة، وهي أيضاً أحد العوامل المُفسِّرة صلابة روسيا في مواجهة الغرب.

صغتُ في عام ١٩٨٣ فرضيةَ وجود صلةٍ بين الشيوعية والأسرة الجماعتيّة[٣]

1 Dissonance. Journal d'un Frussien, https://alexandrelatsa.ru. Voir rubriques "Élections".

٢ هذا خطأ ارتكبتُه في عمودي في صحيفة *Marianne* بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٣، "Macronisme et poutinisme, une comparaison sociologique" [الماكرونية والبوتينية، مقارنة سوسيولوجية].

٣ سيستعرِض إيمانويل تود تباعاً تعريفَه لشتى أنماط الأسر وخصائصها، لأنّه يُدخِل التحليل الأنثروبولوجي في جوهر مقاربته الجيوسياسية الأعم. من أجل فكرةٍ استهلالية، يتعامل النصّ بصورةٍ أساس مع الأسر الجماعتيّة، والجذعيّة، والنوويّة. تتميّز الأولى خاصةً بأنّها تجمع الزوج والزوجة والأبناء، بمن فيهم المتزوجون. أما الأسرة الجذعيّة، فمن بين ما يميّزها أنّ الأب يعيش

(communautaire) الفلاحية. يمكن ملاحظتها لا في روسيا فحسب، إنّما في الصين أيضاً، وصربيا، وتوسكانا، وفيتنام، ولاتفيا، وإستونيا، أو في المناطق الداخلية لفنلندا[1]. كان هذا النمط للأسرة الأبويّة النسب، الجامع بين الأب وأبنائه المتزوّجين في عمل زراعي واحد، يحمل قيم السلطة (الأب على أبنائه) والمساواة (في ما بين الإخوة). وقد كانت له خصوصية أنّه حديث في روسيا، إذ لم يبلغ مجتمع الفلاحين سوى في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مثله مثل القَنانة. تالياً، لم تكن مكانة النساء قد انخفضت بشكلٍ كبيرٍ بعد، كما هي الحال في الصين مثلاً. اليوم، يستديم مبدأ النسب الأبوي رمزياً في روسيا، من خلال منظومة الأسماء الثلاثة: الاسم الأول، اسم الأب، اسم العائلة. فلاديمير فلاديميروفيتش (ابن فلاديمير) بوتين Vladimir Vladimirovitch Poutine، وسيرغي فيكتوروفيتش (ابن فيكتور) لافروف Sergueï Viktorovitch Lavrov. في فرنسا، سيُعطينا ذلك: إيمانويل بن جان ميشال ماكرون Emmanuel fils de Jean–Michel Macron، أو مارين ابنة جان ماري لوبان Marine fille de Jean–Marie Le Pen. منظومة الأسماء هذه مشتركة بين الطبقات الاجتماعية كافة، وتشمل حتى الأشخاص من غير الأصل الروسي. فرئيسة البنك المركزي، المولودة لأسرة تتريّة، تُدعى إلفيرا ساخيبزادوفنا نابيولينا Elvira Sakhipzadovna Nabioullina.

لم تولد الشيوعية من عقل لينين Lénine الخصب ثم فرضتها أقلية نشِطة. نتجت من انفكاك الأسرة الفلاحية التقليدية. فإلغاء القنانة في عام ١٨٦١، والتحضّر، ومحو الأمية، حرَّرت الفرد من الأسرة الجماعتِيّة الخانقة. غير أنّ هذا الفرد المتحرِّر وجد نفسه تائهاً تماماً. فبحثَ عن بدائل للسطوة الأبوية في الحزب، والاقتصاد المركزي، وجهاز المخابرات السوفياتي. ويمكننا القول بمعنى من المعاني إنَّ جهاز المخابرات المؤسّسة الأقرب إلى الأسرة التقليدية، لأنَّه اهتمّ لشؤون الناس

مع ولده الأكبر (أو الولد المعيّن لتولي مزرعة العائلة)، وزوجة هذا الأخير وأولادهما إلى جانب باقي أفراد العائلة بدون نسل. من جهة أخرى، تتميّز الأسرة النوويّة بصورةٍ خاصةٍ بأنّها مكوّنة من زوجين وأبنائهما القصّر. (م.)

[1] انظر(ي) Emmanuel Todd, *La Troisième Planète. Structures familiales et systèmes idéologiques* [الكوكب الثالث. الهياكل الأسرية والأنظمة الأيديولوجية]، Seuil، ١٩٨٣.

شخصياً، وباعتناءٍ كبيرٍ بالتفاصيل.

نظراً إلى هذه الطبيعية الاجتماعية للشيوعية في التاريخ الروسي، كان غير مرجّح بعد انهيارها أن تفرِض ديموقراطية ليبرالية تداولية على النمط الغربي نفسَها بين موسكو وفلاديفوستوك. لا يمكن لقيم السلطة والمساواة، المُلاحَظة في الأسرة ثم في الحياة الاجتماعية ككلّ خلال الحقبة السوفياتية، أن تنطفئ في سنوات قليلة. تبدو فرضيتي معقولة وواقعية لي، لكنّني أودّ أن أضيف أنّها شائعة.

التغاضي عن تنوّع العالم

لا بد أن نتذكّر أنّ وجود مزاج جماعتيٍّ روسيٍّ معيَّنٍ، من خارج السياسة لكنّه قادر على التأثير فيها، كان مسلَّماً به لمدّة طويلة وعلى نطاق واسع في أوروبا الغربية. فلنأخذ مثلاً المؤلَّف الرائع لأناتول لوروا-بوليو Anatole Leroy-Beaulieu، *L'Empire des tsars et les Russes* [إمبراطورية القياصرة والروس]، الصادر للمرّة الأولى في عام ١٨٨١، ثم في نسخة ثالثة مزيدة عام ١٨٩٠. فنقرأ:

> في المصنع، كما في القرية، يَظهر الموجيك (moujik) [الفلاح الروسي] قليل الفردانيّة؛ تتلاشى شخصيته في الجماعة عن طيبِ خاطرٍ؛ يخشى العزلة، ويحتاج إلى الشعور بأنّه متَّحد مع نظرائه، وأن يكوِّن جسداً واحداً معهم. فالأسرة البطريركية الكبيرة تحت سلطة الأب أو السالِف، وكذلك المجتمعات القروية تحت سلطة المير (mir)، قد جبَلَتاه مسبقاً على الحياة المشتركة، والإقبال على الترابُط. بمجرَّد أن يشرع الموجيك في عملٍ، بمجرَّد مغادرته القرية على وجه الخصوص، يلتئم في أرتِل (artel) [جمعية إنتاج تعاونيّة]. هذا ما ينطبق بوجهٍ خاصٍّ على معظم العمّال الفلاحين في المعامل الكبيرة. فهم يُدركون شوكة الترابُط، ويشكّلون في ما بينهم أرتِلات موقّتة تقوم مقامَ الأسرة بعيداً من العزبة والجماعة المحلية. الأرتِل هو ملاذهم وسندهم في خضم المنفى إلى المصنع؛ بفضله يشعرون بعزلةٍ أقلّ وغربةٍ أقلّ. إنّه، بنزوعاته الشيوعية

ومممارساته التضامنية، الشكلُ العفوي، الشكل الأمّي [نسبةً إلى الأمّة] للترابُط[1].

إذاً، نجد هنا في عام ١٨٩٠ أنّ مفردة "شيوعي" تُستخدم عند الحديث عن الشعب الروسي. ما كان يمكن لفرنسا أن تتفهمه في النصف الأول من عمر الجمهورية الثالثة [١٨٧٠–١٩٤٠]، بتنا عاجزين عنه اليوم. وعندما دخلنا عام ١٨٩٢ في تحالفٍ مع روسيا، في الوقت نفسه تقريباً [لصدور ذلك الكتاب]، كنّا نعرف من هو شريكنا: بلدٌ ذو مزاج جماعتيٍّ، حتى لا نقول شيوعياً، إنّه إمبراطورية القياصرة.

قد يبدو الأمر مفاجئاً بدرجة أكبر، لكن سأذكّر بأنّ أميركا كانت واعيةً في عهد أيزنهاور Eisenhower لخصوصيةٍ روسيةٍ، وشرع علم الأنثروبولوجيا الثقافية الأميركي في دراسة الثقافة الروسية. فلنُشِر بدايةً إلى مؤلَّفَين لاثنين من الكبار في المجال: أولاً *Soviet Attitudes Toward Authority* [سلوكات السوفيات تجاه السلطة] (١٩٥١)[2] لمارغريت ميد Margaret Mead، و *The People of Great Russia* [شعب روسيا العظمى] (١٩٤٩)[3] لجيفري غورير Geoffrey Gorer وجون ريكمان John Rickman. غورير بريطاني، وكان تلميذاً لمارغريت ميد. أضيفُ العنوان ذا الدلالة بوجهٍ خاصٍّ *The Impact of Russian Culture on Soviet Communism* [أثر الثقافة الروسية في الشيوعية السوفياتية] (١٩٥٣)[4] لدينكو توماسيتش Dinko Tomasic. وهناك مقالة جميلة من عام ١٩٥٣، بعنوان "Culture and World View: A Method or Analysis Applied to Rural Russia" [الثقافة والنظرة إلى العالم: منهج أو تحليل مطبّق على روسيا الريفية]، نشِرت في مجلة *American Anthropologist*. فهي تقدِّم

1 Anatole Leroy-Beaulieu, *L'Empire des tsars et les Russes*, Robert Laffont, "Bouquins", 1991, p. 445.

2 Margaret Mead, *Soviet Attitudes Toward Authority. An Interdisciplinary Approach to Problems of Soviet Character*, Rand Corporation, 1951.

3 Geoffrey Gorer et John Rickman, *The People of Great Russia. A Psychological Study, Londres*, The Cresset Press, 1949.

4 Dinko Tomasic, *The Impact of Russian Culture on Soviet Communism*, Glencoe, The Free Press, 1953.

وصفاً واضحاً جداً للأسرة الجماعتيّة الروسية والأسرة النووية الأوكرانية، وسألجأ إليها في الفصل التالي لفهم ما يفصل بين روسيا الصغرى وروسيا الكبرى[١]. كانت أميركا تهتمّ لمعرفة خصمها في ذروة الحرب الباردة. وبشكلٍ عام، لم تحرم نفسها من البحث في الأعماق الثقافية للأمم عن مصدر التخلّف (في إيطاليا)[٢] أو غرائبها السلطوية (في ألمانيا أو اليابان)[٣].

سادت الأذهانَ فكرةُ أنّ العالم لم يكن متجانِساً. وقد بلغت هذه الحالة ذروتها في نصّ روث بينيديكت Ruth Benedict الذي سيغدو كتاباً كلاسيكياً (وغالباً ما يُنتقد)، بعنوان *The Chrysanthemum and the Sword* [الأقحوان والسيف]. كُتب عامَي ١٩٤٤–١٩٤٥ بطلبٍ من الجيش، واستند إلى مقابلات مع أسرى حرب يابانيين[٤]. وجَبَ فهم عقلية العدو من أجل الاستعداد لاحتلال البلاد. وقد ساعد هذا العمل في الإقرار بفكرة أنّ اليابانيين مختلفون، وفي الحفاظ على الإمبراطور. بالتالي كان هناك تقبُّلٌ للتنوّع في المنظومة العالمية الأميركية قيد الإنشاء، ويستند إلى مزاجٍ أميركي تعدُّدي صاغته مدرسة أنثروبولوجية مُتَّزِنة.

أنا مقتنع على مستوى شخصي بأنّ واحداً من الأسباب التي حالت دون تحوّل الحرب الباردة إلى حربٍ باختصارٍ، هو أنّه رغم رؤية القادة الأميركيين لأنفسهم على المستوى الواعي بالمدافعين عن الحرية "بصورة عامة" ضد الشيوعية "بصورة عامة"، فإنّهم شعروا بخصوصية روسية في العمق، وبأنّ التهديد الشيوعي ليس "عالمياً" بقدر ما يُظنّ. فجورج كينان George Kennan، مُبتدِع فكرة الاحتواء (containment)، كان أيّ شيء سوى مُعادٍ أعمى للشيوعية. تحدَّث اللغة، وعرف

---

١ تشير "روسيا الكبرى" تاريخياً إلى نواة دوقية موسكو الكبرى ثم روسيا القيصريّة. وسيقول الكاتب بعد قليل إنّ روسيا الصغرى "مماثِلة لأوكرانيا الوسطى الحالية تقريباً". كما سيضيف إليهما "أراضي 'روسيا الجديدة' [Novorossiya] (بمصطلحات القرن التاسع عشر) المُشاطئة للبحر الأسود". (م.)

2 Edward Banfield, *The Moral Basis of a Backward Society*, Glencoe, The Free Press, 1958.

3 Bertram Schaffner, *Fatherland. A Study of Authoritarianism in the German Family*, Columbia University Press, 1948. et Ruth Benedict, *The Chrysanthemum and the Sword*, Boston, Houghton Mifflin, 1946.

4 Ruth Benedict, *Le Chrysanthème et le Sabre*, Picquier, 1987.

الثقافة الروسية، وأحبّها. كان هدفه منع المواجهة العسكرية من خلال إستراتيجيته المُتصوَّرة. وحتى في شيخوخته الطويلة (إذ رحل في عام ٢٠٠٥، عن عمر يناهز مئةً وعاماً)، لم ينفكّ يسخط حيال الطريقة التي شُوِّهت بها إستراتيجيته، سواء في فيتنام أو على يد ريغان. وفي واحد من تصريحاته العلنية الأخيرة، في عام ١٩٩٧، حذّرنا من توسّع حلف الشمال الأطلسي شرقاً[1].

بالطبع عانت الولايات المتحدة أيضاً من المكارثية[2]، وهي بارانويا عالمية مقتها جورج كينان مقتاً شديداً. غير أنّ اندلاعها كان وجيزاً ومحدوداً. وقد وجب انتظار المحافظين الجدد، وَرَثَتِها المتباهين بالنصر، لكي يبلغ التعصّبُ عظمتَه.

تعود في رأيي جذورُ تعميم القادة الأميركيين للتهديد الشيوعي المطلق إلى حرب فيتنام. مستشار الأمن القومي في إدارتي كينيدي Kennedy وجونسون Johnson، والت روستو Walt Rostow (١٩١٦–٢٠٠٣)، كان أحد الدافعين إلى هذا الانحدار الفكري بكتابه *Les Étapes de la croissance économique. Un manifeste anti-communiste* [**مراحل النموّ الاقتصادي. بيان مناهض للشيوعية**]، المنشور باللغة الإنكليزية عام ١٩٦٠[3]. يحتوي الكتاب على فكرة واحدة صحيحة للغاية، وأخرى خاطئة للغاية. الفكرة الصحيحة للغاية هي أنّ الدول كافة تمرّ في سياق نموِّها بمرحلة خطِرة يمكن أن تقع في خلالها أزمة سياسية. يربطها روستو بالنموّ الاقتصادي، فيما أعزوها أنا إلى محو الأمية وتعميم التعليم، لكن لا يهم. ثم تأتي الفكرة الخاطئة للغاية، وهي: يكفي التدخّل لمنع الأزمة السياسية والسماح للبلد المُعالَج (على يد الجيش الأميركي) بالانتقال مباشرةً إلى الديموقراطية الليبرالية. يعدُّ روستو واحداً من صقور حرب فيتنام، والفكرة الكامِنة وراء كتابه هي طبعاً أنّه يمكن للشيوعية

---

١ انظر(ي) مقالة نُشِرت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عن كينان في *Smithsonian Magazine*، بعنوان "George Kennan's Love of Russia Inspired His Legendary 'Containment' Strategy" [حبّ جورج كينان لروسيا ألهم استراتيجيته الأسطورية 'للاحتواء'].

٢ تشير إلى مرحلة بداية الخمسينيات في الولايات المتحدة، إذ اتصفت بملاحقات ومطاردات مكثفة ضد الشيوعية، بقيادة السيناتور جوزيف مكارثي Joseph McCarthy. غدت المكارثية تعبيراً يرمز إلى المطاردات السياسية غير العادلة. (م.)

3 W. W. Rostow, *Les Étapes de la croissance économique*, Seuil, 1962.

التغلغل في الأماكن كافة.

كانت هناك قابلية للشيوعية في فيتنام، بلد الأسرة الجماعتيّة، ولهذا سادت فيها رغم التدخّل الأميركي. وكمبوديا حيث كانت تسيطِر منظومة أسرية نووية قديمة، غدت نطاق حرب لمحاذاتها فيتنام، وانفجرت داخلياً مع ارتكاب الخمير الحمر الإبادة. يبقى أنّ الشيوعية، سواء أكانت الحقيقية أم الطائشة، لم تذهب أبعد، لا إلى ماليزيا ولا تايلاند، بلدَي أسرٍ نوويّةٍ.

بالتالي، هذه الهيئة الحالية إزاء روسيا، أي العجز عن تصوّر نظام بوتين سوى بحدود عامةٍ، ورفض اعتبار وجود ثقافة روسية تُفسِّره، هي نتيجة تغيّر تدريجي في الهيئة الغربية بدأت منذ الستينيات. فيَحول تلاشي قابليتنا لتصوّر التنوّع في العالم دون رؤيةٍ واقعيةٍ لروسيا.

كان بَيِّناً أنّ روسيا هذه ستحتفظ في ما بعد الشيوعية بسِمات جماعتيّة رغم تبنّي اقتصاد السوق؛ وأنّ واحدة من هذه السِّمات ستكون وجود دولة أمنع مما في أماكن أخرى؛ وسِمةٌ أخرى هي علاقة لهذه الدولة بمختلف طبقات المجتمع تختلف عن العلاقة الموجودة في الغرب؛ وسِمةٌ تتمثَّل في التقبُّل بدرجات متفاوِتة ضمن طبقات المجتمع كافة لشكلٍ ما من أشكال السلطوية ومن التطلّع إلى التجانس الاجتماعي، وهو تقبُّل أقوى بين الأوساط الشعبية ومخفّف بين الطبقات الوسطى.

أيضاً ينبغي لنا فهم أنّ ما صنع صلابة روسيا، وما مكّنها من الحفاظ على سيادتها في منظومة معَولمة، هي قدرتها التلقائيّة على منع نموّ فردانية مطلقة (لا يوجد أيّ حكم قيمي في هذه الملاحظة، فأنا أتكلّم هنا مثل عالم أنثروبولوجيا أميركي من الخمسينيات). يدوم ما يكفي في روسيا من القيم الجماعتيّة –السلطوية، والقائلة بالمساواة– لكي يحيا المثل الأعلى لأمّة متراصّة، ولكي يظهر من جديد شكل خاصّ من الوطنية.

أوجه لامساواة لكن التفاف عام حول النظام

لا ينبغي لخصوصيّة التفاعل المباشر بين الحُكم والأوساط الشعبية في روسيا، كما

تحديد الآثار الذهنية الجماعتيّة ضمن الطبقات الوسطى العليا، أن يجعلانا نغفل حقيقةَ أنّ المبدأ العام للتراتُب الهرميّ، والذي طال المجتمعات المتقدِّمة جميعها بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٠، قد شمل روسيا أيضاً.

فراحَ التراتب الاجتماعي الهرمي الجديد على أساس فروقات التعليم (stratification éducative) يظهر بعد عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠، عندما جرى تجاوُز عتبة ٢٠% من حائزي التعليم العالي لكلّ دفعةٍ، ما قبض على الأيديولوجية الشيوعية. كما أنّ انهيار الاقتصاد المُدار من المركز، وتهافت الشريحة الأشد وقاحةً وفساداً من النومنكلاتورا[1] (nomenklatura) على أصول الدولة قيد "الخصخصة" في عهد يلتسين، أفضيا إلى انفجار انعدام المساواة وتركّز شديد للثروة والمداخيل. هذا التركّز، الذي سيترسَّخ، امتدّ نحو الأسفل، وشجّع على ظهور طبقة وسطى عليا تتمتّع بامتيازات اقتصادية لا تقلّ عن امتيازات نظيراتها الغربية. وتُظهر قاعدة بيانات اللامساواة العالمية (World Inequality Database) أنّ جزء المداخيل، قبل الضريبة، الذي يحوزه أعلى ١% من الهرم في روسيا، ونسبة ٩% التالية، يتجاوز حتى نظيره في الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٢١، حاز ١% الأعلى في روسيا على ٢٤% من المداخيل، في مقابل ١٩% في الولايات المتحدة. بينما حازت نسبة ٩% التالية في كلٍّ من روسيا والولايات المتحدة على ٢٧%. بالمقارنة، تتمتّع فرنسا بطبقات عليا ووسطى عليا أكثر تواضعاً: فتحوز نسبة الـ١% الأعلى على ٩% فحسب من المداخيل، و٩% التالية على ٢٢%. انعدام المساواة الموضوعي [أي المبني على بيانات وأرقام] في فرنسا هو أقرب إلى التوازن الأوروبي العام، في نسخته الأكثر ديموقراطية، في الدول الاسكندنافية.

هذه الطبقة الوسطى الروسية، وهي بصورة أساسية صنيعة التحوّل الاجتماعي الشيوعي والتعليم السوفياتي القائم على الجدارة، تتمتّع على غرار بقية السكان بالسلم الاجتماعي لحقبة بوتين. هذا ما اتّضح معنا من انخفاض معدّلات الانتحار،

١ تشير إلى النخب أو المسؤولين ذوي المناصب القيادية في الحزب الشيوعي السوفياتي، والحكم، والمؤسسات. كانوا بمثابة العمود الفقري للنظام السياسي والبيروقراطي، ويجسِّدون منظومة الامتيازات والسلطة. (م.)

وجرائم القتل، والوفيات نتيجة الكحولية. وينبغي النظر إلى انخفاض معدّل وفيات الرُضَّع على أنّه أثرٌ ورمزٌ لبيئة ذهنية واقتصادية مسالِمة لم تشهدْها روسيا من قبل. وقد أشار شلابنتوخ بدوره إلى أنّ ظروف المعيشة في روسيا لم تكن جيّدة بهذا القدر، بما يشمل الحرية، إلّا في سنوات بوتين.

بالتالي، قبلت الطبقات الوسطى العليا النظام، تماماً مثلما تخلّى الأوليغارشيون عن أيّ نيّة في ممارسة سلطة مستقلّة. وقد شكّل القبض على ميخائيل خودوركوفسكي Mikhaïl Khodorkovski في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ فرصةً للدولة والأوليغارشيين لوضع الأمور في نصابها. فترك بوتين مالهم لهم، وهذا فحسب. وفي الحقيقة، لم تعد مفردة "أوليغارشي"، المتضمِّنة مفهوم الحكم (arkhè)، تصف الواقع الروسي بدِقّة. وإنّها لمسليّةٌ ملاحظة أنّ مطاردة "الأوليغارشيين" الروس المُشَنّة في الغرب منذ بداية اجتياح أوكرانيا قد عمّمت في الضفة الأخرى للأطلسي مفهوماً حول أميركا أوليغارشية بالفعل. على نقيض النظراء الروس، بمقدور الأوليغارشية الأميركية التدخّل في المنظومة السياسية، وعلى نطاق واسع كما سنرى.

"منظومة بوتين" ثابتة لأنّها نتاجُ التاريخ الروسي، وليست من عملِ رجلٍ واحدٍ. والحلم المستحوذ على واشنطن بانتفاضةٍ مناهضةٍ لبوتين لا يعدو كونه حلماً، وينبع من رفض الغربيين رؤية تحسّن ظروف المعيشة في عهده، ومن امتناعهم عن الاعتراف بخصوصية الثقافة السياسية الروسية. أصِلُ الآن إلى نقطة الضعف الحقيقية لروسيا: ديمغرافيّتها.

إستراتيجية الرجل النادر

لو اقتصر الأمر على العناصر المذكورة حتى الآن، لأمكننا التنبّؤ بأنّ روسيا ستُقدِم على ما يتجاوز الصمود في وجه الغرب. بل لوجب علينا النظر في احتمال ظهور إمبريالية جديدة.

غير أنّ روسيا تعاني من ضعفٍ أساسيٍّ هو الخصوبة المنخفضة، في علامةٍ

تتشاركها، الحقّ يقال، مع مجمل العالم الأكثر تقدُّماً. في خضم السنوات السود بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، انخفضت الخصوبة إلى ١,٣٥ طفل لكلّ امرأة. ثم ارتفع المعدّل إلى ١,٨ في عام ٢٠١٦، قبل استقراره عند ١,٥. يُنبئ هذا التطوّر بأفولٍ في إجمالي عدد السكان بدأ بالفعل، حتى لو عوّضه إلى الآن ضمُّ أراضٍ وسكان كانوا ينتمون إلى أوكرانيا. في عام ٢٠٢١، بلغ عدد سكان روسيا ١٤٦ مليون نسمة، فيما لن يتجاوز ١٤٣ مليوناً في عام ٢٠٣٠ و١٢٦ مليوناً في عام ٢٠٥٠، بحسب توقعاتٍ للأمم المتحدة. إذا نظرنا في الهرم العمري عشية الحرب عام ٢٠٢٠، بخاصة السكان الممكن تجنيدهم، نجد أنّ الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥-٣٩ عاماً بلغوا ٦ ملايين، وأولئك بين ٣٠-٣٤ عاماً بلغوا ٦,٣ ملايين، وبين ٢٥-٢٩ عاماً ٤,٦ ملايين، وبين ٢٠-٢٤ عاماً ٣,٦ ملايين. هذه ليست توقّعات، بل أرقامٌ واقعية وراهنة. فروسيا دخلت في طور انكماش للسكان الذكور الممكن تعبئتهم، بنسبة ٤٠% في الفئات العمرية المذكورة. لهذا السبب هو ضربٌ من التوهّم أو البروباغندا الحديث عن روسيا غازيةٍ تقدِر على احتلال أوروبا بعد هزمها أوكرانيا. فمع عدد سكان متناقص في مساحة تبلغ ١٧ مليون كيلومتر مربّعاً، الحقيقة هي أنّ روسيا تتساءل في المقام الأول حول كيف تستمر في شُغل الأراضي التي تحوزها بالفعل، بعيداً من الرغبة في غزو أخرى جديدة.

يحضر القلق الذي تثيره الوضعية الديمغرافية في خطابات بوتين دائماً، كما غيره من الفاعلين في النظام بشكلٍ عام. ويفسّر هذا القلق إستراتيجية عسكرية غالباً ما تسيء وسائلنا الإعلامية فهمها، أو أنّها تُفهم إلى حدٍّ كبير لكن تُخفى على القرّاء والمستمعين[1]. فالخطاب المسيطِر يُماثِل بين بوتين وستالين، لكن كانت هناك وفرة في القوّة البشرية تحت حكم الثاني، وكانت روسيا في توسُّع ديمغرافي (حتى لو بدأت معدّلات الخصوبة في الانخفاض نحو عام ١٩٢٨). بالتالي، كان بإمكان الجيش الأحمر التضحية بملايين الرجال، مثلما فعل في

---

١ من خلال معرفتي الشخصية بالعديد من الصحافيين في *Le Monde*، و*L'Express*، و*Le Point*، ومحطات الإذاعة الفرنسية الحكومية وغيرها، أعتقد في العمق أنّ فرضية عدم الكفاءة في المسائل الديمغرافية والعسكرية هي الأرجح من فرضية التستُّر الواعي. أذكر هذا الاحتمال كياسةً.

خضم الحرب العالمية الثانية. إنّما على النقيض، تنبع العقيدة العسكرية الروسية الحالية من معاينة أنّ الرجل صار نادراً. وهذا أحد الأسباب التي جعلت روسيا تدخل أوكرانيا بعددٍ لا يتجاوز ١٢٠ ألف جندي. إنّه أمرٌ بيِّنٌ جداً أنّ الروس قلّلوا من تقدير خصمهم (سنرى الأسباب في الفصل التالي). لكن رغم ذلك، ينبغي الاعتراف بأنّهم استولوا على جزءٍ جوهريٍّ من الأراضي الأوكرانية على طول البحر الأسود. على النقيض مما سمعناه أينما كان، اختار الجيش الروسي خوض حرب بطيئة من أجل الاقتصاد في الرجال. وقد نجم عن هذا الخيار الدورُ البارز للأفواج الشيشانية وميليشيا فاغنر في خضم المحطات الأولى للنزاع. وكذلك نجمت عمليات التعبئة الجزئية والتدريجية المُقتصِدة. فليست أولوية الروس في الاستيلاء على أكبر قدرٍ ممكنٍ من الأراضي، إنّما في خسارة العدد الأدنى من الرجال. في مواجهة [نقصٍ عدديٍّ من] واحد في مقابل ثلاثة إبّان الهجوم الأوكراني المضاد في خريف ٢٠٢٢، والمُشنّ في أعقاب تعبئة واسعة النطاق، آثر الروس التخلّي عن السيطرة على جزء من إقليم خاركيف شرقاً، والتراجع دون قتال إلى الضفة اليسرى لنهر دنيبر جنوباً. وقد أوضح الجنرال سوروفيكين Sourovikine الذي اتّخذ القرار أنّ الحرب ستُكسب بوجهٍ آخر غير التضحية بالرجال دون جدوى. إنّما اشتدّت الحرب مذّاك، وتوالت الخسائرُ البشرية من كلا الجانبين. لا تتوفَّر لدينا أرقام موثوقة، سواء أكان من الجانب الأوكراني أم الروسي. لكن ستتيح نهاية النزاع وضع تقييمٍ واقعيٍّ، وأعتقد أنّ غالبية المؤرِّخين يترَّقبون بشغفٍ معرفة عدد قتلى الجانبين وجرحاهما.

يعرف الروس منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وتفتُّت ما كان إمبراطوريّتهم أنّهم ما عادوا بوزن حلف الشمال الأطلسي الذي بلغ عدد سكانه، إذا جاز القول، ٨٨٧ مليون نسمة في عام ٢٠٢٣ (ولم أحسب تركيا التي لم نعد نعرف جيّداً أين تقف دبلوماسياً). بالتالي، حدّد الجيش الروسي على مراحل عقيدةً عسكريةً جديدةً تتضمّن تغييراً جوهرياً، إلى جانب ضرورة الاقتصاد في القوات. فالعقيدة السوفياتية كانت تستبعد شنَّ ضربة نووية أولى انطلاقاً من تفوّق كمّيّ في الوسائل التقليدية. أما العقيدة الجديدة فتأخذ في الحسبان الفاقة في الرجال، وأجازت توجيه ضربات

نووية تكتيكية إذا ما كانت الأمّة والدولة الروسيتان مهدَّدتين.

ينبغي للغربيين أخذ هذا التنبيه على محمل الجدّ. وأنا أعتقد أنّ أكثر ما خشيه القادة الروس هو تدخّل عسكري بولندي مباشر، لأنّه سيفرض إجراءَ تعبئةٍ كاملةٍ نظراً إلى حجم بولندا. بالتالي [هو يجرُّ إلى] عسكَرة المجتمع، فخسارة مكسب السلم الأهلي المستعاد في ظلّ بوتين. [ويؤخذ التنبيه على محمل الجد لأنّ] الموثوقية في الالتزامات هي واحدة من صفات الممارسة الدبلوماسية والعسكرية الروسية (خلافاً للولايات المتحدة). هكذا التزمت روسيا الدفاعَ عن بشار الأسد؛ بدا جزّاراً بوضعٍ ميؤوسٍ منه. غير أنّها لم تتوارَ ونشرت قوات في سوريا بدءاً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. بالتالي، إذا هي نظَّرت لإمكانية توجيه ضربات نووية تكتيكية في حال تهديد مباشر لسيادتها، فعلى حلف الشمال الأطلسي الاحتساب. ستفي بوعدها. أنا مدرِكٌ لقتامة هذه الاعتبارات، غير أنّ مسؤولينا اتّخذوا الكثير من القرارات المتهوِّرة في هذه الحرب. بالتالي، أولويتنا نحن المواطنين هي في التأكّد من أنّهم على دراية بعقيدة الجيش الروسي أفضل من درايتهم بقدرة البنوك الروسية على ردّ الفعل في حال فصلها عن Swift.

خمس سنوات لكسب الحرب

تحدّى الروس حلف الشمال الأطلسي في شباط/فبراير ٢٠٢٢ لأنّهم شعروا بالجهوزية. فمنذ ٢٠١٨-٢٠١٩ كانت لهم، كما ذكرنا، صواريخ فرط صوتية تمنحهم تفوّقاً لا جدال فيه، حتى على الولايات المتحدة. وأمكن لهم، كما أثبتوا، الانقطاع عن Swift. علاوةً على أنّ الأمور سارت أفضل مما توقّعوا. فالعديد من الدول، وبعضها مهمّة جداً، واصلت التجارة مع الروس بعدما لاحظت صمودَهم أمام الصدمة الأولى، وفي ظلّ ضيقها هي نفسها بالوصاية الأميركية. دعمت هذه الدول الروس في الواقع (سنعود إلى الأمر في الفصل ١١). لكن إذا فُتِحت "نافذة سانحة" لروسيا في عام ٢٠٢٢، فإنّها ستُغلق أيضاً.

بقدرِ بوتين، يدرك الأميركيون مشكلة روسيا الديمغرافية. بل يمكن القول

إنّ هذه المشكلة كانت أساس خطئهم الإستراتيجي. فوجهة نظر أنّ عدد سكان روسيا يتقلّص بينما ينمو عدد السكان الأميركيين، أدّت دوراً لا يستهان به في الازدراء الذي لاقوا به الاحتجاجات الروسية على توسيع حلف الشمال الأطلسي. لقد وقع إستراتيجيو واشنطن في فخّ ما سأسمّيه الميل المفرط في الاعتماد على التحليل الديمغرافي (démographisme)، ويبدو أنّهم يرتكبون الخطأ نفسه تجاه الصين حالياً. فقد نسوا أنّ دولةً يتمتّع سكانها بمستويين تعليمي وتكنولوجي عاليَين لا تفقد قوّتها العسكرية على الفور، حتى لو كان العدد في تناقصٍ. فعلوُّ مستوى التعليم والتكنولوجيا يعوِّض، وأكثر، انخفاضَ عدد السكان في زمن أوّل.

المسؤولون الروس واضحون، ويعدّون الحفاظ على سيادة بلادهم واجباً أخلاقياً. فلنجرِّب وضع أنفسنا في مكانهم. يعرفون أنّ عدد سكانهم سيتناقص، فماذا يستنتجون؟ [لن يستنتِجوا] كما اعتقد الأميركيون أنّه سيكون من الجنون الهجوم، بل: بما أنّ هذا التناقص لن يغدو خطِراً إلّا على المديين المتوسط والطويل، فيجب التحرّك على وجه السرعة، وإلا فات الأوان. من وجهة نظرهم، يشير إيقاعُ الانكماش الديمغرافي إلى وجوب تسوية النزاع في غضون خمس سنوات. فبعد ذلك ستأتي طبقات جوفاء جداً، وستصير التعبئة صعبةً للغاية، سواء العسكرية أم المدنية.

أخذ الروس وقتهم حتى الآن، وتدرَّجوا في دخول الحرب بهدف تقليل الخسائر البشرية، والحفاظ على المكسب الأساسي لحقبة بوتين، أي العودة إلى استقرارٍ يضمن وجوداً لائقاً للجميع. وفي المرحلة الحالية، يبدو الحساب الإستراتيجي الذي تخيّلتُه في محلِّه: فبمرور الأشهر، تكشّفت النواقص الصناعية وتالياً العسكرية لدى الغربيين واحدة تلو الأخرى. واليوم، يلعب الوقت لمصلحة موسكو. لكنّنا نعلم أيضاً أنّه ليس مفتوحاً أمام الروس، وعليهم تحقيق نصرٍ حاسمٍ في غضون خمس سنوات. بالتالي، هم في حاجةٍ إلى إنهاك أوكرانيا وهزم حلْف الشمال الأطلسي في مهلةٍ محدَّدةٍ، ومن دون السماح لهم بكسب الوقت أبداً سواء من خلال مفاوضات، أو هُدَنٍ، أو الأسوأ تجميد النزاع. ينبغي لواشنطن التوقف عن

التوهُّم، فالنصرُ هو ما تريده موسكو، لا شيءَ أقلّ.

أقِرُّ مع ذلك بانطواء نموذجي على نقطة ضعفٍ في نظر الغربيين. إنّه يفترض أنّ فلاديمير بوتين ذكي.

الفصل الثاني

اللغز الأوكراني

ليس غرض هذا الفصل استعادة تاريخ أوكرانيا، ولا تقديم توصيف كامل للبلاد في خضم أيّ تاريخ كان. إنّما الغرض الإجابة عن سؤال واحد: كيف أمكن لمجتمع مقاومة الهجوم العسكري الروسي بهذا القدر بينما كان الجميع ينظرون إليه على أنّه مجتمعٌ يتفكّك؟

فلنبدأ بتقييم الأحداث بمقاسها الصحيح. تحت تأثير الصدمة، ركِب المعلّقون، المكرورون في البرامج التلفزيونية، رأسَهم في الحديث عن حربٍ ذات "شدّة عالية". لا ريب في أنّه حين سينتهي كلّ شيء، سيُحصى القتلى بمئات الآلاف. غير أنّ مثل هذا العدد لن يعني في واقع الأمر سوى حربٍ ذات شدَّةٍ متوسطةٍ قياساً بالحروب التي شهدتها أوروبا. فعند إحصاء الخسائر العسكرية والمدنية للحربين العالميتين، تكون وحدة القياس بالمليون. على سُلَّم كهذا لا تمثّل الخسائر الأوكرانية سوى عُشر خسائر الحربين العالميتين، ذاتي الشدّة العالية الحقيقية. ودعونا نتذكّر من جديد أنّ الروس لم يدخلوا أوكرانيا إلّا بما لا يزيد على ١٢٠ ألف جنديٍّ.

يبقى مرجَّحاً جداً مع ذلك أنّ [الروس] توقّعوا إما استسلام النظام الأوكراني وإما انهياره، وليس حتماً صموده أمام الصدمة الأولى، ثم إرادته في استعادة الأراضي المفقودة جنوباً وشرقاً. وهي أراضٍ لم يكن الجيش الروسي يحتلّها فحسب، بل إما يسكنها روس (في دونباس وشبه جزيرة القرم)، وإما هي في غالبيتها من الروسوفونيّين

(في إقليمَي خيرسون وزاباروجيا على وجه الخصوص). الأميركيون أنفسهم فوجئوا بصمود أوكرانيا. فوسط انشغالهم بإعادة تجهيز جيشها وتنظيمه، كانوا قد أعلنوا أنّ الاجتياح الروسي وشيك، ثم هرعوا مثل الأرانب تدفعهم بلا شكّ تجربتهم في فنون الإجلاء في كابول.

إذا كان الروس والغربيون المطَّلِعون قد فوجئوا بهذا القدر، فذلك لأنّهم اعتبروا أوكرانيا دولة فاشلة (failed state)، أو دولة في صدد أن تصير فاشلة. هذا ما كانت عليه بالفعل. فبقدرٍ أكبر من روسيا، أخفقت أوكرانيا في الخروج من المنظومة السوفياتية. بين عامي ١٩٩١ و٢٠٢١، انخفض عدد سكانها من ٥٢ مليون نسمة إلى ٤١ مليوناً، بهبوطٍ يزيد على ٢٠%. ويرجع ذلك أولاً إلى انخفاض الخصوبة إلى أقلّ من روسيا: بين ٢٠١٥ و٢٠٢٠، عندما كانت الخصوبة في روسيا عند معدّل ١,٨، بلغت في أوكرانيا ١,٤؛ وفي عام ٢٠٢٠، بينما في روسيا ١,٥، بلغت في أوكرانيا ١,٢. هذا يرجع إلى الهجرة بوجهٍ خاصٍّ. كان هرب جزء من السكان إلى روسيا أو أوروبا الغربية يعني أنّ المنظومة تخفق في إيجاد توازن طويل الأمد.

دعونا نذكّر، كما فعل باحثون كثيرون، بمؤشِّرَي الفساد والأوليغارشية، ونضيف إليهما آخر أقلّ استخداماً للتفكّك الاجتماعي، أي تأجير الأرحام لأغراض ربحية. لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال اللجوء إلى تأجير الأرحام بغرض مقابلة الشرق والغرب أو الشمال والجنوب من زاوية القيم الأخلاقية. ففي نحو عام ٢٠١٦، كان مسموحاً بهذه الممارسة في أغلبية ولايات الولايات المتحدة، وفي أستراليا، والمملكة المتحدة، والهند، وروسيا، وأوكرانيا، بينما كانت محظورة في غالبية دول الاتحاد الأوروبي. مع ذلك، غدت أوكرانيا في عشية الحرب جَنّةً لتأجير الأرحام[1]، مستحوِذةً على ٢٥% من السوق العالمية بأسعار تنافسية للغاية. تشير هذه التخصُّصيَّة الاقتصادية إلى اندماج أوكرانيا في العولمة وفي الغرب، لأنّ

---

١ انظر(ي) Emma Lambertin, "Lessons from Ukraine: Shifting International Surrogacy Policy to Protect Women and Children" [دروس من أوكرانيا: تغيير سياسة تأجير الأرحام الدولية لحماية النساء والأطفال]، *Journal of Public and International Affairs*، الأوّل من أيار/مايو ٢٠٢٠.

الأمر كان (ولا يزال كما سنرى) يتعلَّق بتأجير أجساد أوكرانية من أجل إنجاب أطفالٍ غربيين. إذا كان الطلب على هذه الممارسة يأتي من دول الغرب الغنية، فإنّ استعداد أوكرانيا لهذه العملية (القانونية في روسيا أيضاً لكنّها غدت محظورة على الأجانب)، يبدو بدوره ناتجاً عن نوع من اللامبالاة السوفياتية تجاه الشخص الفرد (la personne physique). فلنتأمّل في مسألة الإجهاض لأنّها كانت تُستخدم في مجمل الاتحاد السوفياتي بمثابة تقنية متعارف عليها للتحكّم بالولادات. مؤيِّداً حرية الإجهاض، أرى تماثُلاً في البربرية بين حظرِها واللجوءِ إليها بمثابة وسيلة مفضّلة للتحكّم في الولادات. أما في ما يتعلّق بتأجير الأرحام المنطوي على صفقةٍ ماليةٍ، فأقِرُّ بعدم تأييدي له لأسباب تتعلّق بالقيم الأخلاقية المشتركة، وأرى في هذه التخصّصية الاقتصادية علامةً على تفكّكٍ اجتماعي. إنّها في أوكرانيا توليفة للنيوليبرالية والسوفياتية.

قليلاً ما أبطأت الحرب هذه الظاهرة. ففي مقالة نُشرت في ٢٠٢٣/٠٧/٢٦ في صحيفة *The Guardian*، ذُكِر أنّ "أكثر من ألف طفل وُلدوا لأمهات بديلات في أوكرانيا منذ بداية الاجتياح الروسي، بمن في ذلك ٦٠٠ وليد في عيادة BioTexCom في كييف، وهي واحدة من أكبر العيادات في أوروبا". لا ينثني الطلب الغربي رغم النزاع، وتتعذّر تلبيته بالكامل. وإذ تعتبر *The Guardian* بوضوح أنّ هذه الديناميكية الاقتصادية دليل على حيوية المجتمع الأوكراني، فقد أشارت إلى أنّ أزواجَ أو رفقاءَ العديد من الأمهات البديلات كانوا على الجبهات. ومنحت المقالة الكلام لامرأة تُدعى دانا، حامل بطفل لمصلحة زوجين إيطاليين، لتوضح أنّها لا تقوم بذلك سوى من أجل "المكاسب المالية". ما يجعل تصوير التبادل الاقتصادي هنا يبدو طبيعياً هو توافق المنظومتين الأخلاقيتين البريطانية والأوكرانية في زمن النيوليبرالية. لكن يعيدنا الأزواج الذين في الجبهات إلى المسألة العسكرية.

يحتاج تبيان لغز صمود أوكرانيا إلى حلّ لغزٍ ثانٍ. إنّه تلاشي أوكرانيا الروسوفونيّة بصفتها قوّة سياسية ذات استقلالية في المنظومة الأوكرانية، بعد ثورة ميدان عام ٢٠١٤ (انقلاب ميدان وفق الروس). ففي الواقع، لم تكن أوكرانيا مجرّد دولة تفشل، بل كانت دولة متنوّعة، ذات تركيبة عرقية لغوية معقّدة وإشكالية. لكن،

اعتباراً من عام ٢٠١٤، اختفى فجأةً جزؤها الروسوفوني من الرقعة السياسية، وبرزت أوكرانيا متجانسة تُظهِر قدرةً على مقاومة الروس. تثير هذه الظاهرة الدهشة بقدرٍ أكبر لأنّ اللغة الروسية المتعرِّضة بلا شكٍّ لتضييق حكومة كييف القومية، وسُحِبَت منها الصفة الرسمية في المقاطعات الناطقة بها، كانت لغةَ ثقافةٍ على مستوى البلاد، تساوياً مع الألمانية أو الفرنسية أو الإنكليزية. في حين أنّ الأوكرانية كانت أقرب إلى الفلمنكية[١] من حيث الثراء النسبي للتراث الأدبي والعلمي الذي تحمله.

أوكرانيا ليست روسيا

توجد ثقافة أوكرانية بحتة، بالمعنى العميق الذي تعطيه الأنثروبولوجيا لهذه العبارة، فتشمل الحياة الأسريّة وتنظيم القرابة. أوكرانيا ليست روسيا. بغية التحقُّق، الأضمن هو الاعتماد على دلائل سابقة لاضطرابات القرن العشرين، لأنّ البيانات اللاحقة تفتقر إلى القدر ذاته من الموثوقية بسبب تشويه بعضها تبريراً لمواقف أيديولوجية.

إذاً، دعونا نعود إلى كتاب لوروا-بوليو، المذكور في الفصل السابق، حول الأسرة "الشيوعية" الروسية. هكذا يصف الأسرة في روسيا الصغرى، المماثِلة لأوكرانيا الوسطى الحالية تقريباً، لكن دون أن تشمل أراضي روسيا الجديدة (بمصطلحات القرن التاسع عشر) المُشاطئة للبحر الأسود. [يقول ليروي-بولييو]: "لا يزال التباين مرئياً في الأسرة وفي الجماعة المحلية، في المنزل وفي قرى الأسرتَين الكبيرتين. عند المنتمي إلى روسيا الصغرى، يكون الفرد أكثر استقلالاً، والمرأة أكثر حريةً، والأسرة أقل تكتّلاً؛ المساحات بين المنازل أفسح، وغالباً ما تكون محاطة بحدائق وزهور"[٢].

إبّان القياصرة في نحو نهاية القرن التاسع عشر، كانت الأسرة الأوكرانية تتمايز بوضوح إذاً عن نظيرتها الروسية بفردانيّتها وبمكانةٍ أعلى للنساء. طبقاً لنموذجي

١ لهجة من اللغة الهولندية، مُستخدمة في المنطقة الفلمنكية لبلجيكا وأجزاء من هولندا. (م.)

2 A. Leroy-Beaulieu, *L'Empire des tsars et les Russes*, op. cit., p. 90.

الرابط بين المنظومات الأسرية وبين الإيديولوجيات السياسية، تشير هاتان السِّمتان إلى ثقافة أوكرانية أكثر انحيازاً إلى الديموقراطية الليبرالية، وأقدر على الحوار من نظيرتها الروسية.

هذا التشخيص تؤكِّده دراسات متأخِّرة وأكثر تقنية. قد تكون مقالة مجلة *American Anthropologist*، المذكورة بدورها في الفصل السابق، أقل موثوقيّة إذ تعود إلى زمن الحرب الباردة. غير أنّ الأميركيين كانوا يتقبّلون وقتها فكرةَ التنوُّع الثقافي، ويحلِّلون اختلافات الأمم باتِّزان. من بين الجماعات الثلاث موضوع الدراسة في المقالة، كانت اثنتان من روسيا الكبرى، تقعان في روسيا، فيما الثالثة يكوِّنها أوكرانيون لكنّها أكثر شرقاً، غير بعيدة من فورونيغ الروسية. مثلما بمقدورنا التوقّع، نكتشف في حالة الجماعتين المنتميَتَين إلى روسيا الكبرى وجودَ نمطَين من الأسرة القائمة على الشيوع وتربط بين الأب وأبنائه. كان متوسّط حجم الأسر المعيشية[1] (ménages) نحو ٦,٥ أفراد (في عام ١٨٧٧) في واحدةٍ من هاتين الجماعتين، ونحو ٦,٢ أفراد (بين ١٨٦٤ و١٨٦٩) في الثانية. في المقابل، ينخفض المتوسط إلى ٤,٧ أفراد (في عام ١٨٧٩) ضمن الجماعة المأهولة بالأوكرانيين. الفارق بليغ، ولن يفوت أيّ محلّل حالي للبُنى الأسَرية الإشارة إلى أنّنا نتعامل هنا مع نمطَين مختلفَين من الأسر.

مع أنّ المقالة تلك لا تذكر الأمر، لكن يُحتمل أنّ الأسرة الروسية الصغرى هذه كانت رغم تمايزها مشمولةً في منظومة صلاتِ قرابةٍ أبويّةِ النسبِ. ولا بد أنّ الروابط بين الرجال في خارج نطاق الأسرة المعيشية كانت ذات أهميةٍ. هذا ما توحي به صيغة التلقيب، لأنّها تُحدِّد في أوكرانيا كما في روسيا اسم الأب: X، ابن Y، ثم اللقب العائلي. في روسيا، كما رأينا، اسمه: فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين. في أوكرانيا، يُستخدم الأسلوب نفسه، مثل إيهور فولوديميروفيتش كليمنكو Ihor

---

١ تُعرِّف مجلة *Alternatives Economiques* الفرنسية المكرَّسة "الأسرة المعيشية" (ménage) بكونها "مجموعة من الأشخاص يتشاركون مكان السكن نفسه وجزءاً من مداخيلهم. يمكن للأسرة المعيشية أن تتكوّن من شخص واحد إذا كان يعيش بمفرده. ولا يجب الخلط بين الأسرة المعيشية (...) وبين الأسرة (famille) التي تُحدَّد بروابط القرابة. يمكن أن تكون الأسرة الواحدة مشتّتة بين أماكن سكن متعدِّدة، بينما الأسرة المعيشية هي بالتعريف (...) وحدة إنفاق واستهلاك لأنّ أفرادها يتشاركون جزءاً على الأقل من دخلهم ويعيشون تحت سقف واحد". (م.)

Volodymyrovytch Klymenko (وزير الداخلية عند كتابة هذه السطور، وهو من مواليد كييف).

ماذا بشأن المرحلة الأقرب زمنياً؟ تغيب الدراسات الموثوقة. فأنثروبولوجيا الحقبة السوفياتية لم تهتمّ كثيراً إلى مثل هذه الأسئلة. كما [أنّها تغيب] بوجهٍ خاصٍّ لأنّ ممارسة السكن في الشقة الجماعتيّة جعلت من تحليل الأسر المعيشية أمراً معقّداً للغاية في البيئة الحضرية. مع ذلك نحن في حاجة إلى معرفة ما إذا كانت المنظومة الأسرية النووية الأوكرانية مُنفلِتة تماماً من القرابة على غرار الفرنسية والإنكليزية، إذ سيكون جلياً انتماؤها إلى الغرب في هذه الحالة. لكن إذا تعلّق الأمر بمنظومة نوويّة مُدمَجة بأخرى ذات قرابةٍ أبويةِ النسب، فحينها ستقترب من المنظومة الأسرية للسهوب كما كانت عليه بين المرحلتين الهونيّة والمغوليّة. هذه مسألة لا أملك إجابة مؤكّدة عليها. ليس الأمر محالاً أن تكون المنظومة الأسرية في روسيا الصغرى حالياً نوويةً حقاً، حتى لو أنّ استمرارية صيغة التلقيب المُحدِّدة لاسم الأب تُلقي بالشك. في المقابل، في مناطق جنوب أوكرانيا، الموافِقة للأراضي القوزاقية القديمة، يُفترض أنّ منظومة أسرية من النمط المغولي تسود. فيُقال غالباً إنّ القوزاق كانوا الأصلَ في الدولة الأوكرانية الأولى. والحال أنّ قوزاق هي كازاخ، إنّه عالم السهوب.

لفتت انتباهي إلى هذه المسألة نصوصٌ في الصحافة البريطانية من نوع الريبورتاج نُشِرت حديثاً في الصحافة البريطانية. هدفها جلي في استثارة شعورٍ متعاطفٍ فينا من خلال وصف آباء ينضمون إلى أبنائهم في الوحدات العسكرية، أو إخوة يقاتلون معاً، في تركيبَين نمطيَّين لمنظومة أبويّة النسب مرنة.

عنصر إضافي يوحي بأنّ الثقافة الأوكرانية تبقى أبويّة النسب. إنّها الهجرة الجماعية (exode) المتّصِفة بفصلٍ جندريٍّ شديدٍ (كما يقال في الغرب اليوم) بين السكان، فيجدر بالرجال جميعاً التوجّه إلى الجبهة، بينما على النساء (أو على الأقل العديد منهنّ) الذهاب إلى الخارج. هذا الفرز طبقاً للجنس، بهذين الوضوح والحزم، يشير إلى ثقافة أبوية النسب تشتغل بنظام كامل. رغم ذلك، لا بدّ من التكرار أنّها ثقافة أبوية النسب مرنة، نووية وأكثر مؤاتاةً للديموقراطية الليبرالية من المنظومة الجماعتيّة الروسية المُتراصّة؛ إنّها ثقافة أبوية النسب من نمطٍ منغوليٍّ. لا

يوجد أيّ تهكّم في هذه التسمية، إذ إنّ منغوليا الحالية ورثت بطبيعتها عن المنظومة الأسرية المغولية، وهي واحدة من الديموقراطيات الأصيلة والحقيقية القليلة في الفضاء ما بعد السوفياتي. إنّه لغز غامض بالنسبة إلى العلوم السياسية المعاصرة، غير أنّ نموذجي القائم على الربط بين الأسرة والأيديولوجيا يتيح النفاذ فيه.

في النهاية، هناك علامة أخيرة على ثقافة أبوية النسب، هي رهاب المثلية الجنسية. يكاد هذا الرهاب في أوكرانيا يساوي بشدّته الرهاب في روسيا، رغم أنّ القادة الحاليين يحاولون محوَه بقوانينَ مستوحاة من عقيدة مجتمع الميم LGBT -بهدف تسريع اندماج أوكرانيا بالغرب طبعاً[1].

شعورٌ قديمٌ بالأمّة

تجدر العودة إلى ما قبل الحقبة السوفياتية بغرض إدراك حقيقة الأمّة [في أوكرانيا] اليوم. ونحن في ما خصّ المزاج السياسي محظوظون لحيازة نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية لـ١١/١٩١٧. كانت المرّة الوحيدة التي تمكّن فيها سكان الإمبراطورية من التعبير بحرية قبل نهاية الشيوعية. فهذه الجمعية سيحلّها البلاشفة في كانون الثاني/يناير ١٩١٨ حَنَقاً بكونهم أقلية فيها. يحلّل أوليفر رادكي Oliver Radkey في *Russia Goes to the Polls* [روسيا تذهب إلى صناديق الاقتراع]، نتائج هذه الانتخابات على مستوى الأقاليم[2]. يُظهر التوزُّع الجغرافي أنّ الحزب البلشفي كان نافذاً بصورة خاصة في شمال غربي روسيا، مركز الأسرة الجماعتيّة.

في عام ١٩١٧، وُجِدَت في أوكرانيا أحزاب أوكرانية غير مناهضة بالضرورة للثورة، على غرار الاشتراكيين-الثوريين المغايرين للاشتراكيين الثوريين الروس. وقد جاءت النتيجة الإجمالية للأحزاب الأوكرانية تماماً مُفحِمة. ففي مقاطعة كييف:

1 Voir Emmanuel Todd, *Où en sont-elles? Une esquisse de l'histoire des femmes*, Seuil, 2022, chapitre 14.

2 Oliver H. Radkey. *The Election to the All-Russian Constituent Assembly. 1917 [1950]*, Cornell University Press, nouvelle édition 1977.

٧٧٪، وفي بودوليا: ٧٩٪، وفي فولهينيا: ٧٠٪، وفي مقاطعة بولتافا: ٦٦٪، فيما في تشرنيغوف: ٥١٪. إنّما في المناطق التي كانت لا تزال بغالبيتها روسوفونية عشية أحداث ميدان [في ٢٠١٤]، تدنّت نتيجةُ الأحزاب الأوكرانية بوجهٍ خاصٍّ. ففي إيكاتيرينوسلاف، التي سُمِّيت في ما بعد دنيبروبتروفسك والآن دنيبرو، ينخفض المعدل إلى ٤٦٪. وفي مقاطعة خيرسون كانت النسبة ١٠٪. والنسبة نفسها أيضاً في مقاطعة تاوريدا، المُطابقة جغرافياً لشبه جزيرة القرم والمنطقة القارية الواقعة شمالاً مباشرة. وفي مقاطعة خاركيف، نهبط إلى نسبة ٠,٣٪. تخصّ هذه الأرقام الأحزاب الأوكرانية التي تقدّمت بمفردها أمام الناخبين، ولا تأخذ في الحسبان تلك المشاركة في قوائم مشتركة مع أحزاب "روسية". بالتالي نرى بالتزامن منذ انتخابات عام ١٩١٧ وجودَ خصوصية أوكرانية، "روسيّة صغرى" [قاصِداً وسط أوكرانيا]، وخصوصية ثانويّة في "روسيا الجديدة" [قاصداً المناطق المشاطئة للبحر الأسود]. وتلك النتائج التي فاقت ٧٠٪ للأحزاب الأوكرانية في وسط البلاد لا تدع مجالاً للشك في وجود هوية أوكرانية منذ ثورة ١٩١٧. لكنّ الشعور بالانتماء إلى أوكرانيا لم يكن يعني في ذلك الوقت معاداة روسيا وفقاً لرادكي. فوجود قوائم مشتركة يشير إلى أنّ التعايش السلمي كان ممكناً قبل قرن.

بلد مضطهد ثم محظِيّ

تتعلّق هذه البيانات بأوكرانيا في لحظة الخروج من الحكم القَيصري. لكن شأنها شأن المكوّنات الأخرى كافّة للحيّز السوفياتي، ستشهد أوكرانيا بعد ذلك انقلابات يصعب تصوّر ضخامتها. لا يُقارَن عنفُ تطوّرها الاقتصادي بين عامي ١٩١٧ و١٩٦٠ سوى بذلك المشهود في الجزر البريطانية بين عامي ١٧٨٠ و١٨٥٠ إبّان الثورة الصناعية. ولا يمكن أن يكون مصادفة أنّ المجاعتين الكبيرتين في التاريخ الأوروبي الحديث، بين عامي ١٨٤٢ و١٨٤٥ في أيرلندا، وبين ١٩٣١ و١٩٣٣ في أوكرانيا، قد وقعتا على التوالي في المملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي، وهما حيِّزان لتجارب اجتماعية جذريّة.

يجري الحديث كثيراً في الراهن عن الهولودومور (Holodomor)، أي الشق الأوكراني من المجاعة السوفياتية الكبرى التي عاشت بكازاخستان أيضاً. إذا أصررنا، يمكننا تماماً تفسيرها بأنّها بمثابة عدوان وجّهه ستالين على الأمة الفلاحية الأوكرانية (أراد تدمير الكولاك koulaks، وهم طبقة من المزارعين المفترَض أنّهم أثرياء). ومن الطبيعي أن يكون هذا الحدث قد أزكى شعوراً بالضّغينة لم يمّحِ. بالطريقة نفسها، تفسّر المجاعة الكبرى في أيرلندا جزءاً كبيراً من شعور الضغينة للأيرلنديين تجاه إنكلترا.

المفارقة أنّ ما تسبَّب بهاتين المجاعتين، أو أجّجهما، أيديولوجياتٌ متضادة: جُموعِيَّةُ الدولةِ (collectivisme[1]) في حالة أوكرانيا، وليبراليةٌ واعظةٌ رفضت تدخّل الدولة في حالة أيرلندا. لكن لنكن منصفين، إذ علينا الاعتراف من جديد بتفوّق الليبرالية لأنّها كانت أكثر فاعلية في القتل في أيرلندا مقارنةً بالجموعيّة في أوكرانيا. فقد حصدت المجاعة الكبرى في أيرلندا مليون شخص من أصل ٨,٥ ملايين نسمة، ما يعادل ١٢% من السكان. أما المجاعة الكبرى في أوكرانيا، فقضت على ٢,٦ مليون شخص من أصل ٣١ مليون نسمة، أي ما يعادل ٨,٥% من الخسائر[2].

رغم ذلك، سيكون من الخطأ وقف تاريخ أوكرانيا عند الهولودومور. فإذا هي تعرَّضت للاضطهاد فعلاً على يد ستالين بكونها أمّة فلاحية، فعلى النقيض حاباها النظام بعد الحرب العالمية الثانية. غدت أوكرانيا في الاتحاد السوفياتي واحدةً من مناطق التنمية ذات الأولوية للصناعة، بما يشمل الأكثر حداثةً على غرار الصناعات الفضائية والعسكرية. وهذا يساهم في تفسير ما كانت عليه خريطة التحضّر فيها عشية الاستقلال عام ١٩٩١.

١ في إشارة إلى مفهوم يشدِّد على أهمية الملكية الجماعية أو الحكومية لوسائل الإنتاج وتوزيع الثروات. وتُعدّ الاشتراكية أحد أبواب هذه الجموعيّة. (م.)

٢ إنّ أرقام الخسائر الناجمة عن المجاعة الكبرى (هولودومور) متنازع عليها إلى حدٍّ كبير. استندت في تقديري لـ٢,٦ ملايين حالة وفاة إلى مقالة "A New Estimate of Ukrainian Population Losses During the Crises of the 1930s and 1940s" [تقدير جديد للخسائر السكانية الأوكرانية خلال أزمات الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين]، الصادرة عام ٢٠٠٢ في العدد ٥٦ لمجلة *Population Studies*، (ص ٢٤٩-٢٦٤). كتبها جاك فالين Jacques Vallin وفرانس ميسليه France Meslé وسيرغي أداميتس Serguei Adamets وسيرهي بيروزكوف Serhii Pyrozhkov، وهم باحثون أرى أنّ لا جدال في كفاءتهم.

الخريطة ٢.١
الشبكة الحضرية في أوكرانيا لعام ٢٠٠١

هن: هنغاريا
سل: سلوفاكيا

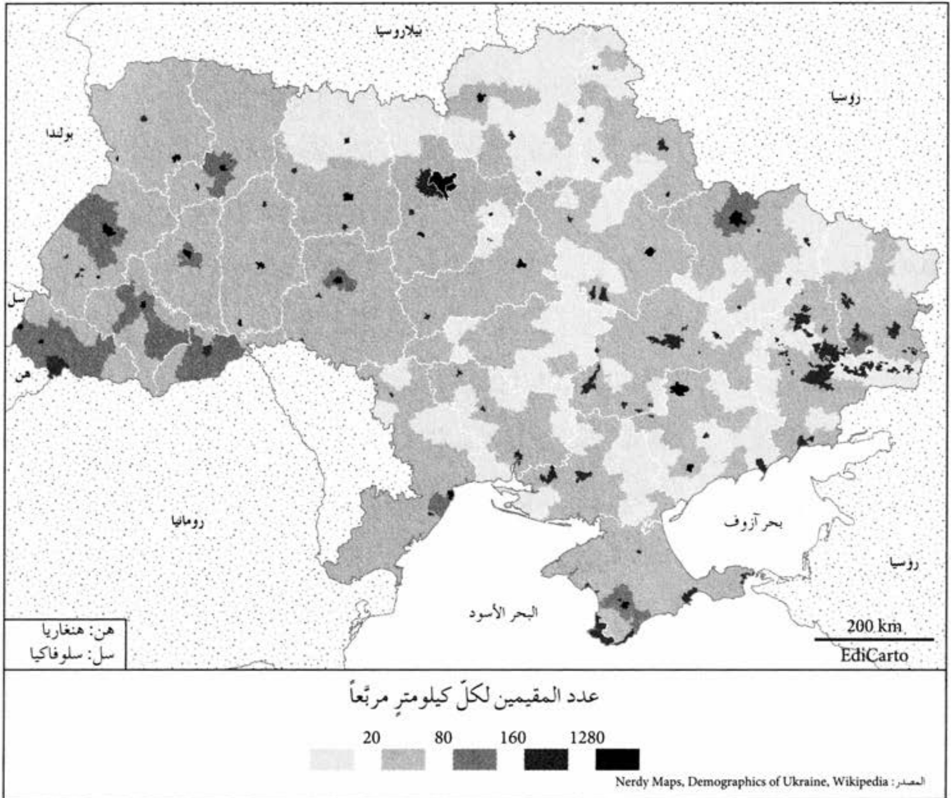
المصدر: إحصاء عام ٢٠٠١

سكان المدن (عدد المقيمين)

من 200,000 إلى 300,000
من 300,000 إلى 500,000
من 500,000 إلى 1,5 مليون
2,6 ملايين

الخريطة ٢.٢

الكثافة السكانية في أوكرانيا في حدود عام ٢٠٢٠



تُظهِر خريطة التكثُّف السكاني نسباً أعلى في الغرب والشرق، مع مركزٍ مأهولٍ بدرجةٍ أقلّ إذا ما استثنينا كييف وضواحيها. لكنّ النسب العالية شرقاً وغرباً تتّخذ شكلَين مختلفَين. فشرقاً، نلاحظ وجود أقطاب حضرية حقيقية. أما غرباً، حيث المناطق الملحقة بالاتحاد السوفياتي عقب الحرب العالمية الثانية وكانت جزءاً من الإمبراطورية النمسوية–المجرية أو بولندا، فنجد الريف أعلى كثافة سكانياً، ولا نقع سوى على مدينة واحدة ذات أهمية، هي لفيف (لفوف، لمبيرغ). باستثناء كييف، كانت المدن الكبرى في أوكرانيا عند الاستقلال هي أوديسا، دنيبرو، دونتسك، خاركيف. إنّها تجمعات حضرية تقع في الجنوب والشرق، وهي أيضاً المناطق حيث كانت الروسوفونية الأكثر انتشاراً.

بين عامي ١٩٥٩ و١٩٧٩، ارتفع من ٢٥ إلى ٤٦ عدد المدن التي يزيد عدد سكانها على مئة ألف مقيم. فكانت أوكرانيا قبل الاستقلال واحدة من أكثر مناطق الاتحاد السوفياتي التي شهدت تقدُّماً. وذلك رغم أنها، كما الأخر، وجدت نفسها عالقة في النهاية في انسداد المنظومة. كما أنّها لم تكن منطقةً في طور الرَوسَنةِ، إذ إنّ النظام الشيوعي تردَّد بعض الشيء في وجه اللغة والهوية الأوكرانيّتين. وفي الاتحاد السوفياتي بالمجمل كانت قد سادت النظرية اللينينية الداعية إلى احترام الثقافات الوطنية ومعارضة ما كان لينين نفسه يسميه "شوفينية روسية كبرى". والأمر كذلك رغم كبح الاستقلاليات الوطنية ابتداءً من عام ١٩٣٥، بعدما أدرِك أنّ استخدام لغات عدّة في الجيش لم يكن مريحاً للغاية. وفي عام ١٩٩١، كانت ثقافةٌ ولغةٌ أوكرانيتان موجودتَين وتنموان، لكن في المستوى الأعلى للمجتمع كانت الثقافة العليا والإدارات تعبِّر عن نفسها بالروسية.

أمّة بلا دولة

يبقى أنّ أوكرانيا هذه، المتمتِّعة بمعاملة جيّدة في الطور الأكثر تأخُّراً للاتحاد السوفياتي، لم تنجح قطّ في تطوير دولة خاصة بها، ولم تكن يوماً ما نسمّيه دولة–أمّة. إنّها البلد الذي قرّر أن يستقل بناءً على استفتاء في عام ١٩٩١ في خضمّ الذعر

الذي تسبّبت به تصفية الاتحاد السوفياتي على يد روسيا نفسها.

لكي تولد دولة–أمّة، فلنذكِّر، لا بدّ من ثقافة، وغالباً لغة مشتركة. فلا وجود طبقةٍ فلاحية ولا طبقة عاملة يكفي لتحقيق الأمر. لزامٌ أيضاً وجودُ طبقات وسطى تتمركز في المدن. فالشبكة الحضرية، بالطبقات التي تأهلها، تشكِّل الدعامة البشرية للدولة، منظومتها الفيزيولوجية. فلا يمكن للدولة أن تكون مجرّد مفهوم، أو فكرة، أو حتى هيكل تنظيمي. هي كذلك لا ريب لكنّها أيضاً جُملةٌ من أفراد حقيقيين يتمتّعون بالمهارات، ويسكن أكثرهم تنظيماً في المدن ويشكِّلون تلك القِسمة من الطبقات الوسطى التي تحرّك درجة معيّنة من الوعي الجماعي. والحال أنّ هذه الطبقات كانت غائبة في أوكرانيا المتخلِّفة حضرياً حتى بلوغ التصنيع السوفياتي.

بين عامي ١٩٩١ و٢٠١٤، أخفق البلد في العثور على توازنه، رغم أنّ الأزمة الذهنية الناجمة عن الخروج من الشيوعية بدت أقلّ حدّة فيه مقارنةً بروسيا. هذا ما يتّضح من مؤشِّرات على غرار متوسط العمر المتوقّع، والانتحار، وجرائم القتل، أو الوفيات بسبب الكحولية. مثلاً ارتفع معدّل جرائم القتل بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦ من ٧ إلى ١٥ لكل مئة ألف نسمة، في حين ارتفع في روسيا من ١٤ إلى ٣٤ بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥. في نهاية الحقبة الشيوعية، كانت أوكرانيا تحقِّق نتائج أفضل قليلاً من روسيا، بصرف النظر عن مؤشِّر التنمية المعتمد.

ورغم أنّ الثقافة الأوكرانية أعنف من ثقافة أوروبا الوسطى، فإنّها كانت أقلّ عنفاً بوضوح من الثقافة الروسية في لحظة تفتُّت الاتحاد السوفياتي. لا يمكن نسب هذا الفارق إلى الأسرة النووية، إذ إنّ بيلاروسيا المحسوبة قُطباً صرفاً للجماعتيّة الأسرية في أوروبا، كانت من جهتها أقلّ عنفاً من أوكرانيا. فحين بدأت أزمة الخروج من الشيوعية، كان معدّل جرائم القتل في أوكرانيا يقلّ بمقدار ٢,٥ مرّة عن نظيره في روسيا، لكن معدّل بيلاروسيا يقلّ بثلاث مرّات[١]. ويشير التفاوت الإقليمي في

١ انظر(ي)

Alexandra V. Lysova, Nikolay G. Shchitov et William Alex Pridemore, “Homicide in Russia, Ukraine, and Belarus”

[جريمة القتل في روسيا، وأوكرانيا، وبيلاروسيا]، الصادرة في

Handbook of European Homicide Research. Patterns, Explanations and Country Studies, New York, *Springer*, 2011, p. 451–470.

معدّلات جرائم القتل في روسيا إلى دور يلعبه عدم التجانس العرقي. فعلى مقياس روسيا القيصرية القديمة، لم تكن بيلاروسيا وأوكرانيا في العمق سوى مقاطعات، مساحات بسيطة. وهذا رغم الاختلافات بين الأوكرانوفونيين والروسوفونيين في أوكرانيا المحسوبة في العمق أكثر تجانساً ثقافياً من روسيا الحالية المتعدّدة الأعراق، حيث يشكّل الروس بحصر المعنى ٨٠% من السكان.

بالتالي، لماذا لم تنمُ ديموقراطية ليبرالية في أوكرانيا [تمتَّعت بـ] هدوء وتقدّم أكثر بقليل من روسيا، وذات تقليدٍ أسريٍّ مشجّع؟ لن أسعى هنا إلى صياغة نظرية عامة حول نشوء الدولة طبقاً لنمط الأسرة. سأكتفي بملاحظة أنّ خلفية أسرية نووية تشجّع على التعدُّدية فعلاً لا تحمل بمفردها على ظهور دولة، بخاصة دولة ليبرالية وديموقراطية، لا في أوكرانيا ولا في غيرها. فتكوين دولة هو صيرورة طويلة ومعقّدة. قد أميل إلى الاعتقاد بأنّه لا يمكن لأيّ دولة أن تولد ليبرالية وديموقراطية. [وإلى الاعتقاد أيضاً] بأنّ طوراً سلطويّاً –ملكية، طغيان– يسبق دائماً إمساك الشعب بها. هكذا سارت الأمور في أثينا، وإنكلترا، وفرنسا. كيف كان لأوكرانيا بطبقاتها الوسطى الضعيفة وغير الناضجة والروسوفونية في جزئها الأعلى، أن تتحوّل بصورةٍ معقولةٍ وفي ظلّ غياب تقليد دولتيٍّ إلى ديموقراطية ليبرالية "أوكرانية" بين عامي ١٩٩١ و٢٠١٤؟ في سياق كهذا، ما كان بمقدور المزاج الفرداني المرتبط بالأسرة النووية إنتاجُ شيءٍ آخر سوى الفوضى (anarchie). ما وقع بالفعل.

انتظمت انتخابات في أوكرانيا على مدار السنوات الممتدة بين عامَي ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤، ولوحظ وجود تعدّدية سياسية بلا مثيل في روسيا. غير أنّ الدعامة الدولتيّة ظلّت مختلّة. في المدّة نفسها، شهدت روسيا طور اضطرابات عنيفة للغاية، تلاه ظهور دولة سلطوية من جديد، ليتجمّع الشعب ثانيةً من حول نظام بوتين. لم تُسجَّل اضطرابات مماثلة في أوكرانيا، لكن أيضاً لم تُسجَّل أيّ استعادة للنظام. ففي حين كان بوتين يقمع الأوليغارشيين عام ٢٠٠٣، لم يحدث شيء من هذا القبيل في أوكرانيا. الكاتب آندرس أسلوند Anders Åslund الذي يعمل رسمياً على نشر النفوذ الغربي في أوكرانيا، يرى أنّ الأوليغارشيين لم يزِنوا في أيّ بلد

آخر ضمن الفضاء ما بعد السوفياتي بمثل ثقلهم الاجتماعي والسياسي فيها[1]. كان التحكّم في تجارة الغاز (وأضيفُ: في الفروع الصناعية في أوكرانيا الشرقية) هو قاعدة سلطتهم. لم يُشاركوا في الإفساد العام للمنظومة السياسية فقط، إنّما ساهموا أيضاً في الحفاظ على تعدّديتها. ينقل أسلوند كيف أنّ الأوليغارشيين مالكي القنوات التلفزيونية شجبوا سلوك جنون العظمة للرئيس فيكتور فيدوروفيتش يانوكوفيتش Viktor Fedorovytch Ianoukovytch، والذي أفضت أحداث ميدان في ٢٠١٤ إلى فراره. يعاني جنون العظمة، فاسدٌ ومُفسِدٌ لا ريب، لكنّه انتُخِب بصورةٍ طبيعيةٍ قبل أربع سنوات لا غير.

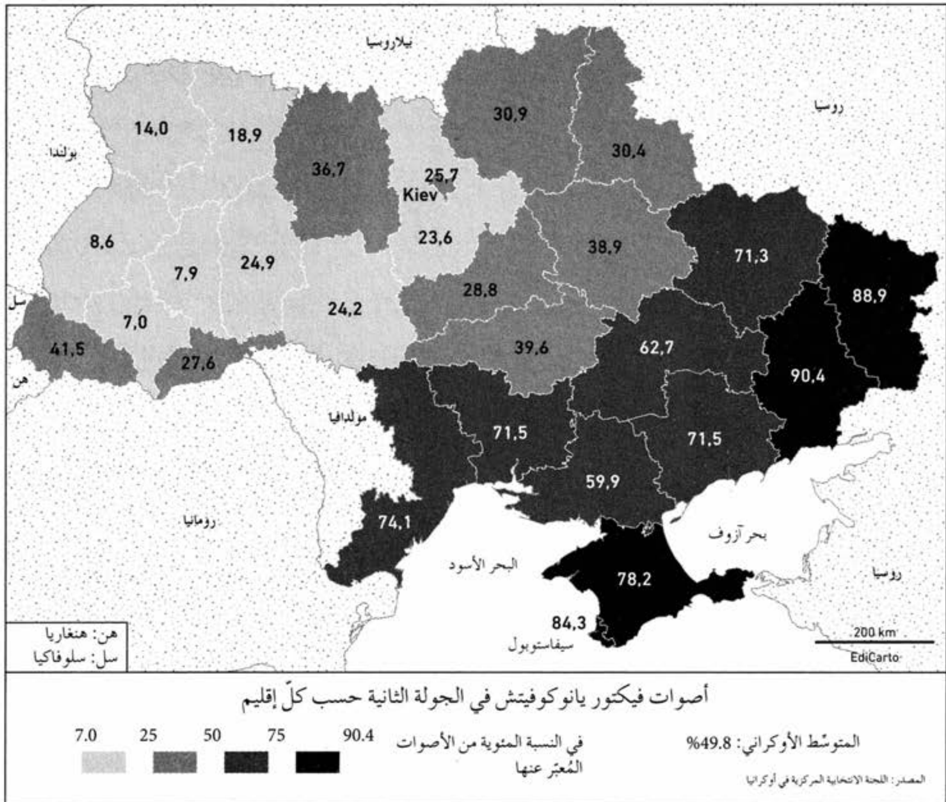
كانت قابلية الشعب الأوكراني إلى التعدّدية تنبثق في جهةٍ من الطابع الفرداني المحاط بالرعاية في الأسرة النووية، وفي جهةٍ أخرى من نشاط الأوليغارشيين المنفلت كما رأينا للتوّ. لكنّها تنبثق بالضرورة أيضاً من الثنائية الإثنية اللغوية للبلاد. فجنباً إلى جنب كانت توجد أوكرانيا أوكرانوفونية، وأخرى هي أكثر روسوفونية ومصمِّمة على البقاء مرتبطة بروسيا بطريقة أو بأخرى.

ببساطةٍ تكاد تثير الحيرةَ يَظهر وجودُ هاتين الأوكرانيَّتَين في خريطة انتخابات عام ٢٠١٠. فتُلقي هذه الخريطة الضوء على أوكرانيا غربية ووسطى منحت أصواتها لبيترو ألكسيوفيتش بوروشينكو Petro Oleksiovytch Porochenko، وأوكرانيا جنوبية وشرقية صوَّتت لفيكتور فيدوروفيتش يانوكوفيتش. الفوارق كبيرة، إذ صوّتت مقاطعات دونيتسك ولوغانسك وشبه جزيرة القرم بنسب ٩٠,٤٤% و٨٨,٩٦% و٧٨,٢٤% على التوالي لمصلحة يانوكوفيتش، بينما كانت نسبه في المقاطعات الغربية لفيف، وترنوبل، وإيفانو-فرانكيفسك، ٨,٦٠% و٧,٩٢% و٧,٠٢%.

1 Anders Åslund, Ukraine. What Went Wrong and How to Fix It, Washington, Peterson Institute for International Economics, 2015, p. 8–9.

الخريطة ٢.٣

الانتخابات الأوكرانية لعام ٢٠١٠: التصويت لمصلحة يانوكوفيتش



إذا كان الغرب أوكرانوفونياً والشرق روسوفونياً، فحريّ بنا التنبّه إلى أنّ التمييز على أساس اللغة ليس عملياتياً دائماً. فالتقديرات الهادفة إلى تحديد نسبة الروسوفونيين، والأوكرانوفونيين، والأشخاص ذوي لهجة مختلطة، غدت مطبوعةً بالأيديولوجيا إلى درجة أفقدتها الموثوقية. هذه الخريطة الانتخابية أجدى بكثير، لأنّها تتيح التمييز بنظرةٍ واحدةٍ بين أوكرانيا روسوفيلية [تنجذب إلى روسيا]، وأخرى هي ببساطة أوكرانية.

فلنعد إلى الحالة الفوضوية للبلاد. بغرض تفسيرها أولَينا الأهميةَ للأسرة النووية، والأوليغارشيين، والازدواجية الإثنية اللغوية. لكن لا عامل من بين هذه العوامل يكفي بذاته. ففرنسا بلد الأسرة النووية في جزئها المركزي، صارت النموذج نفسه

للدولة–الأمّة. وروسيا نجحت في قمع أوليغارشييها. كما توجد دول–أمم حيث التنوّع الإثني اللغوي جليٌّ بدرجة أكبر من أوكرانيا. أخيراً دعونا نضيف أنّ أوكرانيا كانت بلداً يقع على طرف الاتحاد السوفياتي عند سقوط الشيوعية. قادةُ حزبها الشيوعي محليّون عجزوا عن "التسلّق" إلى موسكو، وهم في مرتبة أدنى لهرميّة حكم الجدارة. في المجمل، هم مسؤولون ناؤون حابِطون للمنظومة السوفياتية. يساعد هذا العنصر الأخير في فهم لماذا واجهت هذه "النخبة" الإقليمية بعض المصاعب في التكيُّف مع التغيُّر الفجائي الليبرالي الذي انطلق من موسكو وسانت بطرسبرغ. لكن أيضاً لا بدّ من تجاوز هذه الظاهرة الظرفية من أجل فهم ضعف الدولة الأوكرانية الوليدة وقتها. فيبدو لي أنّ السبب الأساسي لإخفاقها كان الضعف العام للطبقات الوسطى الحضرية.

كانت هذه الطبقات قليلة العدد في غرب البلاد الذي بقي أكثر ريفية. ويُعدُّ هذا الغرب المنطقة الأشد قوميّةً في أوكرانيا، ولم يُلحَق سكّانُه بالاتحاد السوفياتي سوى بدءاً من عام ١٩٤٥، وهم غالباً من أتباع الكنائس الكاثوليكية الشرقية (أرثوذكس التحقوا بالكنيسة الكاثوليكية في ختام القرن السادس عشر). وكان هذا الغرب الأكثر قابليةً مبدئياً للدفاع عن مشروع دولة–أمّة أوكرانية، لكنّ طبقاته الوسطى ضعيفة. أما في الشرق، الأكثر تحضُّراً، فالطبقات الوسطى أكبر عدداً إنّما يمكن بسهولة فهم أنّ روسوفيليتها تتجاوز إمكانية التفكير والعمل بعزمٍ باسم دولة–أمّة أوكرانية. مع ذلك، الحقيقة النهائية في الشرق مفاجئة أكثر وأبسط: طبقاته الوسطى هاجرت إلى روسيا.

اللغز الحقيقي: أفول أوكرانيا الروسوفونية

هنا نحن نلج في صميم المعضلة الأوكرانية، وهي لا تقتصر على أنّ أوكرانيا عجزت عن أن تصير دولة–أمّة. إذ يُفسَّر هذا الإخفاق بسهولة في المجمل عبر إرجاعه إلى ضعف الشبكة الحضرية في المناطق الأوكرانوفونية. أيضاً عبر إرجاعه إلى أنّ الثقافة العليا كانت روسية، فيما المناطق الأوكرانوفونية، القومية، أرادت التحدّث بلغة أخرى. لا غرابة على الإطلاق في أن تعجز أمّة فلاحية جداً عن خلق دولة. رأينا

غيرها كثيرات في التاريخ.

الأعجب هو تلاشي أوكرانيا الروسوفونِية، أو الروسوفيلية، بكونها عاملاً سياسياً ذا استقلالية، بعد أحداث ميدان في عام ٢٠١٤.

القَدَرُ الغريب لمدينة بيلغورود الروسية، المتعرِّضة لقصفٍ أوكراني بين حينٍ وآخر، يضعنا في مسارٍ تفسيريٍّ.

في عام ٢٠١٧ أعدّت سفارة فرنسا لدى موسكو، عبر شخص باسكال كوشي Pascal Cauchy[١]، خريطةً لدراسات الدكتوراه في الاتحاد الروسي في خلال السنوات الخمس السابقة (بناءً على إحصاءات وزارة التعليم العالي). كان عدد طلاب الدرجة يتناقص أو يركد في جامعات البلاد كافة، في مقابل زيادة ملحوظة في منطقتين: جمهورية الشيشان، ومنطقة بيلغورود. في الحالة الأولى، نتجت الزيادة من سياسة التباهي لرئيس جمهوريتها الموالي لبوتين، والنشط جداً في الحرب الحالية، رمضان أحمدوفيتش قديروف Ramzan Akhmadovitch Kadyrov. أما في بيلغورود، فكانت الزيادة نتيجة نزوح الطلّاب من خاركيف المجاورة، أي من المدينة [الروسوفونية] الجامعية الكبرى في أوكرانيا. تشهد خاركيف على أفول ملحوظ اقتصادياً وأكاديمياً رغم أنّ جامعتها العائدة إلى عام ١٨٠٤ هي من بين أوّل جامعات تأسّست في روسيا، وعُرِفت بجودة دراساتها في الهندسة. أعتقد أنّ تلاشي الجزء الروسوفوني لأوكرانيا بكونه عاملاً سياسياً ذا استقلالية لم يستشرفه القادة الروس حتى لو كانوا اليوم على وعيٍ قسريٍّ بالأمر. كان السيناريو الأكثر ترجيحاً مختلفاً تماماً: بما أنّ أوكرانيا تخفِقُ في إيجاد توازنِها فيما روسيا تشتغل من جديد، كان يمكن افتراض أنّها ستتجه نحوها للالتحاق بها. ففي المحصِّلة، كانت الصناعات الأوكرانية العاملة في القطاعات المتقدِّمة، بما في ذلك الطيران والفضاء والعسكر، مرتبطة بروسيا وتقع شرقيَّ البلاد على وجه الخصوص.

أنا على قناعة بأنّ الروس أجروا هذا الحساب. ولا ريب في أنّه أحد الأسباب التي جعلتهم، في لحظة انفجار الاتحاد السوفياتي، يتركون أوكرانيا تنال "استقلالها" من دون المطالبة بتعديل الحدود لاستعادة السكان الروس أو الروسوفونيين للدولة

---

١ أشكره على منحي هذه المعلومة وهذا المفتاح.

الجديدة. كان ينبغي لاستمرار وجود مكوِّنٍ روسيٍّ ضمانُ قبضةٍ أبديةٍ لروسيا في أوكرانيا. وكان السكان الروس أو الروسوفونيون سيشكّلون صِلةً.

تكشَّفت هذه الرؤية بسيطةً للغاية، إذ لم يؤدِّ العامل اللغوي الدور بالصورة المتوخّاة. [فمن جهة] إذا كانت المنظومة الأوكرانية تكافح من أجل البقاء، فأفراد وأسر عديدون يُقوِّضونها بكفاحهم من أجل نجاتهم هم. [من جهة أخرى] في ما يتعلّق بخاركيف، فشباب روسوفونيّون هم من أرادوا مواصلة التقدُّم الفكري باستخدام لغتهم الأم المُعدَّة واحدة من اللغات الثقافية الكبرى في أوروبا، بدلاً من استخدام لهجة ذات أصلٍ ريفيٍّ حديث. وبشكلٍ أعم، هاجر أفراد الطبقات الوسطى الروسوفونية لأنّهم رأوا روسيا تزدهر وسط تعرّضهم لعدائية القوميين الأوكرانوفونيين في مجتمعٍ يتهالك. الأرجح أنّ القوميين كانوا من خلال محاربة اللغة الروسية يسعون، بالقدر نفسه أو أكثر، إلى طرد الناطقين بها، بدلاً من تحويلهم إلى لغتهم.

كثُر الحديث في الغرب منذ بداية الاقتتال عن أوكرانيين يهاجِرون نحو الاتحاد الأوروبي. إنّما كان يجدر بالمتخصِّصين إعلامنا أيضاً بوجود دفقٍ لهجرة مستمرّة منذ وقت طويل نحو روسيا، أضرّت بالطبقات الوسطى على وجه الخصوص، وكذلك لا شك بمستوى العمال المهرة لقطاع الصناعة.

هذه الهجرة الجماعية المتمايِزة اجتماعياً نحو قطب الجذب الروسي يمكن إثباتها إذا أبقينا في الاعتبار الصلة الموجودة بين الطبقات الوسطى والمنظومة الحضرية. يكفي النظر في الخريطة المبيِّنة تطوُّر المراكز الحضرية في أوكرانيا.

نلاحظ بين عامي ١٩٨٩ و٢٠١٠ استقراراً في عدد السكان الحضريين، بل حتى دينامية ما في أوكرانيا الغربية، وفي النصف الغربي لمركزها. يجدر التذكير بأنّ هذه المناطق كانت ضعيفة التحضّر في البداية وواهنة لناحية حضور الطبقات الوسطى. إلا أنّ الظاهرة الرئيسية تُلاحَظ في أوكرانيا الشرقية، حيث فقدت مدن عدة أكثر من ٢٠% من سكانها، بما يتجاوز حتى المناطق الجلية بروسوفونيتها. هذه هي الأزمة الحقيقية للمجتمع الأوكراني. هي ليست فقط وجود طبقات وسطى أوكرانوفونية هشّة للغاية، إنّما تلاشي الطبقات الوسطى الروسوفونية. وتجدر بنا

ملاحظة أنّ أوكرانيا الحضرية هذه لا تقتصر على الطبقات الوسطى فحسب، إنّما تشمل الأوليغارشيين أيضاً. فهؤلاء لم يكونوا قد أخضِعوا بعد في تلك المرحلة [١٩٨٩-٢٠١٠]، في وقت يبدون كذلك منذ بداية الحرب.

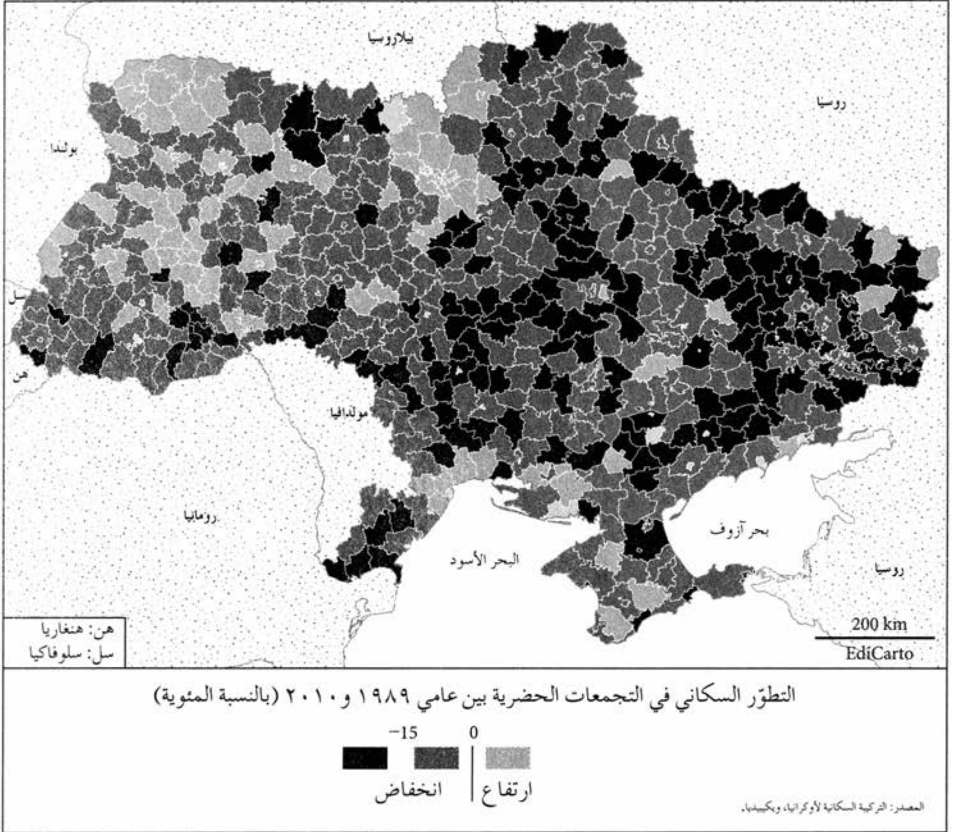
إنّه لأمرٌ مهمّ مقارنة الخريطة المُبيِّنة تطوُّر عدد السكان الحضريين بتلك الخاصة بالسكان بالعموم. هما لا تتطابقان. فنجد في الغرب أوكرانيا أصلب، فيما القطب الرئيسي لهجرة السكان يقع في المركز هذه المرّة، بخاصة في جزئه الشمالي. لا ريب في أنّ [الكارثة النووية] لمدينة تشيرنوبيل[1] الواقعة في شمال كييف مباشرةً، قد لعبت دوراً مؤثِّراً. لكن لا يمكننا إغفال أنّ انهيار المدن في الجزء الروسوفوني خاصٌّ تماماً.

سنقع في شرق أوروبا في الفصل التالي على هذه الهشاشة للطبقات الوسطى، إذ تكاد الديموقراطيات الشعبية السابقة كافة تتَّصِف بها. ولنُشِر في حالة أوكرانيا إلى أنّ هجرة الطبقات الوسطى الروسوفونية قد سبقتها هجرة اليهود الذين شكّلوا في واقع الأمر قِسمةً وازِنةً من الطبقات الوسطى. ومستوى تعليمهم الأعلى من مستوى السكان بمجمله كان مُستمَدّاً من دينٍ عَدَّ التعليم جوهرياً على الدوام، على غرار البروتستانتية (لكن مع فارق ألفيّةٍ ونصف). وقد تكلّم اليهود الروسية أو اليديشية في أوكرانيا، دون اتّصافٍ بعادة تفضيل لغة الفلاحين. كانوا هناك بنسب أعلى من روسيا، حتى لو تقاربت الأعداد الإجمالية في نحو عام ١٩٧٠: ٨١٧ ألفاً في روسيا، و٧٧٧ ألفاً في أوكرانيا (لسكان يمثّلون ثلث سكان روسيا). في عام ٢٠١٠، لم يُسجَّل سوى ١٥٨ ألف يهودي في روسيا، و ٧١ ألفاً في أوكرانيا، ما يعني أنّ عددهم انخفض بين عامي ١٩٧٠ و٢٠١٠ بنسبة ٨٠٪ في روسيا و ٩٠٪ في أوكرانيا. ففي نحو عام ١٩٧٠ شكّلوا ما يناهز ١,٧٪ من السكان في أوكرانيا، في مقابل ٠,٦٪ فحسب في روسيا[2]. بالتالي، كان النزيف الإضافي لأفراد الطبقات الوسطى أشدّ تأثيراً في الحالة الأوكرانية.

١ يشير الكاتب إلى الكارثة النووية في نيسان/أبريل ١٩٨٦. إذ إنّ الانفجار في مفاعل تشيرنوبيل تسببّ في إطلاق كميات هائلة من الإشعاعات، أثّرت بصورة واسعة النطاق على الصحة العامة والبيئة، وأفضت إلى عمليات هجرة من المنطقة المحيطة. (م.)

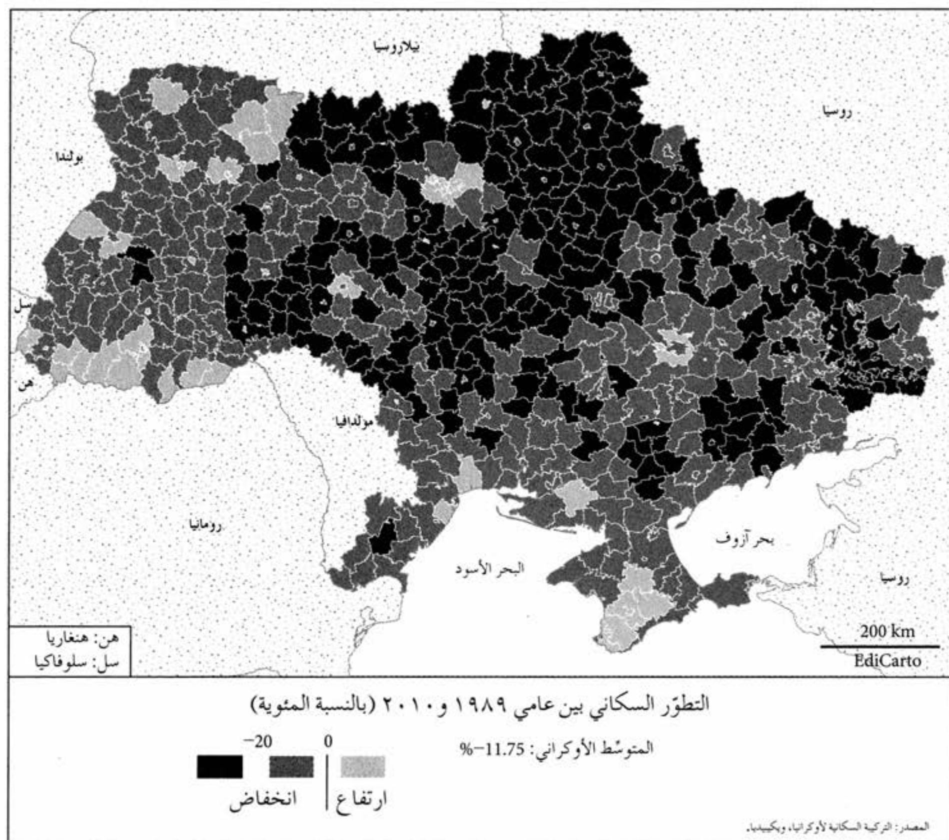
2 Mark Tolts, "A Half Century of Jewish Emigration from the Former Soviet Union: Demographic Aspects", Project on Russian and Eurasian Jewry, Davis Center for Russian and Eurasian Studies, Harvard University, 20 novembre 2019.

الخريطة ٢.٤
انحدار عدد السكان الحضريين في أوكرانيا من ١٩٨٩ إلى ٢٠١٢



الخريطة ٢.٥

هبوط إجمالي السكان في أوكرانيا من ١٩٨٩ إلى ٢٠١٢



المصدر: التركيبة السكانية لأوكرانيا، ويكيبيديا.

٢٠١٤، نهاية الأمل الديموقراطي

سرَّعت أزمة ميدان عام ٢٠١٤ في حدوث قطيعة. عُدَّت انتخابات ٢٠١٠ منصِفةً، فيما اختلف الوضع في الاستحقاق المنتظم بعد ميدان وإزاحة يانوكوفيتش.

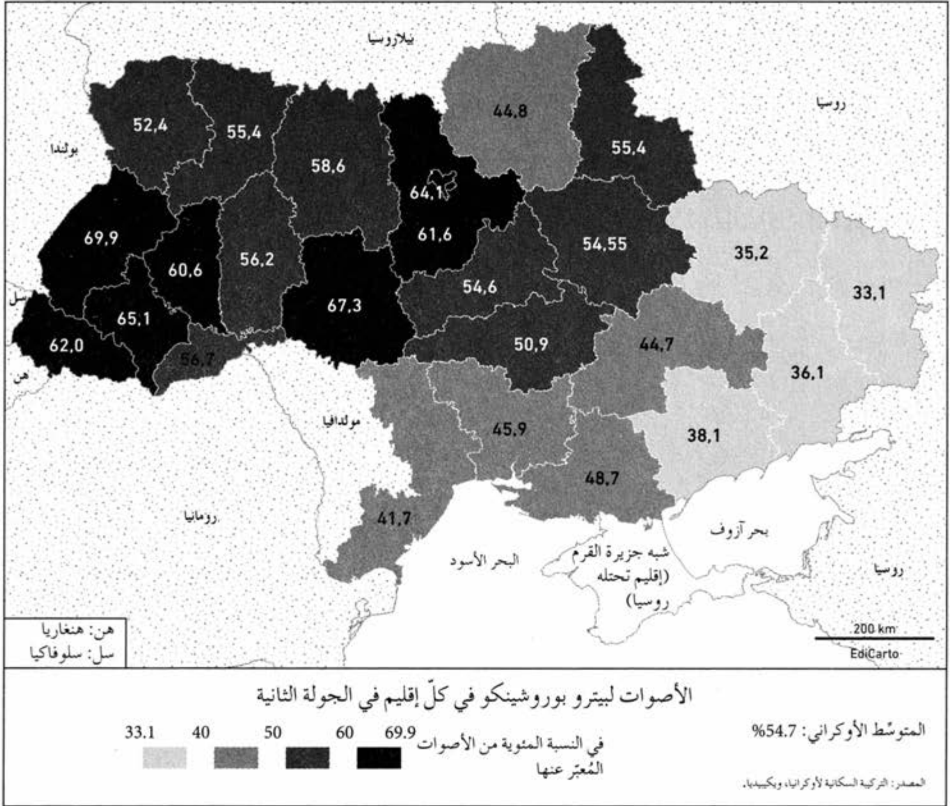
مع ذلك، ليست خريطة النتائج هي الأبرز في انتخابات ٢٠١٤. فكما قبل أربعة أعوام، حقَّق بوروشينكو أفضل نتائجه في أوكرانيا الغربية والوسطى، دون نيل الأغلبية جنوباً وشرقاً. لذا، الخريطة الحاسمة هي خريطة معدّلات الامتناع عن التصويت، إذ انهارت المشاركة في ٢٠١٤ في المناطق الروسوفونية. وقد سجَّلت هذه الانتخابات لحظة اختفاء هذه المناطق من المنظومة السياسية الأوكرانية. دون التعمُّق في تفاصيل العديد من عمليات حظر الأحزاب السياسية، يمكننا القول استناداً إلى معدَّلات الامتناع عن التصويت هذه إنّ انتخابات ٢٠١٤ سجَّلت النهاية لديموقراطية أوكرانية. ديموقراطية لم تَشتغِل قطّ بصراحة. فشهدنا ولادة أوكرانيا مقيَّدة، تتركّز حول مناطقها الأوكرانوفونِية، وتشتمل على قطبَين. أولاً، هناك قطب قومي نشط للغاية حول لفيف في غاليسيا، وهي منطقة بلا صِلة ثقافية حقيقية مع روسيا. فإذا استثنينا احتلالاً قصيراً لقوّات ستالين بين المعاهدةِ الألمانية–السوفياتية وبدايةِ عملية بارباروسا في ١٩٤١/٠٦، سيحيل تاريخها كلّه إلى الدائرة الجرمانية: من الإمبراطورية النمسوية إلى البوغروم [أو ترجمةً: المذبحة المُدَبَّرة] عام ١٩٤١. ثم، ثانياً، هناك قطب آخر تسيطر كييف عليه، العاصمة التي تُؤوي ٢,٩ مليون نسمة، ولم ينخفض عدد سكانها في خلال الأزمة. كما أنّها تلعب في أوكرانيا الوسطى الضعيفة التحضّر دوراً موجِّهاً، بصورة مشابهة بعض الشيء لباريس في قلب حوضها في المرحلة بين عامي ١٧٨٩ و١٨٤٨.

فلنلخِّص الأمر، ونميِّز بدايةً بين ثلاث "أوكرانيا". فهناك واحدة غرباً ريفية إلى حدٍّ كبيرٍ، وبأسرة نووية جلية، ولا تزال تهيكلها تقاليد دينية روميّة–كاثوليكية (المُتَّحِدون)، وتُعدّ موطناً تقليدياً للقومية في محيط لفيف، قطبها الحضري الرئيسي. يمكننا وصف أوكرانيا هذه بـ أوكرانيا القومية المتطرِّفة.

بجانبها، هناك أوكرانيا مركزية تضمّ العاصمة كييف لكنّها أشد غموضاً، وهي أرثوذكسية ذات أسرة نووية مُجانَسةٍ مع قرابة أبوية النسب ضعيفة، وبمزاجٍ فرداني

الخريطة ٢.٦

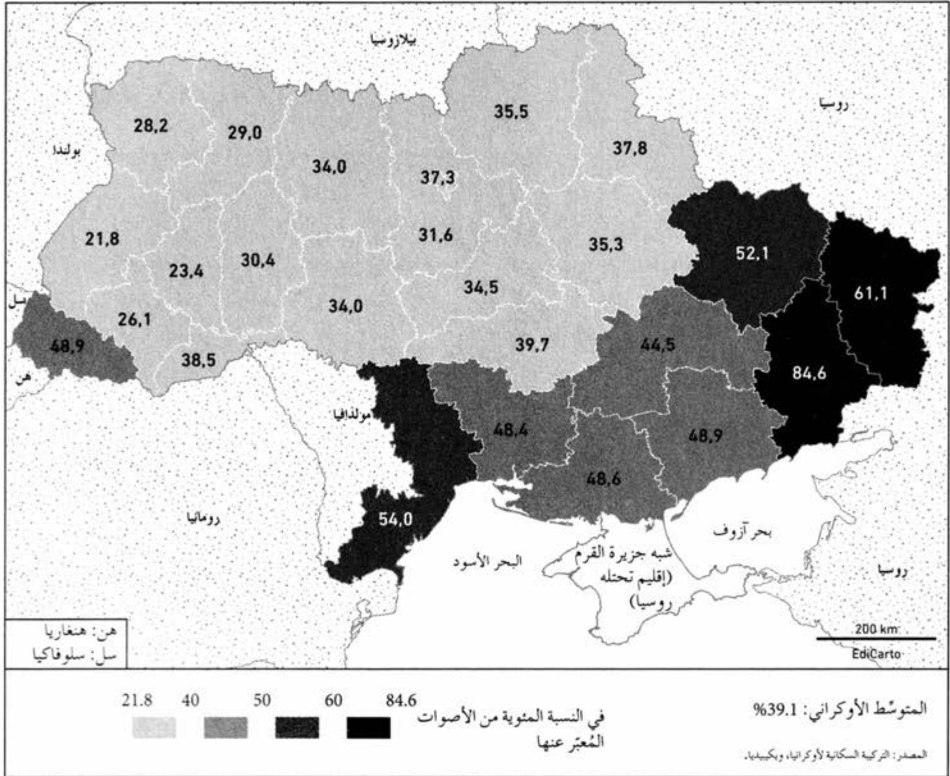
الانتخابات الأوكرانية لعام ٢٠١٤: التصويت لبوروشينكو



حتماً، لكنّها لم تنجح قطّ في خلق دولة. وبدلاً من أن تكون كيف مكاناً للبنائية الدولتيّة، تنهار السلطة المركزية فيها. هناك وقعت الثورة البرتقالية، ثم انتفاضة ميدان، وكانت مسرحاً لتلاعبات الأوليغارشيين الاقتصادية والسياسية قبل الحرب. يمكن وصفها بأنّها أوكرانيا الفوضوية.

أخيراً، هناك منطقة تشمل جنوبيّ البلاد وشرقيّها، كانت روسوفيلية وهجرَتها طبقاتها الوسطى. هي فاقدة للشكل لولا احتلالها من الجيش الروسي، وذلك رغم خلفيتها الأنثروبولوجية النووية والأبوية النسب بشدّة. سأصنِّفها بأوكرانيا اللامعيارية، بمعنى التذرية الاجتماعية طبقاً للتعريف الذي تمنحه السوسيولوجيا

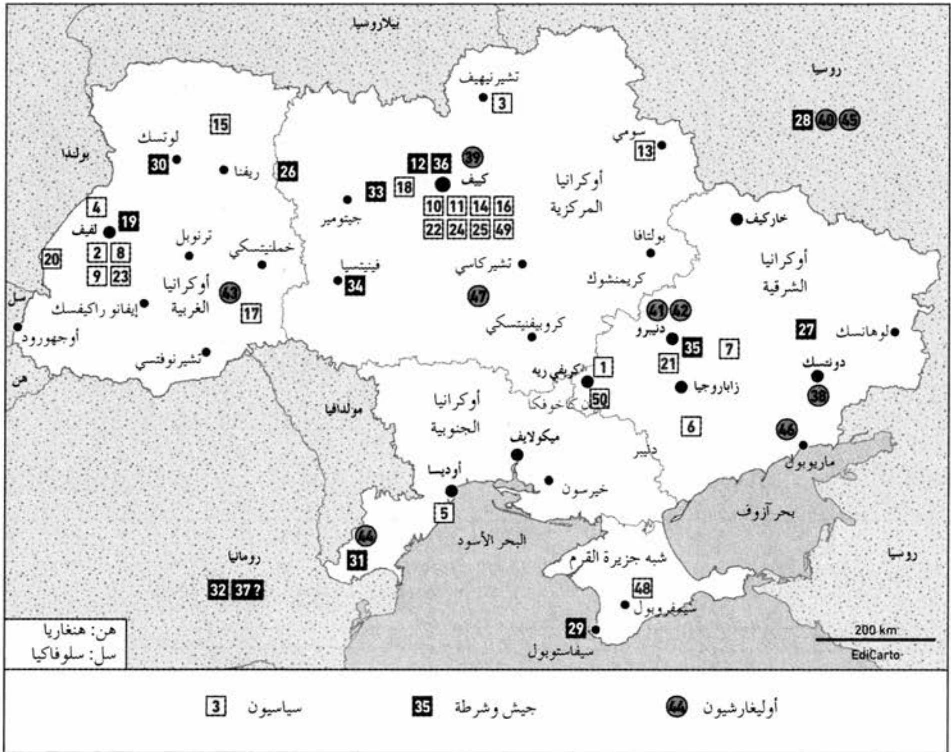
الخريطة ٢.٧
معدل الامتناع عن التصويت عام ٢٠١٤



الأميركية تقليدياً لهذا المصطلح.

الأمر بَيِّن في أنّ [أوكرانيا] الغربية والمركزية عملتا معاً منذ عام ٢٠١٤ ضد الجهة الروسوفيلية. وهذا يظهر بوضوح في الخريطة المشيرة إلى الأصل الجغرافي للنخب الأوكرانية الحالية. اختير في العيِّنة أعضاء الحكومة، وأعلى المسؤولين في الجيش والشرطة، وأثرى عشرة أوليغارشيين، وبعض الشخصيات الإعلامية. يتضمّن الجدول الأسماء، ويمكن للقارئ أن يقيِّم بنفسه مدى وثاقة صلة العيّنة بالموضوع.

الخريطة ٢.٨
من أين تنحدر النخب الأوكرانية؟



الجدول ١

النخب الأوكرانية

(س) سياسيون
(ج) جيش وشرطة
(أ) أوليغارشيون

١. فولوديمير أولكساندروفيتش زيلينسكي Volodymyr Oleksandrovytch Zelensky، رئيس أوكرانيا (س)
٢. دينيس أناتوليوفيتش تشميهل Denys Anatoliyovytch Chmyhal، رئيس الوزراء (س)
٣. يوليا أناتوليفنا سفريدينكو Ioulia Anatoliïvna Svyrydenko، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة (س)
٤. إيرينا أندرييفنا فيريشتشوك Iryna Andriïvna Verechtchouk، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة إعادة دمج الأراضي المحتلة موقتاً (س)
٥. أولها فيتاليفنا ستيفانيشينا Olha Vitaliïvna Stefanichyna، نائبة رئيس الوزراء لشؤون الاندماج الأوروبي والأوروبي الأطلسي لأوكرانيا (س)
٦. ميخائيلو ألبرتوفيتش فيدوروف Mykhaylo Albertovytch Fedorov، نائب رئيس الوزراء للابتكار والتعليم والعلوم والتنمية التكنولوجية، وزير التنمية الرقمية في أوكرانيا (س)
٧. أوليكساندر ميكولايوفيتش كوبراكوف Oleksandr Mykolayovytch Koubrakov، نائب رئيس الوزراء لإصلاح أوكرانيا ووزير التنمية الإقليمية (س)
٨. أوليه ميكولايوفيتش نيمتشينوف Oleh Mykolayovytch Nemtchinov، الأمين العام للحكومة (س)
٩. جيرمان فاليريوفيتش جالوشينكو German Valeriyovytch Galouchtchenko، وزير الطاقة (س)
١٠. فاديم ماركوفيتش غوتزيت Vadym Markovytch Gutzeit، وزير الشباب

والرياضة (س)

١١. أولكسندر ميكولايوفيتش كاميتشيني Oleksandr Mykolayovytch Kamychine، وزير الصناعات الاستراتيجية (س)

١٢. إيهور فولوديميروفيتش كليمنكو Ihor Volodymyrovytch Klymenko، وزير الداخلية (ج)

١٣. دميترو إيفانوفيتش كوليبا Dmytro Ivanovytch Kouleba، وزير الخارجية (س)

١٤. يوليا أناتوليفنا لابوتينا Yulia Anatoliyivna Lapoutina، وزيرة شؤون المحاربين القدامى (س)

١٥. فيكتور كيريلوفيتش لياشكو Viktor Kyrylovytch Liachko، وزير الصحة (س)

١٦. أوكسن فاسيليوفيتش ليسوفيي Oksen Vassyliovytch Lissovyi، وزير التعليم والعلوم (س)

١٧. دينيس ليونتيوفيتش ماليوسكا Denys Leontiyovytch Maliouska، وزير العدل (س)

١٨. سيرهي ميخائيلوفيتش مارتشينكو Serhiy Mykhaylovytch Martchenko، وزير المالية (س)

١٩. أوليكسي يورييوفيتش ريزنيكوف Oleksiy Iouriyovytch Reznikov، وزير الدفاع حتى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ (ج)

٢٠. ميكولا تاراسوفيتش سولسكي Mykola Tarassovytch Solskiy، وزير السياسة الزراعية والأغذية (س)

٢١. رسلان أولكساندروفيتش ستريليتس Rouslan Oleksandrovytch Strilets، وزير البيئة (س)

٢٢. أولكسندر فلاديسلافوفيتش تكاتشينكو Oleksandr Vladyslavovytch Tkatchenko، وزير الثقافة والإعلام (س)

٢٣. أوكسانا إيفانيفنا يولنوفيتش Oksana Ivanivna Jolnovytch، وزيرة الشؤون الاجتماعية (س)

٢٤. أندريه بوريسوفيتش إيرماك Andriy Borissovytch Iermak، رئيس الإدارة الرئاسية (س)
٢٥. فيتالي فولوديميروفيتش كليتشكو Vitaliy Volodymyrovytch Klitchko، عمدة كييف (س)
٢٦. فاليري فيدوروفيتش زالوجني Valeriy Fedorovytch Zaloujniy، القائد العام للقوات المسلحة (ج)
٢٧. سيرهي أولكساندروفيتش تشابتالا Serhiy Oleksandrovytch Chaptala، رئيس الأركان (ج)
٢٨. أوليكساندر ستانيسلافوفيتش سيرسكي Oleksandr Stanislavovytch Syrskiy، قائد القوات البرية (ج)
٢٩. أوليكسي ليونيدوفيتش نيجبابا Oleksiy Leonidovytch Neïjpapa، قائد القوات البحرية (ج)
٣٠. ميكولا ميكولايوفيتش أوليتشوك Mykola Mykolayovytch Olechtchouk، قائد القوات الجوية (ج)
٣١. ماكسيم فيكتوروفيتش ميرهورودسكي Maksym Viktorovytch Myrhorodsky، قائد قوات الهجوم الجوي (ج)
٣٢. فيكتور أولكسندروفيتش خورينكو Viktor Oleksandrovytch Khorenko، قائد قوات العمليات الخاصة (ج)
٣٣. فاسيل فاسيلوفيتش ماليوك Vassyl Vassylovytch Maliouk، رئيس جهاز الأمن الأوكراني(SBU) (ج)
٣٤. سيرهي أناتوليوفيتش أندروشينكو Serhiy Anatoliyovytch Androuchtchenko، نائب ماليوك (ج)
٣٥. ساندورسكي فاليريوفيتش أناتولي Sandourskiy Valeriyovytch Anatoliy، نائب آخر من نواب ماليوك (ج)
٣٦. كيريلو أوليكسيوفيتش بودانوف Kyrylo Oleksiyovytch Boudanov، مدير المديرية العامة للاستخبارات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع (GUR MOU)،

أي جهاز الاستخبارات العسكرية (ج)

٣٧. فاديم سكيبيتسكي Vadym Skibitsky، نائب مدير الخدمات العسكرية (ج)

٣٨. رينات ليونيدوفيتش أخميتوف Rinat Leonidovytch Akhmetov (أ)

٣٩. فيكتور ميخايلوفيتش بينتشوك Victor Mykhaylovytch Pintchouk (أ)

٤٠. كوستيانتين فالنتينوفيتش جيفاغو Kostyantyn Valentynovytch Jevago (أ)

٤١. إيهور فاليريوفيتش كولومويسكي Ihor Valeriovytch Kolomoïsky (أ)

٤٢. هينادي بوريسوفيتش بوغوليوبوف Hennadiy Boryssovytch Bogolioubov (أ)

٤٣. أولكسندر فولوديميروفيتش هيرها Oleksandr Volodymyrovytch Hereha (أ)

٤٤. بيترو أوليكسيوفيتش بوروشينكو Petro Oleksiovytch Porochenko (أ)

٤٥. فاديم فلاديسلافوفيتش نوفينسكي Vadym Vladyslavovytch Novinskiy (أ)

٤٦. أولكسندر فلاديلينوفيتش ياروسلافسكي Oleksandr Vladylenovytch Iaroslavskiy (أ)

٤٧. يوري أناتوليوفيتش كوسيوك Iouriy Anatoliyovytch Kossiouk (أ)

٤٨. سيفجيل خايريتدينيفنا موساييفا Sevgil Khaïretdynivna Moussaieva، واحدة من بين أشهر الصحافيين الأوكرانيين، صنفتها مجلة Time واحدةً من أكثر مئة شخصية مؤثرة في العالم عامَ ٢٠٢٢ (س)

٤٩. أوليكساندرا فياتشيسلافيفنا ماتفيتشوك Oleksandra Vyatcheslavivna Matviytchouk، محامية وناشطة حائزة جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٢٢ (س)

٥٠. أولينا فولوديميريفنا زيلينسكا Olena Volodymyrivna Zelenska، السيّدة الأولى (س)

(تاريخ الإحصاء: 2023/07/02)

تُعَدُّ أوكرانيا القومية المتطرِّفة، غرباً، ممثَّلة بإفراط ضمن النخب السياسية، فيما أوكرانيا الفوضوية ممثّلة بإفراط ضمن النخبة العسكرية-الأمنية. أما الشرق والجنوب، حيث أوكرانيا اللامعيارية، فليس لهما سوى الأوليغارشيين، الذين هُمِّشَ معظمهم أو أُخضِعوا منذ بداية الحرب.

ساهمت الأحداث في صعود بنيةٍ مركزيةٍ ليست دولة بالمعنى الدقيق، إنّما منظّمة عسكرية-أمنية تموّلها واشنطن. بالتالي، اختفى الأوليغارشيون بصورة طبيعية بكونهم هيئات نفوذ ذات استقلالية، واختفت التعدّدية التي كانوا يحمونها. أيضاً يرتبط سقوطهم بالسقوط الشامل للروسوفونية. لا يستثني هذا التوصيف بتاتاً وجود قوى أيديولوجية ومجموعات تتواجه بهدف السيطرة على الإدارة والمساعدات المالية الغربية، لكنّها، أولاً وقبل كلّ شيء، قوى قومية بحقٍّ.

يمكن لتمثيل أوكرانيي المركز المفرِط في الجهازين العسكري والأمني أن يُفاجئ. فهذا يَنتج على نحوٍ متناقضٍ من الطابع الفوضوي لأوكرانيا المركزية، المستمَد من خلفية أسرية نووية في ظلِّ غيابِ تقاليد دولتيّة. يجسّد كلّ من الجيش والشرطة فيها شذوذاً عن المزاج العام، إذ بقيامهما على مبدأ الهرمية يمثّلان مبدأ الدعوة إلى النظام ويسيطران بسهولة وطبيعية على بيئتهما إذا ساقتهما الرغبة. يتمتّع الجيش، على نحوٍ خاصّ، بالقوّة السياسية، عندما يكون المجتمع مضطرباً، فيسهل عليه الاستيلاء على السلطة، في تقليد مشابهٍ لما يحدث في قارّة الأسرة النووية أميركا اللاتينية. على نحوٍ متناقضٍ، إذا كان بمقدور الثقافات السلطوية إنتاج تقاليد عسكرية كبرى، فهي لا تشكّل بيئات ملائمة للانقلابات. فلا هتلر Hitler ولا ستالين تعرَّض لتهديدٍ حقيقي من جنرالاته. يضمن التقليد الروسي، على وجه الخصوص، إخضاعاً سياسياً مطلقاً للجيش، ولهذا السبب لم يكن لدى بوتين شيءٌ كبير يخشاه من تمرُّد بريغوجين.

إذاً ما شهدناه في عام ٢٠١٤ هي الولادة الحقيقية للأمّة الأوكرانية. وذلك من خلال تحالف القومية الشديدة التطرّف غرباً والفوضوية-العسكرية في المركز، في وجه الجزء الروسوفيلي الذي ضعُف كثيراً بفرار نخبته. هذه الأمّة الأوكرانية الجديدة، المُختزَلة والمكثّفة، هي من قاومت بفعالية هجوم الروس. يكفي النظر في الجغرافيا العسكرية للاجتياح بهدف الاقتناع: كان التقدُّم الروسي سهلاً في المنطقة الجنوبية وصولاً إلى

خيرسون، بينما اصطدم بمقاومة صلبة في اتجاه كييف. مستويات المقاومة المختلِفة هذه تعكس العلاقة الخاصة لكلّ من المنطقتين بروسيا.

نحو عدميّة تعادي روسيا

عجِز الروس عن تخيُّل أنّ دينامية مجتمعهم ستفضي إلى إفراغ أوكرانيا من جزءٍ من نخبها. [كما عجزوا] بقدر أكبر عن توقّع أنّ أوكرانيا هذه ستكون قادرةً على الصمود عسكرياً، معبّأةً بشعورٍ معادٍ لروسيا يغور أعمق. إنّه درس لنا. فقد كشفت الحرب عن صيرورات اجتماعية وتاريخية غير مسبوقة، أو أنّه لم يخطر لنا قطّ التبصُّر في الماضي. ففي مجتمع أوكراني يعاني توازناً مختَلّاً، انتهت الضغينة تجاه روسيا بأن تكون مرشِدةً وأُفُقاً. بل قد يُغري القول إنّها انتهت عنصراً من عناصر البنائية الاجتماعية.

لا تزال روسيا في واقع الأمر تعيش في النَفْس الأوكرانية وتنظُمُها، إنّما على نحوٍ سلبي. إذا كانت إعادة البناء الاقتصادي قد تعذَّرت، فقد تصير الحرب (المموَّلة من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي) سبباً للحياة، ووسيلةً أيضاً.

يتناول بوتين مطوَّلاً، في نصٍّ يعود إلى تموز/يوليو ٢٠٢٢، الرابطة التاريخية بين روسيا وأوكرانيا. إنّه على صواب إذا فكَّرنا بمقياس المدى الزمني الطويل للماضي. فروسيا–الجديدة غزاها الروس بالفعل، وأوديسا تأسَّست بمبادرةِ كاترين الثانية Catherine II في عام ١٧٩٤. لكن ما لم ينظر بوتين فيه هو أنّ تفتُّت الاتحاد السوفياتي والاقتصاد الشيوعي أنتج انشغالاً سلبياً بروسيا في أوكرانيا. نعم، بقي الروس في قلب المنظومة الذهنية للأوكرانيين، لكن بنحوٍ سلبي.

يتحدّث الروس بلا انقطاع عن النازيين الجدد الأوكرانيين. أما "الديموقراطيات الغربية" فيبدو (من خلال صمت قادتها وصحافييها والجامعيين) أنّها ترى في رفع شارات متأتّية من [قوات الأمن الخاصة النازية] الـSS إما أمراً يتوافق مع مثلها العليا، وإمّا أمراً حميداً. لكنّهم على الأرجح لا يحسبون مدى الاستقالة التي يعرّيها هذا الصمت. موقفنا القبيح، نحن الغربيين، غير مقبول، ويفشي شيئاً مُفزِعاً حول حالتنا الأخلاقية، وحول علاقتنا بالمحرقة في وقت نتباهى بإحياء احتفالات تذكارية. غير أنّ هذا الفصل

من الكتاب يتناول أوكرانيا، لا نحن، ولا أعتقد أنّ "مسألة النازية الجديدة" هي المعادَلة الملائمة، أو على الأقل صيغة كافية لوصف الوضعية الأوكرانية من الداخل.

يزعم الروس العمل على التخلّص من تأثير النازية في أوكرانيا وسط استدعائهم ذكرى الحرب الوطنية الكبرى وتفعيلها. لكن أيّ نازية؟ قطعاً يوجد شيء مثل "النازية الجديدة" في الجزء الغربي لأوكرانيا، حيث ارتكبت منظمةُ القوميِّ ستيبان بانديرا Stepan Bandera مجازر بحقِّ العديد من اليهود إبّان الحرب العالمية الثانية، بالتنسيق مع الـWehrmacht وSS. واليوم يحظى بانديرا بتكريم في أوكرانيا، في وقتٍ يوجِب وقوعُ أحد قِطبَي السلطة السياسية الأوكرانية الحالية في غرب البلاد حملَ الأيديولوجية البانديرية المطبوعة بمعاداة السامية على محمل الجد. وأرى أنّنا لسنا سوى بصدد شبه–نازية جديدة، سواء أكان في المنطقة الروسوفونِية أم الأوكرانوفونِية بالوسط. يروِّج لها أشخاص أميّون بالتاريخ، يستعيدون رموز الوحش من جديد دون أن يكونوا معادين حقيقيين للسامية. والحال أن لا وجود للنازية بلا معاداة للسامية. ما يتّصف الجزء الأكبر لأوكرانيا به اليوم، بعيداً من غاليسيا، هو رهاب روسيا لا معاداة السامية. وهما كراهيتان تتضادان مفاهيمياً، وتتقاربان في الوقت نفسه لأنّ كل واحدة منهما تستهدف مجموعة يُنظر إليها بشكلٍ أسطوري. علاوةً، رهاب روسيا موجود أحياناً في الجزء الروسوفوني حيث يكشف عن كراهية حقيقية للذات. فالنواة المؤسِّسة لكتيبة Azov كانت تتكوّن من روسوفونيين، وهي كتيبة شبه عسكرية (عنيفة جداً بالفعل)، ومستهدَفة بصورة خاصة بالاتهامات الروسية بالنازية الجديدة.

بما يتجاوز النازية الجديدة في غرب أوكرانيا، إنّ رهاب روسيا الذي تفشّى في مجمل البلاد قبل الاجتياح، هو الظاهرة الحديثة والواجب فهمها.

لا يأتي كلّ شيء من الماضي على صعيد التطلُّع القومي المعادي لروسيا. بالطبع كانت هناك أحداث مثل الهولودومور تسعر مشاعر معادية لروسيا، غير أنّ الروسوفونيين الذين انحازوا إلى أوكرانيا في دونباس، ويلجؤون إلى رموز نازية (قلّة قليلة لا شك)، هم ذوو ثقافة روسية. بطيبِ خاطرٍ أرى في حالتهم ردَّ فعلٍ أقلّوياً ضمن هذه الطبقات الدنيا التي تركتها الطبقات الوسطى الروسية. أعترف أنّ هذا كلّه

يبقى تخمينياً جداً. لكن تنبغي لنا محاولة تفسير لماذا نما رهابٌ جديد من روسيا في الغالبية الأوكرانوفونية قبل الحرب.

يمكنني اقتراح فرضيةٍ أكثر شمولاً. فاللاواقعية الانتحارية لإستراتيجية كييف توحي بتناقضٍ بتعلّق أوكراني مرضي بروسيا، إنّها حاجةٌ إلى الصراع تكشف عجزاً عن الانفصال. ولكي نقيّم التفسير الذي سيلحق، أذكّر بأنّه على عكس ما تردِّده وسائل الإعلام الغربية، ليست دونباس وشبه جزيرة القرم مجرَّد روسوفونيتين، بل إنّهما روسيتان.

ما كانت موسكو تطلبه قبل الاجتياح هي نقاطٌ ثلاث. أولاً، بالطبع، الحفاظ على شبه جزيرة القرم ذات الحيوية الإستراتيجية لأمن أسطولها في البحر الأسود، بل لوجوده. ثانياً، أن يحظى السكان الروس في دونباس بوضعية مقبولة. وأخيراً، أن تأخذ أوكرانيا وضع الحياد. والحال أنّ أمّة أوكرانية واثقة في وجودها ومصيرها في أوروبا الغربية كانت ستقبل بهذه الشروط، بل ستتخلّص من دونباس. بعد انبجاس الحيِّز السوفياتي، انفصل التشيك والسلوفاك بالتراضي مع العدول عن الرغبة في العيش معاً، وبعدما كفّ التشيك المسيطرون عن سيطرتهم. أخذاً في الاعتبار واقع انعدام التفاهم بين الروس والأوكرانيين، كان بمقدور أوكرانيا ترك المناطق الروسية البحتة تنفكّ عنها، والتركيز على بناء دولة–أمّة أوكرانية صرفة يعترف بها الجميع، ويدعمها البعض. غير أنّها واصلت الحرب بعد عام ٢٠١٤ بهدف استعادة دونباس وسكانه الروس. كما لم تتوقف قطّ عن المطالبة بشبه جزيرة القرم وسكانها الروس. أرادت أوكرانيا الاحتفاظ بسيادتها على شعوبٍ من أمّة أخرى أقوى منها بكثير. لو وقفنا في الفضاء الواعي والعقلاني للعلاقات الدولية، سأكرِّر أنّ المشروع كان انتحارياً، وعلاوةً، يُظهر الواقع اليوم أنّ أوكرانيا تَنتحِر بكونها دولة. لكن إذا بحثنا عن المحدِّدات العميقة للإرادة الأوكرانية في الحفاظ على المناطق الروسية تحت سيادة كييف، فيمكننا توقّع تأثير قوى غير واعية رفضت الانفصال عن روسيا، وأرادت البقاء متصلةً بها. فاستعادة دونباس وشبه جزيرة القرم هو بطريقة ما استمرار لرغبة هذه القوى في أن يكونوا روساً بالمعنى الواسع للتعبير، بما يشتمِل على الروسيَّتين الكبرى والصغرى. وبما يتجاوز المناداة غير المنكفئة حول الانتماءين الأوروبي والغربي لكييف، يعني الوقوعُ في حالة حرب أبدية مع روسيا البقاءَ أبداً ضمن

الفضاء القديم لإمبراطورية القياصرة في وقت كانت المغادرة يسيرةً!

تعمَّدتُ طرح تأثير لاوعي "روسيٍّ" لدى النخب الأوكرانية قبل أن أدرس بمزيدٍ من التفصيل العنف الشديد لأعمالهم الواعية الهادفة إلى التخلّص من الأثر الروسي العميق، وقد اتّخذَت في النهاية شكلَ الانتحار على مراحل.

أولاً انتحارٌ اقتصادي شكّل نوعاً من عمل افتتاحي يتماشى تماماً في هذه المرّة مع الأيديولوجيا الاقتصادية المفرِطة[1] للاتحاد الأوروبي. فمسألة الشراكة الاقتصادية، سواء أكانت مع روسيا أم مع الاتحاد الأوروبي، هي ما أفضى إلى ميدان ٢٠١٤. ولأنّ الصناعات الموجودة بصورة رئيسية في الشرق كانت على تفاعُل مع الصناعة الروسية، ما كان بمقدور يانوكوفيتش اختيار الاتحاد الأوروبي دون أن يفضي خياره إلى تدمير أوكرانيا الشرقية على الصعيد الصناعي، بل أوكرانيا برمّتها.

أنا مصرٌّ على أنّ اختيار الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي كان حُكْماً بالانهيار على الصناعة الأوكرانية لاتصالها اتصالاً وثيقاً بروسيا، و[حكماً] بردّ أوكرانيا إلى تخصّصها الزراعي في القرن التاسع عشر. اتُّخِذ القرار، وبُلغ الهدف، إنّما على حساب المصلحة الطويلة الأمد لدولة–أمّة أوكرانية لاحقة.

كذلك، ضراوة الحكومة المركزية على اللغة الروسية ليست موجّهة ضد الروسوفونِيين فحسب، إذ كانت الروسية لغةَ الثقافة العليا في البلاد. بالتالي، لا يؤثّر اجتثاثها في أوكرانيا الروسوفونية فقط، بل إنّه مظهر مرضي لكراهية الذات. ولا تنفك حكومة الرئيس فولوديمير أولكندروفيتش زيلينسكي –هو نفسه روسوفوني في الأصل– تفاقِم الحرب الثقافية. فيقول دافيد تورتري: "في السنوات الأخيرة، أنفذَت [الحكومة] قوانين تهدف إلى حذف الروسية من الحيِّز الاجتماعي برمّته. ومنذ عام ٢٠٢٢ وبداية الحرب، يُمنع دراسة كتّاب روس في المدارس، وقد يتعرّض الجامعيون للفصل بسبب استخدام اللغة الروسية في الحصص التعليمية، وهناك غرامات على المسؤولين إذا نشروا رسائل باللغة الروسية في وسائل التواصل الاجتماعي. وللتوِّ، قدَّم

١ لعلّ القصد بأيديولوجيا اقتصادية مفرطة، أو اقتصادويّة، (idéologie économiste)، هو أيديولوجيا تضع الاقتصاد في مركز التحليل، وتَعتبر أنّ الظواهر الاجتماعية والسياسية يمكن تفسيرها أساساً وفق المعايير الاقتصادية. وهي تختلف عن الأيديولوجيا الاقتصادية (Idéologie économique) في أنّ هذه الأخيرة تعني أفكاراً ومعتقدات حول أهداف الاقتصاد وأساليبه. (م.)

زيلينسكي قانوناً في البرلمان يلزم الموظفين الأوكرانيين إتقانَ... اللغة الإنكليزية". يُقرِّبنا هذا الإنكار للذات إلى مفهوم العدمية.

نعرف مبدأ كلاوزفيتز Clausewitz: "ليست الحرب سوى استمرارية السياسة بوسائل أخرى". لكنّ هذا المبدأ لا ينطبق كثيراً على تحليل الحالة الأوكرانية. فإرادة استعادة سيادةٍ أوكرانيةٍ على سكان روس في دونباس وشبه جزيرة القرم، أو الحفاظ عليها، في وجه دولة روسية أقوى بدرجة هائلة، لا يمكن عدَّه بمثابة مشروع سياسي يُدار بوسائل أخرى. فالحرب هنا هي هدفها نفسه، إذ تمنح معنى لأمّة يغيب السياسي فيها. ما يُديم حرباً بلا نهاية هو عجز الدولة-الأمّة الأوكرانية عن الولادة والاستقرار. ليست "النازية الجديدة" المفهوم المناسب من أجل توصيف عجز الدولة-الأمّة الأوكرانية عن الوجود. [وهي ليست كذلك] من أجل فهم مضمون الحاجة الشرِهة لكييف لكي تُنصِّب نفسها مُحقِّقاً للعدالة في وجه موسكو. [أيضاً ليست كذلك] من أجل فهم التخريب الذاتي للصناعة الأوكرانية، ومن أجل وصف انكماش الثقافة والحياة الأوكرانيتين الملموستَين، والمعتمِدتَين بقدرٍ بالغ على اللغة الروسية. نستشعر في صلب السياسة العامة للحكومة الأوكرانية كأنّ ثمّة دُواراً، هرباً نحو الهاوية، دافعاً تدميرياً لما هو قائم من دون النظر في ما قد يكون. المفهوم المتبادِر إلى الذهن هو مفهوم العدمية.

كيان سياسي غير محدَّد

واحدة من مشكلات تطرحها الحرب على المحلّلين هي أنّها بشكلٍ لا مفرّ منه تُنتج، بما يتجاوز الرعب، إدراكاً زائفاً بالبساطة. فجنرالان غير جديرَين يتواجهان سيتمكنّان دائماً من خوض معركةٍ تنتهي غالباً بمنتصرٍ ومنهزم، وذلك رغم أخطائهما كافة في تقدير القوات الذاتية وقوات الخصم. بل سيبدو تعادلُ مواجهة الفريقين خطِراً إذا ما جرّت عدداً كبيراً من القتلى. كلّ شيء يصير بسيطاً حين يقف معسكر في وجه آخر. كلّ شيء يصير مفرِطاً بالتبسيط. تواجه أوكرانيا روسيا، ويخبِرنا صحافيون محمومون بأنّ الحرب عالية الشدّة بين أمّتين منخرِطتين بالكامل. هذا خطأ، بالوجهَين.

خطأ في ما يتعلّق بروسيا. فيجدر مجدداً التوضيح أنّ بوتين أرسل ١٢٠ ألف جندي لا

غير إلى أوكرانيا. ورغم تعبئة ٣٠٠ ألف من الاحتياطيين، فإنّه يجهد في متابعة ما يسمّيه "عملية عسكرية خاصة" مع إبقائها في مستوى حربٍ من النمط الاستعماري، [أي دون الانخراط الكامل للدولة أو المجتمع في حرب شاملة] بهدف تجنُّب المخاطرة بالتوازن الاجتماعي المستعاد في ظلّ حكمِه. هذا هو الدافع خلف الإفراط في استخدام مجموعة فاغنر، مع الإشكالات المعروفة، وأيضاً في التعويل على الشيشان.

لكنّ الأمر خطأ أيضاً في ما يتعلّق بأوكرانيا. فالسرد الغربي يُقدِّم أمّةً تحمل السلاح، متّحِدة، ومعبّأة بالكامل في وجه المعتدي. فلنجرِ قياساً. بلغ عدد القوات الأوكرانية الرسمية ٧٠٠ ألفٍ في صيف ٢٠٢٢ بعد التعبئة الكبرى التي أغرقت الروس في إقليمَيْ خاركيف وخيرسون. لكن مع العدد نفسه للسكان القابلين للتجنيد، البالغ ١٢ مليوناً تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٠ عاماً، جنّدت فرنسا مليونَين منهم في آب/أغسطس ١٩١٤. لم تبلغ التعبئة الأوكرانية نصف التعبئة الفرنسية.

تكشف دراستنا المتعمِّقة للمساحة الأوكرانية ما قد يُفسِّر الأمر: النصف الروسوفيلي لأوكرانيا لم يهبّ جماعياً لا شك. ففي ضوء عدم تمثيله حيث تُتَّخَذ القرارات السياسية، والعسكرية، والأمنية، وامتناعه عن التصويت في انتخابات ٢٠١٤، من غير المستبعد أن يكون ممتنِعاً، بعقلانية، على الصعيد العسكري أيضاً.

لكن ما يُبطله هذا التحليل على وجه الخصوص هو صورة دولةٍ–أمّةٍ أوكرانيةٍ. بالتالي، لكي نغلق هذا الفصل تنبغي لنا محاولة تحديد نوع الكيان (objet)، أو الموضوع (sujet)، أو الفاعل (acteur) التاريخي، بما خصّ أوكرانيا في الحرب.

فلنعرِض ما هي ليست عليه. فهي ليست ديموقراطية ليبرالية مع وجود ما بين اثني عشر وتسعة عشر حزباً سياسياً محظوراً (لا أجد رقماً محدِّداً في أيّ مكان). ومع موازنة لم تعد تعتمد على الضرائب إنّما على الإعانات الغربية، فإنّ دولتها مُعلَّقة في الهواء.

فلنصغِ إلى الأميركيين في زمن تمرّدهم على العرش البريطاني. فشِعارهم الذائع "No Taxation without Representation" [لا ضرائب بلا تمثيل]، العائد إلى كتّاب المنشورات السياسية[1]، كان يعكس رفضهم ضرائبَ برلمانٍ لا تمثيل لهم فيه. فارتضاء

١ استخدم الكاتب عبارة pamphlétaires دلالةً على كتّاب المنشورات السياسية pamphlets، التي كانت تَحظى بأهمية بالغة في نشر الأفكار كما التعبئة، بخاصة في خضمّ الثورات والحركات الاجتماعية. (م.)

الضرائب أمرٌ مؤسِّسٌ للديموقراطية الليبرالية، تماماً كما قانون الأغلبية وحماية الأقليات. هذه الضرائب يمكن تصنيفها ضمن الخانة الفيبيرية لاحتكار العنف الشرعي، إذ إنّها تفترض حقّاً تحوزه الدولة في الاستخراج من ثروات المواطنين، كنقيضٍ للمساهمة الطوعية. فالدولة لا تجمع تبرّعات، إنّما تفرض الضرائب. وهذه الموارد المحصَّلة بهذه الطريقة تُمكِّنها من تمويل الجهاز القمعي الذي يضمن بدوره جمع الضرائب. هكذا تُشبَك الحلقة. لكن أن يكون واجباً التوافق من خلال تمثيلٍ سياسي بشأن مقدار الضرائب وتوزيعها، يعني أنّ احتكار العنف هو أيضاً شرعي لأنّه يُمارَس ديموقراطياً.

لا شيء من هذا ينطبق على أوكرانيا في الحرب. فالتمثيل السياسي لمجمل المواطنين لم يعد ذا وجودٍ، إلا في أفضل الأحوال ربما لسكان منطقتَيها المركزية والغربية. لكن حتى هذا ليس أكيداً. مهما كان الأمر، صارت موارد جهازيها العسكري والقمعي تأتي من الخارج من قوى غربية شتى، مُحرَّرة بعملتَي الدولار واليورو بصورة أساسية.

إذاً، أوكرانيا ليست ديموقراطية ليبرالية. والثيمة الأيديولوجية-الصحافية حول ديموقراطيات ليبرالية غربية تهبّ لإنقاذ ديموقراطية ليبرالية أوكرانية وليدة، عبثية بصورة بيِّنة. إذا وُجدت صِلةٌ بينهما، فهي تقوم على هوية من طبيعة أخرى. ستُظهر الفصول المخصَّصة لأوروبا وللحيِّز الأميركي (Américanosphère[1])، أنّ الغرب لم يعد عالَماً من الديموقراطيات الليبرالية. ما زال باكِراً جداً قول ما هو عليه، لكنّنا سنرى أنّ تطابقات القيم بين أوكرانيا والغرب عديدة وعميقة رغم أنّ هذه القيم ليست ديموقراطية ولا ليبرالية. "لقِيَ" هؤلاء الحلفاء بعضهم بعضاً، وإدماجُ الدولة الأوكرانية التي مزقتها الحرب ضمن منظومة الغرب للتمويل غير الخاضع للضرائب ليس ثمرة المصادفة فقط.

---

١ من أجل الإشارة إلى المجموعة المُكوَّنة من الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، أستراليا ونيوزيلندا، سأستخدم Américanosphère (الحيِّز الأميركي) بدلاً من Anglosphère (الحيِّز الإنكليزي) الذي استخدمته في كتبي السابقة ويستخدمه معظم المؤلفين. فكرة وجود جماعة راسخة بين هذه الدول الخمس هو حقيقة ثقافية وجيوسياسية بيِّنة، فيما لا غنى عن مفهوم الحيِّز الإنكليزي كما عرضه جيمس سي. بينيت James C. Benett في *The Anglosphere Challenge. Why the English-Speaking Nations Will Lead the Way in the Twenty-First Century* [تحدّي الحيِّز الإنكليزي. لماذا ستتصدر الأمم الناطقة بالإنكليزية المشهد في القرن الحادي والعشرين] الصادر عن Lanham, Rowman and Littlefield في عام ٢٠٠٤. ليس ابتلاع الولايات المتحدة للدول الأربع الأخرى هو ما يدفعني نحو تفضيل مصطلح Américanosphère، بقدر ما هو تلاشي الوجهة الثقافية الـ "anglo" للولايات المتحدة نفسها، كما سنرى.

الفصل الثالث

في أوروبا الشرقية، رهاب ما بعد حداثي من روسيا

بدأ كِلا الفصلَين السابقَين بمفاجأة. واحدة أحدثها صمود الاقتصاد الروسي [فاستعرضناها] من أجل التبصّر في روسيا، وثانية أحدثها صمود أوكرانيا العسكري [فاستعرضناها] من أجل التبصّر في هذا البلد. أما هذا الفصل المخصّص لأوروبا الشرقية، أي الديموقراطيات الشعبية السابقة، وأضيفُ إليها جمهوريات دول البلطيق، فسيبدأ بغياب مفاجأة. لا شيء في علاقات أوروبا الشرقية هذه مع نظيرتها الغربية وروسيا حيَّر أيّاً كان، في وقت كان هناك ما يستدعي الحيرةَ حقّاً. منذ نهاية الشيوعية، بل بشكل أكبر منذ بداية هذه الحرب، سار كلّ شيء كأنّه لا يمكن لرهاب روسيا في أوروبا الشرقية، كما لانتمائها إلى المعسكر الغربي، أن يكونا أكثر طبيعية. بل يندرِجان في تاريخ مألوفٍ منذ الزمن البعيد بلا حاجة إلى أيِّ تفسير. والحال أنّ لا شيء من هذا كلّه مفروغ منه.

حِيَر متتابِعة

فلنُذكِّر أنّ هذه الدول كافة كانت عشية الحرب العالمية الثانية محكومة بديكتاتوريات،

أو على أقلّ تقدير بأنظمة سلطوية في منطقة فتكت معاداة السامية بها. هناك استثناءٌ وحيد هو تشيكوسلوفاكيا التي كانت ديموقراطية ليبرالية، تشبه فرنسا بل أشدّ تطوُّراً منها في المجالَين الصناعي والتعليمي. بالتالي، لم تطرأ سَفْيَتة (soviétisation) ما بعد الحرب في عالمٍ كان ديموقراطياً وليبرالياً في أوّل الأمر. وعندما راحت أوروبا الشرقية تنضم إلى حلفِ الشمال الأطلسي ثم الاتحاد الأوروبي ابتداءً من عام ١٩٩٩، لم تكن تلتحق بمسارٍ حرَفه لسوء الحظ ستالين. كان يجدر باعتناقها الليبرالية أن يُفاجِئ.

وهناك موضوع آخر يثير الدهشة: المنطقتان، أو البلدان في أوروبا الشرقية اللذان يتعذَّر وصفهما ببساطةٍ بأنّهما يعانيان من رهاب روسيا، هما ألمانيا الشرقية والمجر. ففي ألمانيا الشرقية، لا يزال ممكناً جسُّ حنينٍ ما إلى الشيوعية بين أقلية من الناس، فيما الدعم لأوكرانيا أضعف بكثير من المناطقِ الأخرى لجمهورية ألمانيا الاتحادية. أما بالنسبة إلى المجر بقيادة فيكتور أوربان Viktor Orban، فهي تعارض رسمياً بصورةٍ أو بأخرى موقفَ الاتحاد الأوروبي المؤيِّد لأوكرانيا، وتعتزم مواصلة التعاون مع روسيا. والواقع أنّهما تحديداً البلَدان اللذان كافحا أكثر من غيرهما في وجه روسيا إبّان السيطرة السوفياتية: إضرابات ضخمة في ألمانيا الشرقية في عام ١٩٥٣، وثورة في المجر قمعتها القوات السوفياتية بدموية في عام ١٩٥٦. وأخيراً، وبصورة حاسمة، كانت ألمانيا الشرقية (آنذاك جمهورية ألمانيا الديموقراطية) هي من أسقطت الستار الحديدي بالتعاون مع المجر. فمنذ لحظة تمكُّن الألمان الشرقيين من الهرب عبر المجر التي فتحت حدودها مع النمسا، كان الأمر قد قُضِيَ بشأن السيطرة الروسية. إنّه لأمرٌ يثير الحيرة اليوم أن تكون هاتان المنطقتان أو البلدان هما الأقل عدائيةً لروسيا.

يوجد رهاب من روسيا يبدو مفهوماً لوهلةٍ أولى في بعض دول شرقيّ أوروبا. بدايةً بولندا، الأمّة التي كانت تُقطع أوصالها تقليدياً ودورياً على أيدي جيرانها البروسيين، والنمسويين، والروس بوجهٍ خاصٍّ. وتُضاف في حالتها مجزرة كاتين – ٤٤٠٠ ضابطٍ بولندي قتلتهم روسيا الستالينية بوحشية في عام ١٩٤٠. لكن لا ينبغي لأحداث التاريخ القريب هذه أن تُنسيَ أنّ الشيوعية قتلت الروس بوجهٍ خاصٍّ، وأنّ الروسَ أنفسَهم من أطاحوا بها.

في ما يتعلّق بجمهوريات البلطيق، الشماليتان منها على وجه الخصوص، إستونيا

ولاتفيا، يمكننا أيضاً فهم دوام قلقٍ ما. فعند تشتُّت الاتحاد السوفياتي كانت هذه الجمهوريات تضم أقليات روسية وازِنة، تتمركَز في المدن والمناطق الصناعية حيث تستمر [في الحضور]: ٢٥% من إجمالي السكان في إستونيا ولاتفيا، و٥% في ليتوانيا. وقد بدا الانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي منطقياً وضرورياً لهذه الجمهوريات وسط احتمال عودة قوّة روسية. لكن من جهة أخرى، إذا ساقت الحرب الدائرة إلى هزيمةٍ للغرب وتفتُّتِ حلف الشمال الأطلسي بحكم الأمر الواقع، على ما أعتقد، يمكن لليتوانيا، ولاتفيا، وإستونيا، التوقّع بالفعل أن تكون ثلاثة من بين أكبر الخاسرين في التكوين الجيوسياسي الجديد لأوروبا. مكتبة سُر مَن قرأ

رغم كلّ شيء، إنّه لأمرٌ محيِّر أن تُقدِّم لاتفيا نفسها، أو أن تُعدَّ نوعاً من عذراء ديموقراطية (وبالتالي تعاني رهاب روسيا). صحيح أنّ قومية متأصِّلة أتاحت لجمهوريات البلطيق أن تستخلص نفسها من الهيمنة الروسية بعد الحرب العالمية الأولى، غير أنّ إستونيا ولاتفيا (المعادِلة في العهد القيصري إلى حدٍّ ما لليفونيا، والمشتمِلة أيضاً على جزءٍ من إستونيا الحالية) عُرِفتا بدعمهما البلاشفة، بما تجاوز المتوسط الروسي بوضوح. ففي انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩١٧، كان متوسط نسبة أصوات البلاشفة في أنحاء الإمبراطورية الروسية السابقة كافة ٢٤%[١]. أما في إستونيا، فقد حصدوا ٤٠%، وفي ليفونيا ٧٢%! أيضاً، فلنتذكَّر الحرس اللاتفي، مُدلَّلَ لينين، ولاعبَ دورٍ كبيرٍ جداً في الثورة الروسية بصفة قوّة حفظ نظام. تكشف دراسة أجريت عام ١٩١٨ حول الأعضاء الأوائل للشرطة السياسية البلشفية، الـTchéka[٢]، سلف KGB، ثم FSB، عن انسجام اللاتفيين مع الشيوعية. من بين عيِّنة من ٨٩٤ فرداً (من الرُّتَب العليا في التسلسل الهرمي)، كان ٣٦١ روسياً فحسب، لكن ١٢٤ لاتفياً، و١٨ ليتوانياً، و١٢ إستونياً، و٢١ أوكرانياً، و١٠٢ بولندي، و١١٦ يهودياً[٣]. إنّ تمثيل أقليات بإفراط في

1 Voir Oliver Radkey, *Russia Goes to the Polls*, op. cit.

٢ "اللجنة الاستثنائية لعموم روسيا لمكافحة الثورة المضادة والتخريب"، أوّل جهاز شرطة سرية سوفياتي أسّسه البلاشفة بعد ثورة ١٩١٧. (م.)

3 Nicolas Werth, "Qui étaient les premiers tchékistes?", *Cahiers du monde russe*, 1991, 32-4, pp. 501-512.

مؤسسة ثورية هو بحد ذاته أمر طبيعي، لكنّ وجود نسبة ١٣,٨% من اللاتفيين يُعدُّ رقماً لافتاً للغاية في ضوء أنّهم لم يمثّلوا سوى ٢% كحدٍّ أقصى من سكان الإمبراطورية الروسية. لا وجود لأيّ مفاجأة من الناحية الأنثروبولوجية. فالبنية الأسرية التقليدية في بلدان البلطيق، بخاصة في إستونيا ولاتفيا، كانت من النمط الجماعتي الروسي، مُنتِجة تلقائياً للسلطوية وللمساواتية، بالتالي للشيوعية. هذه الخلفية الأنثروبولوجية البلطيقية أدمِجت في حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤.

فلنعُد إلى الديموقراطيات الشعبية السابقة، ما خلا المجر. يتجلّى التباين واضحاً بين الضّغن على روسيا من جهة، والأسلوبِ الذي سامحوا به ألمانيا من جهة أخرى، رغم أنّها جلبت الدمار والخراب على المنطقة برمّتها إبّان الحرب العالمية الثانية، ورغم أنّ قوات الفيرماخت تصرّفت بوحشية أكبر من الجيش الأحمر. وقد كانت كفيلة بإثارة الحيرةِ الحماسةُ التي باع التشيكُ بها شركةَ Skoda لـVolkswagen بدلاً من Renault. بالنظر إلى أهمية قطاع صناعة السيارات، كان الأمر خياراً بالعودة إلى ذلك الحيِّز الجرماني الذي عانت بوهيميا (جمهورية التشيك الحالية تقريباً) بشدّة للانفكاك منه. في الواقع، أن تُؤخَذَ قراراتٌ كهذه من دول كانت في أكثر الأحيان ضحية للنازية، هو أمرٌ يطرح سؤالاً جدياً على المؤرِّخ. ففي لحظات وهنٍ وسوء مزاج يحدث لي أن أتساءل أحياناً عمّا إذا لم يكن هناك في بعض بلدان شرقي أوروبا إحساس واعٍ بدرجة أو بأخرى بالامتنان تجاه ألمانيا لأنّها خلّصتهم من "مشكلتهم اليهودية".

الغرابة الأخيرة: الحب المتبادل الذي تعاهدته كلّ من بولندا وأوكرانيا موقتاً في بداية الحرب. مع العلم أنّ بولندا سيطرت طويلاً على جزءٍ واسعٍ تقريباً من أوكرانيا الغربية، حيث كان البولنديون نبلاءَ، والأوكرانيون لا فلاحين فحسب بل أقناناً. ولا ريب في أنّ القوميين الأوكرانيين البنديريّين قتلوا العديدَ من اليهود كما رأينا، لكن أيضاً كثرةً من البولنديين. لن تبدوَ العقليةُ التي سادت علاقات البلدين حتى

٢٠٢٣/٠٩، بشعار "Embrassons-nous, Folleville!" [لِنتبادل القبلَ يا فولفيل[١]]، طبيعيةً سوى لفاقدي أيّ وعي تاريخي.

من أجل تقدير غرابة الوضعية وفهم معنى رهاب روسيا الحالي، ينبغي لنا التبصُّر في التاريخ العميق لهذه المناطق، وإلقاء نظرة فاحصة على ديناميّتها الاجتماعية العامة.

عالمنا الثالث الأوّل

أوّل عبثيّةٍ يواجهها المؤرِّخ الناظر في المدى الطويل للزمن هي فكرة أنّ أوروبا الشرقية "جزء" بطبيعتها من أوروبا الغربية، وأنّها قطعة من عالم هو نفسه إنّما شَقَّته الإمبريالية السوفياتية بعضاً من الزمن. العكس تماماً، إذ نحن هنا إزاء مسارات كانت مغايِرةً على الدوام؛ مكمِّلة لكنّها مُتعارِضة.

بدأ النهوض الاقتصادي (والتاريخي العام) لأوروبا الغربية منذ الحقبة الوسطى للعصر الوسيط إبّان القرنين الثاني عشر والثالث عشر، في صيرورةٍ ستتسارَع بدءاً من السادس عشر. وهي أثَّرت عميقاً في تطوّر أوروبا الشرقية، إنّما لتجعل منها منطقةً تابعةً وخاضعةً للسيطرة. ففي ظلّ أنّها أقلّ نموّاً كانت تُصدِّر منتجات بسيطة، الحبوب والخشب، لتبادِلها بسلع مشغولة تأتي من أوروبا الغربية. تابعت مسارها مُعوِّضةً جزءاً من تأخّرها، ولم يكن هناك ما يمنع في المبدأ التحاقها بالفلك الغربي المتطوِّر، على غرار الدول الإسكندنافية. غير أنّ الطاعون الأسود عام ١٣٤٨ وآثاره فاقموا التباعد بين الأوروبيّتين. ففي الغرب، وضع الانهيار الديمغرافي الفلاحين في موقع قوّة، وأفضى إلى تصفية نظام القنانة. فيما في الشرق القليل التحضّر، وبالتالي أقلّ تأثّراً بالوباء، تعزّز نفوذ الأسياد الإقطاعيين، وانبثقت ما سمّاها إنغلز Engels "القنانة الثانية".

شدّد ماكس فيبر على الدور الذي لعبته المدن في التنمية الاجتماعية للغرب بما

١ إنّه عنوان مسرحيّة كوميدية من تأليف أوجين لابيش Eugène Labiche وأوغست لوفران Auguste Lefranc، عُرِضت لأوّل مرّة في باريس عام ١٨٥٠. صارت العبارة تعكس سخريةً من مظاهر صداقة تنكِر وجود المشاكل.

يشمل الأرياف، مع بروز ما سيذهب قولاً مأثوراً في شمال جبال الألب: "هواء المدينة يحرِّر"[1]. أشار فيبر إلى أنّ العجز الديمغرافي البنيوي للمدن استتبع تدفّقاً مستمراً للهجرة، من الريف غالباً. وفيما كانت القنانة ملغاة في المدينة فعلياً، فإنّ تمايُزاً اقتصادياً جديداً راكَبَ هرميةً من العمّال البسطاء، والحرفيين المهرة، والإداريين، وفي الأعلى: الأرستقراطية الحضرية. وجدت هذه الأخيرة نفسها في منافسة مع الأرستقراطية الريفية بشأن العلاقة بالدولة الملكية، بالتالي يمكننا تصوُّر أنّ النموّ الحضري مارس ضغطاً سلبياً على مؤسسة القنانة في الأرياف نفسها.

توازياً، أفضى التخلّف الحضري لأوروبا الشرقية إلى جعل الأرستقراطية الإقطاعية قويّة للغاية، بلا منافس، وقادرة على حصر المجتمع الفلاحي في الأرض بعدما كان حرّاً. هذه "القنانة الثانية"، القائمة بهدف إنتاج الحبوب وتصديرها إلى أوروبا المتطوِّرة، ظهرت تزامناً مع تلاشي القنانة الأولى في الغرب. فكانت النتيجة: في الغرب قوّة عمل حرّة تُستَغَلّ في السوق؛ في الشرق، قوّة عمل مقيَّدة بالأرض، وتسود السخرة بدلاً من العمل المأجور، مع سيطرةٍ سياسيةٍ مباشرةٍ لمالك الأرض على العامل. فلنُشِر إلى أنّ الحرية والاستعباد هما بالعموم قطبا تطوُّرٍ تاريخيٍّ شاملٍ. فقد جمعت العبودية القديمة، وتجارة الرِّق في القرن الثامن عشر، بين الحرية الاقتصادية واستعباد الأجساد من خلال جعل الإنسان سلعةً.

بالتالي، ما يُظهره التاريخ بشأن الأوروبيَّتَين الشرقية والغربية ليس انتماءً مشتركاً إلى صيرورةٍ تحرُّريّةٍ هي نفسها، بل تكامليةً في النموّ المتضاد بين الحرية في الغرب والقنانة في الشرق، مع محصِّلة بعيدة المدى تمثّلت في الديموقراطية الليبرالية في الغرب والدكتاتورية في الشرق.

في العمق، كانت أوروبا الشرقية عالمنا الثالث، الأوّل. لم يتسنَّ لنا الوقت لكي نؤطِّر هذه البيِّنة، لأنّ عبارة ألفريد صوفي Alfred Sauvy [العالم الثالث] جاءت متأخِّرةً عام ١٩٥٢ فيما المنطقة قد تعرَّضت للسّفْيَتة. لكنّها كانت المنطقة الطرفية الأولى من بين الطرفيات التي جُعِلت تابعةً لأوروبا غربية تصعد بسرعة.

---

1 Max Weber, *La Ville*, La Découverte, 2014, p. 74–78.

الطبقات الوسطى، الفصل الأول: من الضعف إلى التدمير

عرفت الأمم الفلاحية للشرق بنى دولتيّةً. فكانت هناك مملكة بولندا على سبيل المثال، وستترابط مع ليتوانيا بدايةً منذ عام ١٣٨٥ واتحاد كرفو (l'union de Krewo)، ثم من عام ١٥٦٩ إلى ١٧٩٥ في ما يُعرف بجمهورية الأمّتين. لكن بسبب ضعف الشبكة الحضرية والطبقات الوسطى كانت هذه الدول هشّة وسيطرت عليها أرستقراطية ضعيفة التحكُّم، ما جعلها فرائس سهلة لجيران أشد تنظُّماً. التجسيد الرمزي لهذه الآلية الاجتماعية العامة هو تدميرُ بولندا لذاتها من خلال حق النقض الحرّ (*liberum veto*) -أي القدرة على تعليق القرار التي يحظى بها عضو الجمعية العمومية التداولية (Diète)، وهي جمعية أرستقراطية تستلزم مراسيمها كافة الإجماع. فنتَج تقسيم بولندا بين بروسيا، والنمسا، وروسيا في أعوام ١٧٧٢، و١٧٩٣، و١٧٩٥.

على نحوٍ متناقضٍ، كان دمج هذه المناطق الطرفية لأوروبا الغربية في الإمبراطوريتين النمسوية والروسية عاملاً في الاستدراك الصناعي. فأوجدت بوهيميا مكاناً في إمبراطورية هابسبورغ، أتاح لها النموّ. كما نجم أوّل ازدهار صناعي للمجر من أنّ اقتصادها حمته الإمبراطورية نفسها، في وجه أوروبا الغربية. وبشأن النهوض الصناعي لبولندا فقد حدث في خضمّ السنوات الأخيرة للقيصرية. ثم اختُزِلت بولندا إلى لعب دور ثانوي عبر تخصُّصها الزراعي مع إدماجها بالغرب [بعد عام ١٩١٦]. كانت بولندا قد شكّلت مع دول البلطيق في داخل الإمبراطورية الروسية الجزء الأكثر تقدّماً بفضل تعميم محو الأمية والفنّيات الجديدة، كما استفادت من الحمائية. بالتالي كان انتهاء الحقبة القيصرية صفقة مثمرة لها إلى حدٍّ ما على الصعيد الاقتصادي.

في لحظة تفكُّك الإمبراطوريات الروسية، والبروسية، والنمسوية المجرية، في نهاية الحرب العالمية الأولى، كان تخلُّف الطبقات الوسطى لا يزال مع ذلك السَّمت الاجتماعي الأساسي لأوروبا الشرقية هذه حيث راحت تظهر "هويات قومية" (أو تعاود الظهور أحياناً). هذا ما يُفسِّر إخفاق الديموقراطية الليبرالية بين الحربين العالميتين. تُعدّ تشيكوسلوفاكيا هنا الاستثناء الذي يؤكِّد القاعدة: فإذا تمكَّنت من إقامة

ديموقراطية فذلك لأنّها كانت المجتمع الأكثر تقدّماً، وقد تمكّنت من تشكيل طبقات وسطى لنجاتها من الصيرورة الانحطاطية التي أطلقتها القناة الثانية.

الكتاب المهم حول المرحلة هو *Decades of Crisis. Central and Eastern Europe before World War II* [عقود من الأزمة. أوروبا الوسطى والشرقية قبل الحرب العالمية الثانية]. ألّفه إيفان ت. بيريند Iván T. Berend، يهودي من بودابست هاجر إلى الولايات المتحدة بعد مسيرةٍ أكاديميةٍ في المجر (نوع من شلابنتوخ مجريّ[1]). يُبيِّن بوضوح أنّ ضعف الطبقات الوسطى كان مرتبطاً لا بالظروف التي وصّفناها سابقاً (الخضوع للغرب، القنانة، ضعف المدن) فحسب، لكن أيضاً بتأخّر تعليمي وثقافي عامّين (مع أنّه أقل من روسيا). نجد عارضاً كلاسيكياً للتأخّر التعليمي: التمثيل الزائد لليهود ضمن الطبقات الوسطى المتضائلة. فالاهتمام الخاص الذي يوليه دينهم بالتعليم يمنحهم في واقع الأمر تفوّقاً اقتصادياً واجتماعياً في وقت يكون بقية السكان ضِعاف التعليم. ستكفي بعض الأرقام لإعطاء فكرة حول ثقلهم بين السكان الحضريين في أوروبا الشرقية، وبالتالي في الطبقات الوسطى المتعلّمة قبل المحرقة. ففي نحو عام ١٩٣٠، كانوا يشكّلون ٩,٥% من إجمالي سكان بولندا و٣٠% من سكان وارسو؛ ٥% من سكان المجر و٣٥% من سكان بودابست؛ في تشيكوسلوفاكيا، الأكثر تقدّماً، كانوا يمثّلون ٢,٥% من السكان و٤% من سكان براغ؛ في النمسا، ٢% من السكان لكن ٨ أو ٩% من سكان فيينا. كانت النسبة بارزة أيضاً في لاتفيا (٤,٩%)، وليتوانيا (٧,٦%)، لكنّها كانت أقلّ بكثير في إستونيا (٠,٤% لا غير)، أو حتى في الجزء الأوروبي للاتحاد السوفياتي (٣,٥%). أمّا ألمانيا، موطِن معاداة السامية الإفنائيّة، فقد كانت لها في الواقع نسبة ضئيلة جداً من اليهود: ٠,٧٥%.

نتخيّل بلا عناء تأثير المحرقة في هذه الطبقات الوسطى القليلة العدد حيث كان اليهود حاضرين بإفراط. كانت هشّة بالفعل، وربما دُمِّرَت لأنّ العديد من هذه الدول فقدت أيضاً نخبها ذات الأصول الألمانية. ففي حين أنّ الفلاحين الألمان المستعمِرين في العصر الوسيط ذابوا تقريباً في المجتمعات الأوروبية الشرقية، استمرّت طبقة

1 Iván T. Berend, *Decades of Crisis. Central and Eastern Europe before World War II*, University of California Press, 1998.

أرستقراطية وبرجوازيون ورثة النظام التويتوني المُعلمَن[1]، في الوجود في المدن البلطيقية مثلاً، بخاصة في إستونيا وليتوانيا. والحال أنّ هتلر استعاد هؤلاء الألمان من دول البلطيق في خضم المعاهدة الألمانية-السوفياتية عام ١٩٣٩ والاتفاق مع ستالين. حتماً لم يأخذ سوى الألمان الأنقياء؛ أما الـMischlinge (ذوو الدم المختلط)، فقد أُرسِلوا إلى روسيا السوفياتية حيث لقوا حتفهم في ظروف مروعة. فلنختصر: في أقلّ تقدير، أضعفت الحرب العالمية الثانية بصورة أكبر الطبقات الوسطى الضعيفة أصلاً. فكان من غير المتصوَّر أن تنبثق الديموقراطية تلقائياً في هذه الدول بعد عام ١٩٤٥، حتى في غياب احتلال سوفياتي.

الطبقات الوسطى، الفصل الثاني: الانبعاث تحت الوصاية السوفياتية

في عشية الحرب العالمية الثانية، حين شيَّد الاتحاد السوفياتي متنفَّذه الجغرافي الحامي وصنَع الديموقراطيات الشعبية، ألغى إذاً ديموقراطية لم توجد قطّ إلّا في تشيكوسلوفاكيا. ربما لهذا السبب لا نتذكّر سوى انقلاب براغ في عام ١٩٤٨. أما إجبار دول مثل المجر، وبولندا، أو بلغاريا، على الطاعة فأثار جلبة بقدرٍ أقل، دون الحديث عن ألمانيا الشرقية حيث خلفت الشيوعية النازية مباشرةً.

تكشّفت الشيوعية أعنف على الصعيد السياسي من بعض ديكتاتوريات ما بين الحربين العالميتين. وقد أخفق الاقتصاد المركزي[2] في الديموقراطيات الشعبية كما

١ ظهر النظام التويتوني في عكّا خلال القرن الثاني عشر إبان الحروب الصليبية. ولِد على شكل أخويةٍ تعالج الجرحى، قبل أن يتحوَّل في نهاية القرن إلى تنظيم عسكري يهدف في الأساس إلى حماية الحجّاج. سينتقل بعد نحو ثلاثة عقود ليلعب دوراً رئيسياً في البلطيق في سياق "دمج السكان الوثنيين في المسيحية اللاتينية"، على ما يوضح المؤرِّخ الفرنسي سيلفان غوغنهايم Sylvain Gouguenheim. ويرى الأخير أنّ هذا الدور يُعدّ حلقةً من بين حلقات عملية التوسع الجرماني الكبرى في أوروبا الوسطى. وفي سياق الفكرة القومية، يتابع غوغنهايم، غدا التويتونيون حصناً جرمانياً في مواجهة "جحافل السلاف". وكان ألبرت براندنبورغ-أنسباخ Albert of Brandenburg–Ansbach قد "علمَنَ" هذا النظام وأراضيه في بدايات القرن السادس عشر. (م.)

٢ نظام اقتصادي تكون فيه القرارات المتعلّقة بالإنتاج، والتسعير، والتوزيع، والاستثمار، تحت

في الاتحاد السوفياتي. لكن على نحوٍ متناقضٍ صارت أوروبا الوسطى والشرقية، التي اجتاحتها النازية، وبُتِر منها قسم من طبقاتها الوسطى الصغيرة جداً، الجزء الأكثر تقدُّماً ثقافياً في الفضاء السوفياتي بعد احتلال الجيش الأحمر. كما طوّرت بعض الديموقراطيات الشعبية تخصّصات تقنية مُشرِّفة: المصانع في ألمانيا الشرقية، وبوهيميا، أو المجر. ستُبرِز دراسةٌ مفصّلةٌ ما كان الاقتصاديون المجريون يسمّونه بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٥ "شبه-نموّ"، أي أنّه نموّ صناعي حقيقي رغم نقص الجودة بقياس المعايير العالمية.

في أنحاء أوروبا الشرقية كافة، أطلق الخضوع للوصاية السوفياتية نهوضاً تعليمياً بوجهٍ خاصٍّ. فالأيديولوجيا الشيوعية تشترك في واقع الأمر مع البروتستانتية في الهوس المتسلِّط للتعليم. تتيح قاعدة بيانات بارو-لي[1] Barro–Lee قياس التقدُّم المحرَز. فهي تعرض نسبة الأشخاص المتلقِّين تعليماً ثانوياً وتعليماً عالياً في عام ١٩٩٠، عند سقوط الجدار، ممّن تتراوح أعمارهم بين ٧٠ و٧٤ عاماً (كانت أعمارهم بين ٢٥ و٣٠ عاماً في ١٩٤٥، وبالتالي تلقّوا التعليم قبل الشيوعية)، وممّن بين ٣٥ و٣٩ عاماً (بين ٢٥ و٣٠ عاماً في عام ١٩٨٠، وتلقّوا تعليمهم في ظلّ الشيوعية). فلنبدأ ببولندا. في عام ١٩٩٠، تلقّى ١٥,٩% من بين ذوي الأعمار بين ٧٠ و٧٤ عاماً تعليماً ثانوياً، فيما النسبة ٦٠,٦% ممن يتراوحون بين ٣٥ و٣٩ عاماً. في ما يخصّ ذوي التعليم العالي، كانت النسب على التوالي ٢,٨% و١٠,٦%. ليست النسبة الأخيرة كبيرة في المطلق، لكنّها تكشف مع ذلك تقدُّماً مدهشاً تحت الوصاية الشيوعية: ضرب بمقدار خمس مرّات.

في حالة المجر، في عام ١٩٩٠، كان ٦% من الأشخاص ذوي الأعمار بين ٧٠ و٧٤ عاماً قد تلقّوا تعليماً ثانوياً، بينما ٥٠,٨% ممن يتراوحون بين ٣٥ و٣٩ عاماً. أما في التعليم العالي، فالنسب ٤,٦% و١٣,٥% على التوالي. أخيراً، في جمهورية

سيطرة حكومة مركزية أو هيئة مركزية واحدة. في هذا النظام، تحدِّد الدولة أو تلك الهيئة المركزية ما الذي سيتم إنتاجه، وكيف، ولمن سيوزَّع بدلاً من ترك هذه القرارات لآليات السوق الحرّة، أي العرض والطلب. (م.)

١ مجموعة بيانات تتعلّق بالتحصيل التعليمي في ١٤٦ دولة، وبفواصل زمنية قدرها خمس سنوات بين ١٩٥٠ إلى ٢٠١٠. أنشأها في مستهل التسعينيات أستاذا الاقتصاد في جامعة هارفرد وجامعة كوريا في كوريا الجنوبية، روبرت بارو Robert Barro، وجونغ واه لي Jong–Wha Lee. (م.)

التشيك (أفصلُها عن سلوفاكيا) ورأينا أنّها كانت أكثر تقدّماً في البدء، نحصي في عام ١٩٩٠ نسبة ١٩,٦% من المتعلّمين الثانويين بين ٧٠ و٧٤ عاماً، و٥٧,١% بين ٣٥ و٣٩ عاماً، و٤,١% من ذوي التعليم العالي بين الأعمار ٧٠ و٧٤ عاماً، و١٨,١% بين ٣٥ و٣٩ عاماً. هذه الأرقام أعلى من أرقام الدول الأخرى، غير أنّ التقدّم أقل إذهالاً. بالتالي جرى حرف بوهيميا عن مسارها الغربي بين الحربين العالميتين.

لقد أوجد النموّ التعليمي في ظلّ السيطرة السوفياتية طبقات وسطى جديدة.

زيف شرق أوروبي

سيعيننا صعود هذه الطبقات في فهم رهاب روسيا المتواصل في أوروبا الشرقية. ولمرّة جديدة، لا أنسى كاتين وغيرها من فظائع ارتكبها السوفيات. لكنّي لا أغفل أيضاً أنّ هذه الطبقات الوسطى، المشكّلة في الشرق اليوم دعامةَ الديموقراطية "على النمط الغربي" وقادت انضمام بلدانها إلى حلف الشمال الأطلسي، تدين بوجودها إلى منظومة الهرمية الاجتماعية القائمة على الجدارة الفردية (système méritocratique) الشيوعية، وإلى الرعاية الروسية لمجتمعاتها على مدار خمسة وخمسين عاماً. يبدو لي أنّ كراهية روسيا تعكس نوعاً من الزيف، ولا أعلم إنْ وجب أن نكتشف فيها شعوراً بالذنب أو بمتلازمة المحتال[1]. أفتح ميداناً بحثياً هنا، حتى لو كان يجدر بنا في حاضرٍ فوري أن نحمل على محمل الجد هذا الرهاب من روسيا، بخاصة في بولندا حيث لا يُفسّر التاريخ البعيد الأمر. إذا دخلت بولندا في حربٍ في وجه روسيا دعماً لأوكرانيا، فمن سيقود هذه الحرب هي طبقات وسطى جبلتها روسيا. هذه النظرة إلى ديموقراطية بولندية تمخّضت، في نهاية المطاف، عن التحوّل الاجتماعي للحقبة السوفياتية، [والنظرة إلى] طبقات وسطى أوكرانوفونِية ولِدت بدورها في الحقبة تلك، تتيحان فهم لماذا تمكّنت بولندا وأوكرانيا للحظةٍ من نسيان خلافاتهما التاريخية، والتسامح، بفقد الذاكرة، بشأن المرحلة غير البعيدة

١ syndrome de l'imposteur، متلازمة يشعر معها الأفراد بأنّهم لا يستحقّون نجاحهم أو إنجازاتهم، وبأنّهم محتالون رغم الأدلة على قدراتهم وكفاءتهم. غالباً ما يعتقد هؤلاء بأنّهم خدعوا الآخرين، ويخشون أن يُكتَشَف أنّهم غير مؤهلين كما يبدون. (م.)

جداً حين كان أوكرانيو الغرب والمركز قناناً للأسياد البولنديين.

يمكن للزيف الذي أنسبه إلى الطبقات الوسطى للشرق أن يتغذّى بغرابةٍ أخرى مكمِّلة. فإعادة دمج الديموقراطيات الشعبية في الفضاء الغربي جعلتها تلاقي من جديد وضعها السابق بمثابة طرفٍ مسيطرٍ عليه يختصّ بالأنشطة الاقتصادية الأجحَد. [هذه الأنشطة] هي الإنتاج الزراعي في العصر الوسيط، والإنتاج الصناعي في خدمة ألمانيا بصورة رئيسية في زمن الكوكبيّة. هكذا، تزامناً مع إنهاك التجارة الحرّة للطبقات العاملة في أوروبا الغربية، راحت تنمو في الديموقراطيات الشعبية السابقة بروليتاريا ما حلمت الستالينية بها.

من أجل إدراك أهمية هذه التخصُّصية الصناعية، فلنستهل بالنظر في نسبة القوى العاملة في القطاع الثانوي[1] في أوروبا الغربية، ونمعِن بدايةً بالدول الجليّة بغربيّتها[2]. في المملكة المتحدة، والسويد، تبلغ حصّة القطاع الثانوي بين القوى العاملة ١٨%، وفي فرنسا ١٩%. أما في ألمانيا وإيطاليا، وهما بلدان صمدا بصورة أفضل أمام عمليات خفض أو إزالة الأنشطة الصناعية[3] ويحتفظان باحترام للعمل اليدوي، فتظهر أهميةٌ أكبر للقطاع الثانوي، إذ تناهِز الحصة ٢٧% في إيطاليا، و٢٨% في ألمانيا. لكن حين نبلغ أوروبا الشرقية سنلقى أنّ ما هو سقف في الغرب ليس سوى المستوى الأدنى فيها. ففي سلوفينيا، تحظى الصناعة بنسبة ٣٠% من القوى العاملة، وكذلك الحال في رومانيا. في مقدونيا الشمالية، وبلغاريا، وبولندا، والمجر، تبلغ النسبة ٣١%، بينما

١ يُعرِّف L'Institut national de la statistique et des études économiques [المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية] الفرنسي القطاع الثانويّ بأنّه "يشتمل على مجمل النشاطات المنطوية على تحويل المواد الخام بدرجات متفاوتة من التصنيع (على غرار الصناعات التحويلية، والبناء)". (م.)

٢ هذه الأرقام والأرقام التالية تخص عام ٢٠٢١. المصدر: البنك الدولي.

٣ تعرِّف مجلة *Geo–confluences* عمليات خفض أو إزالة الأنشطة الصناعية (désindustrialision) بأنّها يُمكن أن تشير إلى تدمير الوظائف الصناعية، أو تراجع النشاط التصنيعي، أو بشكل عام أكثر إلى تراجع المكانة الخاصة التي تحتلها الأنشطة الصناعية في المجتمع. وتُعتبر إزالة التصنيع نتيجة طبيعية لتحوّل الاقتصاد نحو قطاع الخدمات. كما أنّها نتيجة لانفتاح التبادلات الدولية، المفضي إلى تنافس بين الدول الصناعية قديماً والمتمتِّعة بحماية اجتماعية عالية، وبين الدول الصناعية حديثاً والمتمايزة بأجور منخفضة، ما ساق إلى إعادة توطين الصناعات. وغالباً ما يُقصد بإزالة التصنيع فقدان الوظائف الصناعية، سواء من حيث نسبتها من إجمالي التوظيف أو من حيث العدد المطلق. (م.)

ترتفع إلى ٣٧% في تشيكيا وسلوفاكيا.

ماذا تعني هذه التخصُّصية الصناعية في العمق؟ ببساطة أنّ مساواة أوروبا الشرقية بأوروبا الغربية تنطوي على خطأ ما، بل أكرِّر: على زيف. فمع طبقات وسطى تنحدر من منظومة الجدارة الشيوعية وبروليتاريات كوكبيّة، لم يكن الدمج بالاتحاد الأوروبي لهذه الدول التي شهدت انتقالاً ديموقراطياً لا شك، بمثابة إلحاق دول-أمم بأخرى شبيهة هي دول-أمم غربيّ أوروبا. بل على النقيض، فقد أدخلنا في الفضاء الأوروبي الغربي مجتمعات كان تاريخها مختلفاً وبقي كذلك، بل إنّه اختلاف لا ينفك يشتد في بعض المجالات. وبعيداً من كون انفجار رهاب روسيا، المواكب لإرادة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي، يُعبِّر عن قرب حقيقي مع الغرب، إنّه إنكارٌ للواقعَين التاريخي والاجتماعي.

ازدهر الرهاب من روسيا حتى في وقت كانت هذه الدولة تنسحب بلا تقاتلٍ، بل بقدرٍ من اللباقة. وهو استمر رغم أنّ القادة الروس، السعداء للغاية بالتخلّص من دولٍ تابعةٍ شكّلت عبئاً ثقيلاً بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠، لم تكن لديهم أيّ نية في بعث الدبابات من جديد إلى هناك. ذات يوم أسرَّ لي دومينيك دو فيلبان Dominique de Villepin أنّ في عام ٢٠٠٣ أو ٢٠٠٤، لا أذكر تحديداً، عندما كان بوتين، وشرودر، وشيراك، يعارضون معاً الحرب على العراق، قال لهم بوتين ما زبدته: "نعم بالفعل، بالنسبة إلينا في روسيا في الوقت الحالي، الوضعُ صعبٌ نوعاً ما. لكن، على أيِّ حالٍ، ما يواسينا هو أنّه سيعود إليكم أنتم التعامل مع البولنديين".

كان بوتين متفائلاً. ولا نعلم اليوم ما إذا كانت بولندا قد أرسلت ١٠ آلاف أو ٢٠ ألف "متطوِّعٍ" إلى أوكرانيا، حيث يواجهون الجيش الروسي.

صادف بعد كتابة هذه السطور أنّي أعدتُ قراءة استهلال ديفيد شونباوم David Schoenbaum للطبعة الفرنسية الجديدة لكتابه النابغ: *La Révolution brune* [الثورة البُنِّية]، والذي يتناول الدمقرطة الاجتماعية بحكم الأمر الواقع لألمانيا على يد النازية. فوجدتُ الاستبصارَ الآتي مُدهِشاً في ما قرأت:

> بالنسبة إلى بولندا ما بعد الشيوعية، والمجر، وربما حتى سلوفاكيا، القضية مغايِرة (عن ألمانيا الشرقية). هذه الدول الزراعية بشدّة، والإقطاعية بطريقة

> مترسِّبة، ومعادية للسامية بصورة منفِّرة، وسلطوية تسعى إلى استرداد أرضٍ فُقِدت قبل الحرب، خرجت من أربعة عقود من الشيوعية والهيمنة السوفياتية اللتين أعقبتا الصراع، "عاديّةً" ومختلفةً بالقدر الذي كانته جمهورية بون بقيادة أديناور Adenauer بعد ألمانيا القيصر أو الإمبراطورية الهتلرية (...) ليست لي لا المؤهلات ولا الطاقة اللازمة للشروع في دراسة حول الثورة الحمراء وأثرها في أوروبا ما بعد الشيوعية. لكن إذا كان لهذا الكتاب أن يحفِّز خيال باحثٍ (...) فسأكون مسروراً (...)[1].

أنا باهِت من جهتي لرؤية أنّه منذ عام ٢٠٠٠ يُشار إلى تحديث أوروبا الشرقية عبر السيطرة السوفياتية، وبالتالي الروسية. هذا الاستبصار البراغماتي لشونباوم (وأنا أدين له فكرياً كثيراً، كما أدرك الآن) يؤكِّد لي فكرةَ أنّ رهاب روسيا المستمر لدى الديموقراطيات الشعبية السابقة من شأنه أن يكون ببساطة شديدة ناجماً عن دَين تاريخي تجاه المحتل السابق، لا واعٍ ومكبوت، ولا يُقبَل ولا يُسلَّم به.

الاستثناء المجري

أوروبا الشرقية لا تهمُّ الغربيين. يعتبرونها كتلةً بلا اختلافات تستحقّ الذكر. صحيح، كما رأينا، أنّه توجد نقاط مشتركة بين الديموقراطيات الشعبية السابقة على الصعيدَين الاقتصادي والاجتماعي. لكن لا يمكن إغفال أنّ لهذا العالم تاريخاً شديد التنوّع ومن شأنه المساهمة، مثلاً، في تفسير سلوك المجريين اليوم.

فلنأخذ الدِّين. نجد في بولندا كاثوليكيةً قائمة بالفعل، غير أنّ أهميتها قبل الحرب [العالمية الثانية] لم تكن بالقدر المُظن، فيما برزت أداة مقاومة وطنية إبّان السيطرة السوفياتية. انهارت الكاثوليكية هذه بصورة حادّة للغاية في المرحلة القريبة، وفق ما يشير إليه معدّل الخصوبة[٢] البولندي الذي يُعدّ واحداً من بين الأدنى في المنطقة: ١,٢، على حال أوكرانيا. مع هذا المستوى من الحدّة، يؤشِّر التحكّم بالولادات إلى

1 David Schoenbaum, *La Révolution brune*, Les Belles Lettres, 2021, p. XVI.

٢ لأنّه يعكس تحوّلات في القيم الاجتماعية والأخلاقية. (م.)

موت الكاثوليكية. نقع على تقاليد مغايرة في أماكن أخرى. فجزء من تقدُّم بوهيميا التي صارت جمهورية التشيك يرجع إلى القرن الخامس عشر مع نموّ بروتستانتية بَدئيّة هوسيتية[1]. قضت إمبراطورية هابسبورغ عليها، مثلما قضت على الطبقة العسكرية والنبلاء التشيك، لكن دون النجاح في كثلَكة البلاد في العمق من جديد. تُصنَّف بوهيميا كاثوليكيةً، ورغم الشكلية في الأمر على حال وادي نهر الغارون تقريباً، حيث قُضي على البروتستانتية أيضاً، ظهر باكراً في القرن الثامن عشر نزعٌ لتأثير المسيحية[2] وانخفاض في الخصوبة.

القصة الدينية الأكثر فرادةً هي قصة المجر. تفيد خرائط مبسَّطة بأنّها كاثوليكية. كانت تضم أغلبية كاثوليكية بالفعل مع انبثاقها مُقلَّصةً بين الحربين العالميتين من جرّاء تفتُّت الإمبراطورية النمسوية-المجرية. لكن كان يوجد أيضاً، كما رأينا، ٥% من اليهود، مضافاً ٢٠% من الكالفينيين. بغرابةٍ، يُفسَّر وجود هذه الأقلية البروتستانتية الكبيرة بعيداً في الشرق بالسيطرة التي مارستها الإمبراطورية العثمانية موقتاً هناك. ففي حقبة الإصلاح المضاد [في وجه البروتستانتية]، كانت هذه الإمبراطورية تسيطر بصورة تقريبية على ما يوازي ثلث الأراضي المجرية، ولا تجد أيّ مصلحة في القضاء على البروتستانتية كما كان الهابسبورغ يفعلون في إمبراطوريتهم. ولا يزال بإمكاننا الإعجاب بمدينة ديبريسين، الواقعة شرقي البلاد، والمُعدّة جنيف المجر [البروتستانيتها]. بالمناسبة، فيكتور أوربان من أصل كالفيني.

لا ريب في أنّ هذه الأقلية الكالفينية الجوهرية كانت واحدةً من مفاتيح الدينامية التاريخية للمجر. فبكون الكالفينية ديانة تقدُّم، في المجال التعليمي بأيّ حال، شجّعت في وقت واحد على شعور الأمّة، وحمت من معاداة السامية: يتماثل الكالفيني الصالح مع إسرائيل فعلاً. سنرى في الفصول الآتية عمل هذه الآلية على نطاق أوسع. إذ بصورة تناوبيّة عَدَّ كلٌّ من الإنكليز، والإسكتلنديين، والأميركيين، نفسه شعباً مختاراً. المجر

---

١ proto– protestantisme hussite، في إشارة إلى أتباع إصلاح دينيّ أرسى له يان هوس Jan Hus في بوهيميا في القرن الخامس عشر، ويُنظَر إليه بكونه نوعاً من بروتستانتية أولى سبقت الإصلاح المعروف في القرن التالي. (م.)

٢ Déchristianisation، نزع تأثير المسيحية في المجتمع أو الثقافة، أو تراجعه، بما يُفقِد هذا الدين السؤدد. (م.)

[من جهتها] شديدة الوطنية، وبلد كانت معاداة السامية فيه الأقل إقليمياً. مثلاً بعد عام ١٩٦٨، وعلى النقيض من بولندا أو تشيكوسلوفاكيا، لم تطَل المجر هبّةُ معاداة سامية لسوفياتيةٍ تَهرم[١]. ومن قبل، في ظلّ الحكم النمسوي-المجري المزدوج، نجحت المجر -في حالة فريدة في المنطقة- في دمج (بل في مَجْيَرَة) سكانها اليهود، فكانوا الوحيدين في أوروبا الشرقية في التخلّي على نطاق واسع عن اللغة اليديشية لحساب المجريّة (ليست من اللغات الهندو-أوروبية) بدلاً من الألمانية. مُنح أفرادها الأثرى النبالةَ والتحقوا بمقام الأرستقراطية، فانبثق السكان اليهود الأشد وطنية في أوروبا الشرقية. كانوا، وهذا صحيح، سكاناً هاجروا حديثاً من بولندا وليتوانيا أو غيرهما، منجذِبين إلى العاصمة الكبيرة بودابست، كما كانت (ولا تزال)، ومفتونين بثقافة مجرية قومية لكنّها استيعابية.

يشعر المجريون بأنّهم كابدوا هزيمةً تاريخيةً. لم يغفروا قطّ معاهدة تريانون (١٩٢٠)، نظراً إلى إخلافها أقليات مجرية في البلدان المجاورة. لكن في ضوء تاريخ أوروبا الشرقية برمّتها، تبدو المجر لي، عميقاً، الأمّة الأيقن بوجودها. يلقي هذا التشخيص الضوء على فرادةٍ أخرى: لا يعاني الحكم المجري رهابَ روسيا.

يُتَّهم أوربان دورياً بالعمل لمصلحة بوتين في داخل الاتحاد الأوروبي، من خلال رفض بعض العقوبات أو عرقلتها. لكن قبل الحكم عليه، دعونا نتساءل لماذا من بين الديموقراطيات الشعبية تُظهِر الجمهوريةُ الوحيدة التي انتفضت على روسيا (أي في عام ١٩٥٦)، موقفاً متفهِّماً تجاه موسكو.

فلنُشِر بدايةً إلى وجود أقلية مجرية في مقاطعة أوجهورود الأوكرانية. لا تلقى سياسة توحيد اللغة لحكومة كييف قبولاً جيداً بين هؤلاء المتحدِّثين بالمجرية. ويتراءى أنّ أفق الذهاب ليُقتَلوا من أجل استعادة دونباس يملؤها الروس لا يُحرِّكهم، ولا يجعل حكومة بودابست غير مبالية. بيد أنّني أشعر بوجود سببٍ أعمق [للتفهُّم المجري تجاه موسكو]. فالمجريون تمكّنوا من مسامحة الروس على قمعهم العنيف لأنّهم تجرّؤوا على مواجهتهم بالسلاح في أيديهم. لا يناقِض غياب رهاب روسيا انتفاضة

١ رومانيا أيضاً لكن لأسباب أخرى. انظر(ي) بول لندفاي Paul Lendvai (يهودي مجري المولد)، *L'Antisémitisme sans juifs* [معاداة السامية من دون يهود]، Fayard، ١٩٧١.

عام ١٩٥٦ تلك، بل إنّها تفسِّره. فبعد ذلك العام، منح الروس المجر وضعاً ليبرالياً على حِدة في داخل الحيِّز السوفياتي، حتى صوِّرَت المجر بمثابة "التخشيبة الأبهج في المعسكر". كما ابتكر كادار Kadar، المسؤولُ المختار من موسكو، شعاراً يعبِّر عن براغماتية باهِرة: "من ليس ضدّنا فهو معنا". هذه الثقة بالنفس هي ما مكّن المجريين من فتح حدودهم في عام ١٩٨٩ وإسقاط الستار الحديدي، وهي نفسها ما يتيح لهم اليوم عدم الاستغراق في رهاب روسيا. أنا في صدد إثارة فرضيات تاريخية قد يصعب إثباتها عملياً، لكننا في أمسِّ الحاجة إليها لكي نوجِّه أنفسنا بطريقة عاقلة وحذرة. ففي وقت قد يتفاقم النزاع الأوكراني، لا يسعنا السماح لأنفسنا الاستمرار في النظر في أوروبا الشرقية بكونها كتلة بلا اختلافات تستحق الذكر، وأكسسواراً.

هناك كما في أوكرانيا، وهنا [في فرنسا]، أنا مقتنع بأنّ رهاب روسيا يكشف نقصاً لدى من يشعرون به، على غرار أيّ عملية تعيينٍ لكبش فداء. إذا كان هذا الرهاب لا يقول لنا شيئاً عن روسيا، فهو يُخبرنا في المقابل بالكثير عن الأوكرانيين، والبولنديين، والسويديين، والإنكليز، والطبقات الوسطى الفرنسية أو الأميركية. سنلقي نظرةً فاحصةً في هذه الحالات الغربية الشتّى في الفصول الآتية. أما أوروبا الشرقية، فيُحرِّكها زيف فادح. فهي تُقدَّم على أنها ديموقراطية وليبرالية بطبيعتها، مع انتقادات لبولندا والمجر لاستسلامهما أحياناً لبعض النزعات المحافِظة. الواقع أنّ هذه الدول جميعها، ورغم تنوّعها، تسيطر عليها طبقات وسطى صنعتها الشيوعية، ووضعت بروليتارياتها بمجرّد تحرّرها في خدمة الرأسمالية الغربية.

الفصل الرابع

ما الغرب؟

جائلين في الحيِّز السوفياتي السابق، لاحظنا أنّ روسيا استعادت استقرارها ونوعاً من الدينامية الاقتصادية، غير أنّ مستقبلها الديمغرافي يمنعها من أيّ أملٍ في التوسّع. لا مجال للإنكار بأنّه ليس هنا مكان البحث عن أصل الاضطرابات التي يمرّ العالم بها. أنارتنا أكثر في هذا الصدد النظرة الفاحصة في أوكرانيا، البلد الذي يتفكّك. غير أنّ حجمها المتواضع يجعلها قاصرةً عن جرِّ العالم بمفردها إلى اضطراب يقلبه رأساً على عقب. ثم في الأخير، صببنا اهتمامنا على الديموقراطيات الشعبية السابقة، وقد أردفتُها بجمهوريات البلطيق. فتبيَّن أنّ هذه الدول كانت على مدار تاريخها أدوات لِعب الغربُ بها، لا روسيا بقدرٍ كبيرٍ. لكن هنا أيضاً، ورغم العدائية الدبلوماسية واحتمال العسكرية لبولندا، فإنّنا سنسير في مسار خاطئ بتحميلنا هذه المنطقة مسؤولية الأزمة التي نعيش.

لا بدّ من عبور الستار الحديدي القديم من أجل الوقوع على أصل الأزمة. فهي وِلدت في الغرب أكثر من روسيا، أو أوكرانيا، أو الديموقراطيات الشعبية السابقة. أقِرُّ بصعوبةِ نبذ فكرة أنّ المسؤولية الأولى تقع على روسيا؛ فهذه الفرضية تخالف الحدس. ألم تُهاجِم روسيا أوكرانيا؟ ألا تنتهك مبادئ الديموقراطية الليبرالية في حدودها؟ لكن ينبغي الأخذ في الاعتبار أنّ مؤشِّراتها الموضوعية جميعها تحسّنت، وأنّها دولة استرجعت توازنها من وقت قريب، وتبذل ما في وسعها من أجل الحفاظ

عليه. وقد يغريني القول إنّ روسيا ليست مثيرة للاهتمام في نظر متخصِّصٍ بالجغرافيا السياسية، غير أنّني مدرك أنّ ذلك يعني الطلب إلى القارئ بذل جهدٍ في التفكير أبعد من الظاهر، وهزّ استسلامه المحتمل إلى بداهة الحرب.

الغرب ليس مستقراً؛ حتى إنّه مريض. سنتناول تفصيلاً هذه الحقيقة الفظّة في هذا الفصل والفصول الآتية. لكن الغرب لا يعاني من أزمة فحسب، بل يشغل موقعاً مركزياً فيها. فوزنه، سواء الديمغرافي أم الاقتصادي، الذي يفوق وزن روسيا بما يتراوح بين سبع إلى عشر مرات، كما تقدُّمه التكنولوجي، وسيطرته الأيديولوجية والمالية الموروثة عن التاريخ الاقتصادي الممتد بين أعوام ١٧٠٠ و٢٠٠٠، يقودوننا لا ريب نحو افتراض أنّ أزمة الغرب هي أزمة العالم.

فلنبدأ بتعريفٍ مُجدٍ للغرب، أي بطريقة تستبعد المُبتَذَلات التي تربطه حصراً بالديموقراطية الليبرالية. سأستمر في تناول الاقتصاد، بالطبع، لأنّ أزمة الغرب تتبدّى في الحرب من خلال أوجه قصور صناعية خطِرة. أيضاً سأواصل في ما له علاقة بالبُنى الأسرية، مثلما فعلتُ بشأنَي روسيا وأوكرانيا. وسأولي الدِّين بوجهٍ خاصٍّ أهميةً حيويةً. ففي أصل النموّ الغربي، وفي صميمه، لا نجد السوق، والصناعة، والتقنية، بل نجد، كما ذكرتُ في المقدِّمة، ديناً مخصوصاً هو البروتستانتية. أتصرّف هنا كما لو أنّي طالب جيّد لماكس فيبر، الذي أعطى لدين لوثر Luther وكالفِن Calvin مكانة منبع ما بدا في زمنه تفوُّق الغرب. لكن بعد أكثر من قرن من نشر كتاب *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme* [**الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**] في عامي ١٩٠٤ و١٩٠٥، بمقدورنا تجاوز فيبر بطريقة جديدة. فإذا كانت البروتستانتية هي فعلاً، كما يؤكِّد فيبر، رحِم نهوض الغرب، فإنّ موتها اليوم سبب تفتُّت هذا الغرب، وبلا زخرَفةٍ: سبب هزيمته. أدرِج هنا المدى الزمني الطويل للتاريخ الديني في التحليل الجيوسياسي الآني. التمرين صعب لكن لا بدّ منه إذا كنّا عازمين على التوقُّع برُجحانٍ وفعالية. فمن أجل تكهُّن ما إذا كان أفولٌ جزئي أو كلي لا يُعكس، تنبغي معرفة أسباب الصعود، لا في المجال الاقتصادي فحسب. فمن أجل تفسير تبخُّر الدولة–الأمّة، علينا تحديد القوى التي أتاحت ولادتها.

الغَرْبان

كيف نُعرِّف الغرب؟ يوجد احتمالان. الأوّل، تعريفٌ واسع لناحية النهوض التعليمي والنموّ الاقتصادي. سيشمل هذا الغرب، إذا اقتصرنا على الدول الكبرى، إنكلترا، والولايات المتحدة، وفرنسا، إلى جانب إيطاليا، وألمانيا، واليابان. إنّه الغرب الحالي للساسة والصحافيين. حلف الشمال الأطلسي متّسِعاً ليشمل المحميّة اليابانية. أما التعريف الآخر المحتمل، فأضيَقُ نطاقاً إذ يُحدِّد المشاركةَ في الثورة الليبرالية والديموقراطية بمثابة شرطٍ للاشتِمال بالغرب. سنحصل إذاً على نادٍ أكثر انتقائية، لن يضم سوى إنكلترا، والولايات المتحدة، وفرنسا، لا غير. وستكون الأحداث المؤسِّسة لهذا الغرب الليبرالي الضيّق هي: الثورة المجيدة في إنكلترا عام ١٦٨٨، وإعلان الاستقلال الأميركي عام ١٧٧٦، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩. بالتالي، ليس الغرب بتعريفه الواسع "ليبرالياً" عبر التاريخ، إذ إنّه انتسَلَ أيضاً الفاشيةَ الإيطالية، والنازية الألمانية، والعسكريتارية اليابانية.

يؤكِّد لنا (عن حقٍّ) أنّ هذه الدول الثلاث تغيَّرت. غير أنّ الخطاب الغربي الحالي يحبِس روسيا، وحدها، ضمن أزلية استبدادية تتأرجح بين الأوتوقراطية القيصرية والتوتاليتارية الستالينية. فعندما لا يُشبَّه بوتين بالشيطان، يكون إما ستالين وإما قيصراً جديدَين. إذا طبّقنا المعايير اللاتاريخية نفسها على الغرب (بمعناه الواسع)، والمُنكِرة على روسيا الحق في التطوّر، سنكتشف أنّه بعيدٌ جداً من الصورة التي يصنعها عن نفسه اليوم. فسيكون دائماً حاملاً، بدرجةٍ أو بأخرى، لعنفٍ لا يأتي بصورةٍ مباشرةٍ من الفاشية، والنازية، أو العسكرتارية، بل من عنصرٍ ثقافي ملغِزٍ يحرِّك إلى ما لا نهاية التاريخَ الإيطالي، والألماني، والياباني. لا ريب في أنّ تحليل البُنى الأسرية يتيح تحديدَ عناصر استمرارية في تاريخ الأمم، بوجهٍ خاصٍّ لناحية سلطوية الأسر الجذعِيّة أو الجماعتيّة. لكن جليٌّ أنّ إيطاليا الحالية ليست إيطاليا موسوليني، ولا ألمانيا الحالية هي ألمانيا هتلر. كما أنّ روسيا الحالية هي شيءآخر عن روسيا الشيوعية أو القيصرية.

سأعتمد في الصفحات التالية التعريفَ الواسع للغرب، لأنّه ببساطة يطابِق منظومة السلطان الأميركية. لكن من دون إغفال الوجودَين المتزامِنَين لغرب ليبرالي وآخر سلطوي كان يمكنه شمول روسيا لو سُلِّم بتقدُّمها بين ١٩٩٠ و٢٠٠٦.

في الغرب المُعرَّف على هذا النحو، حدثَ نموّ اقتصادي مبكِر مقارنةً بمناطق العالم الأخرى. تُفسِّر ثورتان ثقافيتان هذا النهوض: النهضة الإيطالية، والبروتستانتية الألمانية. لقد بزَغت حداثتُنا في نطاقٍ سلطويٍّ.

أقام ماكس فيبر صلةً بين البروتستانتيةِ والازدهارِ الاقتصادي لأوروبا، رغم أنّه ضلّ على الأرجح عبر البحث في أسباب هذا النهوض في فروق لاهوتية دقيقة. العامل الأساسي أبسط: تُعلِّم البروتستانتية رعيّتها القراءةَ والكتابة بشكلٍ مبدئي لأنّه ينبغي للمؤمنين جميعاً بلوغ الكتابات المقدَّسة من دون واسطةٍ. والحال أنّ سكاناً مُعلَّمين قادرون على تحقيق نموٍّ تقاني واقتصادي. لقد قَوْلَبت الديانة البروتستانتية، مُصادفةً، قوّة عمل فعّالة بدرجة فائقة. بهذا المعنى، كانت ألمانيا (البروتستانتية بنسبة الثلثَين) في قلب النموّ الغربي، حتى لو حدثت الثورة الصناعية في بريطانيا، وحتى لو عاد النهوض النهائي الأشد إبهاراً إلى الولايات المتحدة. إذا أضفنا إسكندينافيا، البروتستانتية وشهدت محو أمية في وقتٍ مبكرٍ، سنحظى بخريطة العالم الأكثر تقدُّماً عشية الحرب العالمية الأولى. هذا الموطِن البروتستانتي للغرب، إذا جاز التعبير، يتأرجح بين مكوِّنيه الليبرالي والسلطوي، إذ إنّ أحد قطبيه هو العالم الأنغلو–ساكسوني فيما الآخر ألمانيا. فرنسا هي البلد الكاثوليكي الذي نجح بفِعل التجاوُر في الحفاظ على موقعه ضمن الحيّز الأكثر نموّاً للغرب، والبروتستانتي جوهرياً.

على صعيد التصوُّرات الاجتماعية، تشارَك الحيِّز البروتستانتي بأكمله، بدرجة أو بأخرى، الفكرة الموروثة عن عقيدةِ الاختيارِ[1]، والقائلة بأنّ هناك مختارين ومعذَّبين، وتالياً بأنّ البشر غير متساوين. نقع على لامساواتيّة صريحة في ألمانيا، ومخفَّفة في هولندا، وإنكلترا، وأميركا، لكنّها في الأحوال كافة تعارضت مع الفكرة الكاثوليكية (أو الأرثوذكسية) القائلة بمساواة جوهرية بين البشر الذين تُطهِّرهم المعمودية من الخطيئة الأصلية. وعليه، لا شيء مستغرباً في أن يظهر شكلا العنصرية الأشد جبراً ورسوخاً في بلدَين بروتستانتيَّين. فقد تجذَّرت النازية في المناطق اللوثرية لألمانيا: خريطة التصويت النازي في عام ١٩٣٢ هي خريطة البروتستانتية. أما في ما يتعلّق بالانشغال السلبي المفرط للأميركيين تجاه السود، فهو على علاقة أيضاً بالبروتستانتية.

١ أي أنّ الله اختار مسبَقاً من سيَنال الخلاص. (م.)

أخيراً، يمكن أن نشير إلى علم تحسين النسل وعمليات التعقيم القسرية، بخاصةٍ في ألمانيا النازية، وفي السويد بين عامَي ١٩٣٥ و١٩٧٦، وفي الولايات المتحدة بين ١٩٠٧ و١٩٨١، في نتيجة منطقية لخلفيّة بروتستانتية لا تعترف بالحقوق الأساسية للبشر سواسيةً.

إذاً توجد البروتستانتية على وجهَين في صميم تاريخ الغرب؛ لناحية الأفضل عبر الازدهار التعليمي ثم الاقتصادي، ولناحية الأسوأ عبر فكرة أنّ البشر غير متساوين. كما أنّها كانت المحرّك الأول لنموّ الدول-الأمم. فيُخطِئ الفرنسيون عندما يعتقدون أنّ ثورتهم هي ما ابتدَعَ الأمّة. البروتستانتية هي التي منحت الشعوب لأوّل مرّة تمثُّلاً كهذا لأنفسهم؛ هذا الشكل الخاص من الوعي الجماعي. فبمطالبة لوثر وتلامذته بترجمة الكتاب المقدَّس إلى الدارِجة، ساهموا إسهاماً كبيراً في تكوين ثقافات الأمم، ودول قوية، ومحارِبة، وواعية بذاتها: إنكلترا في عهد كرومِول Cromwell، السويد مع غوستاف أدولف Gustave-Adolphe، أو بروسيا فريدريك الثاني Frédéric II. لقد ظهرت مع البروتستانتية شعوبٌ تظنّ نفسها مختارةً من الله لشدَّةِ ما تلَت الكتاب المقدّس.

كانت البروتستانتية البَدئيّة ذات مزاج سلطويٍّ، إذ أطرى لوثر على خضوع الفرد المطلق إلى الدولة. لكن أن يسود شكلٌ سلطويّ من البروتستانتية ألمانيا يُفسَّر في مقامٍ أول بوجود تهيُّؤٍ أنثروبولوجي. فلم تكن الأسرة الجذعيّة الألمانية أقل شأناً في هذا الصدد من الأسرة الجماعتيّة الروسية. كان واحد من الأبناء فقط هو من يُدعى إلى العيش مع الأب (لا الأبناء جميعاً كما في روسيا)، في آلية أنتجت نظاماً اجتماعياً أشد استقراراً. فلا تُزعزِعه أيّ مساواة بين الإخوة، ولا تتهدَّد وجوده أيّ رابطة بين الإخوة ضد الأب، ولم تكن لأيّ طموحات ثورية جذرية (على القيصر أو الله) القدرة على الإطاحة بهذا النظام.

على النقيض، تمايزت إنكلترا البروتستانتية بازدهار الحرية، سواء أكانت حرية البرلمان أم الصحافة. أن تولد الديموقراطية الليبرالية هناك بدلاً من أماكن أخرى أمرٌ قد لا يُدهِش الأنثروبولوجي. فأسرتها النووية المطلقة لم تكن تُساكِن أكثر من زوجٍ وزوجةٍ وأطفالِهما الذين يغادرون مع سنّ المراهقة. فيُرسَلون بمثابة خدمٍ منزليين في

أسرٍ أخرى (أياً كان مستوى الثراء). منظومةٌ مثل هذه تُعِدّ الأفراد إلى الحرية، حتى إنّها توعِز فيهم لاوعياً ليبرالياً، وقد نقلها المستعمِرون الإنكليز إلى أميركا. في فرنسا، في الحوض الباريسي على أقل تقدير، كانت الأسرة النووية تقول بالمساواة، إذ يتساوى الإخوة والأخوات أمام الميراث. بينما لم توجَد قاعدة المساواة هذه بين الأطفال في العالم الأنغلو-ساكسوني. تساعد أنثروبولوجيا البُنى الأسرية في فهم لماذا وكيف تنافست إنكلترا، وأميركا، وفرنسا، على تصوُّر الديموقراطية الليبرالية. كان بمقدور الخلفية النووية أن تُغذِّي ليبرالية فطرية. ولا ريب في أنّ رُعباً أصاب إنكلترا في البداية مع الطروء العنيف في عام ١٧٨٩ للخلفية الفرنسية القائلة بالمساواة. لكن ما إن هدأت فرنسا حتى استمدت إنكلترا حافزاً من أجل بلوغ نسختها الخاصة من الاقتراع العمومي. أما الولايات المتحدة، فقد قدرت باكراً على تجاوز غياب مبدأ المساواة في الحياة الأسرية، نحو الانشغال بفكرة التفوّق الاجتماعي على الهنود والسود. مع ذلك، كما سنرى، سيتكشَّف أنّ المساواة بين البيض في ما بينهم مبدأ أقل صلابة من المساواة بين البشر بصورةٍ عامةٍ.

تبدو فكرة المعارضة الجذرية مع روسيا غريبةً على أقل تقدير في ضوء التعريف الواسع للغرب، المشتمِل على ألمانيا. فبدلاً من ذلك نأخذ انطباعاً بصلة قربى، بتواطؤ تاريخي جزئي بخاصةٍ في إيلاد الشمولية مع إتاحة الأسرة الجذعية للنازية، مقابل إتاحة الأسرة الجماعتية للشيوعية. لكن حتى إذا أمسكنا بالتعريف الأكثر تقييداً لغربٍ هو مهدُ الديموقراطية الليبرالية، فنحن نواجه عبثيَّةً. فالغرب يُعلن اليوم تمثيلَه الديموقراطية الليبرالية في وجه الأوتوقراطية الروسية (مثلاً)، فيما الحال أنّ هذه الديموقراطية الليبرالية تخمد في النواة الصلبة الأنغلو-أميركية-فرنسية المُبتَدِعة لها بالفعل.

الدفاع عن ديموقراطية لم تعد موجودة

في الخطاب الإجماعوي حول الحرب كما يظهر في الصحف الكبرى أو المنابر التلفزيونية، يذهب أمراً مسلّماً به أنّ الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، ديموقراطيات ليبرالية. هذا يُغفِل أنّ تقديم الذات بهذه الصورة في خضم الحرب

يتعارض تماماً مع الخطاب الذي تتبناه هذه الدول حول نفسها في الداخل منذ عشرين أو ثلاثين عاماً. أن تكون الديموقراطيات الغربية مأزومةً، وحتى أنّنا نعيش في مرحلة ما بعد الديموقراطية، هذا صار من النوافل.

تناولتُ هذا الموضوع عام ٢٠٠٨ في مؤلَّفي **ما بعد الديموقراطية**، ولم يكن لديّ انطباع بأنّني أصوغ فكرةً مبتكرةً للغاية[1]. مذّاك، ومع تأثير Brexit، وترامب، تهافتت على ضفَّتَي الأطلسي المؤلَّفات المتوقعة بالأسوأ. افتتحَت الولايات المتحدة باكراً هذا الحفل، منذ عام ١٩٩٥ مع صدور كتاب كريستوفر لاش Christopher Lasch، بعد وفاته، *La Révolte des élites et la trahison de la démocratie* [تمرّد النخب وخيانة الديموقراطية][2]. في عام ١٩٩٦، أصدر مايكل ليند Michael Lind: *The Next American Nation. The New Nationalism and the Fourth American Revolution* [الأمة الأميركية التالية: القومية الجديدة والثورة الأميركية الرابعة]، الذي يعبِّر أيضاً عن الكرب الأميركي[3]. وفي عام ٢٠٢٠، نشر ليند *The New Class War. Saving Democracy from the Metropolitan Elite* [الحرب الطبقية الجديدة: إنقاذ الديموقراطية من النخبة المتروبولونية][4]. البيِّنة على وجود أوليغارشية جديدة تُقوِّض الأسس الديموقراطية للبلاد موجودة أيضاً في *The New Class Conflict* [الصراع الطبقي الجديد] لجويل كوتكين Joel Kotkin، الصادر في عام ٢٠١٤[5].

أما في بريطانيا، فقد نُشِر في عام ٢٠٢٠، *Post–Democracy* [ما بعد الديموقراطية] لكولن كروتش Colin Crouch، لكنه في الواقع استعادة مزيدة لكتاب صدر في الأصل عام ٢٠٠٣ (أي قبل خمس سنوات من كتابي **ما بعد الديموقراطية**)[6]. فلنذكر أيضاً كتاب *From Anger to Apathy. The British Experience since 1975* [من الغضب إلى التبلُّد:

---

1 Emmanuel Todd, *Après la démocratie*, Gallimard, 2008.

2 Christopher Lasch, *La Révolte des élites et la trahison de la démocratie*, Climats, 1996.

3 Michael Lind, *The Next American Nation. The New Nationalism and the Fourth American Revolution*, New York, Simon & Schuster, 1996.

4 Michael Lind, *The New Class War. Saving Democracy from the Metropolitan Elite*, Londres, Portfolio/Penguin Random House, 2020.

5 Joel Kotkin, *The New Class Conflict*, Candor, Telos Press Publishing, 2014.

6 Colin Crouch, *Post–Democracy*, Cambridge, Polity, 2003.

التجربة البريطانية منذ عام ١٩٧٥][1]، أو *The Road to Somewhere. The Populist Revolt and the Future of Politics* [**الطريق نحو مكان ما: الثورة الشعبوية ومستقبل السياسة**] لديفيد غودهارت David Goodhart (٢٠١٧)[2]، و *The New Snobbery. Taking on Modern Elitism and Empowering the Working Class* [الاختيال الجديد: مواجهة النخبوية الحديثة وتمكين الطبقة العاملة] لديفيد سكلتون David Skelton (٢٠٢١)[3].

بما يخصّ فرنسا، فنذكر *France périphérique. Comment on a sacrifié les classes populaires* [فرنسا الهامشية: كيف ضحّينا بالطبقات الشعبية] لكريستوف غيلوي Christophe Guilluy (٢٠١٤)[4]، و *La démocratie représentative est-elle en crise ?* [هل الديموقراطية التمثيلية في أزمة؟] للوك روبان Luc Rouban (٢٠١٨)، و *L'Archipel français* [الأرخبيل الفرنسي] لجيروم فوركيه Jérôme Fourquet (٢٠١٩)[5]. حتى ألمانيا معنيّة: *Die Abstiegsgesellschaft. Über das Aufbegehren in der regressiven Moderne* [مجتمع الانحدار. عن التمرّد في الحداثة التراجعيّة] لأوليڤر ناشتوي Oliver Nachtwey، الذي صدر في عام ٢٠١٦[6] ونُقِل إلى الإنكليزية في عام ٢٠١٨ بعنوان *Germany's Hidden Crisis. Social Decline in the Heart of Europe* [أزمة ألمانيا الخفية: انحدار اجتماعي في قلب أوروبا][7].

هذا التعداد البعيد جداً من أن يكون شامِلاً، وستكمله الفصول الآتية بعناوين إضافية، يهدف فقط إلى إظهار عدم غرابة وهامشية فكرة وجود ديموقراطية غربية

---

1 Mark Garnett, *From Anger to Apathy. The British Experience since 1975*, Londres, Random House, 2007.

٢ الترجمة الفرنسية:
David Goodhart, *Les Deux Clans. La nouvelle fracture mondiale*, Les Arènes, 2019

3 David Skelton, *The New Snobbery. Taking on Modern Elitism and Empowering the Working Class*, Hull, Biteback Publishing, 2021.

4 Christophe Guilluy, *La France périphérique. Comment on a sacrifié les classes populaires*, Flammarion, 2014.

5 Jérôme Fourquet, *L'Archipel français. Naissance d'une nation multiple et divisée*, Seuil, 2019.

6 Oliver Nachtwey, *Die Abstiegsgesellschaft. Über das Aufbegehren in der regressiven Moderne*, Berlin, Suhrkamp, 2016.

٧ لندن، Verso Books.

في أزمةٍ ختامية. إنّها شائعة وتحظى بالقبول، مع فروق لا شك، بين عددٍ كبير من المثقفين والسياسيين.

فلنحاول استخلاص نموذج مثالي[1] لهذا الانحطاط الديموقراطي. تحقيقاً للأمر، لا بد من تعريفٍ تمهيدي لنموذج مثالي للديموقراطية الليبرالية، أو بتواضع أشد: وصفها بإيجاز. إنّ إطارها هو دولة-أمّة يتفاهم المواطنون فيها إلى حدٍّ ما، وغالباً إنّما ليس دائماً بفضل وجود لغة مشتركة. كما تنتظِم في الديموقراطية الليبرالية هذه انتخابات بالاقتراع العام. وتُضمَن التعدُّدية الحزبية فيها، كما حريات التعبير والصحافة. أخيراً، في سمت أساسي، تسري فيها قاعدة الغالبية إنّما مع ضمان حماية الأقليات.

مع ذلك، لا تكفي قوانين صريحة لكي تجعل من بلد ما ديموقراطية ليبرالية. فالواجب تفعيلها هذه القوانين، وتجسيدها، وعيشها بنِعمةِ السُّنَن الديموقراطية. كما ينبغي للممثِّلين المنتخَبين بالاقتراع العام أن يعتبروا أنفسهم، بالمطلق، ممثِّلين لمن انتخبوهم. أما بشأن توافق القوانين والسُّنَن، فقد غدا في المتناول في القرن العشرين مع محو الأمية وتعميم التعليم. إذا كنتُ أرى في القدرة على القراءة والكتابة أسّ الديموقراطية، فليس لأنّ محو الأمية يتيح فهمَ الصحفِ واختيارَ ورقةِ الاقتراعِ فحسب، إنّما لتغذيته شعوراً بالمساواة، ميتافيزيقياً إذا جاز التعبير، بين المواطنين جميعاً. فالقراءة والكتابة، ما كان حِكراً على الكاهن، غدا يخصُّ الناسَ جميعاً. والحال أنّ هذا الشعور بمساواة ديموقراطية أوّلية يبدو ناضِباً في بداية الألفية الثالثة. فقد أفضى نموّ التعليم العالي إلى منح شعور بالتفوّق الحقيقي لـ٣٠ أو ٤٠٪ من كلّ جيل: نخبة جماهيرية (élite de masse)، وهذا طِباقٌ[2] يُعرِّفنا على غرابة الوضعية.

قبل حرب أوكرانيا، إذاً، كان المراقبون يرون الديموقراطيات الغربية وكأنّها مصابة بداء آخذ في التفاقم. يضع وجهاً لوجهٍ فئتين أيديولوجيتين وذهنيتين كبيرتين، هما النخبوية والشعبوية. فالنخب تشجب انحرافاً للشعوب نحو اليمين المعادي

١ نموذج مثالي (idéal-type)، مفهوم أساسي في علم الاجتماع، طوّره ماكس فيبر. وهو أداة نظرية يُلجأ فيها إلى نموذج أو تصوّر مثالي يُسهِّل دراسة الواقع الاجتماعي عبر المقارنة معه. لا يوجد هذا النموذج حقيقةً في الواقع، بل هو بناء نظري يساعد على فهم الظواهر الاجتماعية وتحليلها بصورة أعمق. (م.)

٢ طِباق سلبٌ إذ يجمع أحد ضدّيه على مكوّن النفي (نخبة وجماهيرية). (م.)

للأجانب، فيما الشعوب ترتاب انزلاقَ النخب في "كوكبيّة" تهذي. إذا غاب الاتفاق بين الشعب والنخبة حول الاشتغال معاً، يفقد مفهوم الديموقراطية التمثيلية معناه. فالنتيجة، نخبة لا تريد تمثيل الشعب بعد الآن، وشعب ما عاد ممثّلاً. (بالمناسبة، تشير استطلاعات الرأي إلى أنّ الصحافة والسياسة هما المهنتان الأقل حظوةً بالاحترام في غالبية "الديموقراطيات الغربية"). ويتفشى التفكير المؤامراتي بكونه وصمة مرضية تخصّ منظومة اجتماعية مبنية بمُزدوجةِ النخبوية/الشعبوية، وبالريبة الاجتماعية.

دون الابتعاد فنطال حلمَ تحقيق مساواة اقتصادية تامة بين المواطنين، كان المثال الديموقراطي يشمل مفهوم التقريب بين الأوضاع الاجتماعية. وفي مرحلة ديموقراطية قصوى أعقبت الحرب العالمية الثانية، هناك حتى من تخيّلوا في الولايات المتحدة ثم في سواها أنّ البروليتاريا والبرجوازية سوف تذوبان في طبقة وسطى ضخمة. غير أنّنا شهدنا النقيض في العقود الأخيرة مع ارتفاع أوجه عدم المساواة، لو بدرجات متفاوِتة بين البلدان. هذه الظاهرة، المرتبطة بالتجارة الحرّة، شظّت الطبقات التقليدية عبر دهوَرة الأوضاع المادية وإمكانية بلوغ سوق العمل، سواء أكان للعمّال أم للطبقات الوسطى نفسها. لمرّةٍ جديدةٍ، ما أصفه مطبوعٌ بعادِيَّةٍ مُحيِّرة. إنّه راهنٌ موضوعيٌّ يتّفق الجميع بشأنه. فممثِّل الشعب، العضو في نخبة جماهيرية نالت التعليم العالي، لم يعد يحترم شعبَ التعليم الابتدائي والثانوي. وأياً تكن عناوينه الحزبية، يتعذّر عليه في العمق تجنُّب الشعور بأنّ قيم ذوي التعليم العالي هي بمفردها القيم الشرعية. إنّه واحد منهم، وهذه القيم هي هو ذاته، وكل ما عداها يخلو في نظره من المعنى، بل خاوٍ. لن يستطيع أبداً تمثُّل أيّ بديلٍ آخر.

الأوليغارشيات الليبرالية ضد الديموقراطية السلطوية الروسية

سأعيد توصيف المنظومات السياسية التي يُدَلّ عليها في وسائل إعلامنا، وفي جامعاتنا، وفي خضم تنافساتنا الانتخابية، بأنّها ديموقراطيات ليبرالية غربية تواجه الأوتوقراطية الروسية عبر أوكرانيا تتوسّطهما. تُعبِّر صفة "ليبرالي" المضافة إلى "ديموقراطية" عن

حماية الأقليات، التي تحدّ من شوكة المبدأ الأغلبي. في حالة روسيا، حيث تنتظِم انتخابات وتلقى الحكومة دعماً، مع عيوب تحجِّم الأقليات، فقد احتفظتُ بفكرة الديموقراطية لكن وضعتُ "سلطويةً" بدلاً من "ليبراليةٍ" بمثابة صفة تكميلية. في حالة الغرب، يمنع الخلل الوظيفي للتمثيل الأغلبي احتفاظَنا بمصطلح "ديموقراطية". لكن في المقابل، لا يوجد ما يمنع من الاحتفاظ بـ"ليبرالية" لأنّ حماية الأقليات صارت هوس الغرب. غالباً ما نفكِّر في المضطهدين، سواء أكانوا سوداً أم مثليين، لكنّ الأقلية الأفضل حمايةً في الغرب هي بالتأكيد أقلية الأثرياء، سواء أكانوا يمثِّلون ١% من السكان، ١,٠%، أو ٠,٠١%. في روسيا، لا يحظى لا المثليون ولا الأوليغارشيون بالحماية. تصير ديموقراطياتنا الليبرالية إذاً "أوليغارشيات ليبرالية". يتغيَّر المعنى الأيديولوجي للحرب. فبدلاً من أن تكون وفق التفكير السائد كفاحَ الديموقراطيات الليبرالية للغرب في وجه الأوتوقراطية الروسية، تصير مواجهةً بين الأوليغارشياتِ الليبرالية للغرب والديموقراطيةِ السلطوية الروسية.

إنّ الهدف من إعادة توصيف الغرب وروسيا ليس شجب الأوّل، بل فهم أهداف الحرب لديه بصورة أفضل، كما نقاط قوته وضعفه.

يمكن تسليط الضوء على نقاط عدّة بارزة:

– نحن نتعامل بالفعل مع تجابه منظومتين متعارضتين على الصعيد الأيديولوجي، حتى إذا لم يكن هذا التعارض بالصورة المقدَّمة لنا. طبيعي في أدبيات علم الاجتماع، إذا جاز التعبير، أن تُتَّهم بالتعاطف مع بوتين الأحزابُ التي تمثِّل الأوساط العمالية أو البرجوازيين الصغار الخاضعين للسيطرة (حزبا التجمّع الوطني وفرنسا الأبيّة في فرنسا؛ وحزب البديل من أجل ألمانيا في هذه، ودونالد ترامب في الولايات المتحدة). فالنخب المسيطِرة تخشى من أن تميل الرَّتَبات المجتمعية الدنيا نحو روسيا، التي لا تخلو قيمها الديموقراطية السلطوية من تشابهٍ مع سمتٍ تتّصف به الشعبويات الغربية.

– نفهم بصورةٍ أفضل تبنّي الأوليغارشيات الليبرالية للعقوبات الاقتصادية بكونها وسيلة للحرب، فالرَّتبات الدنيا من المجتمعات الغربية هي التي تعاني بدرجة أكبر من التضخّم وتدهوُر مستوى المعيشة.

- يُنتج الاشتغال الفوضوي للأوليغارشيات الليبرالية نخباً غير مؤهلة على الصعيد الدبلوماسي، وبالتالي أخطاء جسيمة في إدارة النزاع مع روسيا والصين. هذا الخلل الوظيفي في البنية يستحق الوقوف عنده قليلاً.

ما هو فريد تماماً في الأوليغارشيات الغربية هو أنّ مؤسساتها وقوانينها لم تتغيّر. فمن الناحية الشكلية، ما زلنا نتعامل مع ديموقراطيات ليبرالية، معَدّة بالاقتراع العام، وبرلمانات، وأحياناً رؤساء منتخبين، وصحافة حرّة. في المقابل، اختفت السُّنَن الديموقراطية. فالطبقات ذات التعليم العالي تظنّ نفسها متفوِّقة جوهرياً، والنخب ترفض، كما ذكرنا، تمثيلَ الشعب المُحال إلى سلوكيات تُصنَّف في خانةٍ شعبويةٍ. سنكون مخطئين جداً إذا اعتبرنا أنّ مثل هذه المنظومة يمكن أن تشتغل بتناغم، بصورةٍ طبيعيةٍ. فالشعوب لا تزال تحظى بتعليم على نطاق واسع، كما لا تزال قاعدةُ الاقتراع العام حيّة، وقد علاها تراتب اجتماعي هرمي جديد على أساس فروقات التعليم. لذلك، يجب أن يكون هذا الخلل الوظيفي الأوليغارشي للديموقراطيات الليبرالية منظَّماً ومُسيطراً عليه. فما المقصود؟ بكل بساطة، مع استمرار وجود الانتخابات، يجب إبقاء الشعب على مسافة من الإدارة الاقتصادية وتوزيع الثروة، وبكلمة واحدة: غشّه. هذا يعني عملاً للطبقة السياسية، بل صار العمل الذي تُكرِّس نفسها له كأولويّة. ومن هنا تأتي الهسترة حول المشاكل العرقية أو الإثنية، والثرثرات بلا طائل بخصوص موضوعات هي مع ذلك جادّة: البيئة، مكانة المرأة، أو الاحتباس الحراري.

ذلك كله له علاقة سلبية بالجغرافيا السياسية، والدبلوماسية، والحرب. فلم يعد لدى أعضاء الطبقات السياسية الغربية الوقت من أجل تكوين أنفسهم في إدارة العلاقات الدولية، بعدما استأثرت المهنة الجديدة بهم. ألا وهي كسب انتخابات لم تعد سوى مسرحيات، لكنّها مثل المسرح الحقيقي تتطلّب مهارات خاصة وعملاً. بالتالي، يبلغون الخشبةَ الكبرى للعالم مفتقرين إلى معارف أساسية ضرورية. الأردأ أنّه بعدما اعتادوا الانتصارَ في بلادهم على من يقلّونهم تعليماً، بعناءٍ إنّما بنجاحٍ غالباً (فهذا هو شغلهم)، وظنّوا أنّهم مؤيّدون بتفوُّق جوهري، يجدون أنفسهم في محضر خصوم حقيقيين. لا يُحدِثون وقعاً في نفوس هؤلاء الذي تمتّعوا، من جهتهم، بالوقت للتفكير في العالم، ولا بدّ من الإقرار بأنّهم لم يضطروا إلى بذل الكثير من الجهد في التحضير

للانتخابات الروسية، أو في مسائل علاقات القوّة داخل الحزب الشيوعي الصيني. لقد بدأنا ندرك الضعف العملي الحقيقي لجو بايدن Joe Biden أو إيمانويل ماكرون في وجه فلاديمير بوتين، أو شي جين بينغ Xi Jinping، وبدأنا نفهم الأسباب.

صيرورة غير قابلة للانعكاس

أنتج التراتب الاجتماعي الهرمي الجديد، القائم على أساس فروقات التعليم، أفراداً تلقّوا تعليماً عالياً يحتقِرون الحاصلين على التعليم في المستويات الابتدائية والثانوية، وهؤلاء يحذَرون أولئك. إلا أنّ انحطاط الديموقراطيات الليبرالية لا يُختصر بحربٍ لأعلى المجتمع على أسفله. ففي ارتباطٍ وثيقٍ مع الارتفاع الكبير في مستوى المعيشة، أفضى هذا التراتب الهرمي التعليمي إلى نسف معتقدات وقوى جماعية. وبما يتجاوز المعارضة بين الشعبوية والنخبوية، يمكننا الوقوف على تذرية المجتمع[١]، وتشظٍّ للهويات، كظاهرةٍ تطال المستويات كافة.

الكاتب الذي يبدو لي أفضل من وعى بهذا التفكُّك في السياسة ووصفَه، هو بيتر ماير Peter Mair، في *Ruling the Void*[٢] [حكم الخواء]. واحد من استبصاراته الأكثر إثارةً للاهتمام هو أنّ الدولة تعظُم قوّتها تدريجاً في وضعية من التذرِية العامة، من الخواء. هذا منطقي، لأنّ جهاز الدولة يكسب أهمية خاصة حين يتجزّأ المجتمع إلى أفراد.

يقع الدين، أو بالأحرى تفتُّته، في صلب نموذجي كما ذكرتُ سابقاً. كانت المسيحية المصفوفة الدينية لمعتقداتنا الجماعية اللاحقة كافة: في أرجاء أوروبا، الأمّة أو الطبقة؛ وفي فرنسا تحديداً، الراديكالية الاشتراكية، والاشتراكية، والشيوعية، والديغولية؛ وفي بريطانيا، العُمّالية والمحافظة؛ وفي ألمانيا، الاشتراكية الديموقراطية والنازية، وطبعاً الديموقراطية المسيحية. أما في أميركا، فهيكلت الديانة البروتستانتية

---

١ "تجزُّؤ المجتمع ووصمه بالفردانية" هو المغزى من مفهوم التذْرِية الاجتماعية (atomisation sociale) الذي استخدمه الكاتب. (م.)

2 Peter Mair, *Ruling the Void. The Hollowing of Western Democracy*, Londres, Verso Books, 2013.

الحياة الاجتماعية بتفاعليّةٍ مع الشعور العرقي. وفي زمنٍ أوّل بين القرنين الثامن عشر والعشرين أظهر تشرذُم الدين المسيحي هذه المعتقدات الجماعية البديلة. تتَّبعتُ تاريخ نزع تأثير المسيحية، أو الدنْيَوة (sécularisation)، في كتابي *L'Invention de l'Europe* [**اختلاق أوروبا**]، من خلال قياس تراجع ممارسة الطقوس الدينية يوم الأحد، وضمّ كهنة جدد. [فوقفتُ على] سقوط أوّل لشطر من الكاثوليكية في الحوض الباريسي، وعلى الساحل المتوسطي لفرنسا، وفي جنوب إيطاليا، وفي وسط كلّ من إسبانيا والبرتغال وجنوبَيهما، في منتصف القرن الثامن عشر. السقوط الثاني، هذه المرّة لمجمل البروتستانتية بين عامي ١٨٧٠ و١٩٣٠. أما السقوط الثالث والأخير لما تبقّى من الكاثوليكية فابتداءً من عام ١٩٦٠، وبالتزامن في ألمانيا الجنوبية وأراضي نهر الراين، وفي بلجيكا، وجنوبي هولندا، وعلى طرف فرنسا، وشمالي شبه جزيرة أيبريا، وإيطاليا الشمالية، وسويسرا، وأيرلندا. قاد هذا الانحسار في الممارسة والتأطير الدينيّين إلى حالة أولى، زومبي، للدنيَوة، دام معها جوهر سُنَن وقيم الدين المتلاشي (بخاصةٍ الاقتدار على العمل الجماعي). مفهوم الكاثوليكية زومبي الذي صيغ من أجل فهم الديناميّة المُتناسِبة لبعض مناطق فرنسا في خضم اضطرابات تثيرها الكوكبيّة، واستخدمتُه من أجل فهم خريطة المظاهرات الداعمة لـ*Charlie Hebdo* في عام ٢٠١٥، يظهر قابلاً للتطبيق بصورةٍ عامةٍ. والحال أنّ الحالة زومبي لدينٍ ليست سوى طورٍ أوّل من الدنْيَوة، ولا يمكن وصفها بأنّها حقاً حالة ما بعد-دينية. في هذا الطور تظهر المعتقدات البديلة، وهي عادةً أيديولوجيات سياسية قوية تنظِّم الأفراد وتهيكلهم كما كان الدين يفعل. ورغم الاضطراب المحدث بتراجع الإيمان الديني، تبقى المجتمعات متماسِكةً، وقادرةً على الفعل. الدولة-الأمّة التي غالباً ما تكون قومية بضراوةٍ، هي تجلٍّ مثالي لحالة زومبي للدين، مع التحفّظ بأنّ البروتستانتية نجحت في إيلاد دول-أمم حتى قبل تلاشيها. كانت دين أمّة على الدوام، وكان قساوستها موظفين حكوميين في العمق.

ليست الحالة زومبي نهاية الرحلة. فالسُّنَن والقيم الموروثة عن الدين تذبل أو تتفجّر، ثم تختفي أخيراً. عندها، عندها لا غير، يظهر ما نحن في صدده، الخواء الديني المطلق، مع أفراد محرومين من أيّ معتقد جماعي بديل. إنّها الحالةُ صِفر للدين. في

اللحظة هذه تفتتّت الدولة-الأمّة وتنتصر الكوكبيّة، ضمن مجتمعات متذرية نغدو فيها عاجزين تماماً عن تصوُّر إمكان تحرُّك الدولة بنفاذ. وأنا أقول: "الفرد المحروم من أيّ معتقد جماعي"، بدلاً من "متحرِّرٍ"، لأنّنا سنرى أنّه يجد نفسه يتضاءل بدلاً من أن يُكبّرَه الخواء.

تُظهِر مدّة الصيرورة إلى أيّ مدى هي تنطوي على عدم انعكاس، سواء لها أم لعواقبها. لقد شُيِّدَت المصفوفة الدينية البَدئيّة ببطءٍ بين نهاية الإمبراطورية الرومانية والحقبة الوسطى للعصر الوسيط، ثم كُثِّفت بصورةٍ نهائيةٍ بواسطة الإصلاح البروتستانتي والإصلاح المضاد الكاثوليكي. إذا كان بلوغ الحالة الدينية صفر هو ما أدى إلى تلاشي: شعور الأمّة، وأخلاقيات العمل، ومفهوم الأخلاق الاجتماعية الملزِمة، والقدرة على التضحية من أجل المجموع، أي هذه الأشياء كلّها التي يصنع غيابُها هشاشةَ الغرب في خلال الحرب، يصير بيّناً أنّها أشياء لن تعود إلى الظّهور في غضون السنوات الخمس المقبلة، أي المسافة الزمنية التي قدّرتُها للروس من أجل إنهاء حربهم بنجاح.

حالات الدين: نشِط، وزومبي، وصِفر

كيف يمكن توصيف الحالة صفر لدينٍ ما؟ قيم هذا الدين المُنظِّمة للحياة الاجتماعية، وقيم الأخلاق، والعمل الجماعي، لم تعد ذات أهمية كما أشرنا. والمساحة الاجتماعية والأخلاقية التي كان يشغلها هذا الدين في السابق تضمن أنّ الحالة صفر تؤثِّر في مجالات لا حصر لها: ليس فقط في العمل والأمّة، بل أيضاً في السلوكيات الأسرية والجنسية، وفي الفن كما في العلاقة بالمال. مع ذلك، هناك طريقة تجريبية بسيطة كِفاية من أجل إدراك الفروق بين الأطوار الثلاثة -نشِط، وزومبي، وصفر- للدين المسيحي بفروعه كافة. كذلك من أجل تحديد الانتقالات من طورٍ إلى آخر. في المرحلة نشِط، يكون الحضور في الخدمة الأحدية قوياً. وفي المرحلة زومبي تختفي الممارسة الأحدية، لكنّ الطقوس الثلاثة للانتقال المُصاحِبة للولادة، والزواج، والموت، تبقى محاطةً بالإرث المسيحي. سكان مسيحيون [في الحالة] زومبي لم يعودوا يلتحقون بالقدّاس، لكنّهم يستمرون بغالبيتهم في تعميد الأطفال. وهذا يشمل

غالبية الطوائف البروتستانتية حيث لا يكون لعمادة المواليد المحورية نفسها كما في الكاثوليكية. وعلى الجانب الآخر للحياة، سيستمر مجتمع مسيحي زومبي في رفض حرق الموتى، وهو ما رفضته الكنيسة طويلاً. بالتالي، ستتَّصف المرحلة المسيحية صفر باختفاء العمادة، وبفَورةٍ كبيرةٍ في عمليات الترميد. نحن نعيش هذا كلّه.

أخيراً، هناك الزواج. يحتفظ الزواج المدني في الفترة زومبي بالسمات الجوهرية للزواج المسيحي، لناحية الواجبات التي يفرضها والعلاقة بالتناسل. بالتالي، يحظى الأنثروبولوجي، إذا جاز التعبير، بفرصة حيازة تاريخ رسميٍّ لاختفاء الشكل المسيحي للزواج: إنّه تاريخ إرساء مبدأ "الزواج للجميع". إذا عُدَّ الزواج بين أشخاص من الجنس نفسه معادلاً للزواج بين أشخاص من جنسين مختلفين، يمكننا حينها تأكيد أنّ المجتمع المعني قد بلغ الحالةَ صِفر للدين.

بالطبع، لا يتعلّق الأمر هنا على الإطلاق باستعادة السجالات التي أحاطت بتشريع "الزواج للجميع". إنّما التبصُّر فيه ببرودة بكونه علامة أنثروبولوجية ممتازة تساعد في تحديد النهاية المطلقة للمسيحية بصفتها قوّة اجتماعية. في هولندا، كان ذلك في عام ٢٠٠١. في بلجيكا: ٢٠٠٣. في إسبانيا وكندا: ٢٠٠٥. في السويد والنرويج: ٢٠٠٩. في الدنمارك: ٢٠١٢. في فرنسا: ٢٠١٣. في المملكة المتحدة: ٢٠١٤ (لكن في أيرلندا الشمالية: ٢٠٢٠ فقط). في ألمانيا: ٢٠١٧. في فنلندا: ٢٠١٧ أيضاً. أما في الولايات المتحدة، فشرّعته ولاية ماساتشوستس منذ عام ٢٠٠٤، لكن عُمِّم على مستوى البلاد في عام ٢٠١٥.

يمكننا إذاً تحديد السنوات ألفَين بكونها سنوات الاختفاء الفعلي للمسيحية في الغرب، بطريقة دقيقة ومطلقة. ونلاحظ أيضاً تلاقياً في العدَمِ بين الكاثوليك والبروتستانت. أوروبا الشرقية غير معنيّة، فيما إيطاليا ليس لديها حتى اليوم سوى الاتحاد المدني، بما يقتضيه وجود الفاتيكان.

هربٌ عدمي إلى الأمام

واحدةٌ من بين أبرز الإدراكات الواهمة للستينيات –بين الثورة الجنسية الأنغلو–أميركية،

وأيار/مايو ٦٨ الفرنسي- كانت الاعتقاد بأنّ الفرد سيكون عظيماً بمجرّد انعتاقه من المجموع (*mea culpa, mea maxima culpa!*). غير أنّ الأمر على النقيض تماماً. فلا يمكن للفرد أن يكون كذلك سوى في إطار جماعة، ومن خلالها. فوحيداً، يكون محكوماً بطبيعته بالانكماش. والآن، وقد تحرَّرنا جماعياً من المعتقدات الميتافيزيقية، التأسيسية والمشتقّة، شيوعية، واشتراكية، أو أميّة [نسبةً إلى الأمّة]، فنحن نختبر تجربة الخواء، ونصغُر. نصير جمهرةَ أقزام يُحاكون وما عادوا يجرؤون على التفكير بأنفسهم -لكنّهم يَظهرون قادرين على التعصّب نفسه الذي كان للمؤمنين في ما مضى.

ليست المعتقدات الجماعية في واقع الأمر مجرّد أفكار يتشاركها الأفراد، وتُمكِّنهم من العمل معاً. إنّها تُهيكِلهم، تُحوِّلهم من خلال غرس قواعد أخلاقية سلّم بها آخرون. هذا المجتمع الذي يعمل في داخل الفرد هو ما يُسمّى في التحليل النفسي بـ"الأنا العليا". يُنظر إلى المفهوم في يومنا هذا نظرةً سيّئة لأنّه يستدعي سلطةً تحكّميةً ثقيلة الظل، تقمع وتعيق "نموّ الشخصية". لكن في نظر فرويد Freud وآخرين عديدين، الأنا العليا هي أيضاً ذات مثالية تُمكِّن الفرد من السموّ فوق رغباته الآنيّة، فيتفوَّق على نفسه. قبل مثالية الذات الفرويدية، كان هناك "الضمير"، وكان يستتبع ضمناً وجود الآخرين. الإصغاء إلى الضمير، ومراجعة الضمير، كانا من الواجبات المسيحية. في الحالة زومبي للدين، كانت المجتمعات تظلّ قادرة على غرس مثالية الذات في الفرد، وكان مفهوم الضمير لا يزال نشِطاً بالكامل.

بالطبع، أنا أبسِّط الأمور، أبالغ، عبر تقديم اتّجاهات ذات نتائج جِسام على أنّها قد تحقّقت بالكامل.

تُترجِم الحالة الدينية صفر خواءً، وبصورةٍ تطبع اتجاهاً محدِّداً، نقصاً في الأنا العليا. إنّها تُعرِّف اللاشيء، العدم، لكن بالنسبة إلى كائنٍ يستمرّ في الوجود وفي اختبار قلق التناهي البشري. هذا اللاشيء، هذا العدم، سوف يُنتج مع ذلك شيئاً ما، ردّ فعل، في الاتجاهات كافة: بعضها مذهل، وبعضها غبي، وبعضها رذيل. تبدو لي العدمية الهائمة باللاشيء هي الأكثر شيوعاً.

إنّها كُلِّيّة الحضور في الغرب، في أوروبا كما على الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي.

تنتشِر في شكلها المكتمِل ضمن المنظومات الأنثروبولوجية من النمط النووي الفرداني، الفرنسية لكن بالأخص الأنغلو-أميركية، حيث لم يبقَ أيّ تأطير أسري مترسّب. فآثار الأسرة الجذعية زومبي (في ألمانيا، واليابان) أو الجماعتيّة زومبي (في روسيا) هي مع ذلك "شيء ما" يتعدّى الخواء النووي الفرداني. لذلك، لا عجب، كما لن نطيل لنكتشف، إذا كان العالم الأنغلو-أميركي، المتَّصِف ببروتستانتية صِفر في وسط نووي مطلق، هو حالياً مسرح لأوضَحِ مظاهر العدمية. لكن دعونا نبدأ بتفحُّص كيف أنّ أوروبا القارية، حيث تدوم أشكال أسرية أعقد، فقدت أيّ إرادة في وجه الحرب.

الفصل الخامس

انتحار أوروبي بمؤازرة أميركية

تجد أوروبا نفسها منخرطةً في حربٍ تتعارض عميقاً مع مصالحها، ومدمِّرة ذاتياً. بينما منذ ثلاثين عاماً على الأقل يُسوِّق لنا مُروِّجو مشروعها اتحاداً يتعمَّق باستمرار، وفي طريقه ليكون قوّةً مستقلةً بذاتها بفضل العملة الموحَّدة، وثقلاً موازِناً للعملاقَين الصين والولايات المتحدة. اختفى الاتحاد الأوروبي خلف حلف الشمال الأطلسي، وغدا أكثر خضوعاً للولايات المتحدة مما كان عليه في أيّ وقت مضى. سبق أن قلتُها: لقد حلَّ محورُ لندن–وارسو–كييف بقيادة واشنطن محلَّ محور برلين–باريس، مُعزَّزاً بالدول الاسكندنافية والبلطيقية التي صارت بمثابة التابع المباشر إلى البيت الأبيض أو البنتاغون.

كانت ردّةُ الفعل الأولى الفَزِعة للأوروبيين إزاء اجتياح أوكرانيا مفهومةً تماماً. فعودة الحرب تسبَّبت بصدمةٍ بالغةٍ لدى الفاعلين جميعاً. بينما كان لقرار اللجوء إلى السلاح طابعٌ دراماتيكي لدى القادة الروس، وينبغي لنا فهمه لا بنيّة الإبراء، بل بغرضِ إجراء تقييم أفضل لقراراتهم اللاحقة، وتوقُّع تحرّكاتهم المستقبلية. فالآلاف في أوروبا الغربية منٍ المسؤولين السياسيين، والصحافيين، والأكاديميين، المعتادين على العيش في دوائرهم الخاصة، كانوا يجهرون بسلامٍ دائم نيو–كانطي، إذ غدوا مشاهدين أكثر من كونهم فاعلين في التاريخ الحقيقي المشتملٍ على الحرب. والأردأ، أنّهم كانوا يعبُرون التاريخ سيّاحاً، منهمكين بتشييد أوروبا بالكلمات، مخادعين شعوبهم، مثلما نلعب المونوبولي في عشيّات العطَل. على الفور أثار الواقع الداهم ردَّ فعلٍ سخيفاً اعتقدوا أنّه

سيُجنِّبهم الحرب، بينما في واقع الأمر يقذف بهم فيها موسّعاً النطاق. كان مفروغاً منه أنّ العقوبات الغربية ستُركِع روسيا. وكان صادقاً رضا نخبتنا عن نفسها، المنسحب على المنظومة الاجتماعية التي تجسّدها. فراح وزيرنا للاقتصاد والمالية، برونو لو مير Bruno Le Maire، يتعجرَف في الأوّل من آذار/مارس ٢٠٢٢ عبر أثير France Info بالعبارات هذه: "العقوبات فعّالة، بل إنّ العقوبات الاقتصادية والمالية ذات فعالية رهيبة. (...) سنُسبِّب انهيار الاقتصاد الروسي". الأسوأ ليس إخفاقها فحسب، بل عجز قادتنا عن التنبؤ بأنّ هذه العقوبات ستجعل الحرب عالميةً، بعيداً من تعطيلِها. فكما استعرض نيكولاس مولدر Nicholas Mulder، قبل شهر من النزاع، في *The Economic Weapon. The Rise of Sanctions as a Tool of Modern War* [السلاح الاقتصادي: صعود العقوبات بوصفها أداة للحرب الحديثة]، إنّ العقوبات الاقتصادية التي جرى تصوّرها وتنفيذها بين عامي ١٩١٤ و١٩١٨ مع حصار الحلفاء للإمبراطوريات المركزية وزهقهم بأرواح مئات الآلاف، تستتبع حتماً اتخاذ الدول المحايدة طرفاً[1]. بضربةٍ واحدةٍ، أفضى فرضُ حصارٍ على بلدٍ ذي ١٧ مليون كيلومتر مربّعاً ويمتد عبر أوروبا وآسيا، بين بولندا والصين، إلى تحويل "العملية العسكرية الخاصة" الروسية المعتدلة بمطالبها (تعديل في الحدود، ومنع انضمام أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي) إلى حرب عالمية ثالثة. أشكّ في أنّ برونو لو مير، حائز الشهادات التي تفوق ما يلزم منصبه، من كُبرى مدارسنا، والروائي، قد وعى بالأمر. فقوّة عسكرية عالمية واحدة هي الولايات المتحدة كان بمقدورها من الجانب الغربي خوض حربٍ عالميةٍ. بالتالي، كانت العقوبات بحدّ ذاتها تَمهَر نهايةَ أوروبا. لكن كانت للقادة الأوروبيين أسبابٌ ممتازة أيضاً لقتل الاتحاد وجعل الأمر يبدو كأنّه انتحارٌ.

سرعان ما تُرجِم الطابع التدميري الذاتي للعقوبات في ارتفاعٍ هائلٍ بمعدّلات التضخّم. لم يكن له مثيل في روسيا، وكان أدنى في الولايات المتحدة. في الواقع أن يرفض هؤلاء القادة الأخذ في الاعتبار التبعية الطاقية لقارتنا يُعرّي عنهم راحة بال أوليغارشية وليبرالية لافتة للغاية. فالضُّعفاء هم من يعانون التضخّم المتمثِّل في هذه الحالة بارتفاع الأسعار على نطاق غير مسبوق منذ نهاية الأربعينيات. إنّه تضخّم حرب. لكن لا يجب أن نفاجَأ، بما

---

1 Nicholas Mulder, *The Economic Weapon. The Rise of Sanctions as a Tool of Modern War*, Yale University Press, 2022.

أنّ طبيعة منظومتنا الاجتماعية لا تقول في عمقها بالمساواة، وبصورة تتفاقم. مع ذلك، المشكلة أشد خطورة. فانقطاع إمدادات الغاز الروسي وارتفاع تكلفة الطاقة يهدِّدان ما بقيَ لنا من صناعة ويعيدانا إلى فرضية الانتحار. وقد انتقل الميزان التجاري لمنطقة اليورو من قيمة إيجابية قدرها ١١٦ ملياراً في عام ٢٠٢١ إلى قيمة سلبية قدرها ٤٠٠ مليار يورو في عام ٢٠٢٢.

علينا ألا نغفل أنّ تكلفة الحرب تشمل أيضاً بالنسبة إلى أوروبا قطع العلاقات الاقتصادية مع روسيا، بما في ذلك الإغلاق الإجباري لفروع الشركات الأوروبية الموجودة هناك. يؤثِّر الإجراء بوجهٍ خاصٍّ في دولة فرنسا، في وقت كان مذهِلاً حُبور بعض وسائل إعلامنا، وفي مقدّمها *Le Monde*، في تعقّب بقايا نشاط الشركات الفرنسية في روسيا على غرار مجموعة Auchan. وذلك دون إيلاء اهتمامٍ كبيرٍ بالأرباح الطاقية التي يحقِّقها حلفاؤنا الأميركيون أو بشكل أكبر النرويجيون (ففي عام ٢٠٢١ كانت النرويج رابع أكبر مصدِّرٍ للغاز الطبيعي في العالم). أحياناً، تُعطي صحافتنا انطباعاً بأنّ تدمير اقتصاد فرنسا هو هدفها، بدرجة أكبر من اقتصاد روسيا. يخطر لنا طفل يكسِّر ألعابَه بغضب هائج؛ ثم تخطر عبارة "العدمية الاقتصادية".

لقد شعرنا جيّداً في البداية أنّ الحكومتَين الفرنسية، وبدرجة أكبر الألمانية، كانتا متردِّدَتين في الانخراط بعجالةٍ في الحرب. فالمستشار شولتز Scholz صمد آوِنةً أمام الضغوط المشتركة للصحافة الألمانية، والأميركيين، وجيرانه الأوروبيين. كذلك فعل إيمانويل ماكرون قليلاً إزاء ضغوط الصحافة، وثرثر بلا حدود مع بوتين -إلى درجة إلهام اللغة الروسية لفظاً جديداً هو المَكرَنة (macroner)، أي "الكلام دون قول شيء". وبالرواية الأوكرانية: "الإعراب عن القلق دون فعل شيء". لكنّ التردّد تبدّد في محطات. وفي الظاهر، على أقلّ تقدير، قبلت هاتان الدولتان الواقعتان في قلب الاتحاد الأوروبي بكلّ شيءٍ. فأرسل الألمان دبابات قتاليّة Leopard، وسلّم الفرنسيون صواريخ Scalp. نُحِّيت آخر التحفظات حتى بوقوع حدث غير عاديٍّ: تخريب خطوط أنابيب الغاز Nord Stream. أقبَلُ من جهتي إعادة بناء الأحداث التي قام بها سيمور هيرش، لأنّها، حتى الآن، الرواية الوحيدة المرجَّحة. فالهجوم قرَّره الأميركيون، ونُفِّذ بمساعدة النرويجيين.

لن يكون مستغرباً تورّط النرويج. فإذا وضعنا جانباً المصالح الطاقية لهذا البلد الذي

رفض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لكنّه من الأعضاء المؤسسين لحلف الشمال الأطلسي، يظهر تقليدٌ طويل ومشرِّف على مستوى الشراكة العسكرية مع العالم الأنغلو-أميركي. وهو يعود إلى الحرب العالمية الثانية، عندما انتقل أسطول النرويج المدني بكثافة إلى الجانب البريطاني بعد الاجتياح الألماني، ولعب دوراً يُثمَّن في معركة الأطلسي[1]. وقد صارت النرويج أحد المورِّدين الرئيسيين للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، منذ انقطاع إمدادات الغاز الروسي. كما أنّ فائضَها التجاري هائلٌ.

أن يقبل الألمان بلا تذمّر تفجيرَ حاميهم لعنصر أساسي في منظومتهم الطاقية كان عملاً من أعمال الخضوع غير العادي. يخفي صمت ألمانيا أيضاً بلا شك نوعاً من الترقُّب الحذر، الذي يُبقي خياراتها مفتوحةً.

مرّت شهورٌ واللغز يكبر حول أوروبا الغربية المتحمِّلة العبء الاقتصادي الرئيسي للحرب رغم عدم كونها المورِّد الرئيسي للأسلحة إلى أوكرانيا. ومنذ إخفاق الهجوم المضاد الأوكراني المشنّ في ٢٠٢٣/٠٦/٠٤، بتسليح غير كافٍ ومن دون غطاءٍ جويٍّ -فرضه قصور غربي- نعلم أنّ روسيا لن تُهزم. فلماذا إذاً الإيواء إلى حرب بلا نهاية؟ لقد صار تعنُّت القادة الأوروبيين مُبهِراً، فيما الأهداف الرسمية للحرب تستند إلى رؤية تزيغ عن الواقع. ومع رفضي للنمط "العاطفي" السائد في وسائل الإعلام بهدف إغشاء بعض قادتنا بمقدار شعوبنا، ينبغي لي حلّ إشكال تاريخي: لماذا في غياب تهديد عسكري انخرط الأوروبيون، وبوجهٍ خاصٍّ الدول الست المؤسِّسة، في حرب تتعارض بهذا القدر مع مصالحهم، وهدفها الرسمي مشكوك فيه أخلاقياً؟

فلنذكّر أنّ روسيا لا تشكّل أيّ تهديدٍ لأوروبا الغربية. فهي قوّة محافظة (في عام ٢٠٢٢ كما الحال في عام ١٨١٥)، وتسعى إلى إقامة شراكة اقتصادية مع أوروبا، ومع ألمانيا بوجهٍ خاصٍّ. كما أشرت سابقاً، شعرت روسيا بالارتياح لتخلُّصها في عام ١٩٩٠ من توابعها الديموقراطيات الشعبية، وبخاصةٍ من قيدها الوجودي: بولندا. هي تعرِف أنّها لا تمتلك الوسائل الديمغرافية أو العسكرية للتوسّع نحو الغرب، وهذا ما يؤكِّده بطءُ تحرّكها في أوكرانيا.

---

١ بدأت في مستهل أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، واستمرّت حتى استسلام ألمانيا في أيار/مايو ١٩٤٥. فكانت من أطول معارك الحرب العالمية الثانية، وركّزت بصورة كبيرة على حماية قوافل الإمدادات البحرية من الهجمات الألمانية. (م.)

يكفي من أجل الاقتناع بأنّ التهديد الروسي مجرّد استيهام، ملاحظة أنّ دونيتسك، المدينة الكبيرة في دونباس، تبعد ١٠٠ كيلومترٍ من الحدود الروسية، و١٠٠٠ كيلومترٍ من موسكو، و٢٠٠٠ كيلومترٍ من برلين، و٣٠٠٠ كيلومترٍ من باريس، و٣٢٠٠ كيلومترٍ من لندن، و٨٤٠٠ كيلومترٍ من واشنطن. تقاتِل روسيا عند حدودها، وقراءةٌ للخريطة تخلو من الأفكار المسبقة تؤكّد ما يجزم به مسؤولوها، أي خوضها حرباً دفاعية في وجه عالم غربي هجومي.

الهدف الرسمي لأوكرانيا، وبالتالي لمن يدعمونها، هو استعادة أراضٍ يأهلها روس في شبه جزيرة القرم ودونباس إلى سلطة حكومة كييف. لماذا انخرطت عملياً قارّة السلام أوروبا في ما سينظر إليه مؤرِّخو المستقبل بكونه حرباً عدوانية؟ عدوان من نوعٍ خاصّ، وهذا صحيح. فلا يُرسَل جيشٌ، ويقتصر الأمر على توفير معدّات ومال، مع التضحية بالسكّان الأوكرانيين، سواء أكانوا عسكريين أم مدنيين. وصفتُ في الفصل السابق حالةَ صفرٍ للدين. وهنا تتبادر إلى الذهن فرضية أخلاقية صفر، تولّدت في أوروبا الغربية نتيجة خوَر المعتقدات الجماعية زومبي. حتى يبدو السلام النيو-كانطي في النهاية بعيداً تماماً من الأخلاق عند كانط.

رغم هذه العبثيات والاستبعاديات، لم تغرق أوروبا في هذه الحرب مصادفةً، أو بغباء، أو عرضاً. شيء ما دفعها إلى ذلك، وليس كلّ أمرٍ خطأ الولايات المتحدة. هذا الشيء ما هو انبجاسها. فالمشروع الأوروبي مات. وهناك شعور بالخواء السوسيولوجي والتاريخي اجتاح نخبنا وطبقاتنا الوسطى. في السياق هذا كاد الهجوم الروسي على أوكرانيا يكون نِعمةً غير منتظرة، ولم يخفِها كتّاب الافتتاحيات في وسائل الإعلام. فقد كان بوتين يمنح من جديد معنى إلى البناء الأوروبي من خلال "العملية العسكرية الخاصة". احتاج الاتحاد إلى عدوّ خارجي لكي يعيد تلاحمه ويتقدّم مجدداً. كان هذا الخطاب المتفائل يخفي حقيقةً أشد قتامةً. فالاتحاد الأوروبي منظومة يصعب فهمها، وغير قابلة للإدارة، وهي حرفياً غير قابلة للإصلاح. تدور مؤسساته بلا الأثر المتوقّع. عملته الموحَّدة تسبّبت في اختلالات داخلية غير قابلة للانعكاس. وقد لا يعكس بالضرورة ردُّ فعله على "تهديد بوتين" جهداً للتمالك، بل على النقيض ربما: نزوعاً انتحارياً. قد يعبِّر هذا النزوع عن أملٍ لا يمكن الاعتراف به، في أن تفضي هذه

الحرب التي بلا نهاية إلى أن تفجِّر كلّ شيء في الختام. فبعدما استصنَعَت نُخبُنا مجموعةَ آلات مختلّة وظيفياً حول معاهدة ماستريخت (١٩٩٢)، قد تلقي بالمسؤولية على روسيا. وقد تكون رغبتهم المبهمة في أن تُخلِّص الحربُ أوروبا من نفسها. قد يكون بوتين منقذهم، شيطاناً مخلِّصاً.

كفيلٌ بأن يُفاجئ أيضاً الدور الجديد الذي تؤدّيه الولايات المتحدة في أوروبا، كمن يوفِّر للاتحاد موتاً رحيماً بمساعدة عسكرية. فبعدما أنهكتها أربعون عاماً من النيوليبرالية (كما سنرى في الفصول ٨ إلى ١٠)، وباتت مثيرةً للسخرية بدرجةٍ ملحوظةٍ ومقلقةٍ منذ حلقة ترامب غير المنتهِيةِ بعد، لم تعد أميركا زعيماً موثوقاً في أيّ مجال. منذ عام ١٩٨٥، كانت معدّلات وفيات الرُّضّع في ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، أدنى من نظيرتها في الولايات المتحدة. ومنذ عام ١٩٩٣، تجاوز متوسّط العمر المتوقّع في هذه الدول الثلاث (التي تشكِّل الأمم الرئيسية للمجموعة الأوروبية البدئيّة) مثيلَه في الولايات المتحدة. كان الشعور بأنّ أميركا تشهد أفولاً نسبياً أحد محرِّكات ماستريخت، وأثار لدى الأوروبيين إرادةَ استقلالٍ بالذات، بل إرادةً بالقوّة.

بالتالي، منذ الاجتياح الروسي لأوكرانيا تسود أميركا في ضوء غياب الاحتمالات الأخرى، إنّما أيضاً بفضل وضعيةٍ تقانيّةٍ خالفت التوقُّع. وهناك جانبان من الانتحار الأوروبي يجب دراستهما بالتفصيل. بداية، عدول العملاق الألماني عن القوّة، ثم عدول النخب الأوروبية بمجملها عن الحرية. ستعيدنا الحالة الألمانية إلى الأنثروبولوجيا، بينما ستقودنا حالة النخب الأوروبية إلى استكشاف آلية التحكّم في الأفراد التي أنجبتها الكوكبية المالية.

ألمانيا، مجتمع–آلة

كلُ شيءٍ كان يهيِّئ ألمانيا لأن تؤدّي دورَ القائد في أوروبا وتتميَّز عن الولايات المتحدة، بعد إعادة توحيدها ثم صعود قوّتها المالية في خلال أزمة ٢٠٠٧–٢٠٠٨. هذا هو المسار الذي بدا أنّها اتّبعته في عام ٢٠٠٣ أثناء حرب العراق، في وقت لم تكن تسيطِر على الاتحاد. لكن في عام ٢٠٢٢، أغربَت ألمانيا حقاً، ولم يتحمَّل أيّ بلد إهانات أكبر منذ

بداية حرب أوكرانيا. يتطلّب المسار الفريد لهذه القوّة المهيمِنة، المتردِّدة والجبانة، التأمّل.

بدايةً، علينا أن نتذكّر أنّ التدحرج الأخلاقي والسياسي لأقوى أمّة في غرب القارة حدث بالتوازي مع تدحرج الأمم الأخرى كافة. الفكرة الخاطئة في أساسها التي وقع فيها أنصار ماستريخت (وأيضاً معارضوها بالمناسبة) كان اعتقادهم بأنّ أوروبا ستفضي إلى تجاوز الأمّة عبر إنشاء كيان من مرتبة أعلى: متعدِّد-ما بعد-الأمّة حتماً لكنّه ذو جوهرٍ. لا هؤلاء ولا أولئك أدركوا في الوقت المناسب أنّ المحرِّك السوسيولوجي العميق للمشروع كان التحلُّل التلقائي للأمم في هذا الخواء الذي وصفه بيتر ماير وغيره من الكتّاب. ولم يدرِكوا أنّ أوروبا-اليورو لم يكن بمقدورها أن تكون سوى نسخة تربو إلى مربَّع ما صارت عليه الأمم نفسها: مُتجمّعات متذرية، يأهلها مواطنون متبلِّدون ونخب غير مسؤولة. مُتجمَّع هائل متذرّي.

أخذت العدمية الأوروبية الأولى شكلَ إنكارِ الشعوب والأمم، وبشكل ثانوي تفكيك العملة الموحَّدة للأجهزة الصناعية الطرفية. وذلك بهدف تركيبِ كيان سياسي غير موجود، ولم يكن ممكناً وجوده.

صيرورةُ تحلُّل الأمم هذه، المفضية إلى تفكُّك الصرح الأوروبي بمجمله، لم تمنع ظهورَ بعض الأمم، مثل ألمانيا، أصمد من غيرها.

المجتمع الألماني ليس فردانياً. خلفيّته الأنثروبولوجية، كما قلنا، هي الأسرة الجذعية، السلطوية، وغير القائلة بالمساواة، ويمكننا تصنيفها اليوم بأنّها زومبي لاستمرارية بعض من قيم الأسرة الفلاحية البعيدة جداً في الماضي، ولوقت أطول من قيم البروتستانتية أو الكاثوليكية. رغم تلاشي الديانات الكبرى والأيديولوجيات التي خلَفتها، تدوم في ألمانيا عادات ذهنية في الانضباط، والعمل، والنظام. وفي خلال زمن الكوكبية، تمكّنت هي من الحفاظ بشكل أفضل على فعاليتها الصناعية. وبينما كان المثل الأعلى للأمّة يتلاشى في كلِّ مكانٍ، بما في ذلك في ألمانيا، أعادت تنظيمَ أوروبا الشرقية من حولها. لم يتوقَّع الأميركيون قطّ أن يعود عملاق اقتصادي للظهور حين منحوه وحدته وأفسحوا له مساحةً في الشرق من أجل التوسُّع الصناعي، أي في الدول التي شكَّلت الديموقراطيات الشعبية السابقة وانتقلت بنِعمة الرئيس كلينتون Clinton من مكانة التابعين الأيديولوجيين-السياسيين إلى روسيا، نحو مكانة التابعين الاقتصاديين إلى ألمانيا، والتابعين ديمغرافياً

أيضاً. فبالنسبة إلى بلد مثل ألمانيا يعاني من كَسادٍ ديمغرافي كبير، كانت القوى العاملة في الشرق، المكوَّنة تعليمياً جيّداً بفضل الشيوعية، هديةً من التاريخ.

ألمانيا ليست قومية، ولا تمتلك أيّ مشروع قوّة. هذا ما تثبته الخصوبة غير الكافية بشكلٍ كبيرٍ، إذ تبلغ على الأكثر ١,٥ طفل لكلّ امرأة على المدى الطويل. ومع ذلك، فإنّ إعادة توحيدها ووضعها من جديد في مركز القارة أعادا خلق الظروف الجيو-اقتصادية القديمة لأوروبا. فوجدت ألمانيا نفسها ثانيةً في موقع سيطرة. كان جاك بينفيل Jacques Bainville سيُفتَن بأوروبا ٢٠٢٠، بعدما تيقّظ إلى دوام ألمانيا جيوسياسياً عقب هزيمة عام ١٩١٨[1].

صمدت ألمانيا بصورة أفضل، كما قلنا، أمام انهيار الأيديولوجيات مدعومةً بمنظومتها الأنثروبولوجية. غير أنّ البلد لم يخرج سليماً من هذه الصيرورة، إذ اتّخذت شكلاً فريداً فيه ألا وهو الهوس بالفعالية الاقتصادية من أجل الفعالية الاقتصادية. كما لو أنّ المجتمع الألماني مسلوباً الضمير تحوَّل إلى آلة للإنتاج. لا شيء هنا مثل الأيديولوجيا يُقدِّم مصيراً مشتركاً للأفراد. بل مجرّد هوس بالتكيّف الصناعي، يتطلّب من بين أمورٍ أخرى تعويض الوهن الديمغرافي عبر دفق ضخم للمهاجرين، تماماً كما يُملأ خزّان السيارة بالوقود. فقبول أنجيلا ميركل للمهاجرين إبّان أزمة اللاجئين عام ٢٠١٥ اندرج في سياق استمرارية دعوة اليد العاملة، من دون أن ننكر مع ذلك وجود اعتبارات أخلاقية. لماذا نحرم من الشعور بأنّنا منصفون وصالحون إذا كنا نقوم في الوقت نفسه بما هو ضروري اقتصادياً؟ فلنشر مع ذلك إلى عدم الاكتراث بالأصل العرقي، إذ ليس صحيحاً أنّ ألمانيا عاملت الأوكرانيين بصورة أفضل من السوريين. تحليلُنا لموت الأيديولوجيات، الذي تأكد من خلال مشهد عام ٢٠١٥، يسمح لنا بالقول إنّ العنصرية في ألمانيا شكلٌ ميت.

كان يُفترض بالخصوبة المنخفضة أن تؤدي إلى انحدار عدد السكان الألمان، مثلما هي حال اليابان. لكن على النقيض، ارتفع العدد من ٨٠,٣٢٧ مليون نسمة في عام ٢٠١١ إلى ٨٤,٣٥٨ مليوناً في ٢٠٢٢. كان عدد السكان من حاملي الجنسية الألمانية ٧٣,٩٨٥ مليوناً في ٢٠١١، لكنّه انخفض إلى ٧٢,٠٣٤ مليوناً في ٢٠٢٢، في تناقُصٍ يشمل الأشخاص المجنَّسين. وفي ٢٠١١، كان هناك ٦,٣٤٢ مليون أجنبي، بينما بلغ

1 Jacques Bainville, *Les Conséquences politiques de la paix*, Gallimard, coll. “Tel”, 2002.

العدد ١٢,٣٢٤ مليوناً في ٢٠٢٢، أي أنّ العدد تضاعف تقريباً[١].

في عام ٢٠٢٢، كان الأوكرانيون، والرومانيون، والبولنديون، والكرواتيون، والبلغاريون، يحتلّون مكانةً بارزةً. فقد أدى سقوط الستار الحديدي فعلاً إلى وضع القوى العاملة لما كان يُعرف بالديموقراطيات الشعبية السابقة بتصرُّف الاقتصاد الصناعي الألماني. ووظِّفوا في الأغلب في بلدانهم الأصلية، لكن أحياناً أيضاً امتُصّوا مباشرةً ضمن القوى العاملة لألمانيا.

الجدول ٢

البلد الأصلي للأجانب الذين يعيشون في ألمانيا عام ٢٠٢٢

تركيا	1487110
أوكرانيا	1164200
سوريا	923805
رومانيا	883670
بولندا	880780
إيطاليا	644970
كرواتيا	436325
بلغاريا	429665
أفغانستان	377240
اليونان	361270
روسيا	290615
العراق	284595
كوسوفو	280850
المجموع	
الاتحاد الأوروبي	4598602
بقية أوروبا	3895506
أماكن أخرى	3830087

المصدر: المكتب الاتحادي للإحصاء في ألمانيا.

١ المصدر: Statistisches Bundesamt [المكتب الاتحادي للإحصاء في ألمانيا].

يتكيّف المجتمع الألماني ويتحوّل بالطبع. والمحتمل أنّه يتراتب هرمياً على أسس الفروقات في المساواة، ويقسو. تتناقص الطبقات الوسطى فيه أسرع قليلاً من مناطق أخرى في أوروبا، وكذلك الحِراك الاجتماعي (mobilité sociale) يتناقص في كلا طرفي الهرم الاجتماعي، وبصورةٍ أسرع أيضاً[١]. جعلت إصلاحات هارتس Hartz بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ (تحت حكم شرودر) سوق العمل أكثر أريحية. وخلقت قطاع عمّال ذوي امتيازات محدودة، سواء بدوامٍ جزئي (غالباً نساء)، أو غير مستقر (وغالباً أيضاً نساء). قد أميل إلى الاعتقاد بأنّ القيم السلطوية وغير القائلة بالمساواة للأسرة الجذعية كانت الدافع وراء هذه الإصلاحات. وبما يتجاوز أيّ حكم أيديولوجي، كان التكيُّف نجاحاً اقتصادياً في الأحوال كافة. حتى لو أنّ الجزء الجوهري للتعافي قد تحقّق منذ عام ٢٠٠١، وارتبط بوجهٍ خاصٍّ بأنّ جمهورية ألمانيا الاتحادية كانت قد انتهت من هضم نظيرتها "ألمانيا الديموقراطية".

لا شيء يجيز تأكيد أنّ هذه المنظومة غير مستقرة، أو غير قابلة للحياة على المدى المتوسط. فمعدّل البطالة الخفيض في النواة الصناعية يسمح بدمجٍ سلسٍ للهجرة في هذه المرحلة، حتى لو كان نموّ "البديل من أجل ألمانيا" (AfD)، وهو قوّة سياسية تشابه حزب التجمّع الوطني (Rassemblement national) في فرنسا، قد بدأ يطرح مشكلة. لكن من يقول: مشكلة، فهو لا يقول غياب الحل. فالأشكال الاجتماعية الجديدة [البنى الفوقية، قاصداً بخاصةٍ الأيديولوجيا التي تسود]، لا تتوقّف عن الظهور في التاريخ.

في مجرى سنوات الألفين، تصرّفت ألمانيا بتزايد كأنّها مجتمع–آلة. فتحلّ المشاكل الاقتصادية، كلٌّ على حدة، دون أن يرشدها المفهوم الرمزي والواقعي في آنٍ لمصير أمّة حقيقي. في عام ٢٠١٢، مع افتتاح خط أنابيب Nord Stream (بدأ بناؤه في ٢٠٠٥)، دخلت ألمانيا في شراكة طاقية وثيقة مع روسيا، مع التعويل في الوقت نفسه على الولايات المتحدة بهدف حمايتها عسكرياً. وقد كان شعور العزلة لقوّاتها

---

١ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، *Is the German Middle-Class Crumbling? Risks and Opportunities* [هل تتقوّض الطبقة الوسطى الألمانية؟ مخاطر وفرص]، ٢٠٢١.

المسلحة (Bundeswehr) ينتج حتماً من تحوُّلها الباهر إلى فكرة السلام، إنّما أيضاً من اختيار تقليص عدد القوات النشِطة والاستثمارات من أجل دعم الصادرات المدنية. بالتالي، دخلت ألمانيا حرب أوكرانيا بجيش في حالة وهِنة.

توصِّف هذه التركيبة من الأفعال الفاقدة للنظام مجتمعاً يفتقر إلى تصوّر شامل لما يفعله. كان يمكن لمجرّد قراءة بعض النصوص الجيوسياسية الأميركية أن يُظهِر للقادة الألمان أنّ الولايات المتحدة لن تقبل أبداً باقترابهم من روسيا. شرح بريجنسكي Brzezinski بوضوح في كتابه *The Grand Chessboard* [**رقعة الشطرنج الكبرى**] (١٩٩٧) أنّ الإشكال الإستراتيجي الذي طرحه سقوط الشيوعية بالنسبة إلى واشنطن هو أنّ الوجود الأميركي في القارة الأوروبية أو في آسيا فقَدَ ما يُبرِّره. بالتالي، كان يمكن لأوراسيا أن تتَّحِد وتُبعِد أميركا، لكنّ التحالف الألماني-الروسي يُمثِّل كابوساً مطلقاً بالنسبة إلى إستراتيجيي واشنطن. من هذا المنظور، كان سلوك القوّة الاقتصادية الكبيرة والجديدة للقارة، والذي راح بالتزامن يُعزِّز التبعيّتَين العسكرية إلى الولايات المتحدة والطاقية إلى روسيا، نموذجاً لمجتمعٍ-آلةٍ.

أمّة نشِطة وأمّة خاملة

إزاء حالةٍ غير مألوفةٍ لأمّةٍ يُفترَض أنّها لم تعُد موجودةً لكنّها تزداد قوّةً (وفق نَمذَجة التاريخ المقترحة في هذا الكتاب، ووفق نظرية تجاوز الأمّة التي تقترحها أوروبا)، أجد نفسي مرغَماً على المضيّ في إعادة تأطيرِ مفاهيمي. فالأمّة هي شعب كسب وعياً سياسياً بفضل إيمانٍ جماعي، ونخبة توجِّهه في ضوء هذا الإيمان. مع ذلك، لا ينبغي الاعتقاد بأنّه عندما يختفي الإيمان الجماعي بالأمّة، يختفي الشعب معه. ما يتلاشى هو القدرة على الفعل فحسب. الشعب يدوم. فحتى لو لم تعد لفرنسا نخب جديرة بالاسم، ولا إيمان بذاتها، وحتى لو صادقت على معاهدة ماستريخت، وألغَت سيادتها، ومَحَت مثالَها الجماعي، فإنّ الشعب الفرنسي يستمر في الوجود رغماً عنه. يضعنا تواري فرنسا بكونها عاملاً تاريخياً أمام إشكال الفرنسيين الذين يستمرّون من جهتهم في ما هم عليه: عمل المظاهرات، والشغب، ورفض هدم خدماتهم العامة

وخلخلتها. يتيح وهن الأمّة بكونها عاملاً تاريخياً فعّالاً التسليم، في حالة فرنسا، جيوسياسياً، بأمّة اختفت. غير أنّ حالة ألمانيا حيث تبخّر مِثال الأمّة فيما شيء ما يواصل بوضوح إنتاجَ القوّة، الاقتصادية، ترغمني على إعادة النظر في فكرة انمحاءٍ تامٍّ للأمّة. بالتالي، سأعارِض بين الأمّة النشِطة، الواعية، والأمّة الخامِلة، التي في خارج أيّ وعي بذاتها تواصل في مسارٍ كما لو بدافع القصور الذاتي، بالمعنى الفيزيائي للكلمة[١].
أمّة نشِطة، أمّة خامِلة: في الحقيقة كانت هذه التفرقة قد ظهرت لي أثناء مناقشة حالة اليابان مع صديقي هيروهيتو أونو Hirohito Ohno. كان صحافياً في *Asahi shimbun*، ويرعى اليوم حديقته في أزومينو. غير أنّ اليابان مثل ألمانيا، بلد أسرة جذعيّة زومبي، وتستمر في الوجود بالتمام في غياب مشروع أمّة، وفي ظلّ الهوس الاقتصادي نفسه لألمانيا.

فلنلخِّص: منذ بداية الألفية الثانية، توقّفت ألمانيا عن كونها أمّة نشِطة، لكنّها صارت في الوقت نفسه تزداد قوّةً في أوروبا بكونها أمّة خامِلةً. إنّ الطابَع الجذعي للخلفية الأنثروبولوجية منح هذا التناقض بُعداً دراماتيكياً. ففي هذه المنظومة، الزعيم في جوهره تعِسٌ بصورة أساسية.

تعاسة الزعامة في ثقافة جذعيّة

في البلدان ذات الثقافة الفردانية، على غرار الولايات المتحدة، وإنكلترا، أو فرنسا (في جزئها المركزي)، ليس بلوغ الحكم إشكالاً، بل إنّه تتويج. فالفرد الزعيم هو الفرد المُتحقِّق، القائم بذاته، السعيد بكونه زعيماً. أما في ثقافة جذعية من النمط الألماني أو الياباني، فالأمر مختلف. إذا كانت الظروف العامة تسمح للمجتمع الاشتغالَ بطريقة منسجِمة، فإنّ الأفراد في مستويات الهرم الاجتماعي كافة يكونون بأمانٍ بوجود سلطة أيّاً كانت فوقهم. جميعهم، إنّما ما عدا الزعماء إذ لا تعود تعلوهم أيّ سلطةٍ مطمئنةٍ.

١ يُستخدم تعبير "par inertie" في علم الفيزياء بغرض الإشارة إلى استمرار الحالة القائمة للجسم بفعل قصورٍ ذاتيٍّ. فإذا كان الجسم في حركة، يميل إلى الاستمرار في هذه الحركة بالسرعة والاتجاه نفسيهما ما لم تؤثر فيه قوّة خارجية. وبالمثل، إذا كان الجسم في سكون، يميل إلى البقاء ساكناً ما لم تؤثر فيه قوّة تحرّكه. (م.)

الضيق الذي يستشعره هؤلاء ليس خطِراً للغاية إذا لم يكن البلد قوياً جداً. فغالباً ما يكون له راعٍ خارجي في ساحة دولية قدرته على القرار فيها تافِهة. في المقابل، الويل لقادة البلدان من هذا النمط حين يبدؤون بالسيطرة على محيطهم. دعونا نتذكّر أنّ القيم الأساسية للأسرة الجذعيّة كانت السلطة (للوالد على الأبناء) واللامساواة (بين الإخوة). وتخضع هذه اللامساواة بين الإخوة لتحوُّل فتغدو لامساواة بين البشر والشعوب. تصير السلطة حقّاً في السيطرة على الشعوب الضعيفة. ولأنّ هذه السلطة تسمو في منظار العلاقات الدولية، فهذا يعطي لزعيم دولة قويّة جداً [حقّ القول]: بلدي يفوق البلدان الأخرى كافة، وعليهم الطاعة؛ لا أشعر أنا نفسي بالارتياح إذ عليّ أن أقرِّر بمفردي في غياب هيئة أعلى؛ في النهاية، بلدي يفوق البلدان الأخرى كافة، وهذا أهون الشرور. الويل، قلتُ!

في حالة الأسرة الجماعتيّة، سواء الروسية أم الصينية، تقوِّم المساواةُ السلطويةَ. فتتحوّل مساواة الإخوة إلى مساواة بين البشر والشعوب. هنا يكمن المنبع الأنثروبولوجي، أولاً للكونيّة الشيوعية، ثم للسياديّة الشاملة المعمَّمة لبوتين، التي تقترح رؤية عالم متعدّد الأقطاب، لكن حيث كلّ "قطب"، مساوٍ للآخرين، سلطوي في داخل نطاقه. أن تكون أوكرانيا مساوية لروسيا، فهذه فكرة لم تعبر ببال القادة الروس على الأرجح. مبدأ السلطة هو الذي يسوس، في ذهنهم، العلاقات بين موسكو وكييف.

فلنعد إلى حالة أمّة جذعيّة قوّتها في صعود. النموذج المثالي هي ألمانيا تحت فيلهلم الثاني Wilhelm II. فبعد توحيدها، وغدوّها القوّة الصناعية الأولى في القارة، ومسيطِرة وفارضة للسيطرة، جرّت أوروبا إلى أوّل كارثة. الأفراد الذين كانوا يحكمونها، ليس فقط فيلهلم الثاني وحاشيته، بل أيضاً الطبقات العليا الألمانية، فقدوا الاتصال بالواقع. فتجرّأ زعماؤها على تحدّي لا فرنسا فحسب (وهو ما كان تقليدياً)، بل أيضاً وبالتزامن روسيا وإنكلترا (فيما انضمت الولايات المتحدة إليهما لاحقاً لإيفاء الكَيل). فشكَّل [الألمان] ضد أنفسهم منظومة تحالف ذات قوّة غير مسبوقة. Deutschland über alles [ألمانيا فوق الجميع].

القصور لدى قادة البلدان الجذعيّة في إدارة القوّة أصاب اليابان أيضاً. فجَرَّها إلى

هجوم Pearl Harbor وتحدّي القوّة الاقتصادية الأولى للمرحلة. يمكن نعت فقدان ضبط النفس لدى الرجال الموجودين في قمّة الهرم بجنون العظمة المُحثّ بنيوياً في مجتمعٍ جذعيّ.

أنذرَت عودة ألمانيا بكونها القوّة المسيطِرة في القارة بطورٍ جديدٍ من هذا النوع. كما أنّ تدخلاتها الداعمة لانحلال يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وكذلك تحرُّك الاتحاد الأوروبي تجاه أوكرانيا بقيادةٍ ألمانيةٍ بما أفضى إلى ميدان في عام ٢٠١٤، استدعت جغرافية التوسّع النازي بشكلٍ مخيفٍ. غير أنّ حرب أوكرانيا أظهرت لنا العكس فجأةً: استقالة، وحتى رفض التأثير في الأحداث. فالنخب الألمانية تخلّت، على ما يبدو، عن الدفاع الفوري عن مصالح بلادها، مصلحة تلو أخرى؛ المصالح الطاقية والاقتصادية في حالة العلاقات مع روسيا. لكنّ الألمان على وشك إفساد علاقاتهم بالصين أيضاً، رغم أنّها جوهرية أكثر لاقتصادهم. فيتشكّل لدينا انطباع بأنّنا نشاهد عملَ، أو بالأحرى لاعملَ، الطبقة الحاكمة لمجتمع جذعي قزميّ، ثانوي، ترفض الاستقلال بالذات وتتطلّع إلى الخضوع.

يمكن لعوامل عدّة تفسير هذا الإصرار على رفض الكِبَر. فألمانيا تعاني من شيخوخةٍ شديدةٍ، حيث يبلغ العمر الوسيط ٤٦ عاماً. وربما هذا الرفض يختصُّ به حكم يهيمن فيه المسنّون (gérontocratie)، إذ قلّ ما يكون كبار السن مغامرين. أيضاً قد يكون الضمير التاريخي المثقَل عاملاً تفسيرياً. فبِعطشٍ إلى الاستغفار، راحت ألمانيا تتطلّع إلى أن تكون في جانب الصواب. وتبنّي مثل هذه الهيئة سهَّلَته بداهة العدوان الروسي -إنّه الشرّ المتقدّم، إذا انجرَرنا. فكيف يمكن عدم التضامن مع الصغيرة أوكرانيا؟

غير أنّ السبب الحقيقي أعمق في رأيي، بل منظوميّ. فصعوبة الزعامة في منظومةٍ جذعيةٍ تتفاقم في ألمانيا اليوم بسبب غياب وعي الأمّة، وبالتالي مبدأ توجيهي للعمل. هكذا، يتحوّل القائد الجذعي القلق بطبعه إلى قائد سلبيّ[1]. عندما سنتناول المجتمعات الأنغلو-أميركية، الفردانية، والفارضة للسيطرة تاريخياً أيضاً، سنلاحظ غيابَ مشروع أمّة كما في ألمانيا، يترتّب عن الخواء نفسه، وعن تفكّك للقوى

---

١ السلبيّة (passivité): "شكلٌ من أشكال التكيّف، أو سوء التكيّف، حيث يتبنّى الفرد نمطاً من المُذاعَنة، والتبعية، والانكفاء إلى حالة من عدم الفعل"، وفق American Psychological Association [الجمعية الأميركية لعلم النفس]. (م.)

الجماعية هو نفسه. لن يُنتج سلبِيّةً، بل نشاطيّةً محمومةً تُسيِّرها عصابات أكثر مما يُسيِّرها زعماء أحزاب تهيكلها عقائد. التذرية الاجتماعية في كلّ مكان، وتحتِّم سلبيَّةً بين المسيطَر عليهم، ونشاطيّة بين المسيطِرين. مبدأُ خمولٍ هو نفسه يُحرِّك الأمم الغربية كافة، "خاملة" جميعها، بلا روح.

مع ذلك، ليس أكيداً على المدى الطويل أن يكون خيار السلبية، إذا جاز لنا القول، سلبياً تماماً بالنسبة إلى ألمانيا، حتى لو بدت عواقبُه كارثيةً على المدى القصير. سأجد الفرصة، في خاتمة هذا الكتاب، للحديث عن ألمانيا تتصالح مع روسيا مع هزيمة حلف الشمال الأطلسي. ولا يُستبعد حتى أن تخرج منتصرةً من هذه الحرب المتظاهِرة بخوضها. حينها يمكن لفلاسفةِ الأخلاقِ التّنظير لتفوُّق السلبية فطرياً على الأفعال المحمومة.

يبقى أن نفهم لماذا، باستثناء فيكتور أوربان، أطاع القادة الأوروبيون جميعاً واشنطن منذ بداية الحرب في أوكرانيا، مع الأخذ في الاعتبار أنّ التحفظات الرخوة لشولتز وماكرون كانت بلا معنى. لذلك، يجب علينا الآن إلقاء نظرةٍ فاحصةٍ على المصير الغريب للأوليغارشية الأوروبية. فهذه الأوليغارشية، الجرمانية بعض الشيء ربما لكنّها مستقلة عن الأوليغارشية الحاكمة في الولايات المتحدة، انطلقت انطلاقة جيّدة لكي تسوس باستقلالية، ثم بفظاظةٍ وجدت نفسها تتقهقر، وتصير مكوِّناً تابعاً للمنظومة الأميركية. غير أنّ رفض النخب الألمانية أن تصير الأوليغارشية العليا للقارة لا يفسِّر كلّ شيء.

كسر نموٍّ أوليغارشيٍّ ذي استقلاليةٍ

فلنعد إلى نموّ الأوليغارشية في أوروبا في بداية الألفية. بدا شبه متناغم في ذلك الوقت. وحادثة الاستفتاءين الهولندي والفرنسي لعام ٢٠٠٥، حين فاز بشكلٍ كبير الـ"لا" [على مشروع الدستور الأوروبي]، جرى تجاوزها بسرعة من خلال معاهدة لشبونة التي ستلتفّ بعد عامين على نتائج التصويت. في العمق، تعكس متوالية الأحداث

بمجملها تعزيزاً للمبدأ الأوليغارشي لأنّها تؤسِّس إلى أنّه يمكن إلغاء استفتاءٍ شعبي دون أن يَرُدَّ الشعبُ الفعلَ. إنّه منعطف مهم. ففي بلدَين لهما تقاليد ديموقراطية وليبرالية، لم تعد للشعوب أهمية. وليس بسبب "النخب" فحسب، إنّما لأنّ أيَّ فعلٍ جماعي ما عاد قادراً على تحريك [هذه الشعوب]، بعدما جعلتهم حالة دينية وأيديولوجية صِفر لامعياريين.

بعد مدّة قصيرة من ذلك، أظهرت أزمة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ تسلسلاً هرمياً جديداً للدول. فألمانيا في القمة، وفرنسا في دور الضابط المعاون، بينما تتوزَّع الدول الأخرى في مستويات مختلفة، وتحلّ اليونان في الأسفل تماماً. يمكننا شجب تلاشي مبدأ المساواة بين الأمم، وحرية الشعوب في داخل هذه الأمم. لكن يمكننا أيضاً الاحتفاء ببروز قارّةٍ، في نحو عام ٢٠١٣، هي حتماً أوليغارشية إنّما كانت ترسم طريقاً أوليغارشياً ذا استقلالية. ثمّ بغتةً، بعد بالكاد عشر سنوات، كشفت الحرب في أوكرانيا أنّه ما عاد لأحدٍ في أوروبا فكرٌ أو فعلٌ ذو استقلالية. فيتخلّى قادة دول الاتحاد كافة عن نشاطهم التقليدي، "بناء أوروبا بالكلمات"، ليتحوّلوا إلى روبوتات مُسيَّرة من الخارج، كما لو في فيلم من نوع الخيال العلمي.

يمكن لفرضية جذرية أن تفسِّر هذه الرَوْبَتَة. فأوروبا، الأوليغارشية واللامعيارية في آنٍ، أدركَتْها واجتاحتها آليات خفية للكوكبية المالية. وهذه الأخيرة ليست قوّةً عمياء، ومُضمَرَةً، بل ظاهرة توجِّهها الولايات المتحدة وتتحكَّم فيها. سيُقدِّم لنا تفحُّصُ المجال النقدي وحركة رؤوس الأموال مفتاحاً تفسيرياً غير متوقَّع.

فهم إشكالات الأغنياء

في منظومة أوليغارشية، اقتصادية بقدر ما هي سياسية، تتراكم الثروة في أعلى البنية الاجتماعية. ثم يجب أن تأخذ هذه الثروة سبيلاً ما، وهذه مسألة مُقلِقة للحائز. فما ننساه غالباً أنّ لهذا الأخير إشكالاته هو الآخر، إذ كيف يضع أمواله في مأمن ويجعلها "تشتغل"؟ أودّ هنا شكر بيتر ثيل Peter Thiel (المؤسِّس المشارك لـPayPal)، إذ أوضح لي وجهة نظر الأشخاص الذين يمتلكون المال بالفعل، في خلال مناقشة غنية وأخّاذة

حول النخب الأميركية بوجهٍ خاصٍ.

كانت إحدى الظواهر الأساسية في العقود الأخيرة هي توسّع الدولار بكونه عملة ملاذٍ آمنٍ، وكذلك الملاذات الضريبية كوجهات للأصول الأوروبية، بمراقبة أميركية. يعود ظهور الدولار بكونه عملةً مستخدمةً على نطاق دولي، خارج الأراضي الأميركية، إلى ستينيات القرن الماضي، مديناً بالكثير إلى انحلال الإمبراطورية البريطانية. وقد ألَّف أوليفر بولوغ Oliver Bullough مؤلَّفين يضيئان بوجهٍ خاصٍّ على هذه المسألة: *Moneyland* [أرض المال] و*Butler to the World* [كبير خدم العالم][1]. فنكتشف معه الدور المحرِّك الذي لعبه الحيّ المالي في لندن، ونِثار الإمبراطورية البريطانية، عبر منح الدولار حياةً أكثر حريةً، وأبهج، في خارج دائرة الرقابة المباشرة للإدارة الضريبية الأميركية. بدأ بنك إنكلترا يسمح للبنوك الموجودة في الحيّ المالي بلندن باستخدام الدولار كعملةٍ ومنح قروض بها. رغم الارتباك بدايةً، سرعان ما أدركَت السلطات الأميركية الفائدة الممكن جنيها: فوزارة الخزانة تفقد حتماً رقابتها الحصرية والمباشرة، غير أنّ نطاق عمل الولايات المتحدة يتَّسِع. وبحلول نهاية الستينيات، كان هناك أكثر من مئة فرع للبنوك الأجنبية تعمل في حيّ المال. ولِد ما يُسمّى بـ"euro–dollar"، غير أنّ الأمر تعلّق في الحقيقة بدولار هو "عملة العالم". صارت عملة الدولة الأميركية أداة الاحتياط والمضاربة لأثرياء الكوكب جميعاً، وصارت الولايات المتحدة بحكم الأمر الواقع دولة أثرياء العالم جميعاً. أتعمّد المبالغة، محوِّلاً لمرَّة جديدة اتجاهاً إلى بنيةٍ مُكتملةٍ.

لم يكبح إنشاء اليورو هذه النزعة إلا مدّةً وجيزةً جداً. فأحد تداعيات أزمة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ هو أنّ الناس الذين كانوا يمتلكون المال فعلاً، فقدوا ثقتهم في العملة الموحَّدة. وبين ٠٦/٢٠٠٨ و٠٢/٢٠٢٢ (بداية حرب أوكرانيا)، شهد اليورو تآكلَ قيمته بنسبة ٢٥% في مقابل الدولار. لذا، فضّل الأثرياء الحقيقيون الادّخار بالدولار بدلاً من اليورو. العلاقة السببية دائرِيَّةٌ، لأنّ تحويل أصول الأثرياء إلى الدولار يدعم قيمة هذه العملة.

---

1 Oliver Bullough, *Moneyland. Why Thieves and Crooks Now Rule the World and how to Take it Back*, Londres, Profile Books, 2018 ; *Butler to the World. How Britain Became the Servant of Tycoons, Tax Dodgers, Kleptocrats and Criminals*, Londres, Profile Books, 2022.

وقد لعبت الملاذات الضريبية دوراً جوهرياً في تشغيل هذه الآلية. القائمة الأحدث لـ"الدول والأقاليم غير المتعاونة لأغراض ضريبية"، المنشورة في ٢٠٢٣/٠٢/٢١ في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، ذات مغزى. نجد فيها حتماً الاتحاد الروسي، لكنّ الأمر يقتصر بالنسبة إلى الباقين على كيانات تخضع بدرجات متفاوتة للولايات المتحدة:

- مباشرةً، مثل جزر العذراء الأميركية، وغوام وساموا الأميركيتَين.
- بدرجة أقلّ مباشرةً، مثل بالاو وجزر مارشال.
- عبر بريطانيا أو مستعمراتها السابقة، مثل جزر العذراء البريطانية، وأنغويلا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر البهاماس، وترينيداد وتوباغو، وجزر: فيجي، وفانواتو، وساموا.
- أما بالنسبة إلى كوستاريكا وبنما، ورغم أنّهما ليستا أميركيتين بشكل رسمي، فهما في قبضة الولايات المتحدة.

نرى أنّ نموّ المنظومة يدين بالكثير إلى المملكة المتحدة وتبعيّاتها، المتحرِّرة بدرجات متفاوتة. ومع ذلك، فإنّ السيطرة النهائية أميركية. فقد أنقذت إنكلترا خطوطها المالية الضاخّة، لكنّها باتت بهذا الشكل خاضعة للولايات المتحدة.

مع إنشاء شركات صُوَريّة يتداخل بعضها في بعض، ساهمت الملاذات الضريبية في تشييد عالم غير مرئي لا شك لكنّه يشكِّل جزءاً لا يستهان به من العالم الحقيقي، كما يصف أوليفر بولوغ ذلك في *Moneyland*. ويُقدِّر غابرييل زوكمان Gabriel Zucman في كتابه البارز *La Richesse cachée des nations. Enquête sur les paradis fiscaux* [الثروة المخفية للأمم: تحقيقٌ حول الملاذات الضريبية] (٢٠١٧)، أنّ ١١% من الأصول المالية للأسر المعيشية الأوروبية موجودة في ملاذات ضريبية[1]. مع ذلك، يُكرِّر زوكمان اللازِمةَ القديمةَ المشتملة على إدانةٍ ضمنيةٍ لسويسرا، حيث كان الأثرياء الأوروبيون تقليدياً "يضبّون مصاريهم"، بتعبيرٍ مؤدَّبٍ (فلنذكر أيضاً اللواحق في لوكسمبورغ، وليختنشتاين، وموناكو). غالباً ما يُعدُّ فرض الطاعة على سويسرا انتصاراً للأخلاق على الرأسمالية المالية "بالعموم". غير أنّ قارئ ماركس ولينين،

1 Gabriel Zucman, *La Richesse cachée des nations. Enquête sur les paradis fiscaux*, Seuil, 2017.

الذي يفكِّر بمصطلحات المجموعات المنظّمة اجتماعياً والأدوات الدولتيّة، سيرى الأمور بطريقة مختلفة قليلاً.

رسم بياني جميل جداً من كتاب زوكمان (ص. ٣٣) يُظهر أنّ إيداع أموال الأثرياء الأوروبيين في سويسرا بدأ يركد منذ الثمانينيات ثم ينخفض بشكلٍ طفيفٍ، فيما يُحلِّق في الملاذات الضريبية في بقية أنحاء العالم تحت عين الأميركيين. عندما كانت سويسرا الملاذ الضريبي للأثرياء الأوروبيين، مثّلت حتماً مشكلةً لمختلف الحكومات اليسارية في أنحاء أوروبا كافة. مع ذلك، كانت تضمن استقلال أوليغارشياتنا إزاء الولايات المتحدة. ينبغي لمن هو مؤمن بأوروبا متّحِدة إنّما واقعي ومستسلم إلى الطبيعة الأوليغارشية للاتحاد، أن يناضل لحماية سويسرا بكونها جنّة ضريبية، أو الأفضل أن يناضل لإعادة تأهيلها، بدلاً من مساعدة الأميركيين في الضغط على بنوك الاتحاد الكونفدرالي من أجل كشف أسرارها، إن بقي شيء منها. لا ينبغي له بأيّ حال أن يسعدَ لرؤية السويسريين يدفعون غرامات للاحتياطي الفيدرالي الأميركي (Fed) بسبب تصرّفات هي ترَّهات مقارنةً بتصرّفات المؤسسات المالية الأميركية، المسؤولة عن الركود الكبير (قبل أن تُعوِّمها الدولة الفيدرالية دون معاقبة مديريها)[1]. من الواضح، من وجهة النظر الأميركية، أنّ كسر سويسرا كان جوهرياً من أجل الإمساك بالأوليغارشيات الأوروبية.

إذا كان ٦٠% من أموال الأثرياء الأوروبيين (نسبة يعرضها زوكمان) تُثمِر تحت العين العطوفة للسلطات العليا في الولايات المتحدة، فيمكننا اعتبار أنّ الطبقات العليا الأوروبية فقدت استقلاليتها الذهنية والإستراتيجية. غير أنّ الأسوأ كان لا يزال في الطريق، أي التعرّض لرقابة وكالة الأمن القومي الأميركية (NSA).

لقد قلب الإنترنت حياتنا رأساً على عقب، بما في ذلك حياة الأوليغارشيين. ففي عام ١٩٩٩، كان ١٥% من الأوروبيين يستخدمون الإنترنت، وفي ٢٠٠٣ كانوا

---

١ في تموز/يوليو ٢٠٢٣، أُدين مصرف UBS بدفع ٣٨٧ مليون دولار. يمكن الرجوع إلى المقالة المنشورة بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٢٣، بتوقيع سامانثا ديلوايا Samantha Delouya، في موقع CNN بعنوان: "UBS Hit with $387 Million in Fines for 'Misconduct' by Credit Suisse in Archegos Dealings" [UBS يتلقى غرامات بقيمة ٣٨٧ مليون دولار بسبب "سوء تصرُّف" Credit Suisse في تعاملاته مع Archegos].

٤٢%، وفي ٢٠٢١ بلغوا ٨٧%. اليوم، الجميع يستخدم الإنترنت. لذا علينا وضع الفرضية التاريخية بأنّ طبيعة الآليات المالية ذاتها قد تحوّلت، لا أنّ تشغيلها قد تسارع بفضل الإنترنت فحسب. فبينما في الماضي كان المحظيّون يجهدون، بتواضع، إلى التهرّب من الضرائب، دخلوا الآن في منظومة سحرية للمضاربة مُحَوسَبة بالكامل. فلم يعد المال مخبأً لا غير، بل يشتغل.

تحت عين وكالة الأمن القومي الأميركية

بفضل الرحلات الفورية بين الملاذات الضريبية الأنغلو-أميركية، صار المال الذي كان مخبأً باحتشام في سويسرا يُنتج مالاً. كان ساكِناً، وصار نشِطاً، مشارِكاً في المهرجان الكبير للمضاربة الذي خلصت إليه الكوكبية في طورها الأخير. آتياً من سويسرا أيضاً في بعض الأحيان، وعن طريق لوكسمبورغ في الغالب، غدا [هذا المال] يتحرّك بصورةٍ متزايدةٍ بعيداً من الإنتاج الحقيقي، ويسهم في جعل الاقتصاد يفقد طابعه الواقعي، ليقتاد الغرب هكذا إلى الهزيمة. سنرى كيف يحدث الأمر بمزيد من التفصيل في الفصل التاسع، المتناوِل تفتُّت الاقتصاد الواقعي الأميركي.

رغم ذلك دعونا نتقدَّم في مسألة فقدان الطبقات العليا الأوروبية لاستقلاليتها. فقد جسّد الإنترنت في البداية حلم حرية، ثم واقعاً أكثر قتامة. بعث شعوراً مُثمِلاً في أوّل الأمر: حرية لقاء أشخاص ما كان لنا أن نتحدَّث معهم، وحرية انتقال المعلومة، وحرية إرسال الصور من طرف إلى آخر من الكوكب، وحرية البورنوغرافيا، وحرية حجز تذكرتَي قطار وفندق عند أدنى رغبة، وحرية فحص الحساب المصرفي في أيّ وقت، وحرية تحريك الأموال. ثم انتبهنا في وقت ثانٍ إلى أنّ الإنترنت هو أيضاً تسجيل كلّ شيء. كلّ ما نفعله عليه قطعاً. هو كذلك إمكانية مراقبة الأفعال الجارية فيه كافة، الحاضر منها والماضي، والمالي كما الجنسي.

لا أعتقد أنّ الأثرياء الذين بدؤوا بإيداع أموالهم في الملاذات الضريبية الأنغلو-ساكسونية فهموا على الفور أنّهم يضعون أنفسهم تحت عين السلطات الأميركية ورقابتها. ولا شك أنّ وعياً ما بدأ يتشكّل عندما كُشِفت ممارسات وكالة الأمن القومي

الأميركية (NSA). هذه الوكالة قديمة بِقِدَم وكالة المخابرات المركزية (CIA)، لكنّها لم تحظَ بالأهمية الراهنة قبل الإنترنت. تخصَّصت في تسجيل الاتصالات، وشيَّدت، مثلاً، مركز بيانات مَهيبٍ في ولاية يوتا بتكلفة تزيد على ٣ مليارات دولار.

فكرةُ شرطيٍّ للعالم هي أوّل ما يتبادر عندما نتأمّل في سلطان الرقابة الذي لأميركا. يتدخّل في بلدان صغيرة مثل العراق أو دول أميركا الوسطى: دول فقيرة، واقعة تحت السيطرة. حتى أيضاً الإنسان المعزول المدافع عن نظرية المؤامرة[1]، والخاضع للسيطرة هو الآخر، قد يتخيَّل أنّه بدوره مراقب من وكالة المخابرات المركزية الأميركية. غير أنّنا نغفُل الجوهر، أي الرقابة التي تمارسها وكالة الأمنِ القومي على أوليغارشيات العالم، بوجهٍ خاصٍّ في خارج الولايات المتحدة. لا نفكّر في الأمر لأنّه يتعلّق بمحظيين.

من أجل فتح العيون حول هذه النقطة، لا غنى من قراءة *No Place to Hide* [**لا مكان للاختباء**] للصحافي غلين غرينوالد[2] Glenn Greenwald، ناشر المعلومات التي سرَّبها إدوارد سنودن Edward Snowden، المبرمِج الذي عمل في وكالتَي المخابرات المركزية ثم الأمن القومي، وصار رمزاً للحرية السياسية. كشف سنودن في عام ٢٠١٣ عن برنامج التجسُّس الواسع النطاق الذي أنشأته الحكومة الأميركية. وأعتقد أنّ اللجوء الذي منحته روسيا له هو واحد من أشياء لم يغفرها الأميركيون لبوتين.

إذا كانت وكالة المخابرات المركزية الأميركية تُكرّس نفسَها للتوازنات العالمية، وللتحرّك في الشرق الأدنى أو في غير مكان، يَظهر بوضوح في كتاب غرينوالد أنّ وكالة الأمن القومي تستهدف حلفاء الولايات المتحدة في المقام الأوّل، لا أعداءها. [تستهدف] الأوروبيين، واليابانيين، والكوريين، والأميركيين اللاتينيين. وكان كشفُ خضوع الهاتف المحمول لأنجيلا ميركل للتنصُّت قد ابتدَأ بتنبيه الرأي العام. ندرك عند قراءة كتاب غرينوالد أنّ الإمبراطورية الأميركية ليست فكرةً مجرَّدةً، ولا هي

١ جملة الكاتب: Le complotiste du plateau de Millevaches. فهو استخدم منطقة Plateau de Millevaches الفرنسية ترميزاً إلى الأماكن النائية والمنفصلة عن العالم الخارجي. وهو بعبارته هذه يرسم صورةً لشخصٍ معزولٍ، ويعود إيمانه بنظرية المؤامرة إلى شعورٍ بالتهميش أو بعدم الثقة بالمؤسَّسات الرسمية، البعيدة منه. (م.)

2 Glenn Greenwald, *No Place to Hide. Edward Snowden, the NSA and the U.S. Surveillance State*, New York, Metropolitan Books, 2014 ; trad. fr. *Nulle part où se cacher. L'affaire Snowden par celui qui l'a dévoilée au monde*, JC Lattès, 2014.

انبثقت فقط من رغبة ديموقراطيين متراضين. إنّها تقوم على آليات ملموسة جداً لمراقبة الأفراد.

تتكشَّف جغرافيا غير معروفة للغرب، كما تُرى من واشنطن. فالمملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزِلندا، هي ملحقات (العيون الخمس Five Eyes). أما أوروبا الغربية فأميركا لاتينية ثانية، حيث السيطرة الأميركية أقدم بكثير رغم تراجعها. وقد نبَّهني صديقي فيليب شابلان Philippe Chapelin، ذو الدراية الواسعة في شؤون أميركا اللاتينية، إلى تطوُّر النخب الأوروبية نحو إذعانٍ من النوع اللاتيني-الأميركي، مع فارق أنّ الإنتليجنسيا اليسارية لأميركا اللاتينية ظلّت مستقلةً عن الولايات المتحدة، وهذه ليست الحال في أوروبا.

لا تَعُدّ وكالة الأمن القومي الأميركية سوى ٣٠ ألف موظفٍ مباشرٍ، لكنّها تُفوِّض جزءاً من أنشطتها إلى شركات خاصة تضم من جهتها ٦٠ ألف موظف. يُقدَّر عامةً عدد أعضاء جماعة الاستخبارات (Intelligence Community)، المشتملة على ١٨ وكالة استخباراتية، بنحو مئة ألف شخص. لكنّ هؤلاء لا يشكِّلون سوى نواة لسديم رقابي: ٣٠٠ ألف شخصٍ يبدون لي، بقياس الحدس، تقديراً معقولاً للحجم[١]. إذاً كان المواطنون في أوروبا، وفي فرنسا بوجهٍ خاصٍّ، لا يعرفون أين هي أموال قادتهم، فوكالة الأمن القومي الأميركية تعلَم. ويَعلم هؤلاء القادة أنّها تعلَم.

بكلِّ أمانةٍ، لا أقدر حقاً أن أقول بدقّةٍ إلى أيّ مدى تُمكِّن البيانات التي تجمعها وكالة الأمن القومي الأميركية من إمساك النخب الغربية. كما أنّني أجهل إلى أيّ درجة يمكن لهذه المؤسسة فعلاً بلوغ السجلات المحاسبيّة الخاصة، ولا ما هي قدراتها في تخزين البيانات. لكن يكفي أن تؤمن النخب الأوروبية بسلطان هذه المؤسسة وتشعر بأنّها تحت المراقبة لكي تظهر فعلياً حذرةً للغاية في علاقاتها بالسيِّد الأميركي. الكثير من الناس فعلوا تُرَّهات في خلال الطور المحرِّر ظاهرياً للإنترنت، والذي شهد الغرب في خلاله إفاضةً لشخصيات ماليّة على غرار بنجامين غريفو[٢] Benjamin Griveaux.

---

١ سيبدو تقديري ضعيفاً من الناحية المنهجية، لكنّي هكذا كنتُ قد انصرفتُ إلى تقييم العبء الذي فرضه جهاز الـKGB على الاقتصاد السوفياتي في كتابي *La Chute finale*، مرجع سابق.

٢ بنجامين غريفو: سياسيّ فرنسيّ اشتراكيّ ثم ماكرونيّ، تحطّمت مسيرته السياسية في عام ٢٠٢٠ بعد الكشف عن مقاطع فيديو شخصية ذات طابع جنسي. العنصر المهم في هذه القصة، التي تُعدُّ

بأسفٍ أدمج الخوفَ في تفسيري الإذعان الأوروبي تجاه الولايات المتحدة. هو ليس العاملَ الوحيد وراء الاصطفاف، غير أنّ منظومة السلطان هذه، المُحكَمة تماماً، مع معدّل طاعةٍ يقترب إلى ١٠٠٪، توحي بأنّ جواً شمولياً يسود الدوائر العليا حتماً. أمكن لفلاديمير بوتين السخرية فلمّح إلى أنّ القادة الأوروبيين سيشنقون أنفسهم إذا طلبت الولايات المتحدة إليهم، لكنّهم سيتوسّلون إتمام الأمر بحبال صُنِعت عندهم[1]؛ ثم يوضح أنّ هذا الالتماس سيُرفَض بهدف حماية مصالح صناعة النسيج الأميركية. عند طاعةٍ مُغالية، يكون التفسير مغالياً.

أفول أميركا إنّما اشتداد تأثيرها في أوروبا

لم تكن آليات الرقابة المالية هذه مرغوبةً، بل تسلّلت كما لو على حين غرّة. فالإنترنت، مثلما ذكرت، كان يُنظر إليه أولاً بوصفه أداة حرية، قبل أن نفهم أنّه أيضاً أداة مراقبة لم يسبق لها مثيل. وقد افتتنَت الكوكبيةُ المالية النخبَ العليا لأوروبا الأوليغارشية قيد الإنشاء، ووقعت في فخّ التسجيل الشامل للبيانات.

إذا كانت القبضة الأميركية الأساسية على محميّاتها الأوروبية (والآسيوية) تعود إلى عام ١٩٤٥، فقد عزّزها الإنترنت بجسامةٍ. نلاحظ بالفعل أنّه منذ منتصف العقد الأوّل للألفية، راح التحكّم الأميركي في أوروبا الغربية يثقل. وهنا علينا أن نشير إلى الفجوة الموجودة بين نظرةِ الأوروبيين للولايات المتحدة، ونظرةِ بقية العالم لها. من البيِّن في عيون غير الأوروبيين أنّ قوّة الولايات المتحدة تتقهقر، وبسرعة. فالإنتاج الصناعي الأميركي مثّل ٤٥٪ من الإنتاج العالمي في عام ١٩٤٥، فيما لا يمثّل اليوم سوى ١٧٪. وهذه نسبة غير حقيقية بالكامل، كما سنرى في الفصل التاسع. بالنسبة إلى وزير خارجية الهند سوبرامانيام جاي شانكار Subrahmanyam Jaishankar، وقد أوضح الأمر بالتفصيل في *The India Way* [سبيل الهند]، بديهي أن يتعرّض وزن

في حدِّ ذاتها بلا معنى، هو السذاجة إزاء الإنترنت.

١ وكالة الأنباء الروسية (TASS)، منتصف تموز/يوليو ٢٠٢٣.

الولايات المتحدة في عالم ينمو ويتنوّع إلى انخفاض مطّرد[1]. علاوةً، يرى الهنود في انقباض الإمبراطورية الأميركية امتداداً منطقياً لانقباض الإمبراطورية البريطانية، الذي كانوا شهوداً في الصفوف الأمامية عليه. انطباع الهنود هذا نجده في كلّ مكان: في إيران، والمملكة العربية السعودية، والصين، وتايلاند... في الأماكن كافة باستثناء أوروبا. يبدو الأوروبيون، وربما اليابانيون والكوريون معهم، كأنّهم وحدهم من يرى حلفَ شمالٍ أطلسيٍّ يقوى، وأميركا لا غنى عنها أكثر فأكثر. لكنّ ذلك يعود إلى أنّه بقدر ما تنقبض المنظومة الأميركية في مجمل العالم، تثقل في محميّاتها الرئيسية التي تظل قواعدَ القوّة الأعلى قيمة لها. هنا نحن تخطّينا عقيدةَ بريجنسكي -بل نحن بالأحرى ما دونها. فلم يعد الأمر يتعلّق حقاً بالسيطرة على العالم بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ما صار حيوياً هو التحكُّم بأوروبا وأقصى شرقيّ آسيا، لأنّها تحتاج إلى قدراتهم الصناعية في وضعها الواهن الحالي. إنّه لأمرٌ مدهِش أن نلاحظ إلى أيِّ مدى ارتدّت الأنشطة التكنولوجية المتقدِّمة نحو أطراف الإمبراطورية. فالشرائح الإلكترونية تُصنع في تايوان، وكوريا، أو اليابان. وما تبقى من أنشطة صناعية موجود في اليابان، وكوريا، وألمانيا، وأوروبا الشرقية.

إذا نقّبنا في العقل اللاواعي لحلف الشمال الأطلسي، سنلاحظ أنّ آليّته العسكرية، والأيديولوجية، والنفسية، لم تعد موجودة من أجل حماية أوروبا الغربية، بل من أجل التحكُّم فيها.

بالنظر إلى بنيَتِه الإنتاجية والتجارية الشاملة، يتّضح أنّ الغرب غير متماثل. نرى ظهور علاقة استغلال منظومي للأطراف على يد المركز الأميركي. وكان عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة (في السلع والخدمات) مع الاتحاد الأوروبي قد بلغ في عام ٢٠٢١، عشية الحرب، ٢٢٠ مليار دولار. وإذا أضفنا ٤٠ ملياراً مع سويسرا، و٦٠ ملياراً مع اليابان، و٣٠ ملياراً مع كوريا، و٤٠ ملياراً مع تايوان، مع احتساب فائض قدره ٤,٠ مليار مع النرويج، نحصل على عجز أميركي قدره ٣٩٣ مليار دولار إزاء حلفائها (محميّات ومستعمرات). وهو أكثر من العجز البالغ ٣٥٠ مليار دولار

1 Subrahmanyam Jaishankar, *The India Way. Strategies for an Uncertain World*, Gurugram, HarperCollins India, 2020.

مع الصين الواهنة حقاً في عام ٢٠٢١ مع الخروج من سنوات كوفيد.

أما الحيِّز الأميركي، قلبُ قلبِ الإمبراطورية، فأقل اختلالاً. فكندا، بالطبع، تحقِّق فائضاً قدره ٥٠ مليار دولار إزاء الولايات المتحدة، إنّما ليس أكيداً أنّ قربها لا يجعل منها مكوِّناً "داخلياً" للاقتصاد الأميركي. وفي واقعة غير مألوفة، تُحقِّق الولايات المتحدة فائضاً قدره ٥ مليارات إزاء المملكة المتحدة، و١٤ ملياراً إزاء أستراليا. بينما تحقِّق نيوزيلندا فائضاً قدره مليار دولار.

لقد حان الوقت إذاً لكي نلتفت إلى بريطانيا. أمّة ليست خاملةً فحسب، بل في تيهٍ. ستفقد الهيستيريا البريطانية في وجه روسيا طابعَها المُلغِز.

الفصل السادس

في بريطانيا: نحو الأمّة صفر (تداعي بريطانيا[1])

حزينة وهزلية في آنٍ هذه الصقورية البريطانية. فالإعلانات اليومية لوزارة الدفاع (MoD) تمنحنا انطباعاً كأنّنا نعيش من جديد، وعلى نحوٍ تهكُّمي، معركة بريطانيا [١٩٤٠-١٩٤١] أو معركة الأطلسي. في ذلك الوقت، كانت الإمبراطورية البريطانية تقاتل، على مستوى العالم، من أجل الحضارة. أما اليوم، فالجيش البريطاني على حال نظيره الفرنسي، قد يعجز حتى عن القيام بعمليات في أفريقيا فتُعرِّضه للكره. والمملكة المتحدة لا تمتلك الأسلحة النووية حقّاً، لأنّها تعتمد على الولايات المتحدة في صيانتها، ومن غير الواضح إطلاقاً إن كان بالإمكان استخدامها دون إذنٍ أميركي. يُلقي بنا جنون العظمة السينمائي، إذا جاز التعبير، لوزارة الدفاع في مكانٍ ما بين جيمس بوند وOSS 117 -مع فارق أنّ الأوّل يسعى بقدر أكبر إلى تهدئة الصراع مع روسيا، بينما OSS 117 يُتِمّ المهمة العبثية التي كلّفته بها الأجهزة الفرنسية رغم غبائه.

هذا الصياح البريطاني يثير حيرة حتى الأميركيين أنفسهم، إذ لم يتوقّعوا هذا القدر.

---

١ هذا الشق من العنوان الموضوع بين هلالين كما في الفرنسية هو في الأصلِ لعب على الكلام، إذ يستند الكاتب إلى نشيدٍ وطنيٍّ بريطانيٍّ هو Rule Britannia ليستخدم بدلاً منه بالفرنسية Croule Britannia، بمعنى تداعي بريطانيا. (م.)

كانت الاتِّباعية المعتادة ستكفي، كما فعل [العُمّالي] توني بلير Tony Blair عندما انضمّ إلى جورج بوش الابن في حرب العراق الثانية. الوجه المأسوي لهذا الهرج هو أنّ البريطانيين يدفعون في كل مرحلةٍ نحو تصعيد الحرب رغم عدم امتلاكهم الكثير من العتاد لإرساله. فعندما بدا زيلينسكي مستعداً للتباحث مع بوتين عقب الهجوم الروسي الأوّل، برز بوريس جونسون Borris Johnson من بين الذين أقنعوه بعدم التفاوض، حابِساً إيّاه نهائياً في دور المحارِب. وكان البريطانيون أوّل من أرسل دبابات Challenger 2 الثقيلة، وصواريخ بعيدة المدى من نوع Storm Shadow، وذخائر ذات يورانيوم منضَّب. ذلك كلّه بكميات لا تستحق الذكر (١٤ دبابة)، لكنّ الهدف تحفيز الفرنسيين الذين سيعقبون بإرسال صاروخ Scalp، التوأم لـStorm Shadow، وكذلك الألمان الذين سيقدِّمون، أو وعدوا بتقديم، دبابات Leopard 1 و2 بأعداد أكبر. اكتشفنا حينها أنّ ألمانيا بارعة في تصدير المركبات لا المدنية فحسب إنّما العسكرية أيضاً، لأنّ Leopard 2 بيعت، جديدة أو مستعملة، إلى هولندا، والنرويج، وكندا، واليونان، والمجر، وفنلندا، وإسبانيا، والدنمارك، والسويد، وسويسرا، وبولندا، والبرتغال، وتركيا، وقطر، وسنغافورة، وتشيلي، وإندونيسيا. وفي نحو نهاية صيف ٢٠٢٣، كانت أوكرانيا قد تلقّت ١٤ دبابة من بولندا، و٨ من كندا، ومثلها من النرويج، و٦ من إسبانيا، و٣٦ "قيد التسليم" من ألمانيا[١]. هذا العتاد الأوروبي كلّه، وبكمية إجمالية تظل غير لافتة، يبدو أنه استُخدِم (وأُهلِك؟) في خلال الهجوم الأوكراني المضاد صيفَ ٢٠٢٣. تبعت الولايات المتحدة بريطانيا في إرسال ذخائر بيورانيوم منضَّب، ورغم إنهاك مخزونها من الذخائر التقليدية، فإنّها الوحيدة التي أرسلت إلى الأوكرانيين قنابل عنقودية. كان الجميع ينتظر وصول دبابة Abrams الأميركية إلى الجبهة، لكن من دون أقوى دروعها (خشية وقوع سرِّها في أيدي الروس)، في حين كانت قد احترقت دبابتا Challenger على الأقل في سهول أوكرانيا.

لحظة ليز تروس

أحياناً تُفسَّر الصقورية البريطانية بمثابة ردّ فعل على بريكست. إذ إنّه لم يُتِح في واقع

١ ويكيبيديا، اطّلع عليه في ١٣/٠٩/٢٠٢٣.

الأمر عن نجاح اقتصادي كبير، وبالتالي ربما أثار لدى البريطانيين خوفاً من العزلة وحاجة للعودة إلى شركائهم الأوروبيين، من خلال هذه النشاطية الدبلوماسية وشبه-العسكرية. مثل هذا التفسير ليس بلا معنى، لكنّه دون الواقع بكثير. يجب علينا أولاً أن نعود إلى معنى بريكست.

ينبغي لي الاعتراف هنا بالخطأ الذي ارتكبتُه في تحليلي الأوّل لهذا الحدث. فقد رأيتُ فيه، كما رأى كثيرون، انبثاقاً لهويّةِ أمّةٍ، في إنكلترا على الأقل لأنّ إسكتلندا صوّتت من أجل البقاء في الاتحاد الأوروبي. لكنّ الواقع أنّ بريكست تولّد من انبجاسٍ للأمّة البريطانية. وهذه الفرضية تُفسّر أيضاً التفرقة، حول المسألة، بين إنكلترا وإسكتلندا اللتين أفضى اتحادهما عام ١٧٠٧ إلى نشوء الأمّة البريطانية، وبشكل كبير على أساس هوية بروتستانتية مشتركة، كما أوضحت ليندا كولي[1] Linda Colley.

فلنذهب أبعد في اعترافي. بقيتُ مشبَعاً بالرؤية التقليدية لإنكلترا براغماتية، وعقلانية، وجلودة، ونجحتُ حتى في نسيان أنّها كانت فاعلاً كبيراً للثورة النيوليبرالية، وأنّها شاركت في حرب العراق الثانية رغم معارضة داخلية قوية.

أدين إلى لِيز تروس Liz Truss باستِنارةٍ. فأوّل كلمة لها كرئيسة للوزراء، في ٢٠٢٢/٠٩/٠٦، أمام مقرّ ١٠ داونينغ ستريت، تسبّبت لي بصدمةٍ إدراكيةٍ: فهيئتُها الغريبة كبرجوازية صغيرة متوتّرة وأنوفة كانت بريطانيةً بقدرٍ قليلٍ جداً! تلا ذلك سيلٌ من المعلومات المفاجئة التي انتهى عقلي المتحرِّر، بفضل تروس، بقبولها. فأبدت صحيفة *Guardian* دهشتها من أنّ الأعضاء الأربعة الأبرز في حكومة ليز تروس لم يكونوا رجالاً ولا بيضاً. فرئيسة الوزراء امرأة بيضاء، والمستشار المالي كواسي كوارتنغ Kwasi Kwarteng من أصلٍ غاني، ووزير الخارجية جيمس كليفرلي James Cleverly والده بريطاني لكن والدته من سيراليون، ووزيرة الداخلية سويلا برافرمان Suella Braverman من أصل هندي. التباين مثير مع حكومة فرنسية غالبية وزرائها البارزين، حتى وإن كان لبعضهم جدّ مغاربي، يبدون كبُرجوازيين صغار من الأقاليم، من ماكرون إلى لو مير مروراً ببورن. (أوضِح، لتجنّب سوء الفهم، شعوري بأنّني جسدياً أقرب إلى مواطنيّ من أصول مغاربية، من القرب إلى حكّامنا).

---

1 Linda Colley, *Britons. Forging the Nation 1707–1837*, Londres, Pimlico Books, 1994.

في الواقع، يطبع التطوُّر الحديث لبريطانيا تنوُّعاً مذهِلاً للسياسة في أعلى المستويات. فلنأخذ منصب مستشار الخزانة، ثاني أهم شخصية في الحكومة، وهو أعلى مكانةً في المملكة المتحدة مما هو عليه وزير الاقتصاد والمالية في فرنسا. يمكن تتبُّع قائمة مستشاري الخزانة حتى العصر الوسيط البعيد. في السنوات الأخيرة، توالى على هذا المنصب الذي يأخذ شاغله من المبنى رقم ١١ داونينغ ستريت مقرّاً (المجاور لمبنى ١٠ داونينغ ستريت)، أشخاصٌ من "الأقليات العرقية". ففي تموز/يوليو ٢٠١٩، شغله ساجد جاويد Sajid Javid، من أصولٍ باكستانية، وتلاه في شباط/فبراير ٢٠٢٠ ريشي سوناك Rishi Sunak، رئيس الوزراء الحالي، من أصول هندية، ثم ناظم الزهاوي Nadhim Zahawi في تموز/يوليو ٢٠٢٢، من أصولٍ كردية، وخلَفَه في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ كواسي كوارتنغ، المذكور أعلاه. ولم يعد المنصب إلى شخص "أبيض"، كما يُقال هناك، إلا مع جيريمي هانت Jeremy Hunt في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

ذلك كلّه في أجواء من الجنون الاقتصادي. فكواسي كوارتنغ كان قد أعدَّ، بالتعاون مع ليز تروس، سياسةً مُستغرَبةً تقوم على خفض الضرائب دون أيّ تمويلٍ بديلٍ. فكانت النتيجة: أسواق أصابها الذعر، وجنون بالكاد يقلّ لبنك إنكلترا. نسيَت تروس وكوارتنغ أنّ الجنيه الإسترليني، على عكس الدولار، ليس العملة الاحتياطية العالمية التي تُمكن الدولة من فعل ما يحلو لها.

الشخصيات "الملوَّنة" في حزب المحافظين هم محافظون حقيقيون، "tories" حقيقيون، وقد اشتهروا براديكاليتهم في مجال الحفاظ على النظام، وبنيوليبراليّتهم. فلنفكِّر في بريتي باتيل Priti Patel، وزيرة الداخلية ذات الأصول الهندية، التي كانت صارمةً إلى درجة تكاد تجعلنا نرِقُّ لجيرالد دارمانان Gérald Darmanin.

شخصية أخرى "ملوَّنة"، حمزة يوسف Humza Yousaf، رئيس وزراء إسكتلندا ورئيس الحزب الوطني الإسكتلندي (SNP)، من أصل باكستاني. ونضيف أيضاً نجماً آخر، أقلّ ارتباطاً مباشرةً بالسياسة لكنّه متشدِّد في رهاب روسيا: المدَّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان Karim Khan (ابن طبيب أمراض جلدية باكستاني وممرضة بريطانية)، وهو نفسه من أصدر مذكّرة توقيف بحق فلاديمير بوتين فأُدرِج بالمثل في قائمة المطلوبين في روسيا. ولكريم خان شقيق، عمران أحمد خان

Imran Ahmad Khan، أحد نوّاب المحافظين الذين ساهموا في خسف الجدار الأحمر (Red Wall)، أي الحصن العمّالي المنيع في شمال إنكلترا. ومع ذلك، لم تطل مسيرته النيابية. فبعد بداية متباهيةٍ به (رغماً عنه) بكونه في الآن نفسه أوّل نائب محافظ، ومثليّ، وملوّن، تعرَّض للملاحقة بتهمة الاعتداء الجنسي على قاصرٍ ذي ١٥ عاماً. لزيادة الطين بلّة، فهو تابعَ نصف دراساته العليا في... روسيا. لا أتناول هؤلاء الأفراد وهذه الأحداث بهدف منافسة مجلات مثل *Voici* أو *Gala* [المهتمّتَين بأخبار النجوم والشخصيات]، إنّما لكي أوضِح للقارئ الفرنسي (أو غير البريطاني) أنّ المملكة المتحدة عالم قائم بذاته، وتحدُث فيه ظواهر أخّاذة أكثر من رهاب روسيا.

يبدو ريشي سوناك Rishi Sunak أشدّ عقلانية. فهو لم يشارك، مثلاً، في كتابة النص النيوليبرالي المثير جداً للجدل، الذي أعلن في عام ٢٠١٢ الخطة الاقتصادية المجنونة لعام ٢٠٢٢، والموقَّعة من كواسي كوارتنغ، وبريتي باتيل، ودومينيك راب Dominic Raab، وكريس سكدمور Chris Skidmore، وليز تروس، بعنوان "Britannia unchained"[1] [بريطانيا بلا قيود]. وبمجرَّد أن صار رئيساً للوزراء، اكتفى بأداء القسم على نسخة من **البهاغافاد غيتا**، وهو جزء مقدَّس من الملحمة الهندوسية **المهابهارتا**. زوجته، مليارديرة (بفضل والدها) هندية، ولا تحمل الجنسية البريطانية (في سابقة!)، فيما جذبت انتباه مصلحة الضرائب قبل بضع سنوات.

لم أذكر حتى الآن سوى أعضاء من حزب المحافظين الحاكم حالياً. لكنّ الغالبية العظمى من النواب "الملوَّنين" ينتمون إلى الحزب العمّالي. فلنفكِّر فقط في عمدة لندن، صادق خان Sadiq Kahn، ذي الأصول الباكستانية.

هذا التطوُّر مذهِل بمعنى ما، لكن ينبغي لنا فهم دلالاته الاجتماعية والتاريخية. فقد كانت إنكلترا بلداً "أبيضَ" وبروتستانتياً، وطبقته الحاكمة بيضاء وبروتستانتية. أمّة وُلِدت من معارضتها الكاثوليكية، وأقامت إمبراطوريتها على قناعة ضمنيّة بتفوُّق "البيض" (وطبعاً البروتستانت). يمكننا بصورة متزامنة الابتهاج لاختفاء العنصرية البريطانية (على غرار العنصرية الألمانية)، والتساؤل في الوقت نفسه عن ماهية

1 *Britannia Unchained: Global Lessons for Growth and Prosperity*, Londres, Palgrave MacMillan, 2012.

الموضوع التاريخي المُسمّى المملكة المتحدة في وقت لم يعد يُحكَم حصراً من بروتستانت بيض. سأطرح السؤال نفسه في ما يتعلّق بالولايات المتحدة.

تحية ليونسكو[1]: جرد الاختلالات الوظيفية البريطانية

لا تُشكِّل الأقليات العرقية، أو ما يُعرَف بـBAME (السود، والآسيويون ASIAN[2]، والأقلية العرقية)، سوى ٧,٥% من السكان البريطانيين[3]. لكن واضح أنّها على المستوى الرمزي تُمثِّل أكثر ضمن الطبقة السياسية. لقياس مكانتها بعمق أكبر في المجتمع البريطاني، دعونا نركِّز على التعليم العالي الذي يساهم بشكلٍ كبيرٍ في تحديد الطبقة الوسطى ضمن المجتمعات المتقدِّمة. قلّما سنبتعد من السياسة. ففي المملكة المتحدة (كما في أماكن أخرى من الديموقراطيات الليبرالية السابقة)، ولّى زمن فوز عمّال بمقاعد برلمانية. غدت حيازة شهادة تعليم عالٍ، أيّاً كان مدى تدنّيها، شرطاً أساسياً لدخول عالم السياسة.

في عام ٢٠١٩، كانت احتمالية بلوغ شابٍ إنكليزي أبيض التعليم العالي ٣٣%، و٤٩% للسود، و٥٥% للآسيويين. ومن بين هؤلاء الآسيويين، الذين يشملون بشكلٍ رئيسي أشخاصاً من أصول هندية أو باكستانية، ترتفع احتمالية بلوغ ذوي الأصول الصينية التعليمَ العالي إلى ٧٢%[4]. يمكن أن نعزو جزءاً كبيراً من التفوُّق لدى الهنود والصينيين إلى بُنى أسرية عمودية (جماعتيّة لكنّها تمنح مكانةً خاصةً للابن

---

١ كان المؤلّف المسرحي الروماني-الفرنسي أوجين يونسكو Eugène Ionesco (١٩٠٩-١٩٩٤) أحد مؤسسي نمط من الدراما عُرِف بمسرح العبث. (م.)

٢ تحيل ASIAN في المملكة المتحدة إلى الجنوب آسيويين بدرجة أكبر من الآسيويين. يستخدم الكاتب التعبير كما هو بالإنكليزية في ما خصّ المملكة المتحدة وأقلياتها العرقية، وسيقول بعد قليل إنّ ASIAN "يشملون بشكلٍ رئيسيٍّ أشخاصاً من أصول هندية أو باكستانية". (م.)

٣ يحيل هذا الرقم والأرقام التالية إلى الـ BAME المولودين في إنكلترا.

٤ معدَّل الالتحاق بالتعليم العالي:

https://www.ethnicity-facts-figures.service.gov.uk/education-skills-and-training/higher-education/entry-rates-into-higher-education/latest.

البِكر)، وكذلك إلى التقاليد السيخية أو الكونفوشيوسية التي تقدِّر التعليم. الأسرة النووية المطلقة للإنكليز البيض لا تفرض رقابةً على أبنائها بالفعالية نفسها، ولم تَعُد البروتستانتية صِفر اليوم تنقُل، بطبيعتها، الإمكانات التعليمية لبروتستانتية في حالةِ نشِط أو زومبي. غير أنّ لدى السود أيضاً فرصاً أكبر لنيل التعليم العالي مقارنةً بالبيض. والحال أنّ لا البُنى الأسَرية الأفريقية أو الأنتيليّة، ولا التقاليد الدينية، المسيحية، أو الإحيائية، أو الفودو، المتراكِبة معها، تشجِّع على التعليم بوجهٍ خاصٍّ.

هنا نحن نواجه حَيَداناً للقوى الأنثروبولوجية والدينية بفعلِ عاملٍ مُلغِز. بمقدورنا إظهار الخروج على القاعدة من خلال الوقوف على انفكاك صلةٍ خطِّيَّةٍ بين عاملَين مُتغيِّرَين: ففي أنحاء العالم كافة، يتَّصِل الأداء التعليمي بصلةٍ وثيقةٍ بمعدَّلات وفيات الرُضَّع. فكلّما انخفضت هذه الوفيات، ارتفع الأداء التعليمي. في إنكلترا، معدَّل وفيات الرُضَّع بين البيض هو ٣ لكل ١٠٠٠، بينما يبلغ لدى السود ٦,٤. هذا الانفكاك للصلة الخطِّيَّة بين مُتغيِّرَي الأداءين التعليمي والطبي يُمثِّل خروجاً على القاعدة على الصعيد السوسيولوجي. ويُظهِر أنّ الـBAME يستفيدون من تمييزٍ إيجابي في التعليم كما في السياسة أحياناً.

في هذا البلد الذي أرخى بنفسه لتخيُّلات الحرب بعيداً من الواقع، أنتقلُ دون تمهيدٍ إلى الفَقْر لكي أُبرِز جيّداً الشعور بتوازن مختلّ في كل مكان تقريباً. فقد أفادتنا صحيفة *Guardian* في عدد ٢٠٢٢/٠٥/١٨ أنّ الشرطة تلقَّت تعليمات بالتعامل بحِكمةٍ (أو بغضّ الطرف؟) مع الأشخاص (نساء مُسِنّات؟) الذين يُضبَطون وهم يسرقون من المتاجر لأنّهم جائعون. هنا نقع من جديد، رغم كل شيءٍ، على إنسانية إنكلترا التقليدية، لكنّها تجد نفسها أمام تولّي تبعات تدمير قاعدتها الإنتاجية نتيجة الثورة النيوليبرالية.

عودةً إلى الهمجية ما بعد الحداثية. ففي الشهر نفسه [أيار/مايو ٢٠٢٢]، أُبرِم اتفاق مع رواندا يقضي بترحيل المهاجرين غير النظاميين إليها، غير أنّ محكمة الاستئناف في المملكة المتحدة أقرَّت بمخالفة الترحيل للقوانين. يصعب عليّ تخيُّل المحكمة العليا تصادق على هذا المشروع العجيب.

فمبدأ الترحيل في حدِّ ذاته قاسٍ بعض الشيء، لكن إذا كانت الوجهة بلداً شهد إبادة

جماعية، فهذا كثير جداً. [في ١٢/ ٢٠٢٢]، حين صنّف البرلمان الألماني الاتحادي المجاعة الكبرى في أوكرانيا (هولودومور) بوصفها إبادةً جماعيةً، اندهشتُ لافتقار ألمانيا إلى حسّ الفكاهة إلى درجة الزعم، عبر ممثّليها المنتخبين، تعليمنا بأسلوبٍ عارفٍ ما هي الإبادة الجماعية. لكن إذا سعت الحكومة البريطانية إلى جعل رواندا وجهةً للترحيل، فأتساءل عمّا إذا لم تُنجِب الحالةُ صِفر للدين والأيديولوجيا -في إنكلترا!- حالة صفرٍ لحسّ الفكاهة أيضاً. يُلاحَظ بصورة أكبر تبلور أخلاقيةٍ صِفرٍ يمكن أن يُرجَع إليها أيضاً تسليم أوكرانيا ذخائر يورانيوم مُنضّب.

أما مصير جوليان أسانج Julian Assange في لندن، فيطرح سؤالاً حول هامش الحرية الذي تحتفظ به المملكة المتحدة ضمن المنظومة الأميركية؛ وحول إذا ما كانت حرية الإعلام والتعبير، العزيزة على الثقافة السياسية الإنكليزية، تحتفظ بفرصة للبقاء وسط هذه الحالة صِفر لأشياء كثيرة[١]. فبعد اللجوء إلى سفارة الإكوادور بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٩، اعتقلت الدولة البريطانية أسانج بناءً على إجراءات تسليم أطلقتها الولايات المتحدة بتهمة "التجسُّس". وفي ٢٠/٠٤/٢٠٢٢، سمحت العدالة البريطانية بتسليمه إلى الولايات المتحدة. يتعيَّن على وزير الداخلية البريطاني توقيع الأمر، فيما استأنف محامو أسانج قرارَ التّرحيل[٢]...

أسأل نفسي إلى أيّ مدى تتداخل الحرب في أوكرانيا مع هذه التغيّرات الطارئة. لا بدّ أنّ الرابط وثيق، إذ إنّ ترحيلاً فعلياً لجوليان أسانج [كان سيوقِّع] رسمياً إذا جاز التعبير على نهاية استقلال المملكة المتحدة. وبشكلٍ لا يقل رسميةً، يمنحها مكانةَ تابعٍ إلى أميركا. ولا شك أنّ بوتين، الذي يُعدّ حاميَ حرية سنودن، [كان] سيستغلّ الفرصة لتقديم عرضٍ من الفكاهة الروسية.

أكرِّر بشدّة: لا أكتب هذه السطور لكي أسخط، بل لأنّني أسعى بكوني مؤرِّخاً إلى

---

١ جوليان أسانج مؤسس WikiLeaks. وقد اكتسب شهرةً واسعة بعد عام ٢٠١٠، مع نشر الموقع معلوماتٍ حول كيفية إدارة الولايات المتحدة وحلفائها للحروب في العراق وأفغانستان. ثم غدا في قلب قضية قانونية-سياسية تشمل السويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأدت إلى حرمانه من حريته بدءاً من عام ٢٠١٠ في ظروف جعلت من الممكن وصفه بالسجين السياسي.

٢ شهدت القضية تطوّرات كبيرة مذّاك، وصولاً إلى إطلاق سراح أسانج بكفالة بعد مفاوضات مع السلطات الأميركية بشأن صفقة إقراره بالذنب بخرق قانون التجسّس، وهو ما حصل في حزيران/يونيو ٢٠٢٤، ويعود بموجب ذلك إلى أستراليا. (م.)

فهم طبيعة المجتمع البريطاني الحالي.

فلنواصل جرد الاختلالات الوظيفية في بريطانيا على طريقة يونسكو. في إحصاءات هيئة الخدمات الصحية الوطنية (NHS)، فخرُ ما بعد الحرب للأمّة، ورمز الدولة الاجتماعية (دولة اجتماعية وأمّة نشِطة هما وجهان لعملة واحدة)، نكتشف أنّه كان من بين الأطباء الجدد المسجَّلين في المملكة المتحدة، في عام ٢٠٢١، ٣٧% فقط بريطانيون، و١٣% من دول الاتحاد الأوروبي، و٥٠% من بقية العالم، لا سيما من الهند وباكستان. لكن، ما هذه الأمّة التي ما عادت قادرة على تكوين أطبائها الخاصّين لرعاية مواطنيها؟

بدأ هذا الافتقار يؤثِّر في الحالة البيولوجية للسكان. فنستشهد مجدداً بصحيفة *Guardian*، الغنية بالمعلومات بقدر الخمول في هيئتها الصقورية (وهو موقف شائع في معظم الصحافة البريطانية، دون أيّ اختلاف هنا عن فرنسا):

> يُظهِر الأطفال البريطانيون الذين نشؤوا في خلال سنوات التقشّف تخلُّفاً في الطول عن عدد من أقرانهم الأوروبيين. في عام ١٩٨٥، كان الصبية والبنات البريطانيون يحتلّون المرتبة ٦٩ من بين ٢٠٠ دولة من حيث متوسِّط الطول عند عمر الخامسة. لكن في عام ٢٠١٩، تراجع الصبية إلى المرتبة ١٠٢ والبنات إلى المرتبة ٩٦. بلغ متوسط طول الصبي ذي السنوات الخمس ١١٢,٥ سنتيمتراً، في حين بلغ متوسط طول الفتاة ١١١,٧ سنتيمتراً.
>
> في هولندا، يبلغ متوسط طول الصبي البالغ من العمر ٥ سنوات ١١٩,٦ سنتيمتراً، بينما يبلغ متوسط طول الفتاة ١١٨,٤ سنتيمتراً. في فرنسا، الأرقام هي ١١٤,٧ سنتيمتراً و١١٣,٦ سنتيمتراً على التوالي. في ألمانيا، تبلغ الأرقام ١١٤,٨ سنتيمتراً و١١٣,٣ سنتيمتراً. ويبلغ متوسط طول الصبيان الدنماركيين ١١٧,٤ سنتيمتراً، بينما يبلغ طول الفتيات الدنماركيات ١١٨,١ سنتيمتراً (كذا في المصدر sic).
>
> وفق الخبراء، يعود أصل هذه الظاهرة إلى نظامٍ غذائيٍّ سيّئٍ واقتطاعات في

ميزانية منظومة الصحة. لكنّهم أشاروا أيضاً إلى أنّ الطول يُعدُّ مؤشِّراً مهمّاً على ظروف الحياة العامة، بخاصةٍ الأمراض والعدوى، والضغط النفسي، والفقر، وجودة النوم[1].

فلنواصل جولة الأفق حول حالة الكرب البريطاني بإلقاء نظرة على الوضع الاقتصادي للطبقات الوسطى. فلنضع أنفسنا مكان جامعي بريطاني: راتبه لا يتحرَّك، ومعاشه التقاعدي سيُخفّض بنسبة ٣٠%، وعانى تضخماً تجاوز ٦% في صيف ٢٠٢٣، بينما لا ينفك معدّل الفائدة على قرضه العقاري يرتفع بسبب السياسة النقدية لبنك إنكلترا. الإفقار وانخفاض القوّة الشرائية يلوح في الأفق.

يُظهر منحنى متوسِّط العمر المتوقَّع (الرسم البياني ٦,١) أنّه إذا كانت الولايات المتحدة وحدها قد سجّلت انخفاضاً هائلاً بين عامَي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، فإنّ المملكة المتحدة عانَت تباطؤاً ملموساً منذ الثمانينيات (سنوات مارغريت تاتشر). فقد صار التقدّم أبطأ مما هو عليه في فرنسا أو إيطاليا، وأبطأ حتى من ألمانيا، المربَكة بدءاً من عام ١٩٩٠ بإعادة التوحيد. بالتالي، تفرض علينا كرونولوجيا الحركة الديمغرافية النظرَ في العواقب العملية للنيوليبرالية.

التفتُّت الاقتصادي

لم تكن مارغريت تاتشر شريكة ثانوية لريغان، ولا كان توني بلير نسخةً باهتةً عن بيل كلينتون. إنّ التحوُّل النيوليبرالي للمملكة المتحدة لم يكن أقلّ أهميةً من الذي عرفته الولايات المتحدة. طبعاً لا يزال البريطانيون أوروبيين من نواحٍ عدّة. فالتفاوت في الدخل على الضفة الأخرى لبحر المانش ليس قابِلاً للمقارنة مع التفاوت الذي يتّسع في الولايات المتحدة. كما أنّ العنف الناتج من جرائم القتل يبقى منخفِضاً، عند مستوى أوروبي. لكن في مجالات أخرى، ذهبَت المملكة المتحدة أبعد قليلاً

---

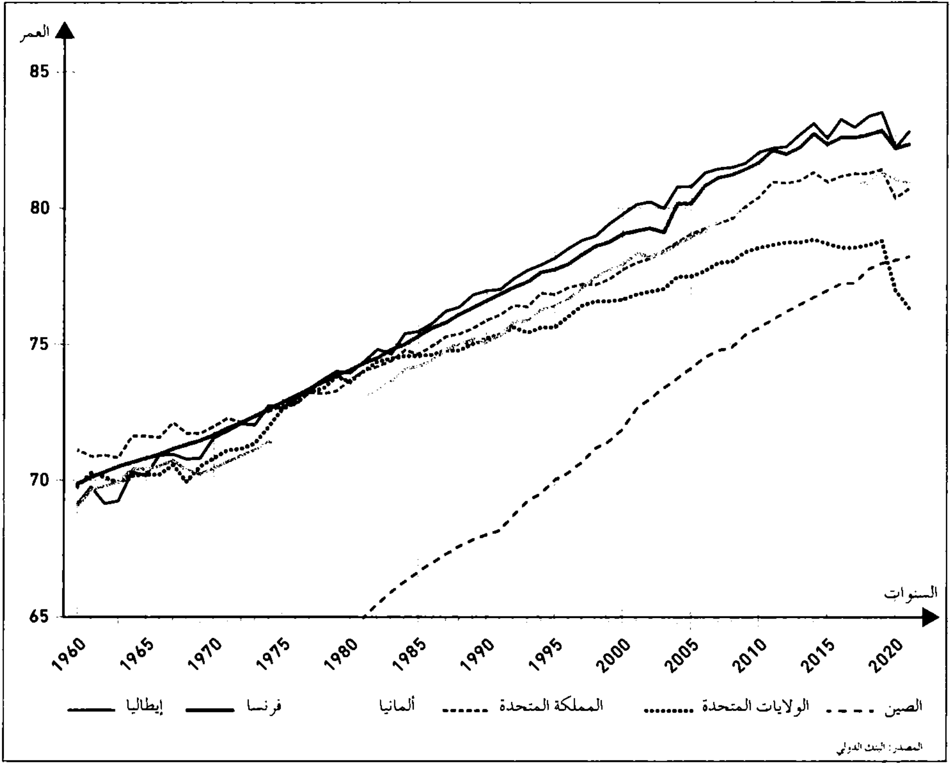
١ "Children Raised Under UK Austerity Shorter than European Peers, Study Finds"، *The Guardian* [الأطفال الذين نشؤوا في ظل التقشف البريطاني أقصر قامة من نظرائهم الأوروبيين، دراسة]. ٢٠٢٣/٠٦/٢١.

من عملاق ما وراء الأطلسي. فبوجهٍ خاصٍّ، وببساطةٍ شديدةٍ، وضعتها النيوليبرالية في وضعية أشدّ خطورة بكثير بسبب صغر حجمها وقوّتها الضامِرة. فهي تفتقر إلى موارد دولة قارّية وعمقها الإستراتيجي. وبعكس الولايات المتحدة، لا يحوي نسيجها الحضري خمسة عشر تجمُّعاً سكانياً يزيد تعداد كلٍّ منها على ٥ ملايين ساكن. بل تضم واحدة فقط هي لندن، بنطاق يستجمع ١٠ ملايين نسمة، أي ١٥% من السكان. تستقطب العاصمةُ المجتمعَ بمفردها وبخطورة. فرنسا أيضاً مُستقطَبة، إنّما يزن التجمّع السكاني الباريسي أكثر لاستيعابه نحو ١٦% من سكان البلاد. لكنّ مساحة فرنسا التي تزيد بمقدار الضعف (٥٥١,٦٩٥ كيلومتراً مربّعاً في مقابل ٢٤٣,٦١٠ للمملكة المتحدة) تمنح استقلاليةً ثقافيةً أكبر للمدن الواقعة في خارج حوضِ باريس. إنكلترا وحدها، بمساحة ١٣٠,٢٧٩ كيلومتراً مربّعاً، صغيرة حقّاً، وبالكاد تكبر حوضَ باريس المقدَّر بمساحة ١١٠ آلاف كيلومترٍ مربّعاً. وإلى جانب التركُّز الاجتماعي-الاقتصادي الذي تُعدُّ لندن مقرَّه، يضاف غياب الموارد الطبيعية منذ نضوب احتياطيات النفط في بحر الشمال.

كانت عملية خفض الأنشطة الصناعية البريطانية أو إزالتها أوضح مما عليه في بقية الدول الكبرى للعالم الغربي. فإذا لم يُشكِّل عديد العاملين في الصناعة في كلٍّ من فرنسا والولايات المتحدة سوى ١٩% من القوى العاملة في عام ٢٠٢١، فهو كان ١٨% فقط في المملكة المتحدة. بالمقارنة، تبلغ النسبة ٢٨% في ألمانيا، و٢٧% في إيطاليا، و٢٤% في اليابان. لقد ذهبت بريطانيا إلى حدِّ التضحية بقدرتها على تصميم السيارات العادية. فصحيح أنّها لا تزال تُصنَّع في البلاد، لكنّها لم تعُد بريطانية. الأهم من ذلك أنّ المملكة المتحدة هي البلد الذي شهد الاقتصاد فيه أقصى درجات الأموَلة[1]، حتى أكثر مما هي الحال في الولايات المتحدة. تُشكِّل الصناعة المالية (كما يُقال بلباقة لإخفاء واقع أنّها لا تنتج شيئاً تقريباً) نسبة ٧,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في ما وراء الأطلسي. لكنّها في المملكة المتحدة ٨,٣%. أخيراً، ما يسمح

١ تُعرِّف النشرة البحثية الإلكترونية Géoconfluences الأموَلة (financiarisation) بأنّها "بالمعنى الدقيق للكلمة، الانتقال من اقتصاد قائم على التمويل من البنوك التقليدية إلى اقتصاد قائم على الأسواق المالية. وبصورة أعم، تشير الأموَلة إلى الدور المتنامي للتمويل السوقي في مجمل القطاعات الاقتصادية". (م.)

الرسم البياني ٦.١
متوسّط العمر المتوقّع منذ عام ١٩٦٠ في الغرب والصين



تأكيد أنّ الوضعية الاقتصادية البريطانية هي الأكثر مجازَفةً هو حقيقة أنّ المملكة المتحدة، كما ذكرنا في نهاية الفصل السابق، تتمكّن من تسجيل عجزٍ تجاري مع الولايات المتحدة التي تعاني هي نفسُها عجزاً مع معظم دول العالم[1].

تدين بريطانيا إلى الأيديولوجيا، النيوليبرالية بالطبع، بكونها صارت عطوبة. طالت عمليات الخصخصة حدَّ العبث؛ فالسكك الحديد وإمدادات المياه، قطاعان يصنِّفهما الاقتصاديون ضمن الاحتكارات الطبيعية بيعا بلا رحمة، وألغِي تنظيمهما، وشُلّا.

١ بشأن التطوّر الاقتصادي والاجتماعي للمملكة المتحدة، الاطلاع على المؤلَّف الاستثنائيّ *The Rise and Fall of the British Nation: A Twentieth Century History* [صعود الأمة البريطانية وسقوطها: تاريخ من القرن العشرين]، لديفيد إدغيرتون David Edgerton، ٢٠١٩، Penguin.

بل والأردأ أنّهما أعيدا إلى الشكل المجزّأ للقرن التاسع عشر. جرى اللجوء منهجياً إلى الاستعانة بمصادر خارجية يُصار عبرها إلى تلزيم مهامَّ تقع على عاتق الدولة إلى شركات خاصة. أدخَل المحافظون هذه الممارسة، لكنّ العمّالي توني بلير اعتنقها بحماسةٍ في عام ١٩٩٧. "تحت حكم العمّال، لُزِّمَت خدمات عامة تقدَّر قيمتها بمليارات الجنيهات: القطاع الخاص يدير سجوناً؛ السلطات المحلية تلزِّم بصورة واسعة، بدءاً من مُخصَّصات السكن والخدمات الضريبية وصولاً إلى تنظيف الشوارع والمدارس. تُعهَد العقود الكبرى للمعلوماتية الخاصة بالإدارة إلى القطاع الخاص بصورةٍ شبه حصريةٍ. وتدير المنظمات الخيرية جزءاً كبيراً من الخدمات الاجتماعية الموجّهة إلى كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة"[1].

خلف التفتُّت الاقتصادي، التفتُّت الديني

مع ذلك، لا يكفي إرجاع المسؤولية إلى النيوليبرالية. على المستوى الواعي للفاعلين، سواء أكانوا سياسيين أم لا، كانت هناك بالطبع عقيدة اقتصادية تحلم بسوقٍ سليم بلا عيوب، وبانكفاء الدولة على وظائفها في حفظ النظام والحرب. ما أصِفه هو النيوليبرالية العقائدية لمارغريت تاتشر، المرأة النزيهة على المستوى الشخصي. لكن لا بد من ملاحظة أنّ هذه العقيدة أفضت إلى تدمير الخدمات العامة، والصناعة، وظروف المعيشة. وكما أظهر كارل بولانيي Karl Polanyi ببراعةٍ، بنى الليبراليون الأوائل السوق؛ أما النيوليبراليون فيدِّمرون الاقتصاد. هذا مختلف جداً.

فلننطلق لمرّةٍ إضافيةٍ من مسلّمة أنّ الفاعلين صادقون. من البيِّن أنَّ عمليات الخصخصة، والاستعانة بمصادر خارجية، وخفض الضرائب، لا يمكن أن تُجيب عن حقيقة بسيطة هي أنّ المملكة المتحدة، مثل الولايات المتحدة، تُكوِّن عدداً قليلاً جداً من المهندسين –٨,٩% من الطلاب في مقابل ٧,٢% في الولايات المتحدة،

1 https://www.theguardian.com/society/microsite/outsourcing_/story/0,13230,933818,00.html.

و٢٤,٢% في ألمانيا، و٢٣,٤% في روسيا نحو عام ٢٠٢٠. هذا القصور يحكم بالإخفاق على أيّ سياسة لا تجعل من تكوين المهندسين أولويةً. من أجل فهم كيف أمكن لخطأ في التفكير بهذا الحجم الاكتساح، ينبغي النزول إلى ما دون المستوى الواعي. يكفي أن نتخلّص من الكلمات التي تُنظِّم العقل الواعي لكي ننظر في الوقائع، وهي في هذه الحالة العقل اللاوعي عامِلاً. تَظهَر الثورة المفاهيمية النيوليبرالية حينها مجرَّد تحريرٍ لغريزة الاستحواذ المنفصلة عن أيِّ أخلاق. المُفرَدة التي تخطر في البال هي "الجشع"، إذ يُمكِن كسب المال عبر إرخاص أملاك الدولة، وبَلْص المواطنين من خلال الاستعانة بمصادر خارجية. طبيعي أن يكون هذا العقل اللاوعي الجشِع قد تحرَّر بشكلٍ أوسع لدى العمّاليين، ذوي الوعيِ الاجتماعي [أي الواعين بالبُنى الاجتماعية، والمعايير، والتجارب الجماعية التي تشكِّل حياتهم وحياة الآخرين في المجتمع]. ودون أدنى شك، توني بلير هو الذي يجسِّد بالشكل الأوضح مفهوم جشع العقل اللاوعي: فمنذ لم يَعُد رئيساً للوزراء، انشغل بكسب المال، والكثير منه.

أرادت النيوليبرالية إرساء رأسمالية غير فيبرية، تكون "روحها" محرَّرةً من الأخلاق البروتستانتية. بعيداً من التبسيطية الفكرية، تُفشي الثورة النيوليبرالية قصوراً أخلاقياً.

لن أتوقّف عند هذا الحد. فالجشع ليس سوى جانبٍ واحدٍ من التجربة النيوليبرالية. وقد لا تكون أخلاقيةً جداً إرادة العمل أقل من أجل كسب المزيد، لكنّ هذا النزوع لا يخلو من الفطرة السليمة. على النقيض، حُمَّى التدمير -تدمير المصانع، والمهن، والحيوات الفردية- التي رأيناها تتفشّى تشير إلى أنّ هناك غريزة تدمير متحكِّمةً، وتختفي هي الأخرى خلف النظرية الاقتصادية. فقد أضجرونا بمكرورةِ "التدمير الخلّاق" الشومبيترية [نسبة إلى عالم الاقتصاد والسياسة النمسوي الأميركي جوزيف شومبيتِر]. لكنّ ما نلاحظه بصورةٍ نهائيةٍ، في الاقتصاد والمجتمع، هو التدمير باختصار. تعود مُفرَدة "العدمية" لتطاردنا.

فلنتذكَّر أشهر جملة لمارغريت تاتشر: "There is no such thing as society" [لا وجود لشيءٍ يُسمّى المجتمع]، وهي عبارة غالباً ما يُستشهد بها، وبحقٍّ، لشدّة مركزيَّتها. أجد صعوبة في أن أرى بمارغريت تاتشر فيلسوفة سياسية بارزة للقرن العشرين في تناهيه. ومع ذلك، تكشف لنا هذه الجملة المُذهِلة في راديكاليتها حقيقةً

خفيّةً بشأن النيوليبرالية: إنكار محض وبسيط للواقع. إلا إذا كانت تُعرِب عن أمنِية تدمير ما يُنكَر وجودُه، أي المجتمع.

أسباب هذه العدمية، وتلاشي الأخلاقية الاجتماعية، لن نجدها في النقاشات القديمة بين الاقتصاديين، مثل التي دارت بين ميلتون فريدمان Milton Friedman ومعارضيه من الكينزيِّين، إنّما نجدها من ناحية الدين، سواء أكان نشِطاً، أم زومبياً، أم صِفراً. وقد حان الوقت لتطبيق فرضية انهيار نهائي للبروتستانتية على بريطانيا. فالخواء الديني هو الحقيقة الأخيرة للنيوليبرالية.

ما كانت البروتستانتية عليه

فلنتذكّر أولاً قيمَ البروتستانتية، التي قد لا تكون مألوفة كثيراً لمواطني بلد كاثوليكي-جمهوري مثل فرنسا. تتمايَز البروتستانتية أولاً بغوص الفرد في ذاته بدعوى التحاور مع الله. وهذا ينطوي على درجة من الاستبطان كانت شبه مجهولة قبلها. لكن، في الوقت نفسه -وهو جانب لا نعرفه كثيراً في فرنسا-، هي تجُرّ إلى تعزيز الوعي الجماعي. فالفرد "المُستبطِن" يخضع أيضاً لمراقبة الجماعي بإحكام لم يكن معروفاً في التاريخ الأوروبي حتى ذلك الحين. قدّم لنا ماكس فيبر ملخَّصاً رائعاً للعلاقة بين الفرد والمجموعة في البروتستانتية الأولى:

> لكن مهمّ أيضاً الإشارة إلى حقيقة منسيّة جداً، وهي أنّ الإصلاح الديني لم يعنِ بالتأكيد إزالة سيطرة الكنيسة على شؤون الحياة بشكل نهائي، بل عنى بالأحرى بَذْل القديمة بشكلٍ جديدٍ للسيطرة. وهي تعني بدل سلطة متراخيةٍ إلى الحدّ الأقصى، وغير موجودة عملياً في حينه، بأخرى تخترق ميادين الحياة العامة والخاصة كافة، فارضةً تنظيماً للسلوك شديد الوطأة والقساوة. (...)
>
> أما السلطة الكالفينية، التي عاشت فساداً خلال القرن السادس عشر في جنيف وإسكتلندا، وخلال نهاية القرن السادس عشر وبداية السابع عشر في إنكلترا الجديدة، ولبعض الوقت في إنكلترا، فهي تُمثِّل، في نظرنا، أكثر

أشكال الرقابة الكنسية على الفرد إزعاجاً بالمطلق[1].

تشتمل البروتستانتية، كما نرى، على عناصر قوية جداً ومتناقضة جداً في آنٍ، وسنقع عليها أيضاً في جوانبها الأخرى.

هي تقتضي أن تكون الكتلة السكانية متعلّمة، إذ ينبغي تمتُّع المؤمنين كافة بإمكانية بلوغ النصوص المقدَّسة. وهذا، كما ذكرت، ما يفسِّر تقدُّم الدول البروتستانتية لا في مجال التعليم فقط، لكنِ أيضاً في ما له علاقة بالنهوض الاقتصادي. فالعامل الحاسم في ارتقاء الغرب كان تعلُّق البروتستانتية بمحو الأميّة.

علاوةً، من خلال المجاهرة بأنّ كلَّ مؤمن قسٌّ، تدلّ البروتستانتية على مُكوِّنٍ يقول بالمساواة–ديموقراطي. لكن مع ذلك، نقع في مستوى أعمق على العكس: عقيدة الاختيار. فبعضٌ مختارون وآخرون ملعونون، وهي قناعة راسخة لدى لوثر، ومتطرِّفة عند كالفِن. رغم أنّها خُفِّفت في هولندا، وإنكلترا، والولايات المتحدة عبر الأرمينيانية [نسبةً إلى اللاهوتيّ أرمينيوس (١٥٦٠–١٦٠٩)]، وإعادة إدخال حرية الإرادة، لم تعد البروتستانتية قطّ إلى الفكرة المسيحية البَدئيّة القائلة من الناحية الميتافيزيقية بأنّ البشر جميعاً متساوون. يتراوح نطاق الاحتمالات من تأكيد أنّهم ليسوا كذلك إلى الشعور بأنّ هذه المساواة موضع شك.

فلنُنهِ مراجعتنا لأهم خصائص البروتستانتية. إنّها أخلاقيات عمل، إذ لسنا على الأرض لنَهزل، إنّما لكي نعمل وندَّخِر. نحن هنا عند نقيض المجتمع الاستهلاكي. وقد رادفت البروتستانتية الطهرانيةَ الجنسية لمدّة طويلة.

كان للدول البروتستانتية هذا القاسم المشترك، وقد نجحت جميعها اقتصادياً. من دون استثناء. لو أخذنا مثلاً سويسرا، بنُواتها البروتستانتية، أو هولندا بمركزها البروتستانتي، أو البلدان الإسكندنافية، أو ألمانيا البروتستانتية، أو إنكلترا، أو الولايات المتحدة، أو طرفيات إنكلترا مثل أستراليا، ونيوزيلندا، وكندا. جميعها ازدهرت رغم عدم تشاركها البنى الأسرية نفسها. وكما قلت، [بسبب البنى الأسرية] ألمانيا سلطوية

---

1 Max Weber, *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, Plon, 1967, p. 33.
ماكس فيبر، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، ترجمة محمد علي مقلّد، مراجعة جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، (التاريخ غير مذكور)، ص ١٦–١٧.

للغاية، وإنكلترا ليبرالية للغاية.

عرفت البروتستانتية تقلّبات. ففي حين راح نصف الكاثوليكية ينهار في حوضِ باريس في نحو ١٧٣٠-١٧٤٠، لتحلَّ محلَّه الثورة والجمهورية، مرّت البروتستانتية الإنكليزية والأميركية، من جهتها، بطورٍ من التراخي مع نموّ نوع من اللامبالاتيّة الواضحة بين نائلي التعليم العالي آنذاك. هكذا تمكَّن ماكس فيبر من تعريف بنجامين فرانكلين Benjamin Franklin بأنّه رُبوبِيٌّ [أي يؤمن بوجود إله، دون التسليم بالدين]. طبقاً لوصف فيبر، أرى فرانكلين بسهولة بروتستانتياً زومبياً نمطياً، لم يعُد يمارس دينَه لكنّه يحتفظ بآدابه، ويرتبط بقيم النزاهة، والعمل، والجديّة، ووواعٍ على الدوام بأنّ الوقت محدودٌ للإنسان. يمكن أيضاً اعتبار توماس باين Thomas Paine وتوماس جيفرسون Thomas Jefferson ربوبيِّين، في تلك اللحظة من انحسار التشاؤمية البروتستانتية التي سبقت الثورة الأميركية. فإلهٌ مُستنتَجٌ من العقل، وأكثر من ذلك معقولٌ، لم يعد يشبه كثيراً إلهَ كالفِن المرعب. وقبل ذلك بقليل، لا أرى كيف لعصر الأنوار الإسكتلندية (الشديد التفاعل مع الأنوار الفرنسية)، وضمّ مفكّرين مثل ديفيد هيوم David Hume، وآدم سميث Adam Smith، وآدم فيرغسون Adam Ferguson، أن يُفسَّر من دون تشخيص تراخٍ جوهري في الإيمان البروتستانتي لدى الطبقات الوسطى العليا.

في بريطانيا، أفضى تضافر تأثيرات الثورتَين الفرنسية والصناعية إلى بروزِ شعورٍ بوجودِ تهديدٍ، ولم لا، خوفٌ متجدِّدٌ من اللعنة. فاجتاح رجوعٌ بروتستانتي إنكلترا وإسكتلندا بين ١٧٨٠ و١٨٤٠. في إنكلترا، طال الأمر الكنيسة الأنغليكانية المسيطِرة، وكذلك غير الممتثِلين [للعقيدة] ورثة طهرانيي القرن السابع عشر. ويكشف التعداد الديني لعام ١٨٥١ معدَّلات ممارسة دينية مدهشة تماماً في بلدٍ كان قد غدا حضرياً وصناعياً إلى حدٍّ كبير. في حاضِرةِ[١] لندن، بلغ معدَّل حضور الخدمات الدينية ٤٠٪. في النواحي الحضرية للشمال الصناعي ومنطقة الوسط (Midlands)، تَراوح بين ٤٤ و٥٠٪، فيما بلغ المتوسط العام لنواحي إنكلترا كافة

١ الحاضرة (mégalopole) هي شبكة واسعة النطاق من المدن، بما في ذلك مدن مليونية وترتبط بشبكة كثيفة من طرق النقل. (م.)

٦٦%. أما في ويلز، فقد بلغ ٨٤%[١].

تُظهِر البروتستانتية المُتجدِّدة في القرن التاسع عشر خريطة دينية خاصة: إنكلترا الجنوبية الشرقية، حول لندن، تغلب عليها الأنغليكانية؛ في شمال إنكلترا، وويلز، وكورنوال، تسود المِلَل البروتستانتية غير المُمتثِلة، بخاصةٍ المنهاجيون. فنقع على تطابقٍ بين المناطق الصناعية العمالية وهذه البروتستانتية غير المُمتثِلة، في مُطابَقة توضح لنا لماذا غدا الوعيان الديني والطبقي في التاريخ الإنكليزي متشابكَين للغاية[٢]. سنعود إلى ذلك.

من بروتستانتية نشِطة إلى بروتستانتية زومبي ثم صفر

هذه البروتستانتية ذات الرأسَين [الأنغليكانية، وغير المُمتثِلة] هي التي انهارت بين ١٨٧٠ و١٩٣٠. فرأى الضوء ما أسمّيه المجتمع البروتستانتي زومبي، وهو عالم تذبل فيه الممارسة الدينية لكن تدوم القيم الاجتماعية للدين، وكذلك طقوس العبور التي حدَّدتها مختلف الكنائس. فلا المعمودية، ولا الزواج، ولا الدفن، يوضع موضع شكٍّ من جديد. لكن، بمثابة علامة على أنّ الوصايا التوراتية لم تعد تُحترم كلّها –"انموا وأكثروا"–، فإن الخصوبة تسقط، بدايةً في الطبقات الوسطى.

محرومةً من تأطيرها البروتستانتي، تكتشِف بريطانيا القوميّةَ الخالصةَ (التي ستقرُن بصورةٍ أفضل إنكلترا وإسكتلندا في كيانٍ مشتركٍ، يعلو شتّى كنائسهما)، وتشارك بلا ارتياب كبير في مجزرة الحرب العالمية الأولى. جدير بالملاحظة أنّه بما يتجاوز المواجهة العسكرية العنيفة بين فرنسا وألمانيا، كانت هذه الحرب على مستوى أشد جوهريةً تضع في مواجهةٍ القوّتين الاقتصاديتَين الرئيسيَّتَين لذلك الزمن، وهما دولتان بروتستانتيتان في صدد الانتقال إلى المرحلة زومبي: ألمانيا وبريطانيا.

---

1 K.D.M. Snell et Paul S. Ell, Rival Jerusalems. *The Geography of Victorian Religion*, Cambridge University Press, 2000, p. 415.

2 Hugh McLeod, *Religion and the People of Western Europe 1789-1989*, Oxford University Press, 1997.

كانت الليبرالية التقدُّمية، والعُمّالية (التي انتهت بابتلاع عرّابها الليبرالي)، الانبثاقَين السياسيَّين الأسطع لهذه البروتستانتية زومبي. الغالبية العظمى من كوادر العُمّالية الصاعدة كانوا ينحدرون من الملل غير المُمتثِلة.

على الدوام مكَّنت هذه البروتستانتية الشبحية بريطانيا، بين ١٩٣٩ و١٩٤٥، من البقاء جماعة متضامِنة، وفعّالة، وأخلاقية، وأقل قومية في هذه المرحلة مما كانت عليه في عام ١٩١٤، لكنّها تقبل برضوخٍ وسؤدَدٍ بحربٍ واجبةٍ.

اجتازت عودة طفيفة للشأن الديني العالمَ الغربي بأسرِه عشية الحرب العالمية الثانية[1]، ما حجَبَ رُجوعاً أضخم بكثير سجّلته المسيحية زومبي، سواء أكانت البروتستانتية أم الكاثوليكية، وذلك عبر قِيَم مستمدّة من الدين إنّما بصرف النظر عن أيِّ ممارسة دينية. كانت موجات الصدمة الناجمة عن العدمية النازية قد انتشرت بعمق، والعالم المتقدِّم يستعيد أنفاسه. إنّها المرحلة التي ازدهرت فيها امتثالية أسرية قصوى كوّنت أُسَّ مرحلة طفرة المواليد (baby–boom) [١٩٤٦–١٩٦٤]. ارتكز هذا الانتعاش في الخصوبة على توزيع شديد الوضوح للأدوار بين الذكور والإناث. وإلى جانب الامتثالية الأسرية، أو بما يتجاوزها، كانت دولة الرفاء، الدولة الاجتماعية في ما بعد الحرب، التجسيدَ النهائي للمسيحية زومبي، بل تتويجَها.

بدأ الانتقال من المرحلة زومبي إلى الحالة صفر مع ستينيات القرن الماضي[2]. يرتبط هذا التبدّل، كما رأينا، بنموّ التعليم العالي، وبما يتولّد عنه لناحية التراتُبية الهرمية الاجتماعية. كما يرتبط بالتذرية الاجتماعية في النهاية. فينخفض عدد المعموديّات[3]، وتنفجر الزيجات غير الشرعية، كما حالات الطلاق، والزواج الثاني، والأسر ذات العائل الوحيد. تصعد وتيرة حرق الجثث سريعاً. في عام ١٨٨٨، في أوّل الطور زومبي، كان حرق الجثث يُمثِّل نسبة ٠,٠١% من الجنائز، وفي عام ١٩٣٩، ٣,٥%،

---

١ يشير إلى ذلك جيّداً في بريطانيا كالوم ج. براون Calum G. Brown في *The Death of Christian Britain. Understanding Secularisation 1800-2000* [موت بريطانيا المسيحية. فهم العلمنة ١٨٠٠–٢٠٠٠]، Routledge، London، 2009.

٢ هذا ما أوضحه جيّداً كالم ج. براون في *The Death of Christian Britain*، مستخدِماً مفردات أخرى. فهو يتحدَّث عن بروتستانتية حيث أنا أتحدث عن بروتستانتية زومبي.

3 Ibid., p. 168.

وفي عام ١٩٤٧، ١٠,٥%. أما في عام ١٩٦٠، عند فجر الثورة النهائية، فقد بلغت النسبة ٣٤,٧%. وفي عام ٢٠٢١، ٧٨,٤%. ومثل "الزواج للجميع"، تشير غلبة حرق الجثث بوضوح إلى أنّ البروتستانتية قد بلغت الحالة صفر. ومع ذلك، يوفّر إرساء "الزواج للجميع" ميزةَ تحديدِ تاريخٍ يطبع رمزياً نهاية المسيحية في بلد ما. في إنكلترا، كان ذلك في عام ٢٠١٤.

لهذا السبب، فإنّ النيوليبرالية في حقبة تاتشر، التي أعقبت الـBeatles و Rolling Stones، وبخلفيةٍ من التعايش خارج الزواج، والولادات غير الشرعية (دون نسيان الحرية الجنسية المصاحبة لها)، ليست هي ليبرالية زمن الكفارة[1]. فطبعاً كانت الليبرالية الكلاسيكية قد تبنَّت التجارة الحرّة وسمحت بترك الأيرلنديين يموتون جوعاً، لكنّها تزامنت مع بروتستانتية نشِطة تمسك بالمجتمع، وتمنح المواطن البريطاني العادي أنا عليا (فالإنسان، الذي أفسدته الخطيئة الأصلية، سيّئ، عامةً وجنسياً)، كما تمنحه مثلاً أعلى للذات (الافتداء، الخلاص، إلخ). رافقت هذه الليبرالية الثورةَ الصناعية، أي الازدياد الهائل في الإنتاج من خلال مهندسين، وفنيّين، وعمّال، مؤهّلين أو غير مؤهّلين. أما النيوليبرالية، فقد حرَّرت القطاع المالي، ومضت في تدمير الجهاز الإنتاجي. وفي سوقها السليم والخالي من العيوب، يعجُّ أناس يفتقِرون إلى الأخلاقيات، إنّهم جشِعون بكلٍّ بساطةٍ. الإنسان المثالي للنيوليبرالية التاتشرية هو بروتستانتي صفر يخلف البروتستانتي نشِط لليبرالية الأولى، والبروتستانتي زومبي لـدولة الرفاء.

التفتّت الاجتماعي والسياسي

تتيح لنا المفاهيم المُتَسَلسِلة للبروتستانتية، نشِط، وزومبي، وصفر، تحقيبَ التاريخ الاجتماعي لبريطانيا بفعالية. فلنأخذ مثالَ المنظومة التعليمية، باعتبارها مُنتِجةً للبُنيةِ

1 Boyd Hilton, *The Age of Atonement. The Influence of Evangelicalism on Social and Economic Thought 1785-1865*, Oxford University Press, 1986.

الاجتماعية ومُعيدَةً لإنتاجِها. يمكننا تصوير المدارس الخاصة[1] (public schools) في المدّة من ١٨٨٠ إلى ١٩٦٠ بصفتها أماكن ازدهار ثم استقرار للبروتستانتية زومبي[2]. Eton، Harrow، Rugby، Charterhouse، Westminster، Winchester... كانت الديانة فيها تصير شكليةً، لكنّ أبناء الأرستقراطية يُدمَجون مع أبناء الطبقات الوسطى العليا الجديدة في إطار آداب زهد، وكبت للمشاعر، تطبعه المازوشية (مع مهاجع إسبَرطِيّة [شظِفة]، وتدفئة شحيحة، وعقوبات جسدية)، وهي تدين بالكثير إلى الأخلاق الصارِمة للكالفينية. هناك تعلّموا قليلاً من اللاتينية والإغريقية، وبدرجة أقلّ الرياضيات والعلوم. فتولّدت الحشمة البريطانية، "*stiff upper lip*" [الشفة العلوية الجامِدة] (رباطة جأش من لا يتذمّر البتّة). وبتأثيرِ ارتدادي مضاد للكبت لا شك، تولّد حسّ الدعابة الذي شعرتُ بأنّه مهدّد للغاية في قضية الترحيل إلى رواندا.

كان المشروع الاجتماعي يتمثّل في تكوين طبقة حاكمة عبر المدرسة، جديرة بحكم الإمبراطورية. وقد أغرى هذا النموذج الطبقات العليا الأميركية البروتستانتية، فيما كانت في صدد إعادة تشكّل في نهاية القرن التاسع عشر، وأنتجت نسخةً مخففّةً منها.

نظام المدارس الخاصة، الذي غدا أقل صرامة في ثلاثينيات القرن العشرين، سيُخفَّف أكثر مع الثورة الثقافية في الستينيات والسبعينيات. النيوليبرالية التاتشرية وداعمها الممكن وصفه بأنّه لا أخلاقي، البروتستانتية صفر، أتاحا لهذه المدارس التبدُّل إلى مدارس مستقلة (independent schools). ظلّت مخصَّصةً لأبناء ٦% من المحظيِّين لكنّها تجهد لكي توَفِّق، في مُكوَّنٍ مُتقلقِل، بين مستوى تعليمي أجود وراحة عالية. ترتفع رسوم التسجيل؛ ويساهم أبناء الأثرياء من الصين، وروسيا، ونيجيريا، من خلال تكلفة تعليمهم، في تحقيق توازن حسابات هذه المدارس. لكن من الأخلاق القديمة، لم يتبقَّ سوى القليل أو لا شيء. هذه المدارس المستقلة

---

١ public schools، لا تعني في السياق الإنكليزي مدارس عامة، إنّما هي تشير إلى مدارس خاصة للأغنياء، وستتحوّل إلى مدارس مستقلة (independent schools)، كما سيذكر الكاتب. (م.)

2 Francis Green et David Kynaston, *Engines of Privilege. Britain's Private School Problem*, Londres, Bloomsbury, 2019.

تعكس الحالة صفر للبروتستانتية البريطانية، وتعيد إنتاجها.

في المجال السياسي، اختلط التطوّر الديني مع الجَيَشان الاجتماعي. فتقليدياً، كانت رؤية ثنائية القطبية للبنية الاجتماعية -الطبقة العاملة وغيرها- تكمن خلف المنظومة السياسية القائمة على حزبَين، ومعزَّزةً بالفعل بالاقتراع الفردي الأغلبي[1] من جولةٍ واحدةٍ؛ المحافظون في مواجهة العمّاليين، بعدما خلَفَ هذا الأخيرُ ليبرالي القرن التاسع عشر.

لكن منذ عام ١٩٢٠، غدا قطاع الخدمات يمثِّل ٥١% من الوظائف في بريطانيا، فيما مركز الثِقَل الحقيقي للبنية الاجتماعية كان ما يُسمّى على الضفة الأخرى للمانش بـالطبقة الوسطى الدنيا (lower middle–class)، وهي هوس بالكاد يخفى عن إنكلترا[2]. لقد قنَّعت مواجهة الـTories وLabour هذه الوسطَنة (centrisation) القديمة للبنية الطبقية الموضوعية؛ اشتغلت هذه المواجهة لأنّها هي نفسها متجذِّرة في المواجهة الدينية زومبي الراجعة إلى العهد الفيكتوري بين الكنيسة الأنغليكانية والملل غير الممثِلة. حتى في الحالة زومبي للاتجاهَين الدينيَّين، كان توزّعهما يحدِّد على الدوام الجغرافيا السياسية: فخريطة حزب المحافظين هي خريطة الكنيسة الأنغليكانية، وخريطة حزب العمال هي خريطة الملل غير الممثِلة، وبشكل أعم البروتستانتية الأصرم؛ شملت شمالي إنكلترا، وويلز، وغالبية إسكتلندا.

واقع بنية الطبقات والانتقال التدريجي للبروتستانتية إلى المرحلة صفر يُفسِّران كيف أمكن لمارغريت تاتشر تقويض سلطة النقابات، بما في ذلك النقابة العَضِلة لعمّال المناجم. ما عاد دوام النظام الثنائيِّ الحزبية يستند لا إلى البنية الاجتماعية–الاقتصادية الموضوعية، ولا إلى بنائية دينية زومبي. مع ذلك، بقي النظام الثنائي حيّاً بفضل نظام الاقتراع. لكن ليس مُحالاً أنّ المواجهات اللفظية العنيفة المتّصِف بها مجلس العموم حالياً، موجودة فقط لسترِ فقدان الحزبين الجوهر الأيديولوجي. فمنذ توني بلير، لم يعد حزب العمال قادِراً على تحديد مسارٍ اقتصادي مختلف عن المحافظين.

ربما لم تكن ليز تروس سوى التجسيد العرَضي للعقل اللاواعي البرجوازي–

---

١ كلُّ شخصٍ مؤهلٍ يمكنه التصويت لمرشح واحد، والمرشح الحاصد غالبية الأصوات في منطقة ما يفوزُ بمقعد فيٍّ مجلس العموم. (م.)

2 Mike Savage, *Social Class in the 21st Century*, Londres, Pelican Books, 2015, p. 38.

الصغير في بريطانيا، والذي خلَفَ المعارضة بين الأرستقراطية والطبقة العاملة. هذه الازدواجية كانت تُترجَم سابقاً باتجاهات متناقضة للغاية، تتلاشى اليوم؛ والحال أنّها كانت تسهم في بناء الأمّة. انقطاعها يُعرِّي مجتمعاً متراتِباً هرمياً على أساس فروقات التعليم العالي، متذرّياً بضمور الدين، غير محدَّد المعالم، لا هو أمّي [نسبةً إلى الأمّة] ولا طبقي. تسيطر عليه نخبة أيديولوجية تبحث في المسائل العرقية والإثنية عن أسباب للانقسام بين ووكيّين (woke[1]) "عماليين" ومناهضين للووكية "محافظين". على نحوٍ متناقضٍ، نجح حزب المحافظين ذو الغلبة المناهضة للووك، في هذا السياق، في تشكيلِ حكومة ultrawoke. الحقيقة هي أنّ كوادر الحزب المحافظ بالكاد يختلفون ثقافياً عن كوادر حزب العمال. فهذا العالم الصغير مرّ كلّه عبر الجامعة، حيث تسود قِيَم الووكية.

تزامنت مرحلة بريكست مع حلول حالة دينية صفر.

في عام ٢٠١٤ أُجرِيَ استفتاء على استقلال إسكتلندا، فاز فيه معارِضو فكرة الاستقلال إنّما بفارق ضئيل. يعود الأمر بوجهٍ خاصٍّ إلى أنّ كبار السن لم يؤيِّدوا الانفصال عن المملكة المتحدة. لكن يمكننا أن نفهم جيّداً الانشقاق الإسكتلندي من منظور نهاية البروتستانتية. فكما توضِح ليندا كولي، ما سمح بالاتحاد مع إنكلترا عام ١٧٠٧ هو: إذا كانت إسكتلندا وإنكلترا تعتبران نفسيهما في الأصل دولتين منفصلتَين، فإنّهما كانتا أيضاً دولتين بروتستانتيتين. ووسط تلاشي البروتستانتية، انفكّت هذه الصلة. من هنا تبدو إسكتلندا ما عادت تعرف تماماً ما هي عليه، وما إذا كان ينبغي الانفصال عن المملكة المتحدة أم لا، أو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أم لا. العمال الكاثوليك قديماً في منطقة غلاسكو، الذين باتوا يحملون كاثوليكية صفر، يصوِّتون للحزب الوطني الإسكتلندي ذي التراث المشيخي [البروتستانتي]، والذي انتهى إلى اختيار زعيم مسلم كما رأينا.

أما بريكست فعارَضَ ليس فقط متعلِّمين تعليماً عالياً وغير متعلِّمين، بل شباباً وكبار السن، في تبارٍ مدهش كأنّه في كرة الطاولة بين زوجين، لأنّ كبار السن وغير المتعلمين تعليماً عالياً اجتمعوا للتصويت لصالح المغادرة. الأرجح أنّ الدافع الأقوى للأوساط

١ تبنّي مواقف تقدّمية تتعلّق بالوعي الاجتماعي بقضايا مثل العرق والعدالة الاجتماعية. (م.)

الشعبية هو وقف الهجرة من أوروبا الشرقية، بخاصةٍ من بولندا. هذا ما لا يوحي بأمّة تستعيد ديناميكية شبابها، وبشعب متفائل. كذلك، لاقت مغادرة أوروبا دعم ما يُسمّى بالصحافة الشعبية (التابلويد) – أي *The Sun*، و*The Daily Mail*، و*The Daily Mirror*، و*The Daily Express* – المملوكة لعدد من أصحاب المليارات، بمن فيهم روبرت مردوخ Rupert Murdoch، قطب المال الأسترالي–الأميركي. بالتالي، تَبيَّن أنّ قسماً بارزاً من الأوليغارشية أيّد بريكست[1]. ويدلّ دعم روبرت مردوخ على صعود نفوذ الحيِّز الأميركي بدرجة أكبر من الدلالة على نفحة قوية لثورة إنكليزية جديدة. يستحِقّ دور الأستراليين المقيمين في إنكلترا، في التطوّرات الأخيرة للمجتمع والسياسة البريطانيين، دراسة متعمِّقة. فقد صادفتُ الكثير منهم في قراءاتي عن بريطانيا، وهم يحملون رؤية غير أوروبية للتاريخ.

تساعد فرضية الحالة صفر للبروتستانتية الإنكليزية في تفسير انهدام الجدار الأحمر [أي الحصن العمالي المنيع في شمال إنكلترا]. فقد منحت الانتخابات العامة لعام ٢٠١٩ المحافظين غالبية كبيرة، لكنّ المعلِّقين صُدِموا بوجهٍ خاصٍّ بسقوط معاقل حزب العمال شمالي البلاد. ففي الكثير من الدوائر الانتخابية لهذه المنطقة، فاز مرشّحون محافظون للمرة الأولى، ما أنهى حالة داعمة لحزب العمال يفوق عمرها القرن[2]. وقد اعتُبِرَت هذه الظاهرة نتيجةً لبريكست، وتعبيراً عن الامتنان لبوريس جونسون الذي لبّى التطلّع الشعبي إلى الاستقلال. وقد أدلى جونسون ببعض التصريحات الذكية بعد ذلك حول الحاجة إلى إحياء الصناعة. أعتقد من جهتي أنّ سكان هذه المنطقة حُرِموا بوجهٍ خاصٍّ من هويّتهم السياسية العمالية بسبب انحسارٍ للأسّ الديني تراكم فوق انحسار الاقتصاد الصناعي. لم تعُد الكتلة السكانية شمالي إنكلترا من الطبقة العاملة، بل هي ما بعد–صناعية، مع كل ما يعنيه ذلك من تفشٍّ للوظائف الهشّة في قطاع الخدمات. لقد وُلدت العمّالية من رحم الصناعة وعدم الامتثالية، وكان لا بدّ لعمليات خفض التصنيع أو إزالته،

1 Kathryn Simpson, “Tabloid Tales: How the British Tabloid Press Shaped the Brexit Vote”, Journal of Common Market Studies, volume 61, no 2, 2022, p. 302–322.

2 Deborah Mattinson, *Beyond the Red Wall. Why Labour Lost, How the Conservatives Won and What Will Happen Next?*, Hull, Biteback Publishing, 2020.

وللبروتستانتية صفر، الإفضاء مجتمعَتيْن يوماً ما إلى تقويض العمّالية.

فلنختم حديثنا حول بريكست بالقول إنّه لم يُظهِر أمّةً تعود، بل نجم عن تفكّكها. فقد عبّر المسنّون عن نوستالجيَّتهم، والناخبون الشعبيّون عن لامعياريّتهم، وأوليغارشيو الصحافة عن تفضيلهم للحيّز الأميركي. وإذا كانت أوكرانيا في عام ٢٠١٤ قد رفضت روسيا (وبالتالي قضت على الأوليغارشيين الذين كانوا قريبين جداً من روسيا)، فإنّ إنكلترا اختارت في عام ٢٠١٦ الولايات المتحدة (وبالتالي حافظت على أوليغارشييها المتَّصِلين جداً بها). تدعم إنكلترا استقلال أوكرانيا في الوقت الذي تفقد فيه استقلالها. لن تكون هزليةُ الدعمِ مدعاةَ استغراب، لأنّ إنكلترا نفسها في صدد نسيان ما هو الاستقلال.

حين تحلّ كراهية الشَّغيل محلَّ العنصرية[1]

عرفت المجتمعات المتقدّمة كافة تحوّلات بفعل التعليم العالي الواسع النطاق، وبعودة اللامساواتية[2] الذاتية، وما أنتجَتْه من أوجه لامساواة موضوعية. المعارضة في حالة إنكلترا بين الحاصلين على التعليم العالي وغير الحاصلين عليه تعقّدَت بسبب هويات طبقية سابِقة تميّزت بقوّة لا مثيل لها[3].

كنتُ في عام ١٩٩٤ قد كتبت في *Le Destin des immigrés* [قدر المهاجرين] أنّ ما يميِّز إنكلترا عن الولايات المتحدة ويجعل العنصرية على النمط الأميركي مستحيلة فيها، هو أنّ العمال البيض كانوا في نظر الإنكليز عرقاً منفصلاً منذ منتصف

١ استخدم الكاتب: prolo، لكنّها لا تحيل هنا إلى مفهوم البروليتاري بمعناه المعاصر بقدر إحالتها إلى مفهوم الشَّغيل الذي يعيش على دخله من عمله اليدوي غالباً، وهو منخفض جداً بشكل عام. بالتالي، القصد أقرب إلى المعنى في التاريخ الروماني، أي من هو في الأسفل ولا يملك سوى أبنائه. وفي سياق استعانات الكاتب المتكرِّرة بتاريخ الإمبراطورية الرومانية، سيلجأ بعد قليل إلى استخدام La plèbe قاصداً في السياق لا العامّة ولكن الدهماء، أي الطبقات الدنيا، وهي الفئة الكبرى من السكان لكنّها كانت تواجه تمييزاً فلا يتمتّع أفرادُها بالحقوق والامتيازات التي لسواهم. (م.)

٢ تقوم اللامساواتيّة على رفض المساواة المطلقة بين البشر، ولا تسعى إلى تحقيقها. (م.)

٣ انظر(ي):
Owen Jones, Chavs. *The Demonization of the Working Class*, Londres, Verso, 2016.

القرن التاسع عشر على الأقل[1]. ونظراً إلى تعايش أعراق بيضاء عدّة في إنكلترا، لم يكن وارداً كثيراً الانشغال سلباً بالسود على الطريقة الأميركية. أكّد بريكست وما تلاه هذه الفرضية: بلغ مقتُ العامّة (*populo*) في إنكلترا العليا مبلغَ المكاشفة بتفضيلٍ للسود بوجهٍ خاصٍّ، والـBAME بوجهٍ عامّ. ينبغي تذكُّر أنّ ذوي التعليم العالي صوّتوا بغالبيّة ساحقة للبقاء في الاتحاد الأوروبي (كامبريدج وأكسفورد بنسبة ٧٣,٨% و٧٠% على التوالي).

رأى مؤيِّدو بريكست أنّ مغادرة الاتحاد الأوروبي تتيح لإنكلترا الإمساك بمصيرها من جديد. لكنّ الاستفتاء لم يفضِ إلى ما من شأنه جعل هذا التطلّع قابلاً للتحقّق، أي مصالحة بين ذوي التعليم العالي الذين أرادوا البقاء في أوروبا وأولئك الأقلّ تعليماً الذين أرادوا المغادرة. بل إنّ الضغينة المعتادة للفئات الوسطى العليا تجاه العالم الشعبي لم تنفكّ تتفاقم.

فلنشر سريعاً إلى أنّ ذوي التعليم العالي لا يتحكّمون بوجه الإجمال في المملكة المتحدة، بل فاحشو الثراء المتصلون بالولايات المتحدة من يفعل. إذا كان إنفاذ حكومة بوريس جونسون لبريكست أوحى بدوام طابعٍ ديموقراطي حقيقي، فهو قد يعني أيضاً أنّ المملكة المتحدة كانت واقعة تحت سيطرةٍ جزءٍ من أوليغارشية احتفظت بقدرةٍ على العمل السياسي المستقل. لا بل إنّ الصلات التي نشأت بين لندن ونيويورك بفعل الكوكبية المالية، بخاصةٍ من أجل الإدارة المشتركة للملاذات الضريبية، تدفعني إلى إيثار الفرضية الثانية.

شهدنا منذ بريكست ظاهرةً فريدةً عند الضفة الأخرى للمانش: طبقات متعلِّمة عليا تؤيّد بتزايد كلّ ما يمقته العامّة، أي التنوّع، والأقليات العرقية، وبوجهٍ خاصٍّ الهجرة التي شكّلت المحرِّك الحاسم للتصويت لمصلحة المغادرة. فقد انخفضت بمقدار ٢٠ نقطة نسبة خرّيجي الجامعات الذين صوّتوا للبقاء وأرادوا تقليص الهجرة لتصل إلى ٢٣%، بينما تضاعفت بثلاث مرّات نسبة الذين يريدون زيادة الهجرة، لتبلغ ٣١%[2]. كيف لنا ألّا نرى في ذلك استفزازاً يناهض العوام؟

---

1 Emmanuel Todd, *Le Destin des immigrés. Assimilation et ségrégation dans les démocraties occidentales*, Seuil, 1994.

2 Matthew Goodwin, Values, Voice and Virtue, Londres, Penguin, 2023, p. 21.

فلنعُد إلى الإحصاءات الغريبة للغاية التي تُظهر أنّ "السود والآسيويين وغيرهم من الأقليات الإثنية" يبلغون التعليم العالي وسط حظوهم بامتيازات. بما يتجاوز تعبير هذا التفضيل المُعلَن تجاه هؤلاء عن مشاعر طيّبة تُحفّز تمييزاً إيجابياً (affirmative action) غير رسمي، يمكننا التساؤل إن لم يكن ذلك أيضاً انتقاماً تمارسه الطبقات الوسطى العليا الإنكليزية بحقّ الدهماء (La plèbe) التي صار يُفرَض عليها أن يقودها متحدِّرون من أحفاد المهاجرين الواقعين تحت سيطرة الإمبراطورية سابقاً. قد يقول ذوو نيّة سيئة إنّه بعد تراجع دور السلطة السياسية صار يُمكن التخلّي عنها لمصلحة الـBAME. من يعلم؟

لا يشير أيٌّ مما تقدَّم إلى أمّة واثقة بنفسها وتعرف وجهتها. بل على العكس، ذلك كلّه يؤشّر إلى فقدان للمعنى، وإلى قلقٍ مضطربٍ وغامضٍ، ويمكننا أن نتخايل حاجته إلى كبش فداء. وجد الشّغيلة (prolos) وكبار السن كبش فداء في أوروبا. ولكن على من يلقي مؤيدو البقاء في الاتحاد الأوروبي اللّومَ؟

بمعنى من المعاني، نصّبت روسيا نفسها كبش فداء بتصرُّف الطبقات الوسطى البريطانية، مع تسجيل أبناء الأوليغارشيين الروس بأعداد كبيرة في المدارس الخاصة الإنكليزية، وبوجهٍ خاصٍّ مع الاستثمارات العقارية لروس في لندن، سواء بشكل مباشر أو تحت ستار شركات وهمية بريطانية. وعشية الحرب، كان الطرف الغربي من لندن، حيث اشترى الروس كمّاً هائلاً من العقارات، يُعرَف باسم لندنغراد (Londongrad). كاد شراء رومان أبراموفيتش Roman Abramovitch لنادي تشيلسي لكرة القدم يرمز بمفرده تقريباً على الوضع الجديد للمملكة المتحدة بصفتها أمّة خاملة، أو خامدة، أو تعرض نفسها.

بروتستانتية صفر، أمّة صفر

سبق أن قلتُ إنّ الفرنسيين يعتقدون أنّهم ابتدَعوا الأمّة مع الثورة الفرنسية. لكنّهم لا يعرفون (أو لا يريدون أن يعرفوا) أنّ الانتماء إلى الأمّة في حالتهم حلٌّ ببساطة

محلَّ الانتماء إلى الشعب المسيحي. ورغم وجود دولتنا–الأمّة الجديدة، حافظنا على تمسّكنا بفكرة الإنسان الكَوني كورثةٍ صالحين للكونية الكاثوليكية.

لكنّ تاريخ البلدان البروتستانتية مختلف تماماً، لأنّ الأمّة رأت النور في وقت أبكر. فهذه البروتستانتية الناشئة من الانفصال عن روما، استدعت وجوب بلوغ أبناء الأمّة كافة النصوص المقدّسة باللغة الدارِجة، أي بالإنكليزية في هذه الحالة؛ فأنجبت شعباً مميَّزاً، مختاراً من الله. قطعت الثورة الإنكليزية الأولى رأس الملك تمجيداً لهذا الإله العظيم. أما أوليفر كرومويل Oliver Cromwell، المدين بسلطته إلى دوره التأسيسي لجيش النموذج الجديد (New Model Army)، فحاول إقامة أوّل نظام عسكري وديني في آنٍ معاً في التاريخ الأوروبي.

فلنُصغِ إلى الرباعية الأخيرة من قصيدة وليام بليك William Blake بعنوان "Jerusalem" [أورشليم]:

لا أنهي الصراع داخلي،
ولا يهمد السيف بيدي:
حتى نُعمّرَ أورشليم،
في أراضي إنكلترا الخضرة البهيّة.

كُتبت هذه الأبيات التي يتشابك فيها بشكل وثيق ما يعود إلى الأمّة وإلى الديني، في عام ١٨٠٤، ونُشرت في عام ١٨٠٨، ثم لحّنها هوبرت باري Hubert Parry في عام ١٩١٦. صارت قصيدة "أورشليم" لإنكلترا نشيداً وطنياً غير رسمي، أقدر بكثير على إثارة الحماسة من النشيد الكئيب "حفظ الله الملك". في عام ١٩٦٢، اختار توني ريتشاردسون Tony Richardson تلك الموسيقى نفسها لفيلمه The Loneliness of the Long Distance Runner [وحدة عدّاء المسافات الطويلة] (المأخوذ عن قصة قصيرة لآلان سيليتو Alan Sillitoe)، والذي يصوِّر ثورة عاملٍ شابٍّ على الامتيازات الطبقية.

نظراً إلى أنّ الاتّجاهين الديني والأمّي [نسبةً إلى الأمّة] متشابكان إلى هذا الحدّ في البلدان البروتستانتية، من الطبيعي أن نشكّ إذاً في أنّ الانهيار النهائي للدين قد يفضي

إلى انهيار شعور الأمّة. فبقدر أكبر من أمّة خاملة، أو بالأحرى أقل، تُحدِّد البروتستانتية صفر أمّةً صفر.

هذه البروتستانتية صفر هي أيضاً مشكلة، كما سنرى، بالنسبة إلى الأمم الإسكندنافية، حتى إن كان بُعدها عن المركز، وبالأحرى طابعها الريفي، يحميها من اضطراباتٍ كبيرةٍ جدّاً.

الفصل السابع

الدول الإسكندنافية:
من النسوية إلى الصقورية

واحدة من مفاجآت حرب أوكرانيا ظهور قطبٍ بروتستانتي صقوري في شمال أوروبا. فقد أظهرت الحرب أنّ النرويج وكيلٌ عسكري أميركي نشِط في القارة، ولا شك أنّ الدنمارك أكثر انغماساً في العُدّة الأميركية. أما فنلندا والسويد، فقد انضمّتا إلى حلف الشمال الأطلسي بشعور ملحٍّ. وسنرى أنّ هذه الصقورية بدأت تظهر قبل حرب أوكرانيا، وأنّها نتجت بصورةٍ كبيرةٍ، كما في حالة المملكة المتحدة، من دينامية اجتماعية داخلية للأمم.

في ضوء التاريخ، يُعدّ طلب السويد وفنلندا الانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي مستغرباً، تماماً كما الصقورية البريطانية. فلطالما كان هذان البلدان محايدَين؛ منذ سنوات طويلة في حالة السويد، وبعد الحرب العالمية الثانية في حالة فنلندا. ولم يكن أيّ تهديد يحوم فوقهما. فقد كان الروس يرغبون في الحفاظ على علاقات هادئة مع الغرب من خلال فنلندا، التي لم يمسّوها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. أما تخيُّل أنّ روسيا يمكن أن تهاجم السويد، فلا يعدو الهتر. يمكننا تصوُّر أنّ الفنلنديين أخطؤوا في التحليل، بعدما استدرجتهم قريبتهم لغوياً إستونيا للانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي. لكن لا مفرّ في حالة السويديين، الذين لا يتشاركون أيّ حدود مع

روسيا (على عكس الفنلنديين بالطبع، وكذلك النرويجيون)، من تشخيص جموحٍ يندرج ضمن العِلل والأمراض النفسية. فهل وسط الهوس برهاب روسيا كان القادةُ السويديون يسعون إلى الانتقام من الروس بسبب هزيمة بلادهم على يد بطرس الأكبر بين عامي ١٧٠٠ و١٧٢١؟ فقد كانت روسيا في طليعة القوى التي بدأت باقتطاع أراضي إمبراطورية السويد على بحر البلطيق، لكن بمساعدة الدنمارك، وفئة من النبلاء البولنديين، لتأتي بْروسيا وبريطانيا العظمى وتوجّهان الضربة القاضية. بالتالي، لطالما كانت السويد الصغيرة قوّة فعّالة وعنيدة، لكنّني لا أؤمن بأنّها تخلّت عن حيادها من أجل استعادة البلطيق.

هذه العبثيات وقعت فعلاً. وهنا أيضاً يعمل الفاعلون بصدقٍ. فإذا لم يكن التهديد الروسي حقيقياً، فالخوف من روسيا حقيقي. لذلك، لستُ في معرض التنديد بانضمام فنلندا والسويد إلى حلف الشمال الأطلسي، لكنّني أريد أن أفهم أصل هذا الخوف، تماماً كما حاولت شرح صقورية المملكة المتحدة. سيكون هذا الفصل قصيراً جداً، لأنّ الدول الإسكندنافية ليست من الفاعلين الرئيسيين في النزاع. بل إنّ حالتها مهمّة بوجهٍ خاصٍّ لأنّها تؤكِّد أنّ الانهيار الختامي للبروتستانتية هو أحد محرِّكاتها. كذلك، ستسمح لنا الهوية النسوية رسمياً للسويد بالتطرّق بإيجاز إلى البُعد "النسوي" للانخراط الغربي.

شيء ما عفِن
في مملكة الدنمارك (والنرويج)

قبل الوصول إلى حالتَي السويد وفنلندا، دعونا نلقي نظرة سريعة على الدنمارك والنرويج اللتين انضمّتا إلى حلف الشمال الأطلسي قبل الأزمة بمدّة طويلة.

طالما كانت النرويج قِنية للدنمارك، ولم تنل استقلالها البات إلّا في عام ١٩٠٥، بعد مدّة قصيرة من السيطرة السويدية بين ١٨١٤ و١٩٠٥. وبعد كسبها الاستقلال، غدت النرويج مسرحاً لخلافات لغوية محتدمة بين أنصار لغات riksmål، وbokmål، وnynorsk. يكفي القول إنّ اللغة النرويجية الشائعة هي أحد أشكال اللغة الدنماركية.

لكنّ إتقان الإسكندنافيين للغة الإنكليزية يقرِّبهم من الثنائية اللغوية.

كما رأينا، ساعدت النرويج الأميركيين في تخريب خط أنابيب الغاز Nord Stream. أما الدنمارك، فتتصرّف منذ مدة طويلة كملحق لأجهزة الاستخبارات الأميركية، فيما شاركت في التنصُّت على هاتف أنجيلا ميركل. وبالتعاون مع وكالة الأمن القومي الأميركية، أُنشئ مركز لجمع البيانات وتخزينها في جزيرة صغيرة إلى الشرق من كوبنهاغن بهدف التجسّس على الحلفاء الغربيين بقدر أكبر من الروس. دعونا نقتبس هنا من قناة France 24 للتأكيد على مدى شيوع هذا الخبر:

> كيف صارت الدنمارك مركز تنصّت لوكالة الأمن القومي الأميركية في أوروبا: إنّ ما جرى الكشف عنه يوم الأحد حول أنّ جواسيس دنماركيين ساعدوا وكالة الأمن القومي الأميركية في مراقبة القادة الأوروبيين يؤكِّد الدور الرائد الذي يؤدّيه هذا البلد الإسكندنافي لمصلحة أجهزة الاستخبارات الأميركية. تعاون تزايد على مرّ السنين.[1]

صارت الدنمارك عضواً بحكم الأمر الواقع في نادي "العيون الخمس" الذي يضمّ للتذكير: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ منصب رئيس الوزراء في الحياة السياسية النرويجية أو الدنماركية يمكن أن يقود طبيعياً إلى الأمانة العامة لحلف الشمال الأطلسي. فأندرس فوغ راسموسن Anders Fogh Rasmussen، رئيس وزراء الدنمارك منذ عام ٢٠٠١، استقال ليصير أميناً عاماً للحلف من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ عندما حلّ محله ينس ستولتنبرغ Jens Stoltenberg، رئيس وزراء النرويج حتى ٢٠١٣. ويعمل راسموسن الآن "مستشاراً شبهَ رسمي" من أجل تقريب أوكرانيا من حلف الشمال الأطلسي[2].

باعتبارها عضواً في الاتحاد الأوروبي، تُعدّ الدنمارك بيدقاً متقدّماً للولايات المتحدة حتى أكثر من النرويج أحياناً، مع أنّها كانت تقليدياً أقلّ فعالية على الصعيد

---

1 https://www.france24.com/fr/%C3%A9co-tech/20210531-comment-le-dane-%20mark-est-devenu-le-poste-d-%C3%A9coute-de-la-nsa-en-europe.

2 https://www.courrierinternational.com/article/vu-du-danemark-%20anders-fogh-rasmussen-en-mission-pour-rapprocher-l-ukraine-de-l-otan.

العسكري. وفي تموز/يوليو ٢٠٢٣، حاولت الدنماركية مارغريت فيستاغر Margrethe Vestager، المفوّضة الأوروبية لشؤون المنافسة، فرضَ فيونا سكوت مورتون Fiona Scott Morton، وهي أميركية الجنسية، مسؤولةً اقتصاديةً في قطاع المنافسة. يمكننا بطبيعة الحال تصوّر مدى انحيازها لمصلحة شركات التكنولوجيا الأميركية الأربع الكبرى (Gafa). دعونا نعتبر، مع أرجحيّة بنسبة ٨٠%، أنّ موظفاً دنماركياً رفيع المستوى في المنظومة الأوروبية هو ممثِّل شبه رسمي لواشنطن.

يقودني اندماج النرويج والدنمارك ضمن منظومة السيطرة الأميركية إلى التأمّل في عنصر مصلحةٍ براغماتيةٍ خلف إرادة السويد بالانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي. فهذا البلد الإسكندنافي المركزي، الذي يبلغ عدد سكانه ١٠,٤ ملايين نسمة، وتحيط به النرويج (٥,٤ ملايين نسمة)، والدنمارك (٥,٩ ملايين نسمة)، وفنلندا (٥,٥ ملايين نسمة)، كان دائماً القوّة المسيطِرة في المنطقة، وقائداً أيديولوجياً بخاصة في خلال تجربته الاشتراكية–الديموقراطية الطويلة بين ١٩٢٠ ونهاية التسعينيات. فهل أمكن للسويد السماح لحلف الشمال الأطلسي، أي للولايات المتحدة، بوضع فنلندا تحت السيطرة المباشرة، بعد الدنمارك والنرويج، من دون ردّ فعلٍ؟ على الأرجح سيساعدها الانضمام إلى الحلف في الحفاظ على نفوذها بين الدول الإسكندنافية من خلال الانتفاع من تنسيقٍ عسكري مباشر مع الشركاء الأصغر من حولها. مع ذلك، يبدو النزاع غير الضروري مع روسيا ثمناً باهظاً في مقابل هذه الطائلةِ المتواضعة. أعرض هذا السبب دون قناعةٍ كبيرةٍ فيه.

حُمّى اجتماعية في السويد وفنلندا

لا يمكن بأيّ حال من الأحوال مقارنة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للسويد أو فنلندا بوضعية إنكلترا. فوفقاً للبنك الدولي، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، ٥٥,٨٧٣ دولاراً في السويد، و٥٠,٥٣٦ دولاراً في فنلندا، و٤٨,٤٣٢ دولاراً في ألمانيا، و٤٥,٨٥٠ دولاراً في المملكة المتحدة، و٤٠,٩٦٣ دولاراً في فرنسا. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتواضع نسبياً للفرنسيين

مقارنة بالبريطانيين، الذين يعانون من صعوبات غذائية وصحية أشد خطورة منا، هو تذكير بضرورة التعامل بحيطةٍ مع هذا المؤشِّر. وسنرى أنّ خصوصيته في الولايات المتحدة تكمن صراحةً في كونه توهُّماً. كما تتميّز فنلندا أيضاً بدرجات عالية للغاية في الاستطلاعات الشبيهة بالبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA). مع ذلك، ليست الدول الإسكندنافية في منأى من الانخفاض في حواصل الذكاء (QI) التي نلحظها في معظم الدول البروتستانتية[1]. إنّ حاصل الذكاء أداة قياس مقبولة، وبالتالي تُستخدم على نطاق واسع في الدول البروتستانتية لأنّ هذه الديانة، كما رأينا، لا تؤمن بمساواة مسبقة بين البشر. لذا إنّ قياس الفرق في حواصل الذكاء بين الأفراد لا يسبِّب أيَّ حرج. في المقابل، لا تحبِّذ فرنسا الكاثوليكية والجمهورية مفهوم حاصل الذكاء. إنّما على أيّ حال، لاحظ جيمس فلين James Flynn ومايكل شاير Michael Shayer أنّ الانخفاض متشابه منذ عام ١٩٩٥ تقريباً في حواصل الذكاء في فنلندا، والدنمارك، والنرويج، والسويد.

وبوجه الخصوص، لا تنجو السويد وفنلندا من أزمة "الديموقراطيات الغربية" التي أكرّر أنّها في المقام الأول نتيجة للتراتب الهرمي الاجتماعي الجديد على أساس فروقات التعليم. شهد هذان البلدان ظهور أحزاب هوياتية، ومعادية للأجانب، وتنتمي إلى اليمين المتطرف، وشعبوية (لم نعد نعرف حقّاً ماذا نسميها إذا أردنا أن نبقى محايدين وموضوعيين). في الوقت الذي أكتب فيه، يشارك حزب الفنلنديين الحقيقيين Finns Party في الحكومة الفنلندية، ويحظى بدعم حزب الديموقراطيين في السويد رغم عدم مشاركته في حكومة بلاده. وإذا كانت الدنمارك قد تجنّبت تشكيل حزب هوياتي شعبوي، فذلك في الأساس لأنّ الاشتراكيين الديموقراطيين الدنماركيين تبنّوا خطاب كراهية الأجانب وباتوا يقدِّمون أنفسهم على أنّهم "الحزب اليساري الأوروبي الأوّل الذي أدرك أنّ الهجرة تشكّل مشكلةً هائلةً".

لماذا هذا الشعور بالضيق؟ إذا كان الإسكندنافيون تأثّروا بالنيوليبرالية، فهم لم يضحّوا بدولتهم الاجتماعية. لذا، من المستبعد إعطاء تفسير اقتصادي للغاية لكرَبهم.

---

1 James R. Flynn et Michael Shayer, "IQ Decline and Piaget: Does the Rot Start at the Top?", Intelligence, vol. 66, janv.-févr. 2018, p. 112-121.
تنكر هذه المقالة انخفاض حاصل الذكاء في الولايات المتحدة، إلا أنّ المجلّة نفسها عادت ولاحظت هذا الانخفاض بعد خمس سنوات. انظر ص ٢٥٩.

قبل تقديم أيّ شرح علينا الإشارة إلى أنّ القلق الإسكندنافي لم ينتظر المسألة الروسية لكي يظهر، وأنّ الحرب في أوكرانيا أتاحت بوجهٍ خاصٍّ بروز انشغال عسكري موجود من قبل. نعثر على الدليل في كتاب نُشر عام ٢٠١٨ بعنوان *Cultural Evolution* [**التطوُّر الثقافي**]، للكاتب رونالد إنغلهارت Ronald Inglehart. فقد استند إلى World Values Survey [استطلاع القيم العالمية] (الذي أسّسه) للنظر في تطوّر "القيم" في عدد كبير من البلدان[١]. لا يصيب استطلاع الرأي عادةً سوى العقل الواعي للأفراد، الذين لا يُبينون سوى ما هو مقبول اجتماعياً. ومع ذلك، نجد من بين الإجابات التي جمعها استطلاع World Values Survey، الشائعة غالباً، إجابات لافتة حول سؤال مدى استعداد الأشخاص المستجوبين لحمل السلاح بهدف الدفاع عن بلادهم. فقد وجد إنغلهارت انخفاضاً في ما يمكن تسميته بالمواطنة العسكرية في مجمل العالم الغربي، بما يتوافق تماماً هذه المرّة مع سياسة حلف الشمال الأطلسي القائمة على إرسال الأسلحة لا الجنود إلى أوكرانيا. لكن هناك استثناء هو الدول الإسكندنافية، إذ يلاحظ إنغلهارت زيادة في الاستعداد للقتال دفاعاً عن البلد. وفي السويد، أفضى الأمر إلى إعادة الخدمة العسكرية في عام ٢٠١٧، أي قبل الاجتياح الروسي لأوكرانيا بكثير.

يُعدُّ مؤلَّف إنغلهارت مهماً أيضاً في ضوء التفسير الذي يقدِّمه للظاهرة، أو بالأحرى قصوره في تقديم تفسيرٍ وافٍ. فهو في الواقع يعزو الانحدار العام للاهتمام بالشأن العسكري في العالم الغربي إلى نَسوَنة (féminisation) المجتمع. إنّه طرح مغرٍ، ويناسبني أوّليّاً لأنّني ربطتُ في كتابي *Où en sont-elles?* [أين هنّ؟] بين تراجع الحسّ الجماعي، وبالتالي الاهتمام بالشأن العسكري، وبين تحرّر المرأة[٢]. مع ذلك، هناك إشكال واحد، إذ إنّ الدول الإسكندنافية هي رسمياً أكثر المناطق نسويةً في العالم. وبالتالي نحن أمام معضلة.

فلنحاول معالجتها، أو على الأقل طرح فرضية. فهل يمكن أن تكون الحركة النسوية، في هذه الحالة، بعيدة كل البعد من تشجيع النزعة السلمية، وتشجِّع في الواقع على الصقورية؟

---

1 Ronald Inglehart, *Cultural Evolution. People's Motivations Are Changing, and Reshaping the World*, Cambridge University Press, 2018.

2 E. Todd, *Où en sont-elles?*, op. cit.

النشاطيّة المناهضة لروسيا لدى بعض السياسيات السويديات والفنلنديات تُشكّل دليلاً على هذه الفرضية. فمن بين رئيسات الحكومات، قادت رئيسة وزراء السويد ماغدالينا أندرسون Magdalena Andersson ورئيسة وزراء فنلندا سانا مارين Sanna Marin بلديهما للانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي. ومع عدم إغفال فرضية إنغلهارت التي تربط بين النساء ورفض الحرب، يمكننا أن نتخيّل لدى بعضهن، في أعلى مستوى، أي مستوى العلاقات الدولية، شكلاً من أشكال الخِداع: "الحرب من اختصاص الرجال، وبالتالي يجب أن نُعطي انطباعاً بالحزم مثلهم، أو حتى أكثر منهم". الافتراض الذي أغامر به هنا هو أنّ هذه النساء قد تشرَّبن لا شعورياً جرعةً ذكوريّة سامّة. قد يشكِّل إجراء تحليل إحصائي للاتجاهات السياسية للإناث والذكور تجاه الحرب في أوكرانيا موضوعاً جيّداً لأطروحة: هل فيكتوريا نولاند Victoria Nuland (وكيلة وزارة الخارجية الأميركية لشؤون أوكرانيا)، وأورسولا فون دير لاين Ursula von der Leyen (رئيسة المفوضية الأوروبية)، وأنالينا بايربوك Annalena Baerbock (وزيرة الخارجية الألمانية)، وجميعهنّ من المتحمّسات للحرب، يمثّلن توجّهاً أوسع أم لا؟ هل ينبغي لنا أن نرى في الحذر النسبي لشولتز وماكرون مظهراً من مظاهر الذُكورة؟

يتميَّز الحزبان الشعبويان الهوياتيان المذكوران أعلاه، أي حزب الفنلنديين الحقيقيين وحزب ديموقراطيي السويد، بقاعدة ناخبين معظمها من الذكور، أي أنّهما "مُجْنَسَان بشدّة" إذا أردنا استخدام تعبيرات اليوم. وقد اتُّهما بالتعاطف مع روسيا.

صحيح أنّني لستُ جديّاً تماماً، لكن علينا أن ندمج في تحليلنا بأنّ هناك ضيقاً في العلاقات بين الجنسَين في الدول الإسكندنافية، ويتجلّى في السياسة.

نهاية البروتستانتية، وأزمة الأمّة

هناك فرضية أبسط نستمدّها من تحليل الحالة البريطانية، وتقدِّم مفتاحاً لنا. فالأزمة من نمطٍ ديني وثقافي. وفي الدول الإسكندنافية أيضاً الأمّة وليدة البروتستانتية، وتلاشيها يضع الأمّة في خطر هنا أيضاً. تولِّد الحالة صِفر التي بلغتها البروتستانتية قلقاً مصدره

الأمّة، وبالتالي العلاقات ما بين الأمم في دول صغيرة، وهذا رغم اقتصاد ليس في حالة حرجة للغاية. من هنا ربما تنبع الحاجة إلى الأمن التي تلبّيها العضوية في حلف الشمال الأطلسي، بهدف درء خطر خارجي غير موجود. فالشعور بالخطر يتصاعد من داخل المجتمعات الإسكندنافية التي لم تعد تعرف كثيراً ماذا هي فاعلة في التاريخ. ما كانت تُعرِب السويد وفنلندا عنه بطلب الانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي، وهو ما تحقَّق الآن، ليس الحاجة إلى أن تكونا محميَّتَين في وجه الروس، بل إنّه في حالته الفظّة حاجةٌ إلى الانتماء.

الفصل الثامن

الطبيعة الحَقّة لأميركا: أوليغارشية وعدمية

منذ مقدّمة هذا الكتاب وأنا أشيد بمزايا جون ميرشايمر وشجاعته. وفي الفصل العاشر المخصّص للحديث عن الطبقات الحاكمة الأميركية، سأتغنّى بزميله وشريكه ستيفن والت Stephen Walt، الذي يدعو الولايات المتحدة منذ وقت طويل لكي تعود إلى تصوُّرٍ معقولٍ لعالمٍ لا تتطلّع فيه إلى "هيمنة ليبرالية"، وتكتفي بحفظ قوّتها من خلال اللعب على التوازنات الدولية، والتموضُع بحسب مصالحها (الموازَنة balancing) إلى جانب هذه القوّة أو تلك. فالولايات المتحدة هي القوّة العسكرية الأولى في العالم، لكنّها لا تملك القدرة أبداً على السيطرة المباشرة على كل شيء. أنا أكنّ قدراً كبيراً من الاحترام لوالت وميرشايمر لأنّهما قادران على الحفاظ على هدوء أعصابهما مقارنة بسائر المنظّرين المتحمّسين من المحافظين الجدد الذين لا يتمتعون بأي كفاءة عسكرية. ومع ذلك، تبدو لي رؤيتهما للتاريخ آليّة، لأنّهما ينظران في الدول-الأمم بكونها عناصر متراصّة ومستقِرّة. والحال أنّه من أجل الوقوف على سياسة خارجية لبلدٍ ما، نحتاج إلى تحليل متعمّق لتطوّراته الداخلية. فهذان الخبيران "الواقعيان" في الجغرافيا السياسية يُغفلان إلى حدٍّ كبيرٍ تطوّرات قد تكون دراماتيكية في بعض الأحيان. فهما يُسلِّمان، مثلاً، كما قلتُ في مقدّمة الكتاب، بأنّ الولايات المتحدة ما

زالت دولة-أمّة. لا شيء أقلّ يقينية من ذلك. علاوةً، [هما يُسلِّمان بأنّ] أميركا ستبقى مستقرّة، لا بل ستكون في منأى عمّا يحدث في بقية العالم. فالرؤية الجيوسياسية التقليدية تفترض أنّ الولايات المتحدة الأميركية، الواقعة بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، وبين لا-قوّتين هما كندا والمكسيك، هي عبارة عن جزيرة بعيدة من أيّ خطر، وأمّة لا تواجه أيّ تهديد، وبالتالي يمكنها أن تسمح لنفسها بارتكاب الأخطاء كافة الممكن تصوّرها على الصعيد الدولي. لم تضطرّ الولايات المتّحدة إلى القتال يوماً من أجل البقاء على غرار فرنسا، وألمانيا، وروسيا، واليابان، والصين، وحتى بريطانيا. في هذا الفصل والفصلين التاليَين، سأحاول تبيان أنّ الولايات المتحدة تواجه، على النقيض، مخاطرَ كثيرة في الظرفية الحالية. فاعتمادها الاقتصادي على بقية العالم صار هائلاً، كما أنّ مجتمعها يتفكّك. وهاتان الظاهرتان تتآثران في ما بينهما. ففقدان السيطرة على الموارد الخارجية من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة السكان، مع العلم أنّه ليس مشرقاً الآن. لكن مما تنفرد به إمبراطورية ما هو فقدان القدرة على فصل ما هو داخلي، في سياق تطوّرها، عمّا هو خارجي. وعليه، من أجل فهم السياسة الخارجية الأميركية، علينا الانطلاق من الديناميات الداخلية للمجتمع، أو بالأحرى من تقهقره.

أعتذر مسبقاً للقارئ عن الطابع الاختزالي للفصول الثلاثة المقبلة المخصَّصة للولايات المتحدة. فلن أتمكّن من إثبات كلّ شيء، لأنّ أزمة مجتمع بهذا القدر من التعقيد تستوجب كتاباً فيما الوقت يدهمنا، والحرب لا تنفكّ توغِل بنا بعيداً. لستُ أعزم على بلوغ مستوى عالٍ من الإتقان الأكاديمي، إنّما المساهمة في فهم الطامة قيد الحدوث.

من خلال تفحّصنا المتوالي في استقرار المجتمع الروسي، وتفتُّت المجتمع الأوكراني، والإحساس بالذنب للديموقراطيات الشعبية السابقة، ونهاية الحلم الأوروبي بالاستقلال، وتبلُّد المملكة المتحدة بصفتها أمّة (أمّةٌ أمٌّ للولايات المتحدة، أكثر من كونها شقيقة)، وانحراف مسار الدول الإسكندنافية، بتنا نقترب تدريجاً من موطن الأزمة العالمية، الثقب الأسود الأميركي. فالإشكال الحقيقي الذي يواجهه العالم اليوم ليس في إرادة القوّة الروسية، وهي محدودة جداً، بل في انحطاط مركز

القوّة الأميركي، وهو بلا حدود[1].

لن أتناول أوجه هذا الانحطاط كافة، بل سوف أكتفي بدراسة ما يمكن الاستفادة منه في فكّ شيفرة العمل الخارجي للولايات المتحدة، بعبارات واضحة تدلّ بدقّة على مكامن الخلل. فكثيرون يكتبون أنّ أميركا لا تزال نفسها، وأنّ ديموقراطيتها ما برحت تشتغل (حتى لو كانت ظاهرة ترامب وتداعياتها تجعلهم مترددين بالخصوص). وفوق ذلك يؤكّدون أنّ أميركا في نزاعها مع روسيا إنّما تدافع عن الحرية، والديموقراطية، وحماية الأقليات، والعدالة بوجه الإجمال. هذا جيّد جداً، لكنّي أفكّر وأقول العكس. فمعاً نساهم في إدامة وجود غرب تعدّدي بدرجةٍ ما، وسط تعذّر إيمانه بالمساواة.

العدمية، مفهومٌ ضروريٌّ

لقد تردّدتُ كثيراً في تطبيق مفهوم العدمية على الولايات المتحدة، أكثر مما تردّدتُ بشأن أوكرانيا أو أوروبا اللتين شهدتا تاريخاً قاتماً للغاية. وُلِدَت الولايات المتحدة في مناخ من التفاؤل. يتحدّث إعلان استقلالها عن "السعي وراء السعادة".

بعدما قرأتُ قبل زمنٍ كتابَ *La Révolution du nihilisme* [ثورة العدميّة] لهيرمان راوشنغ[2] Hermann Rauschning، استكملته بكتاب ليو شتراوس Leo Strauss بعنوان *Sur le nihilisme allemand* [العدمية الألمانية]، وهو عبارة عن رد على راوشنغ[3].

---

١ حول هذه المسألة، أشير إلى أنّني تأثّرت وأُعجبت بكتاب روس دوثات Ross Douthat بعنوان *The Decadent Society. How We Became Victims of Our Own Success* [**المجتمع المنحط. كيف صرنا ضحايا نجاحاتنا**] (نيويورك، Avid Reader Press، ٢٠٢٠). وهو يتناول إشكال انحطاط محتمل للمجتمع الأميركي. وروس دوثات كاتب افتتاحيات محافظ وذكي في صحيفة *New York Times*، ويضفي عليها تنوُّعاً في الرأي لا نجده في صحيفة *Le Monde*، أو الصحافة الفرنسية عامةً، أو حتى في صحيفة *Guardian*. وبما أنّه ناقد سينمائي أيضاً، فهو يوسّع نطاق تحليله ليشمل المجال الثقافي ويعطي نظرة ثاقبة مدهشة لركود الثقافة الأميركية. نحن مدينون له أيضاً لإدخاله مفهوماً رائعاً ومفيداً جداً في مجال الجغرافيا السياسية، وهو مفهوم "الانحطاط المستدام" (sustainable decadence). فبعدما اتّضح له أنّ العالم برمّته يَنحطُّ، خلص دوثات إلى أنّه يمكن لولايات متحدة تعرِف انحطاطاً أن تبقى حيةً فيه. لا أوافقه الرأي، لكنّني ما زلت مفتوناً.

2 Hermann Rauschning, *La Révolution du nihilisme*, Gallimard, 1939.

٣ في ليو شتراوس، *Nihilisme et politique* [العدمية والسياسة]، Rivages Poche، ٢٠٠٤. يتعلّق الأمر بمحاضرة أُلقيت عام ١٩٤١.

أعترف بأنّ المقارنة بين ألمانيا تحت حكم هتلر والولايات المتحدة الأميركية في عهد بايدن أمر شائن، وسخيف، ولا يطاق. فمع أنّ معاداة السامية موجودة على الجانب الآخر للمحيط الأطلسي، إلا أنّها ليست في صميم الاهتمامات الأميركية. حتى إنّ أميركا شهدت تحرّراً لليهود نادراً ما شهدناه في التاريخ. وإذا اعتمدتُ في نهاية المطاف مفهوم العدمية الذي يعكس في واقع الأمر توازياً بين المسارين الألماني والأميركي، فلمساعدة القارئ، وأنا، على قلب المنظور. لأسباب عملية كذلك.

بدا لي ضرورياً التوفُّر على مفهوم مركزي يرمز إلى تحوّل أميركا من الخير إلى الشر. فعُمق مشكلتنا الفكرية هو أنّنا نحب أميركا. كانت واحدة من القوى التي أسقطت النازية، وأرشدتنا إلى الدرب الواجب اتّباعه من أجل بلوغ الازدهار، والرخاء. ولكي نقبل تماماً فكرة أنّها تَخُطُّ اليوم الدرب المفضي إلى الفقر، والتذرية الاجتماعية، فلا غنى عن مفهوم العدمية.

أما بالنسبة إلى الأسباب العملية، فما يضطرّني أيضاً إلى اللجوء إلى هذا المفهوم هو ملاحظة أنّ قيم المجتمع الأميركي وسلوكه سلبيّان في العمق اليوم. وكما في حالة العدمية الألمانية قبل عهدٍ قريبٍ، تنتج هذه السلبية عن تفكُّك البروتستانتية، لكنّه تفكُّك لا يحدث في المرحلة نفسها. فقد ظهرت النازية في طورها الأول عندما لم تعُد البروتستانتية ديانةً نشِطةً بين عامي ١٨٨٠ و١٩٣٠. وهي تُطابِق هيجاناً لليأس في طور زومبي، أي في حقبة استمرّت فيها القيم البروتستانتية، الإيجابية والسلبية على حد سواء، رغم تراجع الممارسة الدينية. أما الطور زومبي للبروتستانتية الأميركية فكان إيجابياً بشكلٍ كبيرٍ. وقد امتدّ تقريباً من عهد رئاسة روزفلت Roosevelt إلى رئاسة أيزنهاور، وشهد بناء دولة اجتماعية، وجامعات توفِّر تعليماً على نطاق واسع وذا جودةٍ، وانتشار ثقافة متفائلة فتَنَت العالم. استعادت أميركا تلك القيم الإيجابية للبروتستانتية (المعايير التعليمية العالية، والمساواتيّة بين البيض)، وحاولت التخلّص من قيمها السلبية (العنصرية، والتطهيرية). أما الأزمة الحالية فهي تتوافق مع الرّسوِّ في الحالة صِفر للبروتستانتية. يمكن لهذا المنظور أن يتيح فهم ظاهرة ترامب وسياسة بايدن الخارجية في آنٍ، كما العفن الداخلي وجنون العظمة الخارجي، والعنف الذي تمارِسه المنظومة الأميركية على مواطنيها ومواطني الدول الأخرى.

القاسم المشترك بين الديناميتَين الألمانية في الثلاثينيات والأميركية الحالية هو أنّ الخواء محرِّكهما. ففي الحالتَين، تشتغل الحياة السياسية بلا قيم، ولا تعدو كونها حركةً تميل نحو العنف. لم يعرِّف راوشنغ النازية بشكلٍ مختلفٍ. كان في البداية عضواً في حزب العمال القومي الاشتراكي الألماني NSDAP [الحزب النازيّ]، ثم تركه. فهذا الرجل المحافظ، العادي إذا جاز القول، لم يكن بمقدوره التسامح مع العنف غير المبرَّر. في أميركا الحالية، أرى حالة خواء خطِرة على مستوى الفكر والطروحات، مع وساوس متسلِّطة مترسِّبة، بالمال والحكم، لا يمكن لها أن تشكّل أهدافاً أو قيماً في حدّ ذاتها. يحثُّ هذا الخواء الميلَ نحو التدمير، والعسكرة، وسلبية متوطِّنة، أي بالخُلاصة: الميل نحو العدمية.

هناك عنصر أخير وجوهري دفعني إلى تبنّي هذا المفهوم: إنكار الواقع. فالعدمية لا تُترجِم حاجة إلى تدمير الذات والآخرين فحسب. بل هي على مستوى أعمق تميل إلى إنكار الواقع، عندما تتحوَّل إلى ضرب من الدين. سأوضح الكيفية في الحالة الأميركية.

الإنفاق أكثر من أجل الموت أكثر

هذا على الفور مثلٌ تطبيقي على العدمية: تطوُّر معدّل الوفيات في الولايات المتحدة.

في كتاب *Deaths of Despair* [وفيات اليأس] (٢٠٢٠)، حلَّلت آن كيس Anne Case وأنغوس ديتون Angus Deaton ارتفاع هذا المعدّل منذ عام ٢٠٠٠[1]، بخاصةٍ بين البيض الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥ و٥٤ عاماً -بسبب الكحولية، والانتحار، والإدمان على المواد الأفيونية-. ارتفاع يوازنه بعض الشيء انخفاضٌ طفيفٌ للمعدّل بين السود. أميركا هي البلد المتقدِّم الوحيد الذي يعرف انخفاضاً عاماً في متوسّط العمر المتوقّع: من ٧٨,٨ سنة في ٢٠١٤ إلى ٧٧,٣ سنة في ٢٠٢٠. وبعد عام واحد، أي في ٢٠٢١، بلغ المتوسّط المتوقّع لدى الأميركيين ٧٦,٣ سنة، و٨٠,٧ سنة لدى البريطانيين، و٨٠,٩ سنة لدى الألمان، و٨٢,٣ سنة لدى الفرنسيين، و٨٣,٢ سنة

1 Anne Case et Angus Deaton, *Deaths of Despair and the Future of Capitalism*, Princeton University Press, 2020, p. 42.

لدى السويديين، و٨٤,٥ سنة لدى اليابانيين. وفي عام ٢٠٢٠، كانت روسيا بمتوسّط ٧١,٣ سنة فحسب، لا تزال تحمل علامةً، بيولوجيةً إذا جاز القول، عن تاريخها المُعذَّب. لكن على سبيل المقارنة، لم يكن متوسّط العمر المتوقّع في روسيا سوى ٦٥,١ سنة في عام ٢٠٠٢، أي أنّه ارتفع بمقدار ست سنوات مع بوتين.

سبق أن أظهر الرسم ٦,١ (في الفصل السادس، الخاص ببريطانيا) أنّ الهبوط الأخير في متوسّط العمر المتوقّع في الولايات المتحدة سبقه تباطؤ في النموّ، ابتداءً من عام ١٩٨٠ إبّان السنوات النيوليبرالية. ونحن نعلم أيضاً أنّ المتوسّط لم يتعافَ بسرعة بعد جائحة كوفيد، على عكس أماكن أخرى في العالم المتقدّم[1]. كما يبدو أنّ الجائحة أطلقت تقهقراً في المجموعات العرقية كافة.

يشير معدّل وفيات الرُضّع، المُنذِر بالمستقبل، إلى تأخُّر لأميركا أشدّ من الدول المتقدِّمة التي "تحميها"، أو من تلك التي تحاربها. فبحسب منظمة يونيسف، بلغ هذا المعدّل ٥,٤ لكل ١٠٠٠ مولود حيّ في الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٠، مقارنةً بـ ٤,٤ في روسيا، و٣,٦ في المملكة المتحدة، و٣,٥ في فرنسا، و٣,١ في ألمانيا، و٢,٥ في إيطاليا، و٢,١ في السويد، و١,٨ في اليابان[2].

إنّ مقارنة معدّل الوفيات الأميركي مع الغاية التاريخية العظيمة المنصوص عليها في إعلان الاستقلال لعام ١٧٧٦ تترك وقعاً مثيراً. [فينصّ الإعلان]: "ونحن نرى أنّ هذه الحقائق بديهية، إنّ جميع البشر خلقوا متساوين، وإنّهم وُهِبوا من خالقهم حقوقاً غير قابلة للتصرّف، وإنّ من بين هذه الحقوق حقّ الحياة والحرية والسعي وراء السعادة". غير أنّ الأكثر إثارة للدهشة هو أنّ ارتفاع معدّل الوفيات ترافق مع أعلى معدّل إنفاق على الصحة في العالم. ففي عام ٢٠٢٠، بلغ هذا الإنفاق ١٨,٨% من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، مقارنةً بـ١٢,٢% في فرنسا، و١٢,٨% في ألمانيا، و١١,٣% في السويد، و١١,٩% في المملكة المتحدة. بالطبع، هذه النسب المئوية تعرِض تقديراً منخفضاً، إذ في التاريخ نفسه كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة ٧٦ ألف دولار، مقارنة بـ٤٨ ألفاً في ألمانيا، و٤٦ ألفاً في المملكة

1 " Life Expectancy Changes since COVID-19", *Nature Human Behaviour*, 17 octobre 2022.

٢ بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:
https://data.oecd.org/healthstat/infant-mortality- rates.htm.

المتحدة، و ٤١ ألفاً في فرنسا. يمكن للقارئ التسلية بضرب النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للرعاية الصحية، في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. سيعطيه الأمر فكرةً عن الجهد المالي الهائل الذي تبذله الولايات المتحدة من الناحية النظرية لرعاية مواطنيها. أقول من الناحية النظرية لأنّ هذا كلّه يكشف، كما سنرى، أنّ مفهوم الناتج المحلي الإجمالي له طابع وهمي إلى حدٍّ كبيرٍ.

هناك الأسوأ، والآن سيظهر تلاؤم مفهوم العدمية في أبعاده كاملةً. إذ توضح آن كيس وأنغوس ديتون أنّ ارتفاع معدّل الوفيات حدث بينما كان جزء من هذا الإنفاق الصحي مخصصاً لتدمير السكان. أنا ألفت هنا إلى فضيحة الموادّ الأفيونية. فشركات أدوية كبيرة أمسك إداراتها أطباء بأجورٍ عالية وذوو صرامة أخلاقية ضعيفة، أتاحت للمرضى المعانين من ضائقة نفسِيَّة، لأسباب اقتصادية واجتماعية، مسكّنات خطرة تسبِّب الإدمان، وغالباً ما تؤدي إلى موت مباشر، أو الكحولية، أو الانتحار. هذه الظاهرة هي ما يفسِّر الزيادة في معدّل الوفيات بين البيض الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥ و ٥٤ عاماً. نحن إذاً نتعامل مع تصرّفات بعض الفئات العليا المستتبِعة إهلاك جزءٍ من السكان. هذا يلامس الخزي، لكن دعونا نلتزم الدقّة في صياغتنا: نحن في خضم أخلاقية صفر. في عام ٢٠١٦، صوّت الكونغرس، الواقع تحت سيطرة مجموعات المصالح (التي هي جزء من المنظومة السياسية الأميركية قانونياً ورسمياً)، على قانون لضمان وصول المرضى إلى الأدوية[1]، يحظر على السلطات الصحية تعليق استخدام الموادّ الأفيونية. بالتالي، باض "ممثلو" المواطنين قانوناً يتيح لقطاع الصناعات الدوائية الاستمرار في قتلهم[2]. العدمية عندئذٍ؟ نعم، بالطبع.

فلاش باك: أميركا الطيّبة

من أجل فهم دينامية التقهقر العاملة في المجتمع الأميركي، علينا أن نتذكّر ما كانت عليه أميركا القديمة، الطيّبة، والمنطق الذي حملها. لن أتوقّف عند أميركا في عهد

1 Ensuring Patient Access and Effective Drug Enforcement Act.

2 A. Case et A. Deaton, *Deaths of Despair*, op. cit., p. 125.

روزفلت ومرحلة الـ"New Deal[1]"، التي كانت "يسارية" بوضوح إذ قرّرت فرض ضرائب إضافية على الأثرياء، وأسّست قوّة مضادة نقابية. هذان عنصران جوهريان للتوازن الاجتماعي أديا إلى دمج الطبقة العاملة في الطبقات الوسطى، وجعلا التعبئة الديموقراطية ممكنة خلال الحرب العالمية الثانية. سأُعطي لمحةً عامةً عن أميركا في عهد أيزنهاور، الجمهوري الذي شغل البيت الأبيض لعهدَين رئاسيَّين بين ١٩٥٣ و١٩٦١. ففي عام ١٩٤٥، كانت الصناعة الأميركية تمثِّل نصف القطاع في العالم. وكان مستوى التعليم في البلاد الأعلى على الإطلاق، بما في ذلك ضمن النطاق البروتستانتي. ومنذ ما بين الحربين العالميتين، شهدت منظومة التعليم الثانوي (high schools) تنميةً واسعة النطاق. وفي ما بعد الحرب، جاء دور الجامعات خاصةً بفضل قانون إعادة تأهيل عناصر الخدمة العسكرية (Service– men's Readjustment Act) لعام ١٩٤٤، المعروف أكثر باسم "GI Bill". إذ من بين مساعدات عدّة للإعادة إلى وضع الحياة المدنية، عرَضَ تسهيلات مالية للمجنّدين السابقين للالتحاق بالتعليم العالي. كان ثلثا أميركا فقط بروتستانتياً في عهد أيزنهاور، لكنّها ظلّت بروتستانتية تماماً بقيمها الأساسية. الكاثوليك أنفسهم سلّموا بهذا الانشغال بالتعليم، النافل بالنسبة إلى اليهود.

يبدو أنّ الرجوع الديني في ما بعد الحرب اتّسم بزخمٍ خاصٍّ في أميركا. يُحدِّد روبرت د. بوتنام Robert D. Putnam وديفيد إي كامبل David E. Campbell "أعلى ارتفاع للمدّ" في خمسينيات القرن الماضي[2]. يقترب الكاتبان من مفهوم دين زومبي، لأنّهما يعرّفان دين الأميركيين في ذلك الوقت بأنّه دين مدني عموماً ويقف في وجه الشيوعية الإلحادية في المقام الأول. ثم ظهر تعبير "اليهودية–المسيحية" (الذي لا يعني شيئاً على الإطلاق من الناحية الدينية). في ذلك الوقت، كانت البلاد تعيش رجوعاً لبروتستانتية زومبي، مع فرق دقيق بأنّ ممارسة دينية واسعة ظلّت قائمة، وتشد المجتمعات المحلية لكن دون معنى ميتافيزيقي واضح.

١ New Deal [الصفقة الجديدة]: برنامج إصلاحات اقتصادية واجتماعية في الولايات المتحدة في عهد الرئيس فرانكلين د. روزفلت في الثلاثينيات. جاء بمثابة ردّ فعلٍ على الكساد الكبير (١٩٢٩–١٩٣٩)، وهدف إلى تحقيق انتعاش اقتصادي، وتوفير فرص عمل، وتنظيم الأسواق المالية من خلال مجموعة من السياسات والتشريعات. (م.)

2 Robert D. Putnam et David E. Campbell, *American Grace. How Religion Divides and Unites Us*, New York, Simon and Schuster, 2010, p. 82-90.

انغمست أميركا أيزنهاور بثقافة ديموقراطية حقيقية، تهتم لرفاهية مواطنيها جميعاً. تشابهت قيمها الداخلية مع قيم سياستها الخارجية المكافحة للشيوعية التوتاليتارية. لكنّ هذا الواقع شابَهُ إشكالان: أولاً كانت أميركا اللاتينية لا تزال بالنسبة إليها تبعية شبه استعمارية؛ وثانياً بالطبع استمرار الفصل العنصري بحقّ السود. لكنّ الهَيْج الأول للنضال من أجل الحقوق المدنية، من خلال إلغاء الفصل، مسَّ المبدأ التقييدي للمساواة بين البيض حصراً. وقد أدّت حملة المقاطعة التي أطلقتها روزا باركس Rosa Parks ومارتن لوثر كينغ Martin Luther King في عام ١٩٥٥ إلى إعلان المحكمة العليا في العام التالي عدم دستورية الفصل في الحافلات. رغم أن الآباء المؤسّسين تصوّروا المحكمة العليا بكونها أداةً تُهاوِد الديموقراطية، قطباً من أقطاب الحكم محفوظاً للمؤسّسة (establishment).

النخبة الحاكمة في نحو ١٩٥٥

من أيّ صنف النخبة الحاكمة لأميركا في عهد أيزنهاور إذاً؟ كان البلد بالفعل شديد التنوّع عرقياً ودينياً، إذ يضمّ أقليات ضخمة: كاثوليكية أيرلندية، وكاثوليكية إيطالية، ويهودية من أوروبا الشرقية والوسطى، وأقليات أخرى. رغم ذلك، فإنّ الطبقة الحاكمة لم تكن متنوّعة بأيّ شكلٍ من الأشكال. في عام ١٩٥٦، وصَّفَ تشارلز رايت ميلز Charles. Wright Mills، في كتابه *The Power Elite* [نخبة الحكم]، مجموعةً ضيّقة تضمّ البروتستانت الأنغلو-ساكسونيين البيض (WASP)[1] حصراً. وليس أيّ مجموعة منهم، إذ ضمّت أساساً المؤسّسة الأسقفية، مع العلم أنّ الكنيسة الأسقفية هي المرادف الأميركي للكنيسة الأنغليكانية التي تتسامح بروتستانتيتها مع قدرٍ كبيرٍ من الهرمية والسلطة الاجتماعية. تلقّت هذه النخبة الأسقفية تكوينها في مدارس داخلية خاصة تُحاكي منظومة التعليم البريطانية. في القمة مدرسة Groton التي درس في صفوفها فرانكلين ديلانو روزفلت قبل أن يلتحق بجامعة

1 C. Wright Mills, *The Power Elite*, Oxford University Press, 1956 et 2000, p. 60-68.
صدرت الترجمة الفرنسية عن Maspero في عام ١٩٦٩.

هارفرد. وعلى غرار ما كان يحدث في إنكلترا في ذلك الوقت، إنّما بأسلوب أمرَن وأقلّ فظاظة، لم تكن المدارس التابعة للمؤسّسة WASP مهووسةً بالأداء الفكري. فالهدف كان صقلَ "الخُلُق".

صارت السُّخريةُ من مجموعة WASP طقساً. وصحيح أنّ هذه الطبقة العليا، مثلها مثل أيّ طبقةٍ حاكمة، نقلت أنواع التحيّزات السخيفة كافة، لكن يبقى أنّها كانت تحمل أخلاقيةً واقتضاءً. فبين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥، أُرسِل أصغر أفرادها سنّاً، مثل بقية السكان الذين يمكن تعبئتهم، للقتال في الحرب في أوروبا أو المحيط الهادئ. ومثل روزفلت، تحدّر هؤلاء من ذلك العالم الصغير الساحر الذي لم يتردّد في فرض معدّلات ضريبية تصل إلى ٩٠% على الشرائح العليا من الدخل.

فلنودِّع هذه النخبة WASP من خلال تفحُّص حالة جون رولز John Rawls. أحد ممثّليها، وقد جرى استغلاله بسوءٍ منذ ما قبل وفاته (عام ٢٠٠٢)، من قبل الذين شرعوا ابتداءً من ١٩٨٠ فصاعداً في تفكيك أميركا الديموقراطية.

كتب جون رولز كتاب *A Theory of Justice* [**نظرية في العدالة**] الشهير، وصدر عام ١٩٧١ مع تناهي ذلك الزّمن الذهبي. عند الإمعان في القراءة، يغدو هذا الكتاب بمثابة تأبين، كما سأبيِّن. وُلد رولز في عام ١٩٢١، أي بعد جيل ونصف من روزفلت، وكان ينتمي إلى فئة أدنى من مجموعة WASP. تتلمذَ في مدرسة Kent، وهي مدرسة جيدة أدنى بدرجة من Groton، ثم تعلَّم في جامعة برينستون بدلاً من هارفرد. كذلك، حارب في المحيط الهادئ وعاد مسكوناً بهواجس أخلاقية شديدة. كان أسقُفِيّاً، ثم ألحد بعدما شهد الدمار الذي سبّبه القصف الذرّي على هيروشيما. فكانت النتيجة **نظرية في العدالة**، عبارة عن سردٍ نظريٍّ لسلوك الطبقات العليا WASP في الولايات المتحدة الأميركية خلال الحقبة المبارَكة. تتمثل العدالة، كما يعرّفها رولز، في التسامح مع أوجه عدم المساواة إذا كانت تساهم في نهاية المطاف في رفاء الجزء الأفقر من السكان. تكمن المفارقة في أنّ رولز صاغ حيلته الاجتماعية قبل مدّة وجيزة من تصاعد الفروقات، والذي بدأ بالقضاء على الفقراء بدلاً من أن يفيدهم. فلنلقِ نظرةً من كثب على هذه المسألة.

"ظَفرُ اللاعدالة": ١٩٨٠-٢٠٢٠

حين ننظر في كيفية تطوّر شعبية جون رولز من خلال أداة Google Ngram، نلحظ أنّها كانت متواضعة في العقد الذي تلا عام ١٩٧١، ثم بدأت تُقلع بعد عام ١٩٨٠ بقليل، لترتفع بشكل كبير بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٦، أي في اللحظة نفسها التي لم يكن لتطبيق نظريته أن يُظهر سوى شيء واحد: تحوُّل أميركا إلى اللاعدالة. يلخِّص الأمرَ بوضوح عنوانُ كتاب إيمانويل سايز Emmanuel Saez وغابرييل زوكمان Gabriel Zucman، *Le Triomphe de l'injustice*[1] [ظَفر اللاعدالة]، ويصوِّره المضمون بطريقة رائعة. فبعد عملية حسابية رشيقة، يتوصَّل الكاتبان إلى استنتاج مفاده بأنّ معدّلات الضرائب في الولايات المتحدة ابتعدت كثيراً من النظام الضريبي الذي أدخلته "الصفقة الجديدة". إلى درجة أنّنا صرنا نقترب الآن من ضريبة نسبتها ثابتة لا تتغيّر بتغيّر مستوى الدخل، توازي ٢٨% للأغنياء والفقراء على حد سواء، مع ذروة اللاعدالة بهبوط معدّل الضريبة على أغنى أربعمئة من دافعي الضرائب. إذا ما أضفنا إلى ذلك حقيقة أنّ ارتفاع معدّل الوفيات في أميركا يؤثِّر في الأشخاص الذين لم يتجاوزوا مرحلة ما يعادل الثانوية العامة، يتضح لنا أنّ أميركا تجسِّد اليوم النقيض تماماً للعدالة التي تصوَّرها رولز. وأن ينال كتاب **نظرية في العدالة** استحسان السياسيين والمثقفين في مجموعات التفكير في وقت كانت اللاعدالة تظفر، فهذا غريب بوجهٍ خاصٍّ من منظور آداب العلوم الاجتماعية. فهل كان الهدف تحدّي الناس الأضعف بنوعٍ من الطقس الاقتصادي-الفلسفي-الشيطاني؟ يا للعدمية حين تأسرنا... لقد كان نجاح رولز العالمي -عذراً، أقصد الغربي- منذ الثمانينيات فصاعداً مخططاً له، بخاصةٍ بين فرنسيين سُذَّج.

فقد ترجمت دار نشر Éditions du Seuil في عام ١٩٨٧ كتاب **نظرية في العدالة** بمساعدة مالية من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية على ما أخبرني وقتها صديقي الناشر جان كلود غيلبو Jean-Claude Guillebaud، مؤكداً الأمر لي مذّاك. أشك في أن تكون الأجهزة الروسية قد نجحت في ظل بوتين في تنفيذ عملية مؤثّرة

1 Emmanuel Saez et Gabriel Zucman, *Le Triomphe de l'injustice*. Richesse, évasion fiscale et démocratie, Seuil, 2020.

إلى هذا الحدّ في الحياة الفكرية الفرنسية.

نحو البروتستانتية صفر في الولايات المتحدة

حجبت عوامل عدّة لمدّة طويلة تلاشي البروتستانتية (والدين بشكل عام) في الولايات المتحدة. أوّلاً، معدّلات ممارسة دينية أعلى ممّا هي عليه في أوروبا لكنّ دراسات تفصيلية أظهرت مبالغةً في التقديرات، لا بل إنّ الأرقام كانت ضعفَ الواقع، لأنّ من شملهم الاستطلاع كانوا يتباهون بصفات ليست فيهم. ثم [هناك عامل] الطَّفرة الإنجيلية في السبعينيات، والتي اكتملت منذ مستهل التسعينيات[1]. يُخبِرنا روس دوثات Ross Douthat في كتابه *Bad Religion* [دين زائف] أنّ الإنجيلية بدعةٌ، بلا علاقة حقيقية بالبروتستانتية الكلاسيكية[2]. فالكالفينية واللوثرية كانتا صارمتين، تقتضيان امتثال الإنسان إلى أخلاقية، اقتصادية واجتماعية مثلاً، وقد أولدتا التقدّم. لكن إذا كان الرجوع الديني في السبعينيات قد درَّ مالاً كثيراً على بعض دُعاته، فقد حمل في طياته عناصر تقهقرية. وهي: قراءة حرفية للكتاب المقدّس، وذهنية تتعارض والروح العلمية بشكل عام، وقبل كل شيء، نرجسية مرضية. فما عاد الله موجوداً ليقتضي، بل ليغري المؤمن ويوزِّع مكافآتٍ عليه، سواء أكانت نفسية أم مادية.

الأضمن تتبُّع تطوّر الخصوبة من أجل التمييز إلى أيّ مدى لم يكن تطوّر البروتستانتية الأميركية مختلفاً كثيراً عمّا جرى في أوروبا الغربية. فنحن نعلم أنّ انخفاض الخصوبة بين سكان تلقّوا التعليم على نطاق واسع هو أفضل مؤشّر على انخفاض التديُّن، حين لا يشعر الأزواج برقابة سلطة إلهية. والحال أنّ هذا التطوّر كان طبيعياً تماماً في الولايات المتحدة، إذ في فرنسا التي تصدّرت البلدان المحدِّدة للنسل بلغ المؤشِّر الظرفي للخصوبة ٢,١ طفل لكل امرأة في ثلاثينيات القرن الماضي؛ في الولايات المتحدة كان طفلين عامَ ١٩٤٠، وبالكاد يقل في المملكة المتحدة: ١,٨. عاد

1 R. Putnam et D. Campbell, *American Grace*, op. cit., p. 105.

2 Ross Douthat, Bad Religion. *How We Became a Nation of Heretics*, New York, Free Press, 2013.

الأزواج الأميركيون ليبلغوا مستوى مرتفعاً جداً في ١٩٦٠: ٣,٦ أطفال لكل امرأةٍ. لكن مع تناهي الطفرة الإنجيلية منذ الثمانينيات، انخفض هذا المستوى في أميركا إلى ١,٨. وفي الوقت نفسه، بلغ ١,٧ في إنكلترا، و١,٩ في فرنسا. لا نجد في هذه الأرقام مؤشِّراً يدلّ على أنّ الدين الحقيقي كان ينجو على الضفة الأخرى للأطلسي.

مؤشِّرٌ آخر على التراجع الأقصى لتأثير المسيحية هو الموقف من المثلية الجنسية. ففي عام ١٩٧٠، كان ٥٠% من روّاد الكنيسة يتقبّلونها[1]. وبحلول عام ٢٠١٠، ارتفعت النسبة إلى ٧٠%. وبين أولئك الذين نادراً ما كانوا يرتادون الكنيسة، ارتفع معدّل المقبولية إلى ٨٣%. أخيراً، دعونا ننظر في المؤشّر المرشد إلى الدين صِفر. إنّه الزواج للجميع، إذ يشير إلى اجتياز الدين مرحلتَي: نشِط وزومبي. ففي عام ٢٠٠٨، كانت ٢٢% فقط من الأجيال التي ولدت قبل عام ١٩٤٦ تتقبّل هذا الزواج، في مقابل ٥٠% من الذين ولدوا بين عامي ١٩٦٦ و١٩٩٠. أنا لا أورد هذه الأرقام من منطلق محافظ، أو ردعي، أو نوستالجي. فقبول المثلية الجنسية والزواج للجميع يُعدّان هنا مجرّد دليلين على انقلابٍ ثقافي غير قابل للانعكاس، وهما مؤشّران على الحالة صِفر للدين. فالمسيحية، واليهودية، والإسلام، هي أديان تُحرِّم المثلية الجنسية، ولا يوجد في أيّ منها ما يبرّر زواج شخصَين من الجنس نفسه. وكما رأينا، شرّعت فرنسا الزواج للجميع في عام ٢٠١٣، والمملكة المتحدة في ٢٠١٤. وفي الولايات المتحدة، شُرِّع على المستوى الفيدرالي في عام ٢٠١٥. بعبارة أخرى، لا فجوة تستحق الذكر. إذاً، عام ٢٠١٥ هو عامُ الدين صِفر. وفي عام ٢٠١٦، انتُخِب دونالد ترامب رئيساً. ثم ٢٠٢٢، العام الذي صارت فيه أوكرانيا مقاولاً فرعيّاً للحرب مع روسيا.

هذه الحالة صِفر لا تستقرّ. فلها دينامية خاصة تفضي إلى العدمية، بل وإلى أكثر أشكال العدمية اكتمالاً، أي إنكار الواقع. لم تكن الولايات المتحدة (مع إنكلترا) المحرِّك الأوّل للثورة الليبرالية فحسب، بل أيضاً الثورة الجنسية ثم ثورة "الجندر" التي انتقلت من نضال مساواة بين الجنسَين إلى سؤال التحوّل الجنسي. وسنجد هذه الثيمات الأيديولوجية مهمّة في النزاع بين الغرب وروسيا. لكن فلنبدأ بالتفكير في ما تعنيه ضمن المجتمع الأميركي.

---

1 R. Putnam et D. Campbell, *American Grace*, op. cit., p. 486.

لن أتطرّق هنا إلى مسألة المساواة بين الجنسَين، وهي مطلب مشروع لا يطرح إشكالاً مفاهيمياً. كما سأترك جانباً مسألة تحرُّر المثليّين، وهي أمر جيّد في الحقيقة حتى في نظر المرتابين الذين يناهضون الأيديولوجية "المثلية"، ولا يرون أي جدوى في تمحوُر حياة المجتمعات حول التفضيلات الجنسية. أما مسألة المتحوّلين جنسياً فهي مختلفة، حال ما نؤكّد أنّ الفرد يستطيع تغيير "نوعه الاجتماعي" كما يحلو له بمجرّد تعديل السجل المدني، أو تغيير "الجنس" بارتداء ملابس مميِّزة أو تناول الهرمونات أو الخضوع لعملية جراحية. لا أقصد هنا إنكار حقّ الأفراد في أن يفعلوا ما يشاؤون بأجسادهم وحيواتهم، بل أقصد إدراك المعنى السوسيولوجي والأدبي -وهو معنى مشترك وواحد- للمركزية التي اكتسبتها قضية المتحوّلين جنسياً في الولايات المتحدة، وبالعموم في أنحاء العالم الغربي كافة. سأختتم سريعاً، كون الحقائق بسيطة. فعلم الوراثة يُخبرنا بأنّه لا يمكن تحويل رجل (كروموسومات XY) إلى امرأة (كروموسومات XX) أو العكس. الادّعاء بغير ذلك هو تأكيد الخطأ [أي أنّه أسلوب تلاعب يتعمّد قول كذبة لإجبار الشخص الآخر على إعادة بناء الحقيقة]. وهو فعلٌ فكري عدمي بصورةٍ نموذجيةٍ. إذا كانت هذه الحاجة إلى تأكيد الخطأ، وإجلاله، وفرضه بمثابة حقيقة المجتمع، تسود لدى فئة اجتماعية (الطبقات الوسطى، العليا منها بالأحرى) ووسائل إعلامها (*New York Times*، و*Washington Post*)، فنحن نتعامل مع دينٍ عدمي. بصفتي باحثاً، أكرِّر أنّني لستُ مهتمّاً بإصدار الأحكام، لكن واجبي منح تفسيرٍ سوسيولوجيّ دقيقٍ. وبالنظر إلى الانتشار الواسع لموضوعة المتحوِّلين جنسياً في الغرب، يمكننا من جديد اعتبار أنّ أحد أبعاد الحالة صِفر للدين في هذا الغرب هو العدمية.

بروتستانتية صِفر وانخفاض الذكاء

وفق نموذجي لتطوّر المجتمعات، إذا حصل ٢٠% إلى ٢٥% من أبناء جيل ما على تعليم عالٍ، ستخطر لهم فكرة أنّهم يحوزون تفوّقاً جوهرياً. فيخلفُ تشريعٌ للامساواة حلمَ المساواة. فلنوجز هنا، لمرّة إضافية، هذه الصيرورة مثلما دارت في الولايات المتحدة، ليس فقط لأنّها كانت أوّل بلد يشهد هذا التحوّل الحاسم، لكن أيضاً لأنّها

ستنشط على المستوى العالمي كما لو تحت تأثير دافع جبّار لا يكنّ لمصلحة عدم المساواة. يعيد نموّ التعليم العالي التراتب الهرمي الاجتماعي للسكان، ويطفئ روح المساواة التي كان محو الأمية وتعميم التعليم قد نشراها. وبما يتجاوز ذلك، يطفئ كلَّ شعور بالانتماء إلى جَماعيَّةٍ. بالتالي، تتحطّم الوحدة الدينية والأيديولوجية. وحينها تنطلق صيرورة تذرية اجتماعية وتضاؤل الفرد، الذي يجِد نفسه هشّاً من جديد بعد فقدانه تأطير القيم المشتركة.

بلغت الولايات المتحدة عتبة الـ ٢٥% من نائلي التعليم العالي منذ عام ١٩٦٥ (تأخّر الأوروبيون في بلوغ هذا الهدف بجيل كامل على الأقل). ومن الغريب أنّه ترافق على الفور تقريباً مع تراجع ثقافي في المستويات كافة.

كان تقدّم التعليم العالي غداة الحرب العالمية الثانية يُعبِّر عن مِثال الهرمية الاجتماعية القائمة على جدارة الفرد. إذ يتوجّب على الأفراد الأفضل المضيّ أبعد أو أعلى، من أجل خير الجميع (جون رولز). في الولايات المتحدة، استندت الممارسة تقنياً إلى اختبارات الكفاءة الدراسية (Scholastic Aptitude Tests–SATs)[1]. وهي اختبارات تتألّف من جزأين، أحدهما يقيّم ما يسمّى بالمهارات اللفظية، والآخر المهارات الرياضية. بما يتعلّق بالجزء اللفظي، كان هناك انخفاض بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٠، تلته فترة استقرار حتى عام ٢٠٠٥، ليُستأنَف بعدها الانخفاض[2]. وفي حالة الرياضيات، نلاحظ الانخفاض نفسه بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٠، ثم استعادةً بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٥، ثم انخفاضاً من جديد بعد عام ٢٠٠٥. بالتالي، طال الهبوط جزأَي الاختبار.

أكدّت دراسة بعنوان "Scores decline again for 13-year-old students in reading and mathematics" [النتائج تنحدر مجدداً لدى التلاميذ في سن الثالثة عشرة في القراءة والرياضيات]، وصدرت عن المركز الوطني لإحصاءات التعليم، هبوطَ المستوى التعليمي الأميركي (وهذا ما حدث في فرنسا بعد ثلاثين عاماً أيضاً). جاء في النص أنّ المجموعات

1 Nicholas Lemann, *The Big Test. The Secret History of the American Meritocracy*, New York, Farrar, Straus and Giroux, 1999. En 1990, le SAT a été renommé Scholastic Assessment Test et, en 2005, SAT Reasoning Test.

٢ انظر(ي) موسوعة ويكيبيديا للأرقام التفصيلية:

https://en.wikipedia.org/ wiki/SAT.

العرقية كافة طالها الأمر، بمن في ذلك التلاميذُ الجيِّدون والسيِّئون على حدّ سواء[١].

وفي ظاهرة مصاحبة، انحدرت شدّة الالتزام بالدراسة. ففي عام ١٩٦١، كان متوسط ساعات العمل الفعلي نحو أربعين ساعة في الأسبوع، بينما تراجع في عام ٢٠٠٣ إلى سبع وعشرين ساعة فقط، أي بمقدار الثلث[٢].

وقد أظهرت دراسة حديثة جداً أنّ بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٨ هبط حاصلُ الذكاء أيضاً بين مجمل سكان الولايات المتحدة، وكان بوتيرة أسرع لدى أولئك الذين لم يكملوا تعليمهم العالي[٣]. (أشرتُ إلى هذه الظاهرة في الفصل السابق حول الدول الإسكندنافية، حيث لوحِظَت قبل بروزها في الولايات المتّحدة).

كيف يسعنا إذاً ألا نربط بين هذا الهبوطِ في الفعالية التعليمية وتلاشي البروتستانتية التي كان التعليم واحداً من أوراقها الرابحة؟ يتضح مجدداً الطابع البِدَعي للبروتستانتية الإنجيلية، حيث تزامن انتشارها بين البيض الأميركيين مع مستويات تعليمية أدنى من مستويات الكاثوليك[٤].

هذه هي المفارقة الكبرى لهذا التسلسل التاريخي والسوسيولوجي. فقد أفضى التقدّم التعليمي في نهاية المطاف إلى تقهقر تعليمي، لأنه تسبّب في تلاشي القيم التي تصبّ في مصلحة التعليم.

البروتستانتية صِفر وتحرير السود

كما سبق أن قلت، لا تؤمن البروتستانتية بالمساواة بين البشر. حتى في النسخة

---

١ لا ينبغي أن يُنظر إلى هذا الأمر على أنه معاداة لأميركا من جانبي. ففي كتاب *Les Luttes de classes en France au xxie siècle* [صراعات الطبقات في فرنسا في القرن الحادي والعشرين] (Seuil، ٢٠٢٠)، أشرتُ إلى ظاهرة مماثلة في المدارس الابتدائية للجمهورية الفرنسية.

2 Philip S. Babcock et Mindy Marks, “The Falling Time Cost of College: Evidence from Half a Century of Time Use Data”, National Bureau of Economic Research, avril 2010.

3 Elizabeth M. Dworak, William Revelle et David M. Condon, “Looking for Flynn Effects in a Recent Online U.S. Adult Sample: Exami- ning Shifts within the SAPA Project”, *Intelligence*, vol. 98, mai–juin 2023, 101734.

4 Pew Research Center.

الأميركية المخفَّفة من الكالفينية، هناك مختارون، وبالتالي ملعونون. كما أنّ الأسرة النووية الأنغلو–أميركية المطلقة تهيّئ أيضاً إلى هذا التصوّر للعالم. فعلى نقيض الأسرة النووية القائلة بالمساواة في الحوض الباريسي، هي لا تستوجب أيّ تكافؤ بين الأبناء في الميراث. وفي معرِض وصفي لأميركا السعيدة والبروتستانتية زومبي في عهد أيزنهاور، أشرتُ إلى أنّ السود لم يُشمَلوا في الديموقراطية، رغم إرهاصات النضال من أجل حقوقهم. ليس هذا الإقصاء سهواً أو عيباً، إذ كان متأصِّلاً في المنظومة الاجتماعية السياسية؛ لا بل إنّ هذا الإقصاء هو الذي حدّد طبيعة المنظومة –أي الديموقراطية الليبرالية الأميركية– وسمح لها بالاشتغال. رغم اللامساواتية الميتافيزيقية البروتستانتية واللامبالاة بالمساواة في الأسرة النووية المطلقة، ما مكّن الولايات المتحدة من أن تصير ديموقراطية باهرة هو "تثبيت" اللامساواتية على "أعراق أدنى"، أي الشعوب الأصلية ثم السود. فلكي تسود المساواة بين البيض، كان من الضروري الفصل بين الفئة المختارة من جهة، أي البيض، والفئة الملعونة من جهة أخرى، السود (الشعوب الأصلية في البداية). يمكننا اعتبار العنصرية المناهضة للسود بين المهاجرين الأيرلنديين ثم الإيطاليين، والتي سرعان ما صارت منزّهة عن الخطأ رغم كونها كاثوليكية بدرجة قليلة، مؤشِّراً جيّداً على الاندماج لأنها تعكس موقفاً اجتماعياً أصله بروتستانتي.

هكذا تأخذ مشكلةُ السود بعداً دينياً مركزياً في الولايات المتحدة. فالعنصرية والبروتستانتية ليستا متغيِّرَين مُنفصِلين، بل عزل السود هو اللعنة البروتستانتية. قد يعترض البعض بأنّ معظم الأميركيين السود هم أو بالأحرى كانوا بروتستانتيين. لكن بروتستانتية الأميركيين السود –العاطفية والمرتبطة بفكرة النجاة في الشدائد التي تحملها موسيقى الغوسبل الكنسية– تتّصِف بكونها خاصة بهم تحديداً. فالكنائس البروتستانتية للسود منفصلة. وبحكم الأمر الواقع، مأسَسَت البروتستانتية السوداء بدورها وبطريقتها الاختلاف العرقي.

إذا كانت العنصرية والفصل العنصري مستمدَّين إلى حدٍّ كبيرٍ من القيم الدينية في نهاية المطاف، فمن المحتمل أن يكون تحريرُ السود أحد تداعيات انهيار الدين، سواء أكان نشِطاً أم زومبياً –أي المنظومة الذهنية والاجتماعية التي تعتبر البشر غير متساوين، وتصنِّف بعضهم في مرتبة أدنى. هنا أنا لا أتحدّث عن البروتستانت الخيّرين

من الطبقات العليا أو الوسطى الذين كافحوا على مستوى واعٍ من أجل تحرير السود منذ القرن التاسع عشر في الشمال، في إنكلترا الجديدة علىً وجه الخصوص. بل أتحدّث عن العقل اللاوعي للجموع، عن المواقف الذهنية العميقة.

نحن إذاً أمام التسلسل الآتي: يؤدّي التراتب الهرمي الاجتماعي القائم على أساس فروقات التعليم إلى انبجاس البروتستانتية، وهذا يحرّر السود من مبدأ اللامساواة. ثم يأتي النضال من أجل الحقوق المدنية، والتمييز الإيجابي (Affirmative action)، وأخيراً انتخاب باراك أوباما في عام ٢٠٠٨، أوّل رئيس أسود للولايات المتحدة. بقي حائل واحد في أميركا أمام [تحقّق الإيمان بخلاص جميع النفوس، أي:] الكونيّة. وهذا الحائل هو الغموض في الأسرة النووية المطلقة حول المساواة بين الأطفال، وبالتالي بين الرجال.

لكنّ لهذا التسلسل عواقبَ مقلقة. فاللامساواة تجاه السود أفسحت المجال أمام المساواة بين البيض، وكان أحد الآثار السلبية غير المتوقّعة لتحرير السود هو الإخلال بالديموقراطية الأميركية. فعندما ما عادوا يجسّدون مبدأ اللامساواة، تشظّت المساواة بين البيض. بالتالي، الشعور الديموقراطي مهدّد في أميركا أكثر من أيّ مكان آخر. ففي أنحاء العالم المتقدِّم كافة، قوّض التعليمُ العالي الشعورَ الديموقراطي. لكنّ الاختفاء المفاجئ للمساواة بين البيض في الولايات المتحدة، والقائمة على اللامساواة تجاه السود، أدى إلى مفاقمة الظاهرة. هذه هي قماشة الخلفية الأنثروبولوجية والدينية للانحراف القوي نحو اللامساواة في المجتمع الأميركي بين عامي ١٩٦٥ و٢٠٢٢، والذي نُخطئ لو نظرنا فقط في جوانبه الاقتصادية (ارتفاع التفاوت في الدخل) أو السياسية (انمحاء دور المواطنين غير الحائزين على شهادات).

حثّ تحريرُ السود تناقضاً جديداً. لقد حدث [التحرُّر] بالفعل، وهو عميق على مستوى القيم. فالعنصرية الأميركية الكلاسيكية ولّت حقّاً، وقد أميل إلى الاعتقاد بأنّه حتى الناخبون الجمهوريون البيض لم يعودوا يعتقدون أنّ السود أدنى مستوى منهم. فقد انتُخِب أوباما رئيساً، ووزير الدفاع الأميركي الحالي، لويد أوستن Lloyd Austin، أسود. لكن حتى مع التحرُّر، لا يزال السود مُقيّدين إلى حدٍّ كبيرٍ. فقد وقع تحرُّرهم في وقت كان يحدث تراتب هرمي اجتماعي على أساس فروقات التعليم، وتزداد

اللامساواة الاقتصادية، ويتراجع المستويان المدرسي والمعيشي. واليوم الحراك الاجتماعي بين طرفَي الهرم الاجتماعي في الولايات المتحدة أضعف مما هو عليه في أوروبا. ويحدث تحرُّر السود الأميركيين في وقت هم، إحصائياً، في أسفل الهرم، ما يجعل من الصعب جداً عليهم الإفلات من وضعهم الموضوعي. فلا يزالون متركِّزين في الرُّتَبة الدنيا، وقد اكتسبوا المواطنة في مجتمع تلاشى فيه المثل الأعلى لمواطنين متساوين. صاروا أفراداً شبيهين بغيرهم في اللحظة التي بدأ الفرد يتضاءل، بعدما فقد سند المعتقدات الجماعية ومثالها الأعلى للذات الذي كانت توجِبه.

فقدان النعمة:
السجون، وحوادث إطلاق النار الجماعي، والسُّمنة

إذا بقي بعض البروتستانت القوِّمين في الولايات المتحدة ونظروا في بلادهم، فأعتقد أنّ تعبيراً واحداً يتبادر إلى أذهانهم على الفور وصفاً للراهن، وهو: فقدان النعمة (falling from grace)، أو السقوط.

إلى جانب اللامساواة في الثروات، هناك حقيقة أنّ تزايدها أدى إلى تفتُّت الطبقات الوسطى. في أميركا المثالية خمسينيات القرن الماضي، كانت هذه الطبقات تشمل، كما ذكرت، الطبقة العاملة، فتشكّل الجزء الأكبر منها. وقد أدت تصفية هذه الطبقة مع الكوكبية إلى ذبول الطبقات الوسطى، فلم يبقَ سوى طبقة وسطى عليا، تشكّل ربما ١٠٪ من السكان، وتتشبّث بأوليغارشية الـ١,٠٪ الأعلى، وسط سعيها جاهدة لعدم التدحرج من مكانتها. هذه الطبقة الوسطى العليا هي التي تعارض عودة الضرائب التصاعدية، أكثر من الطبقة الأعلى التي يفلت رأسمالها من الضرائب إلى حد كبير[١].

تُضاف الزيادات غير المتساوية في الوفيات وفقاً للدخل، التي أبرزتها كيس وديتون، إلى عناصر أخرى ترسم صورة بلدٍ خائرٍ. وهذا المجتمع الليبرالي المدافع عن الديموقراطية في وجه "الأوتوقراطية" الروسية، لديه أعلى معدّل سجناء في

١ أنا مدين لبيتر ثيل، الذي دفعني إلى ملاحظة هذا الشلل الضريبي في مناقشة أجريتها معه.

العالم. ففي عام ٢٠١٩، بلغ عدد السجناء لكل مليون نسمة ٥٣١ في الولايات المتحدة، في مقابل ٣٠٠ سجين في روسيا -أتصوّر أنّ مجموعة فاغنر قد خفضت هذا الرقم من خلال تجنيد المرتزقة القابعين في السجون. بلغ هذا العدد في المملكة المتحدة ١٤٣، وفي فرنسا ١٠٧، وفي ألمانيا ٦٧، وفي اليابان ٣٤. الولايات المتحدة هي أيضاً البلد الذي شهد تضاعف حوادث إطلاق النار الجماعي بصورة مقلقة منذ عام ٢٠١٠[١].

أخيراً، نشير إلى أنّ الولايات المتحدة بلاد السُمنة. فبين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٠ ثم ٢٠١٧-٢٠٢٠، ارتفع عدد السكان الذين يعانون من زيادة الوزن من ٣٠,٥% إلى ٤١,٩%[٢]. تُعرَّف السُمنة بمؤشِّر كتلة الجسم الذي يساوي أو يزيد على ٣٠ كلغ/م٢، وهي أكثر شيوعاً بنسبة ٤٠% بين من لم يحوزوا سوى تعليم ثانوي، مع العلم أنّ عدد الأميركيين الذين تلقوا تعليماً عالياً ويعانون من السُمنة المفرطة يفوق عدد نظرائهم الفرنسيين بثلاثة أضعاف.

لا تطرح هذه الحالة المرضية مشكلةً طبيةً فحسب. هي تُسبِّب الوفيات بالتأكيد. وفي خلال جائحة كوفيد-١٩، ساهمت في الأداء الضعيف لأميركا. كما أنّها في الواقع عامل خطر حتى من دون الجائحة. لكن بعيداً من حالة الجسد، تدلّ السُمنة على أشياء صادمة متعلّقة بالبنائية الذهنية للأفراد. ففي مجتمع لا يمثّل توافر الطعام فيه إشكالاً، رغم اللامساواة، تكشف السُمنة نقصاً في الانضباط الذاتي بخاصةٍ عندما تؤثِّر في الأغنياء الذين يستطيعون شراء طعام ذي جودة. لذلك، يمكننا استخدام معدّل السُمنة (أو بالأحرى عدم السُمنة) كمؤشِّر (من بين أخَر) على الرقابة الذاتية التي يتمكّن الأفراد من تحقيقها، فيما يفشي المعدّل الأميركي ضعفاً في هذه الرقابة على مستوى المجتمع ككلّ. وبالنظر إلى الأرقام المذكورة سابقاً، وعند التركيز فقط في ذوي التعليم العالي، يمكننا الالتهاء بحساب معدّل تراجع الرقابة الذاتية عند الأميركيين مقارنةً بالفرنسيين بثلاثة أضعاف.

---

١ انظر(ي) موقع The Violence Project: https://www.theviolenceproject.org.

2 Centers for Disease Control, Adult Obesity Facts : https://www.cdc. gov/obesity/data/adult.html.

نهاية هرمية الجدارة: أهلاً في الأوليغارشية

اعتنقت أميركا المزدهرة والديموقراطية في ما بعد الحرب العالمية الثانية المِثال الأعلى للهرمية الاجتماعية القائمة على جدارة الفرد. ففي السياق العام لتوسّع التعليم العالي، أُزيلت حواجز وضعتها مجموعة WASP لكبح وصول المجموعات العرقية والدينية الأخرى، بخاصة اليهود، إلى الجامعة. كانت دوافع نخبة WASP جيوسياسية في جزء منها. فكان لا بدّ من مواجهة الاتحاد السوفياتي في المجالات كافة، العلمية بقدر الأيديولوجية. فلنتحدّث عن الإيديولوجيا أولاً: على المستوى الأخلاقي، كان تحرير السود ضرورياً لمواجهة الكونيّة الشيوعية. ثم يأتي العلم، إذ شكّل إرسال مركبة Spoutnik الأولى إلى الفضاء في عام ١٩٥٧ صدمة للولايات المتحدة. وانتشرت المخاوف من أنّ الاتحاد السوفياتي اكتسب تفوّقاً تقانياً. عندها، سقطت آخر الصدود لمبدأ الجدارة، وفجأةً برزت الحاجة إلى اليهود. ألم نكن مدينين لهم بالقنبلة الذرية، كما يذكّرنا فيلم Oppenheimer؟ أُلغيَ عملياً *numerus clausus* [شرط العدد الأقصى] للطلّاب الذي وُضِعَ في عشرينيات القرن العشرين بهدف الحدّ من عدد اليهود في أكبر الجامعات. فقُبِلوا بأعدادٍ كبيرة في جامعات هارفرد، وبرينستون، وييل، وهي المؤسّسات التعليمية الثلاث الأكثر رُقيّاً في Ivy League [رابطة اللبلاب][١].

كان جايمس برواينت كونانت James Bryant Conant، رئيس جامعة هارفرد من ١٩٣٣ إلى ١٩٥٣، كيميائياً وأحد المشرفين على مشروع مانهاتن (الذي أنتج القنبلة الذرية)، ومن دعاة الانفتاح على هرمية الجدارة. فأدخل اختبارات الكفاءة الدراسية (SAT) لقبول الطلاب في هارفرد، لكنّه حافظ ببراغماتية على طريق مباشر لدخول الجامعة لأبناء الآباء الأغنياء المموِّلين[٢].

لكن، بعد ذلك، جاءت المرحلة القصوى من تعفُّن الديموقراطية الأميركية،

١ مجموعة من ثماني جامعات خاصة تُعدّ من أعرق جامعات العالم وأفضلها. فتتميّز بمستواها الأكاديمي العالي، ومكانتها التاريخية، وتأثيرها الكبير في المجالات الأكاديمية والسياسية والاجتماعية، وهي تضم: هارفرد، وييل، وبرينستون، وكولومبيا، وبنسلفانيا، ودارتموث، وكورنيل، وبراون. (م.)

2 Jerome Karabel, *The Chosen. The Hidden History of Admission and Exclusion at Harvard, Yale and Princeton*, Boston, Houghton Mifflin Company, 2005.

ونهاية منظومة الجدارة، وانطواء الطبقات العليا على نفسها، والانتقال إلى المرحلة الأوليغارشية. فقد سئم المحظيّون من التقيُّد بقواعد لعبة الجدارة، حتى لو كانوا يفوزون بها. فالأكثر ثراءً، كما قلت للتو، وبغض النظر عن المستوى الفكري للأفراد، كانوا دائماً قادرين على شراء مقاعد في صفوف جامعات هارفرد أو ييل أو برينستون. ومن ناحية أخرى، تعيّن على أفراد الطبقات الوسطى العليا الخضوع لطقس اختبارات الكفاءة الدراسية، وغالباً ما كانوا ينجحون فيها. صارت التحضيرات العالية الكفاءة لهذه الاختبارات قطاعاً ضخماً ومُربِحاً في الولايات المتحدة إلى درجة أنّها فقدت كامل جدواها بكونها أداة لقياس الذكاء. وقد تطلّبت التحضيرات من الآباء والطلاب الاستعداد لتكبُّد العناء، ونتيجة لذلك أثارت نوبات من القلق لدى الطرفين. عليه، ازداد النفور من الاختبارات تدريجاً. في السنوات الأخيرة، حدث ردّ فعل عنيف ضد اختبارات الكفاءة الدراسية. وقد وفّرت جائحة كوفيد-١٩ ذريعة لإلغاء إجراءات القبول، بعدما عطّلت تنظيمها[١].

طوى التخلّي عن مبدأ الهرمية الاجتماعية القائمة على جدارة الفرد الطورَ الديموقراطي للتاريخ الأميركي. فقمة الهرم الاجتماعي مُتراتِبة، لا تقرّ بالمساواة، ولا يمكننا حتماً أن نساوي بين من جهة المحامين، والأطباء، والجامعيين، الذين يتراوح دخلهم بين ٤٠٠ ألف و٥٠٠ ألف دولار في العام، وهي مداخيل تتآكل بفعل تكاليف تعليم أبنائهم والتأمين الطبي؛ وبين من جهة أخرى أغنى أربعمئة أميركي يردون في قائمة مجلة *Forbes*. لكن هذا العالم الصغير بمجمله يشكّل قمّة المجتمع الأوليغارشي، حيث يعيش الأوليغارشيون محاطين بتابعيهم المُعدّين من المحظيّين أيضاً. ويهزأ هؤلاء جميعاً بالصعوبات التي يواجهها ٩٠% من مواطنيهم.

هذه الأوليغارشية الليبرالية التي اشتغلتها العدمية، وليس ديموقراطية ليبرالية، هي التي تقود كفاح الغرب ضد الديموقراطية السلطوية الروسية.

---

١ يتضح ذلك في كتاب دانيال ماركوفيتس *The Meritocracy Trap* ،Daniel Markovits [مصيَدة الجدارة] (Penguin، ٢٠١٩). يعمل ماركوفيتس أستاذاً في كلية الحقوق في جامعة ييل، أي في قلب المنظومة. قد يُخيَّل لنا أنه ينتقد الهرمية الاجتماعية القائمة على جدارة الفِرد على أسس أخلاقية وعادلة ببساطة، على طريقة مايكل يونغ Michael Young. لكنه لا يشكك بأيّ حال من الأحوال في أنّ الطلاب الذين يُختارون يستحقون ذلك، وهو أمر مشكوك فيه في ضوء الممارسات الأخيرة. بل إنّه يشير فقط إلى أن المنظومة تُفقدِهم حريّتهم.

لقد شهدنا أوليغارشيات مُخضِعة في التاريخ -في روما إبّان الحقبة الجمهورية المتأخِّرة أو قرطاج-، لكنّها حكمت مجتمعات تتمتّع بقدرٍ معقولٍ من الفعالية. أما مأساة الأوليغارشية الأميركية فهي أنّها تحكم اقتصاداً في حالة تفكّك، ووهمياً إلى حدٍّ كبيرٍ، كما سنرى في الفصل الآتي.

الفصل التاسع

تنفيس الاقتصاد الأميركي

بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو ٢٠٢٣، كشفت سلسلة دراسات أنّ الولايات المتحدة غير قادرة على إنتاج الأسلحة التي تحتاجها أوكرانيا[1]. لم تأتِ هذه الدراسات من مجموعات تابعة للكرملين، بل من مراكز أبحاث مختلفة مموّلة من وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين. كيف يمكن للقوّة الرائدة في العالم أن تجد نفسها في مثل هذا الموقف المُحرِج؟ سنلقي في هذا الفصل نظرةً على واقع الاقتصاد الأميركي، وسوف نظهِر في الخضم انتفاخ واحد من اثنين هما أكبر "النواتج المحلية الإجمالية" على هذا الكوكب (الآخر هو الناتج المحلي الإجمالي للصين)، لنفهمه بشكل منطقي. لماذا لا ننظر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؟ سوف نكتشف مدى اعتماد الولايات المتحدة على بقية العالم، ومدى هشاشتها بشكل أساسي.

قبل الشروع في هذا النقد الجذري، وحفاظاً على التوازن في مقاربتنا، دعونا نتذكر بعض نقاط القوّة التي لا جدال فيها لهذا الاقتصاد. من المؤكّد أنّ أهم الابتكارات في السنوات الأخيرة نتجت من وادي السيليكون، الذي عزّز تقدُّمه في

1 Samuel Charap et Miranda Priebe, "Avoiding a Long War: U.S. Policy and the Trajectory of the Russia–Ukraine Conflict", Rand Corporation, janvier 2023.
Michael Brenes, "Privatization and the Hollowing Out of the U.S. Defense Industry", *Foreign Affairs*, 3 juillet, 2023.

مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى حدٍّ كبيرٍ سيطرةَ الولايات المتحدة إن لم يكن على العالم، فعلى الأقل كما رأينا، على حلفائها. أيضاً شهدنا في السنوات الأخيرة انتعاشاً كبيراً للولايات المتحدة بكونها دولة مُنتِجة للنفط والغاز بوجهٍ خاصٍّ. فقد ارتفع إنتاج النفط الأميركي من ٤ ملايين برميل يومياً في عام ١٩٤٠ إلى ٩,٦ عام ١٩٧٠، ثم تراجع إلى ٥ ملايين فقط في ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٩، أي قبل الحرب بمدّة وجيزة، بلغ ١٢,٢ مليون برميل بفضل تكنولوجيا التصديع الهيدروليكي (fracking). بالتالي، من دون أن تغدو الولايات المتحدة من الدول المُصدِّرة الأساسية للنفط، فإنّها لم تعد مستورداً صافياً له. في الوقت نفسه، ارتفع إنتاج الغاز من ٤٨٩ مليار م٣ سنوياً في عام ٢٠٠٥ إلى ٩٣٤ ملياراً في عام ٢٠٢١. وفي قطاع الغاز، أصبحت الولايات المتحدة الآن ثاني أكبر مُصدِّر في العالم بعد روسيا. وبفضل الحرب، غدت المُصدِّر الأول في العالم للغاز الطبيعي المُسال، الذي يمكنها توريده إلى حلفائها الأوروبيين بوجه خاصٍّ، بعد فطمِهم عن الغاز الروسي بقسوةٍ. وقد سلّطت هذه التطوّرات في قطاع الطاقة الضوء على واحدة من أبرز غرائب الحرب: فلا ينفكّ كثرٌ يتساءلون عمّا إذا كان هدف الأميركيين هو الدفاع عن أوكرانيا أم السيطرة على حلفائهم الأوروبيين والشرق آسيويين واستغلالهم.

نقاط القوّة في الاقتصاد الأميركي -أي شركات التكنولوجيا الأربع الكبرى والغاز، في وادي السيليكون وتكساس- تقع على طرفَي طيف الأنشطة البشرية: فعدد سطور الشيفرات البرمجيّة يميل نحو التجريد، فيما الطاقة مادة أوّلية. أما بقية الطيف فيعاني من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الأميركي، بخاصة لجهة تصنيع المنتجات، أي الصناعة بالمعنى التقليدي للكلمة. وقد سلطت الحرب الضوء على قصور في الصناعة من خلال العجز المُضحِك-المُبكي عن إنتاج ما يكفي من قذائف عيار ١٥٥ ملم، وهي معيار يعتمده حلف الشمال الأطلسي. مع ذلك، يتّضح تدريجاً أنّه لا يمكن إنتاج أيّ شيء بكميات كافية، بما في ذلك القذائف بأنواعها كافة.

لقد أظهرت الحرب، كما جرت العادة، الفجوة الكبيرة بين تصوّرنا عن أميركا (وتصوّر أميركا عن نفسها) وبين حقيقة قوّتها. ففي عام ٢٠٢٢، سيمثّل الناتج المحلي

الإجمالي الروسي ٨,٨% من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي (وسيمثّل مع الناتج المحلي الإجمالي البيلاروسي ٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي للمعسكر الغربي). كيف إذاً، ورغم هذا الاختلال في التوازن لصالحها، غدت الولايات المتحدة عاجزةً عن تصنيع ما يكفي من القذائف لأوكرانيا؟

تطاير الصناعة الأميركية

قوّضت الكوكبية التي تجوقها أميركا نفسها، الهيمنةَ الصناعية للولايات المتحدة. ففي عام ١٩٢٨، كان الإنتاج الصناعي الأميركي يمثّل ٤٤,٨% من الإنتاج العالمي. وبحلول عام ٢٠١٩، انخفض إلى ١٦,٨%. في الوقت نفسه، انهار في المملكة المتحدة من ٩,٣% إلى ١,٨%، فيما ارتفع في اليابان من ٢,٤% إلى ٧,٨%، وتناقص في ألمانيا من ١١,٦% إلى ٥,٣%، وهبط في فرنسا من ٧% إلى ١,٩%، وانخفض في إيطاليا من ٣,٢% إلى ٢,١%. أما الصين، فبلَغت في عام ٢٠٢٠، ٢٨,٧%، فيما يدور في روسيا التي تحلّ في المرتبة ١٥ على قائمة أكبر المنتجين الصناعيين، حول ١%. يبدو أنّ ندرة الإحصاءات المقارنة بخصوصها تشير في المقام الأوّل إلى أنّ الصناعة الروسية حقّقت ما تحاول بعض الطائرات الأميركية تحقيقه، أي تقنية التخفّي. وبالتالي يمكن القول إنّ روسيا باغتت الولايات المتحدة بتطوير السلاح الأمضى ضدها: الصناعة الخفيّة.

من أجل تكوين فكرة أفضل عن علاقات القوّة "المادية" في العالم الكوكبي، يمكننا النظر إلى صناعة الآلات-الأدوات (machines–outils). في عام ٢٠١٨، صنّعت الصين ٢٤,٨% من الآلات-الأدوات في الكوكب، والعالم الجرماني ٢١,١% (ألمانيا، والنمسا، وسويسرا، مجتمعة، مع العلم أنّ الجزء الأكبر من الصناعة السويسرية يقع على حدود ألمانيا)، واليابان ١٥,٦%، وإيطاليا ٧,٨%، والولايات المتحدة ٦,٦% فقط، وكوريا الجنوبية ٥,٦%، وتايوان ٥,٠%، والهند ١,٤%، والبرازيل ١,١%، وفرنسا ٠,٩%، والمملكة المتحدة ٠,٨%. أتخلّى عن محاولة العثور على روسيا في الإحصاءات، فهي تبلغ هنا مستوى من الخفية يجعلنا نخشى الأسوأ.

ينعكس الأفول الأميركي في إنتاج السلع الملموسة في الزراعة. ففي أعقاب تنفيذ اتفاقية التجارة الحرّة لأميركا الشمالية مع المكسيك وكندا (Nafta) في عام ١٩٩٤، خضعت الزراعة الأميركية لعملية تركيز وتخصُّص وتراجع[1]. سبق أن تحدّثنا عن إنتاج القمح في الفصل الأوّل: فبينما ارتفع هذا الإنتاج في روسيا من ٣٧ مليون طن في عام ٢٠١٢ إلى ٨٠ مليون طن في عام ٢٠٢٢، انخفض في الولايات المتحدة الأميركية من ٦٥ مليون طن في عام ١٩٨٠ إلى ٤٧ مليون طن في عام ٢٠٢٢. وبشكل أعمّ، بينما كانت أميركا مُصدِّراً (صافياً) ضخماً للمنتجات الزراعية، باتت صادراتها الآن تعادل وارداتها، وهي تشارف الوقوعَ في العجز[2]. يمكننا تخيّل أنّ مع عدد سكان يستمر في النموّ، ستصير صراحةً في عجزٍ في خلال السنوات العشر إلى العشرين المقبلة.

الناتج المحلي الحقيقي للولايات المتحدة

اعتمدنا في الفقرات السابقة على الأرقام الرسمية، وقد حان وقت تجاوزها. فالقسم الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في أميركا يتألّف في الواقع من خدمات إلى أشخاصٍ لا تتضح دائماً فعاليتها أو حتى الجدوى: أطباء (وأحياناً القتلة، كما رأينا في قضية المواد الأفيونية)، ومحامون يتقاضون أجوراً زائدة، ومموِّلون مفترِسون، وحرّاس سجون، وعملاء أجهزة استخبارات. حتى إنّ الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠ شمل كقيمة مضافة عمل ١٥,١٤٠ خبيراً اقتصادياً في البلاد، معظمهم من كبار مُمتهني الكذب، براتب سنوي متوسّط يبلغ ١٢١ ألف دولار. ماذا يساوي الناتج المحلي الإجمالي الأميركي عند إزالة أنشطة هذه الكتلة الطفيلية التي لا تساهم في

---

1 Mark V. Wetherington, *American Agriculture. From Farm Families to Agribusiness*, Lanham, Rowman and Littlefield, 2021, p. 149-171.

2 Will Snell, "U.S. Agriculture Flirting with an Annual Trade Deficit – First Time in 60 years?", daté du 29 octobre 2020 et publié sur le site du Martin-Gatton College of Agriculture, Food and Environment https://agecon.ca.uky.edu/us-agriculture-flirting-an- nual-trade-deficit-%E293%80%-first-time-60-years.

إنتاج أيّ ثروة حقيقية؟ سأقترح تمريناً من شأنه تسلية القارئ: تنفيس الناتج المحلي الإجمالي عن طريق إجراء تقديرات حرّة نوعاً ما من أجل التوصُّل إلى تقييم حقيقي للثروة المنتجة سنوياً في الولايات المتحدة، أي الناتج المحلي الحقيقي PIR (أو الواقعي). سأفعل ذلك عن طريق عملية حسابية ينبغي أن تُكسِبني جرأتها ودقتها جائزة نوبل. ويمكن للبنك الملكي السويدي الذي منح هذه الشُخْشِيخَة لكثير من الهزليين المتأنّقين، أن يكافئ لمرّة عقلاً بسيطاً وواضحاً.

لقد رأينا في الفصل السابق أنّ نفقات الصحة مثّلت ١٨,٨% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، لكنّها أدت إلى انخفاض متوسّط العمر المتوقّع. بالنظر إلى النتائج يبدو لي أنّ القيمة الحقيقية لهذه النفقات على الصحة مُبالغ فيها. فلا تُمثِّل هذه النفقات فعلياً سوى ٤٠% من القيمة المعلنة. لذا سأقوم بخفضِها عبر ضربها في مُعامِل ٠,٤.

فلنعد إلى الناتج المحلي الإجمالي الأميركي البالغ ٧٦ ألف دولار للفرد في عام ٢٠٢٢. ألاحظ في هذا التقدير أنّ نسبة ٢٠% ترتبط بقطاعات الاقتصاد التي أصفها بالجسدية، أي الصناعة، والبناء، والنقل، والتعدين، والزراعة. تساوي نسبة ٢٠% من ٧٦ ألف دولار قيمةَ ١٥,٢٠٠ دولار، وهي قيمة سأُبقي عليها بكونها "حقيقية". يبقى إذاً ٦٠,٨٠٠ دولار للفرد الواحد من "إنتاج" الخدمات (بما في ذلك الصحة)، وليس لدي أي سبب للاعتقاد بأنّ تلك الخدمات "حقيقية" أكثر من الصحة. لذلك، سأطبّق مُعامِل الخفض البالغ ٠,٤ عليها أيضاً. فتصير ٦٠,٨٠٠ دولار: ٢٤,٣٢٠ دولاراً. أضيف ١٥,٢٠٠ دولار من الإنتاج الجسدي إلى المبلغ ٢٤,٣٢٠ دولاراً من الخدمات بعد خفض قيمتها. بالتالي، نحصل على ناتج محلي حقيقي لكلّ فرد يبلغ ٣٩,٥٢٠ دولاراً. هذه النتيجة مدهشة لأنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠٢٠ يصبح أقلّ بقليل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أوروبا الغربية (للعلم، بلغ نصيب الفرد في ألمانيا ٤٨ ألف دولار، وفي فرنسا ٤١ ألف دولار). يا للغرابة: يتطابق ترتيب نصيب الفرد من الثروة الآن مع ترتيب الأداء من حيث معدّل وفيات الرُّضَّع، حيث تأتي ألمانيا في الصدارة والولايات المتحدة في المركز الأخير.

الاعتماد على السلع المستوردة

أشرنا في بداية الفصل الثامن إلى الإدراك الزائف الذي يُصيب حتى أفضل خبراء الجغرافيا السياسية الأميركيين، إذ يرون وطنهم بمثابة جزيرة في مأمن من مآسي العالم كافة. هم ينسون واحدة من الخصائص الأساسية للولايات المتحدة، وهي الخلل الهائل في ميزانها التجاري، كونها تستهلك أكثر بكثير مما تنتج.

علاوةً على الإنتاج الصناعي، الشامل أو للآلات-الأدوات، فإنّ تجارة بلد ما بالسلع الحقيقية مع البلدان الأخرى هي مؤشر إضافي ممتاز على قوّته الحقيقية. تعيش أميركا من إرواء الواردات التي لا تغطيها من خلال الصادرات، بل من خلال إصدار الدولارات. فهي تموّل عجزها التجاري عن طريق إصدار سندات خزينة، لكنّ السبب الوحيد الذي يمكّنها من فعل ذلك هو كون الدولار عملة الاحتياط لسائر العالم. فهو يُستخدَم في المعاملات الدولية، ويستخدم أيضاً إلى حدٍّ كبيرٍ (كما رأينا في الفصل الخامس) في اكتناز الأثرياء لأموالهم في الملاذات الضريبية. يمكننا أن نقدِّر أنّ ثلث الدولارات المتداولة تُستخدم لهذا الغرض، مع العلم أنّ الأمر يصعب تأكيده.

مثلما كان ضرورياً تجريد الناتج المحلي الإجمالي من خدماته الوهمية أو العديمة الفائدة من أجل تقييم الثروة الحقيقية، فإذا أردنا تقييم العجز الخارجي الأميركي بشكلٍ صحيحٍ، علينا الأخذ في الاعتبار السلع فحسب وترك الخدمات جانباً. لذا، دعونا نواصل عملنا النقدي. يجب ألا ننسى أبداً أنّ هذه المؤشرات العلمية في الأصل تحوّلت بفعل الكوكبية إلى أدوات للإثبات، والإغراء، والإخفاء. فإذا اكتفينا بالنظر إلى ما يمثله عجز الولايات المتحدة في تجارة السلع (باستثناء الخدمات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الوهمي كما جرت العادة)، نأخذ انطباعاً بأنّ الحالة مستقرة: عجز بنسبة ٤,٥% في عام ٢٠٠٠، و٤,٦% في عام ٢٠٢٢. لكنّ هذا المعدّل يعود إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تتناسب طردياً مع نسبة العجز. ولا يزال هذا الناتج المحلي الإجمالي لا يمثّل شيئاً. مع ذلك، لا ينبغي أن نحاول تقييم معدّلات الناتج المحلي الحقيقي المتتالية في الولايات المتحدة، لأنّ الأمر يتطلب منّا إجراء عملية حسابية أقلّ صرامة من سابقتها. هناك طريقة أبسط: يمكننا النظر إلى حجم العجز التجاري نفسه. في الصافي، ازداد هذا العجز بنسبة ١٧٣% بين عامي ٢٠٠٠

و٢٠٢٢. أما بعد خفضه بمؤشّر الأسعار، فيتبيّن أنّه ازداد بنسبة ٦٠%.

اللافت أنّ النمو في العجز التجاري مستمرّ رغم التحوّل الرسمي في السياسة الاقتصادية الحمائية التي بدأت في عهد أوباما، وعزّزها ترامب، ثم عاد وتبنّاها بايدن. سيساعدنا هذا اللغز الإضافي في فهم طابع الأفول الأميركي، غير القابل للانعكاس. وبعد دراسة أسبابه الجذرية -أي سقوط البروتستانتية والتعليم والأخلاق المدنية، وهي كلها ظواهر يصعب عكسها- لن نتفاجأ عندما نجد أن الأفول الاقتصادي غير قابل للانعكاس هو الآخر.

جديرون غير منتجين ومفترسون

تتعلّق جميع المؤشرات الاقتصادية المستخدمة حتى الآن بإنتاج السلع أو موادّ غذائية. لكن إذا أردنا تقييم إمكانات الاقتصاد بعمق تنبغي لنا العودة إلى المنتجين الذين يصنعون الأشياء. فالاقتصاد هو أولاً مجموعة من الرجال والنساء الذين حصلوا على تدريب واكتسبوا المهارات. ولكي تجد أميركا نفسها غير قادرة على إنتاج القذائف اللازمة لأوكرانيا، يعني ذلك أنّها فقدت أولاً من يصنعونها.

يخبرنا مقال في مجلة *Foreign Affairs* بعنوان "How America Broke its War Machine" [كيف حطّمت أميركا آلتها الحربية] أنّ قطاع الدفاع الذي كان يوظّف في الثمانينيات ٣,٢ مليون عامل غدا يوظّف الآن ١,١ مليون عامل فقط بعد إعادة هيكلة وتركُّز الشركات. أي أنّ العدد انخفض بمقدار الثلث. لا شك أنّ الاقتصاديين الأميركيين، أبطال قلب الواقع، سيطلقون على الأمر تسمية مثل "تمتين". لكنّ هذا الانخفاض في القوى العاملة، إن أردنا أن نسمّي الأمور بمسمّياتها، يعطينا مؤشراً ملموساً على الانحدار المادي، لا بل البشري أيضاً الذي أصاب الصناعة الأميركية.

رأينا في الفصل الأوّل كيف أنّ الولايات المتحدة، التي يزيد عدد سكانها على ضعف سكان روسيا، تُنتج مهندسين أقلّ بنسبة ٣٣% منها. دعونا نلقي نظرة فاحصة على هذه الإحصائية. لقد انقلب المِثال الأعلى لهرميّة الجدارة على الديموقراطية الأميركية، بحيث قوّضها من خلال إفسادها بعدم المساواة. وقد أشار العديد من

المؤلفين إلى ذلك[1]، لكنّ ما أغفلوه في كثير من الأحيان هو كيفية تغيُّر نوع التعليم، وبالتالي التدريب المهني الذي يختاره الطلاب "أصحاب الجدارة" الذين يُنتَقون بناءً على نتائج اختبارات الكفاءة الدراسية (SAT). فقد كان الهدف الرئيسي في أذهان من أرسوا للهرمية الاجتماعية القائمة على جدارة الفرد هو مواجهة المنافسة السوفياتية، إذ كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى تجنيد أفضل الطلاب في العلوم والتكنولوجيا من أجل بناء قطاعٍ صناعي قادرٍ على التفوّق إزاء الإنتاج الصناعي لذوي الجدارة الشيوعيين. كان رئيس جامعة هارفرد جيمس كونانت، كما سبق أن رأينا، كيميائياً وأحد المشرفين على مشروع مانهاتن. ومع ذلك، تراجع تسجيل الطلاب في مجال العلوم والتقنية بسرعة. واليوم، لا يدرس الهندسة بمعناها الواسع (engineering) سوى ٧,٢% من الطلاب الأميركيين. بالتالي، يمكننا الحديث عن تسرُّب داخلي واجتماعي للأدمغة نحو كليات الحقوق والمال والأعمال، وكلها قطاعات يمكن أن يكون الدخل فيها أعلى من الهندسة أو البحث العلمي.

لم يكتفِ الاقتصاديون بتجاهل هذه الظاهرة؛ بل تهافتوا لإثبات أنّ كلّ الأمور تتّجه نحو الأفضل في العالم، الذي اعتبروه أفضل الممكن (وخصوصاً في عالمهم الخاص، أي في الجامعات ومراكز الأبحاث التي توظّفهم). فلفّقوا تفسيراً سخيفاً للمداخيل المرتفعة التي يتلقّاها أصحاب التعليم العالي بشكل عامّ (مقارنة بأصحاب التعليم الثانوي الذين كانوا في الغالب من أنصار ترامب). فوسط ملاحظتهم حظيان مَن يُتِمّون دراسات أكثر بمداخيل أفضل، اعتبر هؤلاء الماكِرون أن هذا الدخل يعكس مساهمةً فعليةً للتعليم، وتحسيناً لرأس المال البشري. لكن لم يخطر في بالهم أنّ التعليم العالي في القانون أو المال أو الأعمال، وإن لم يحفّز تحسيناً في القدرات الإنتاجية أو حتى الفكرية للأفراد المعنيّين، إلا أنّه يمنحهم، بحكم مكانتهم الاجتماعية، قدرة أكبر على الانقضاض على الثروة التي تنتجها المنظومة. خلاصة القول: إنّ الدخل المرتفع للأشخاص ذوي التحصيل العلمي الأعلى يعكس حقيقة أنّ المحامين والمصرفيين وغيرهم من المتمترسين

---

١ بالإضافة إلى الأعمال المذكورة في الفصل الثامن، يمكننا أن نذكر:
Michael J. Sandel, *The Tyranny of Merit*, New York, Farrar, Straus and Giroux, 2020, et Will Bunch, *After the Ivory Tower Falls. How College Broke the American Dream and Blew up our Politics and How to Fix It*, New York, William Morrow, 2022.

في قطاع الخدمات هم، في القطيع، مفترسون ممتازون. هنا إذاً يكمن الخلل الجوهري الذي أدى إليه تطوّر التعليم: فالتكاثر العددي للخريجين يُنتِج جمهرةً من الطُفيليين. إذا أراد القارئ الفرنسي إخافة نفسه والتساؤل عن سبب ازدياد الفقر في بلده، فبدلاً من الصياح على الموظفين العموميين أو المهاجرين، ما عليه سوى الالتفات إلى عدد الطلاب في كليات الأعمال، والإدارة، والمحاسبة، والمبيعات، الذي ارتفع من ١٦ ألف طالب في عام ١٩٨٠ إلى ٢٣٩ ألف طالب في عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢.

الاعتماد على العمالة المستوردة

تعويضاً عن النقص في العاملين في مجال العلوم والتقنية على المستويات كافة، والمعروفين في الولايات المتحدة باسم العاملين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، تستورد الولايات المتحدة العمال على نطاق واسع. ففي عام ٢٠٠٠، كان العمال المولودون في الخارج يمثلون ١٦,٥% من إجمالي العاملين في هذه الفئة. وبحلول عام ٢٠١٩، ارتفعت تلك النسبة إلى ٢٣,١%، أو ٢,٥ مليون عامل مستورد، منهم ٢٨,٩% (أو ٧٢٢,٥٠٠) عامل هندي. وكان هناك أيضاً ٢٧٣ ألف عامل صيني، و١٠٠ ألف فيتنامي، و١١٩ ألف مكسيكي. تجدر الإشارة إلى أنّ هؤلاء الأجانب المستوردين يتمتّعون بمؤهّلات تفوق تلك الخاصة بنظرائهم الأميركيين. فمن بين العاملين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات المولودين في الولايات المتحدة، كان ٦٧,٣% منهم حاصلين على درجة البكالوريوس، مقارنة بـ٨٦,٥% من المهاجرين[١].

إليكم بعض الأرقام الأخرى: ٣٩% من مطوّري البرمجيات أجانب، وتلك أيضاً هي حال ١٥% أو ٢٠% أو ٢٥% من المهندسين، حسب القطاع، و٣٠% من الفيزيائيين. وفي كاليفورنيا، يمثّل الأجانب ٣٩% من العاملين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

بمعنى من المعاني، هذه الاستمالة للمواهب الآتين من الخارج هو تاريخ

١ مجلس الهجرة الأميركي.

أميركا نفسه. فمن عام ١٨٤٠ إلى ١٩١٠، رافق التدفق الهائل للمهاجرين الألمان والإسكندنافيين، الذين غالباً ما كانوا متعلّمين تعليماً جيداً ويحملون ديناميكية الأسرة الجذعية، الصعود الصناعي السريع للولايات المتحدة، لو بعد طول انتظار. مع ذلك، بدأ استقطاب الأجانب بهذا الشكل على خلفية دينامية تعليمية حدثت ضمن نخبة WASP نفسها. فقد كان المجتمع المُضيف يُنتج عمّالاً مهرة وفنيّين ومهندسين (رغم قلّة عدد العلماء الكبار). ومنذ ذلك الحين، عوّض هذا الدفق عن الانهيار التعليمي، ليس فقط لنخبة WASP، بل أيضاً لمجمل السكان الأميركيين البيض.

الجدول ٣

البلدان العشرة التي حصل مواطنوها على أكبر عدد من شهادات الدكتوراه في الولايات المتّحدة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢٠

	شتّى المجالات	علوم وهندسة	هندسة	نسبة الهندسة إلى المجموع
الصين	88,512	81,803	30,599	35%
الهند	36,565	34,241	14,397	39%
كوريا الجنوبية	25,994	19,781	8,023	31%
تايوان	12,648	9,765	3,418	27%
كندا	9,027	6,399	1,060	12%
تركيا	8,887	7,372	3,104	35%
إيران	7,338	6,949	4,834	66%
تايلاند	5,166	4,494	1,701	33%
اليابان	4,121	3,100	479	12%
المكسيك	4,089	3,451	912	22%

(المصدر: مؤسّسة العلوم الوطنية)

يمكن ملاحظة الفرق في الميل نحو الدراسات العلمية والتقنية بين الأجانب والأميركيين في الجامعات. فكما نعلم، تستقبل الجامعات عدداً كبيراً من الطلاب الأجانب. ويوضح الجدول رقم ٣ سِمَتَين مهمّتين خلال السنوات ٢٠٠١–٢٠٢٠: أولاً، مكانة الصين والهند بين الدول التي تزوِّد الجامعات الأميركية بطلّاب الدكتوراه؛ وثانياً، ارتفاع نسبة مهندسي المستقبل بين هؤلاء الطلاب الأجانب. هذه معلومات حيوية حول اهتمام بلدان المصدر بالتكنولوجيا والصناعة. في ضوء المعلومات الواردة في هذا الجدول، أمنح الجائزة الأولى في سوسيولوجيا الدوافع لطلّاب الدكتوراه الإيرانيين في ضوء نسبة ٦٦% من المتخصّصين في الهندسة. نفهم بالنتيجة لماذا تُصدِّر إيران مسيّرات إلى روسيا منذ بداية الحرب في أوكرانيا.

أجهد في هذا الكتاب لكي أدنوَ من ركائز القوّة. ينبغي لعدد المهندسين أن يقودنا نحو ما هو أعمق من القدرة على إنتاج الأسلحة، ومن جديد، أبعد من الأشياء نحو الرجال. يعتمد الجيش الحديث على قدراته الفنية غير المقتصرة على سلاح الهندسة. غالبية الضباط، بخاصةٍ في الأذرع الفنية للقوات الجوية والبحرية، هم في الواقع مهندسون. وحقيقة أنّ الولايات المتحدة غير قادرة على تكوين أعداد كبيرة من المهندسين تطرح علامات استفهام حول الإمكانات الحقيقية للجيش الأميركي في حالة نشوب نزاع كبير. تاريخياً، كانت القوات الجوية والبحرية أكثر فروع القوات المسلحة نجاحاً، بوجهٍ خاصٍّ القوات الجوية للبحرية الأميركية منذ حرب المحيط الهادئ. بالتالي، يَتهدَّد هرَبُ الأدمغة إلى كليات الحقوق وإدارة الأعمال القوّةَ العسكرية الأميركية في صميمها. فلا ننتصر في حرب عن طريق إصدار أوامر الدفع، أو تجميد حسابات الخصم. يعيدني الأمر بالذاكرة إلى حادثة مشابهة، هي تجميد أرصدة بنك روسيا ومصادرة ممتلكات الأوليغارشيين الروس (ومواطنين روس عاديين، في انتهاك لحق الملكية الذي يقدِّسه الغرب)، ورفض التأمين على السفن التي تحمل النفط الروسي. إنّه عقل المحامين على الجانب الأميركي من يشنّ الحرب. وأوكرانيا تنقصها القذائف.

مرض الدولار العُضال

لا يقتصر استشراف المستقبل على القدرة على ملاحظة أفولٍ فحسب. فذلك سهلٌ للغاية في حالة الولايات المتحدة؛ بل علينا أن نقيِّم ما إذا كانت الصيرورة قابلة للانعكاس أم لا.

بالنسبة إلى الذين لم يقتنعوا بفرضية دينٍ صِفرٍ تستبعد حدوث أيّ "صحوة"، سأستعرض تسلسلاً اقتصادياً يشير أيضاً إلى أنّ الأفول غير قابل للانعكاس. لقد بدأت هذا التسلسل أعلاه بالإشارة إلى أنّ العجز التجاري مستمر في النموّ رغم الإجراءات الحمائية الجديدة.

جرس إنذار اقتصادي آخر لم يلقَ آذاناً صاغية في الولايات المتحدة. فمنذ الركود الكبير في ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أدركت أميركا -بطبقاتها كافة- أنّ تزايد اللامساواة يؤدّي إلى اشتداد انعدام الاستقرار الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة. في عام ٢٠١١، اعتبرت حركة "احتلّوا وول ستريت" أنّ الرأسمالية المالية هي العدو. وفي عام ٢٠١٣، لقيَ كتاب توماس بيكيتي Thomas Piketty، *Le Capital au XXIe siècle* [**رأس المال في القرن الحادي والعشرين**] نجاحاً كبيراً في الولايات المتحدة الأميركية، علماً أنّ الكاتب يحاجج فيه بأنّ ارتفاع اللامساواة لا مفرّ منه ما لم تتدخل السياسة (أو الحرب، المنحدِرة من السياسة). لكن كما في حالة العجز التجاري، لم يحدث أيّ تغيير في المسار الاقتصادي. فمؤشر Gini، الذي يتراوح بين ٠ و١، يرتفع كلما تفاقمت اللامساواة. ويستمرّ هذا المؤشر في الارتفاع في الولايات المتحدة. ففي عام ١٩٩٣، كان ٠,٤٥٤؛ وفي عام ٢٠٠٦، عشية الركود الكبير، كان ٠,٤٧٠؛ وفي عام ٢٠٢١، أي بعد نحو عشر سنوات من الركود الكبير، بلغ ٠,٤٩٤. كما لو أنّها فارس أبوكاليبتيٌّ [مثل الفرسان الأربعة في سفر الرؤيا: الجموح، والحرب، والجوع، والموت]، تمضي اللامساواة في طريقها.

لماذا لا تستطيع الولايات المتحدة تصويب المسار؟ لماذا تعجز عن الحدّ من اللامساواة والعجز التجاري، وإعادة توجيه الطلاب نحو الهندسة والعلوم؟ إذا تركنا جانباً الأساس الديني لهذا العجز (أخلاقية صفر)، يمكننا تحديد عائق اقتصادي بحت يحول دون التحرّك. فأميركا تُنتِج عملة العالم، أي الدولار، وقدرتها على إنتاج الثروة

النقدية من لا شيء تشلّها. نحن بالتأكيد لسنا بعيدين هنا عن مفهوم الأخلاقية صِفر، لكن يمكننا تحليل هذه الآلية بطريقة تقنية بحتة -دون حاجة إلى الحديث عن الله أو الأخلاق.

نحن جميعاً على دراية بظاهرة المرض الهولندي[1]، المعروفة أيضاً باسم "لعنة الموارد الطبيعية"، والتي غالباً ما ترتبط بالنفط أو الغاز. فوفرة مورد طبيعي في بلدٍ ما وتصديره يزيدان من قيمة العملة، التي تعيق قوّتها عندئذٍ تنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى. فلنقل إنّ أميركا تعاني من مرض هولندي فائق، وأنّ المورد "الطبيعي" الذي يعيق اقتصادها هو الدولار. فإنتاج عملة العالم بكلفة ضئيلة أو من دون أيّ كلفة يجعل جميعَ الأنشطة غيرَ مربحة، ما عدا استحداث النقود، وبالتالي غير جذابة.

لا تأتي الأموال المُنتَجة من مطبعة النقود التي يديرها بنك الاحتياطي الفيدرالي. فكما لاحظت آن بيتيفور Ann Pettifor في مقدِّمة كتاب وثيق الصلة بالموضوع، يُنتج المصرف المركزي ٥% فقط من النقود[2]. وتأتي نسبة ٩٥% المتبقية من القروض التي تقدِّمها المصارف للأفراد أو لبعضها بعضاً. مع ذلك، إذا حدثت أزمة، فإنّ بنك الاحتياطي الفيدرالي سيصدر المزيد من الأموال لإنقاذ المنظومة المالية، كما فعل في عام ٢٠٠٨، بما يعني أنّ استحداث النقود من قبل البنوك والأفراد، وفعلياً من قبل الدولة، غير محدود. ولا حدود أيضاً للدين العام الأميركي، بحيث يرفع الكونغرس السقف القانوني كلما اقتضت الضرورة. وبين الحين والآخر، تخرج أميركا علينا بمسرحية كوميدية تتعلق بالموازنة: يهدِّد الجمهوريون زملاءهم الديموقراطيين بأنّهم لن يرفعوا سقف الدين إذا رفضوا خفض جانبٍ ما من الإنفاق الاجتماعي. وعلى رعايا الإمبراطورية فهم أنّ سقف الدين سيستمر في الارتفاع، كما سيتواصل إصدار الدولارات وسندات الخزانة، وكذلك شراء القلّة المحظيّة في العالم لها. في واقع الأمر لهذه الدولارات خاصيّة أنّها تُنتَج لتستهلكها بقية العالم. ففيما أستيقظ من قيلولتي، وعقلي مشوّش لكنّه متحرّر من القيود، أرخي بنفسي إلى تخيُّل إرسال بايدن

---

١ المرض الهولندي هو مصطلح يصف العواقب السلبية التي يمكن أن تنشأ من زيادة مفاجئة في ثروة بلد ما، بخاصة من خلال اكتشاف أو استغلال الموارد الطبيعية مثل النفط أو الغاز أو المعادن. نشأ هذا المصطلح من الأزمة الاقتصادية التي حدثت في هولندا في الستينيات بعد اكتشاف حقول كبيرة من الغاز الطبيعي. (م.)

2 Ann Pettifor, *The Production of Money. How to Break the Power of Bankers*, Londres, Verso, 2017, p. 3.

بضعة مليارات من الدولارات إلى القادة الأوكرانيين حتى يتمكّنوا من التسوّق في أوروبا الغربية. فلنكن مُتعقِّلين: لا يمكن أن يحدث ذلك أبداً بين الحلفاء الأميركيين والأوروبيين...

من الصعب إجراء تعديل في منظومة كهذه: فإنتاج المال أسهل بكثير من إنتاج السلع. وبالطبع، أفضل وظيفة هي تلك التي تجعل صاحبها أقرب إلى استحداث النقود، وإلى مصدر البحبوحة: أي المصرفي، أو محامي الضرائب، أو العضو في جماعة الضغط لصالح المصرفي، وهكذا دواليك. لكنّ المهندس بعيد جداً من النبع المعطاء، والصناعي يعيش مسكوناً بهاجس تحقيق ربح بنسبة معيّنة، مثلاً ١٥%، يحدِّدها أناس يصنَعون المال... إنّ السياسة الحمائية في وجه الصناعة الأجنبية لا تكفي إذا كانت المنافسة الحقيقية تأتي من مطبعة أموال جماعية وشيطانية. هذه الآلية لها تداعيات، كما هو متوقّع، على الشباب الذين يختارون اكتساب المهارات وتعلُّم المهن. فإذا كان المصرفي والمحامي يكسبان أكثر بكثير، لماذا يتجه الشباب إلى الدراسات العلمية أو التقنية الصعبة؟ هذا يفسِّر ما أشرنا إليه أعلاه: هجرة الأدمغة إلى المهن غير المُنتِجة. فيفضّل الناس دراسة القانون أو التمويل أو الأعمال لأنّها أقرب إلى ينابيع مقدَّسة ينهمر الدولار منها[١].

١ أدين بفكرة تأثير التخصصات الاقتصادية على التكوين الجامعي إلى زميلي فيليب لافورغ Philippe Laforgue.

الفصل العاشر

عصابة واشنطن

اكتملت الصورة الإجمالية التي نسعى إلى رسمها عن المجتمع والاقتصاد الأميركيَّين، وإن كانت مبسَّطةً. كما حدّدنا ديناميتها التقهقرية. سنقوم الآن بإلقاء نظرة فاحصة، وبعين أنثروبولوجي، على مجموعة الأفراد الذين يديرون عملياً السياسة الخارجية لهذه القوّة العليلة التي صارت إليها أميركا. من هي إذاً هذه القبيلة ذات السُّنَن الفريدة التي قادت الغرب، بميولها وقراراتها، إلى حدود روسيا؟ عادةً ما ندرس مجتمعاً محلياً بدائياً في بيئته الطبيعية: في حالة أميركا، هذه البيئة هي مدينة واشنطن. سنهتم بصورة أخص للمؤسسة الجيوسياسية الأميركية، المعروفة محلياً، كما درَجَ، باسم الكتلة الهلامية (the Blob)، في إشارة إلى ميكرو-كائن يحمل الاسم نفسه.

نهاية WASP

لقد اختفت نخبة الحكم WASP العزيزة على قلب تشارلز رايت ميلز. ما علينا سوى النظر في الإدارة الأميركية الحالية لنلاحظ غيابها. فلم يعد هناك أي شخص ينتمي إليها من بين الشخصيات البارزة في الإدارة، لا سيما أولئك الذين يقودون الحرب في أوكرانيا. فالرئيس جو بايدن من أصل أيرلندي كاثوليكي؛ وكذلك مستشاره للأمن القومي جيك سوليفان Jake Sullivan؛ ووزير الخارجية أنتوني بلينكن Anthony Blinken، من أصل

يهودي؛ ووكيلة وزارة الخارجية لشؤون أوروبا وأوراسيا (والمعنية بالتالي بأوكرانيا) فيكتوريا نولاند، ولدت لأب يهودي وأم من أصل بريطاني؛ ووزير الدفاع لويد أوستن، أسود وكاثوليكي.

إذا كان السود ممثَّلين تمثيلاً زائداً في السجون الأميركية، إذ يشكّلون نسبة ٤٠٪، فإنّهم كذلك أيضاً في فريق بايدن. فبينما تبلغ نسبة السكان السود في الولايات المتحدة ١٣٪، تضمّ إدارة بايدن ٢٦٪. ويشكل السود ١٣,٣٪ من أعضاء مجلس النواب (أي أنّ المجلس يعكس واقع التنوّع العرقي)، و٣٪ فقط من أعضاء مجلس الشيوخ (وهذا أمر طبيعي في مؤسّسة جرى تصوّرها بهدف كبح التاريخ). أما خارج المؤسّسات السياسية بالمعنى الدقيق للمصطلح، فإنّنا نعدّ ٦,٤٪ من السود بين الصحافيين، وبالكاد ٠,٥٪ بين الأشخاص الأكثر ثراءً (من بين أغنى أربعمئة أميركي، اثنان فقط من السود). لكن في ما خصّ المسؤولين السياسيين، نقع في واشنطن على الجوّ الملوَّن للندن.

يُقرأ مستقبل الطبقات الحاكمة في الجامعات. دعونا ننظر في أصول الطلاب في أعرق ثلاث منها، أي هارفرد، وييل، وبرينستون، وهي الأماكن المقدّسة حيث تُكوَّن أوليغارشيا المستقبل. في حين أنّ البيض لا يزالون يشكِّلون ٦١٪ من سكان أميركا، إلا أنهم يمثِّلون ٤٦٪ فقط من الطلاب في الجامعات الثلاث الكبرى (Big Three). وكما هي الحال في المملكة المتحدة، فإنّ هذا التمثيل الناقص ينذر بتلاشٍ مستقبلي لغلبة البيض في المجال الثقافي. غير أنّ تمثيل السود لا يزال ناقصاً بعض الشيء: فنسبتُهم البالغة ١٣,٣٪ من إجمالي عدد السكان يقابلها تمثيل بنسبة ١٠٪ فقط في ييل، وهارفرد، وبرينستون. الأمر نفسه ينطبق على اللاتينيين الذين يشكِّلون الآن ٢٠٪ من مجموع السكان لكن ١٦٪ فقط من الطلاب في الجامعات الثلاث الكبرى. هناك فئة واحدة تعوِّض النقص وممثَّلة تمثيلاً زائداً، وهي فئة الآسيويين، إذ يشكِّلون ٦٪ من السكان لكن ٢٨٪ من الطلاب في الجامعات الكبرى.

لم يكن طمس نخبة WASP على مستوى الإدارة الأميركية عملاً مقصوداً. فإدارة جمهورية، حتّى لو ترامبيّة، ستعيد إبرازهم مجدداً، لكنّهم سيكونون حاملين لبروتستانتية صفر. بالتالي سنكون أمام شبه–WASP. للمناسبة بايدن في أذهان الجميع

مجرّد أميركي أبيض. أصوله الكاثوليكية الأيرلندية لا تهمّ. عندما صار كينيدي أوّل رئيس كاثوليكي في تاريخ الولايات المتحدة، كان الأمر حدثاً مفصلياً ونقطة تحوّل. لكنّنا اليوم أمام واقع مختلف: فلا أحد يهتمّ لكون نخب WASP غائبة تماماً في محيط بايدن، وبأنّه هو نفسه ليس أحد أفرادها.

تفسير الظاهرة بسيط. فمع الحالة صِفر للدين لم تعُد الاختلافات الدينية، وحتى الاختلافات العرقية والتعليمية، تهمّ أحداً. ما الفرق بين كاثوليكي صِفر وبروتستانتي صِفر؟ وما الفرق بين أبيض وأسود في جوّ من بروتستانتية صِفر؟ لا بل دعونا ندفع بمصطلحاتنا الجديدة إلى أبعد ما يمكن: في جوٍّ لعنةٍ صِفر؟ لقد أدى تبخُّر البروتستانتية إلى تبخُّر العنصرية الأميركية التقليدية ذات الصلة الوثيقة بهذا المعتقد الديني.

لا ينتج التمثيل الزائد للآسيويين في الجامعات من عنصرية معكوسة، بل من ديناميتهم التعليمية المتفوّقة. إنّ تلاشي البروتستانتية، بمعاييرها التعليمية وتمجيدها للجهد، في خلفية أنثروبولوجية لأسرة نووية مطلقة لا تدعم أبناءها كثيراً، عاث بالقدرات الدراسية للسكّان البيض. أدّى التلاشي إلى التقاء أبناء البروتستانت والكاثوليك في هبوط هو نفسه للمستوى المحسوب عبر اختبارات الكفاءة الدراسية ومتوسّط حاصل الذكاء. أما أبناء المهاجرين اليابانيين والكوريين والصينيين والفيتناميين فظلّوا في مأمن من هذا الغرق لجيل أو جيلين، ليس فقط بسبب البُنى الأسرية السلطوية، بل أيضاً بسبب التقاليد الكونفوشيوسية التي تُعطي التعليم قدسيّة، وهي تقاليد تتوارثها الأسر[1]. وسبق أن لاحظنا الظاهرة نفسها في المملكة المتحدة، ولها ما يقابلها في فرنسا أيضاً.

لكن فلنتجنّب أيّ سوء فهم. فكما في حالة المملكة المتحدة، يجب علينا أولاً أن نحيّي الإنجاز التاريخيَّ المذهل المطبوع بنهاية التّمايُزات بين الكاثوليك والبروتستانت، بل بين البيض والسود. وثانياً، يجب أن نسأل أنفسنا ما هي من الناحية السوسيولوجية الآثار المترتبة على غياب نخبة WASP.

ترافقت نهاية نخبة الحكم، في مناخ أخلاقية صِفر، مع تطاير أيّ إيتوس مشترك للمجموعة الحاكمة. كانت نخبة WASP تشير إلى وجهة معيّنة، أو أهداف أخلاقية

---

١ الأسرة الجذعيّة عند اليابانيين والكوريين، والأسرة الجماعية عند الصينيين والفيتناميين (مع وجود خصائص "جذعيّة" في جنوب شرقي الصين وشمالي فيتنام، وخصائص "نووية" في جنوب فيتنام).

ما، سواء أكانت جيدة أم سيئة. أما المجموعة الحاكمة الحالية (لا أجرؤ على تسميتها نخبة) فلا تقدّم شيئاً من هذا القبيل. كلّ ما تبقى هو ديناميّة [غايةٌ بذاتها] السلطة الخالصة، وقد تحوَّرت بإسقاطها على العالم الخارجي إلى إيثارٍ للقوّة العسكرية والحرب. سأتناول هذه النقطة الأساسية بمزيد من التفصيل لاحقاً. ينبغي لي بدايةً استعراض بعض العناصر السوسيولوجية الأساسية والضرورية لتحديد الدور الذي يلعبه اليهود داخل إدارة بايدن في تصوّر السياسة الخارجية الأميركية.

تلاشي الذكاء اليهودي؟

بدايةً، ولكي أتجنّب أيّ سوء فهم من جديد، أودّ إيضاح أنّني شخصياً من أصول يهودية، وبريطونية، وإنكليزية، وأنا مسرور جداً بهذه الأصول الثلاثة.

يشكّل اليهود ١,٧% من سكان أميركا. ونجد نسبة أعلى بكثير بين أعضاء إدارة بايدن، بوجهٍ خاصٍ بين الذين يشاركون في صياغة السياسة الخارجية. يمكن ملاحظة التمثيل الزائد نفسه في مجلس إدارة مركز الأبحاث الأرمق في مجال السياسة الخارجية، وهو Council on Foreign Relations [مجلس العلاقات الخارجية]: فنحو ثلث أعضائهم الأربعة والثلاثين هم من اليهود. في عام ٢٠١٠، أظهر تصنيف مجلة *Forbes* أنّ أضخم مئة ثروة في الولايات المتّحدة تشتمل على ٣٠% من اليهود. نأخذ انطباعاً أنّنا في بودابست في أوائل عقد الثلاثينيات. بل إنّ التفسير هو نفسه: فلكي نفهم تمثيلاً زائداً لليهود في الفئات العليا لمجتمع معيّن، يجب أن نبحث أولاً، وسنعثر في غالب الأحيان، عن ضعف تعليمي بين السكان عامةً سمح بالتجلّي التام للأهمية التي تمنحها الديانة اليهودية للتعليم. وهذا الشرط، كما رأينا، متحقّق تماماً في أميركا الحالية، كما كان متحقِّقاً في وسط أوروبا وشرقيّها في المرحلة الممتدة بين عامَي ١٨٠٠ و١٩٣٠. تُعدّ الأهمية النسبية لليهود في الولايات المتحدة، حتى وقت قريب، واحدة من تداعيات خمود الانشغال التعليمي للبروتستانت. وفي غياب المنافسة البروتستانتية، أمكن لانكباب اليهود على التعليم في أميركا بين ١٩٦٥–٢٠١٠ إحداث التأثير الهائل نفسه الذي أحدثه في أوروبا الوسطى والشرقية في القرن التاسع

عشر، حيث كانت مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة متدنية.

يستمر التاريخ مع ذلك، بخاصةٍ تاريخ اليهودية في الولايات المتحدة. فالارتقاءُ بالقوّة التعليميّة لدى الأميركيين من أصلٍ آسيويّ وضعَ حدّاً لوضعية الفراغ التنافسي بين ١٩٦٥–٢٠١٠.

توضح مقالة مثيرة في مجلة *Tablet* الإلكترونية (مجلة يهودية) إلى أيّ مدى الاتجاه الحالي اليوم نحو انمحاء محوريّة اليهود في الولايات المتحدة[1].

تحمل المقالة الصادرة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٠١، بتوقيع جاكوب سافاج Jacob Savage، عنواناً سوداوياً إلى حدّ ما، وهو "The Vanishing" [التلاشي]. يشير الكاتب إلى أنّه "في العالم الأكاديمي، وفي هوليوود، وفي واشنطن وحتى في نيويورك، وفي كل مكان تمكّن اليهود الأميركيون من فرض أنفسهم، يلقى تأثيرهم تراجعاً واضحاً". ثمّة سلسلة من الأمثلة الصارخة التي توضح وجهة نظره: فبين جيل الرغد الاقتصادي (boomers)، كان اليهود يمثّلون ٢١% من الأكاديميين في أفضل المؤسّسات التعليمية. لكنّهم ما عادوا يمثّلون سوى ٤% ممّن هم دون الثلاثين من العمر. كما أنّهم يمثّلون ٧% فقط من الطلاب في جامعات "رابطة اللبلاب"، أي أقلّ من الحصة القصوى البالغة ١٠% التي فرضها عليهم الشرط العددي المُلغى في نهاية خمسينيات القرن الماضي. يتأسّف سافاج: "انتقلت هارفرد من ٢٥% من اليهود في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أقلّ من ١٠% اليوم".

لا يقتصر هذا الانحدار على الجامعات: "في نيويورك، مقرّ السلطة السياسية لليهود الأميركيين، لم يعد هناك تقريباً يهود في السلطة. قبل عشر سنوات، كان في المدينة خمسة أعضاء يهود في الكونغرس، وعمدة يهودي، ورئيسا دائرة يهوديان، و١٤ عضواً يهودياً في مجلس المدينة. أما اليوم، فلم يبقَ سوى عضوين في الكونغرس ورئيس واحد لدائرة. وهناك ستة يهود فقط في مجلس المدينة المكوّن من ٥١ عضواً". يخبِرنا سافاج أنّ اليهود كانوا تاريخياً مُمثَّلين تمثيلاً زائداً أيضاً بين القضاة الفيدراليين. فرغم أنّهم ٢,٥% فقط من السكان (١,٧% بحسب تقديراتي، لكنّي أفضّل عدم تغيير أرقامه المقارنة؛ فتعريف من هو يهودي أو غير يهودي قابل للنقاش

---

١ أشكر مجدداً بيتر ثيل الذي لفت نظري إلى هذا الواقع وأطلعني على المقالة.

دائماً)، كانوا يمثّلون ٢٠% على الأقل من القضاة الفيدراليين. والحال أنّ من بين القضاة البالغ عددهم ١١٤ الذين عيّنهم بايدن حتى كتابة المقالة، كان ثمانية أو تسعة فقط من اليهود (أي ٧% أو ٨%، وهي نسبة لا تزال تعكس تمثيلاً زائداً).

ينطبق التراجع نفسه على هوليوود: فباستثناء بقيّة من زمن آخر، مثل ستيفن سبيلبرغ Steven Spielberg، وجيمس غراي James Gray، وجيري ساينفيلد Jerry Seinfeld، بالكاد ظلّ هناك مخرجون أو كتاب سيناريو كبار من أصول يهودية. يختتم سافاج مقالته بفكرة تكتسب نكهة خاصة في السياق الحالي: "إذا أخفض بوتين أو فيكتور أوربان عدد اليهود في جامعاتهم بنسبة ٥٠%، فإنّ رابطة مكافحة التشهير (ADL) (وهي منظمة غير حكومية تساعد اليهود على مكافحة التميز) ستدقّ ناقوس الخطر. لكن يمكن لهارفرد وييل، كما لو بسحرٍ، خسارة ما يقرب من نصف طلابهما اليهود في أقل من عشر سنوات، ونصمت".

يستنكر سافاج عودة تمييز ضد اليهود. لكنّي لا أعتقد بذلك للحظة. فلا أفهم أبداً لماذا قد يفضّل البيضُ الآسيويين على اليهود. التفسير الأكثر ترجيحاً هو أنّ اليهود الأميركيين، الذين استفادوا لمدّة طويلة من تركيز دينهم على التعليم، اندمجوا في نهاية المطاف بشكل جيّد، إلى درجة أنّهم تأثّروا كغيرهم بالانحدار الديني والثقافي الأميركي. يمكن قياس مدى اندماجهم من خلال معدّل الزيجات المختلطة: ١٨% فقط من اليهود الذين تزوّجوا قبل عام ١٩٨٠ كانوا متزوّجين من غير يهودي. ومن بين أولئك الذين تزوّجوا بين ٢٠١٠ و٢٠٢٠، بلغت نسبة الزواج المختلط العرقي والديني ٦١%. أشك في أنّ الانحدار الأميركي لم يطَل أيضاً نسبة الـ٣٩% المتبقية من المتزوّجين من يهود. لقد تحدّثت عن بروتستانتية صفر، ثم كاثوليكية صفر؛ فما الذي يمنعنا، في حالة الولايات المتحدة (وأماكن أخرى)، من الحديث عن يهودية صفر؟ سيكون هذا المفهوم مفيداً لتحليل الانحدار التعليمي المحتمل بين اليهود أنفسهم.

أسهبتُ في الاقتباس من مقالة سافاج لأنّها تفتح حقل تأمّل جديداً. غير أنني أعترف بأنّني لا أثق تماماً بالأرقام التي يقدّمها وبخلاصاته. وعلى أيّ حال، في المجموعة الحاكمة الحالية، ولا سيما في المجموعة المكرَّسة للحرب، لا يزال الأميركيون من أصل يهودي ممثّلين تمثيلاً زائداً– أثرٌ متأخِّرٌ لمسيرات مهنية تبلغ ذرواتها.

قرية تُدعى واشنطن

مثلما لاحظ إيريك كوفمان Eric Kaufmann، فإنّ الأميركيين WASP، الذين حرّروا بعزمٍ الكاثوليك، واليهود، والآسيويين، واللاتينيين، والسود، هم في التاريخ إحدى الطبقات الإمبراطورية الحاكمة القليلة التي أسلَمت إلى حلّ نفسها من أجل إنتاج طبقة جديدة يمكن وصفها بالكونيّة[1]. لا نظير سوى الطبقة الحاكمة الرومانية في العصور القديمة. يرى كوفمان أنّ هذا الأمر جدير بالإعجاب، وهو محقّ في ذلك بالمعنى الأخلاقي الكوني. لكنّ المشكلة تكمنُ على مستوى آخر. فبين عامَي ١٩٤٥ و١٩٦٥، كانت نخبة متجانسة ومتماسكة تربطها صلات شخصية تدير الولايات المتّحدة، حافظت على ما هو جيّد في البروتستانتية وطوّعت السيّئ؛ خضعت، مثل بقية السكان، لأخلاق مشتركة، فقبلت الخدمة العسكرية وضريبة الدم، والضريبة باختصار؛ اتّبعت سياسة خارجية مسؤولة تقوم على الدفاع عن الحرية، إلا في أميركا اللاتينية، الفناء الخلفي للولايات المتحدة، حيث كان يمكن تجلّي الغرائز الشريرة التي نجدها لدى الإنسان في كل مكان. اليوم، لم تعُد قرية واشنطن سوى تشكيلة من أفراد يفتقرون تماماً إلى أيّ أخلاقيات مشتركة.

أنا لا أتكلم عن "القرية" بالصدفة. إذا افتقرت مجموعة من الأفراد إلى إيمانٍ على نطاق الأمّة أو كوني، يضمن تلاحمها، وإذا كانت لامعيارية بمعنى متذرية، فما نعاينه هو آلية محلية صرفة لضبط المعتقدات والأفعال. أشرتُ في الفصل الرابع إلى الأنا العليا الهشّة لأفراد ما عاد يهيكلهم أو يؤطرهم أيّ معتقد جماعي أو مجتمع أو "ذات مثالية". هؤلاء الأفراد الهشّون تحرّكهم آلية ضبط تقوم على المحاكاة في داخل الجماعة المنتمين إليها محلياً أو مهنياً. من باب عرض أمثلة من السياق الفرنسي، يمكنني أن أذكر ضاحية تمنح أصواتها لحزب التجمّع الوطني، أو حياً فقيراً في مرسيليا، أو مهنة الصحافة، أو حكومة ماكرون. في كل مكان، تحثُّ تذرية المجتمعات الفردانية المتقدِّمة إلى انحرافات جاذبة نحو المركز من حيث المكان و/أو المهنة. لكنّنا هنا نتحدث عن واشنطن ومجموعتها الحاكمة. أبعد من الإنقاص المجيد لبعض حواجز

1 Eric Kaufmann, *The Rise and Fall of Anglo-America*, Harvard University Press, 2004.

العرق والدين، تخيّلوا بيضاً، وسوداً، ويهوداً، وآسيويين، يرعَصون جميعاً في حمّام المال والحكم لواشنطن. في واقع الأمر، لا وجود لهؤلاء الأفراد إلا من خلال علاقاتهم بعضاً ببعض؛ فهُم لم يعودوا يقرّرون أفعالهم ومواقفهم بالاستناد إلى قيم خارجية، ولا سيما عليا على غرار القيم الدينية، والأخلاقية، والتاريخية. بل إنّ وعيهم الوحيد محلي، قروي. هذه ملاحظة مقلقة للغاية: لم يعد الأفراد الذين يكوّنون المجموعة الحاكمة لأكبر قوّة في العالم يخضعون لمنظومة أفكار تسمو فوق المجموعة، بل يستجيبون لدوافع مصدرها الشبكة المحلية التي ينتمون إليها.

أنثروبولوجيا الـBlob

تحدّثتُ حتى الآن عن واشنطن بشكلٍ عام. لكن دعونا ننتقل إلى المؤسسة الجيوسياسية. نحن محظوظون لأنّ بين أيدينا كتاباً استثنائياً لستيفن والت بعنوان *The Hell of Good Intentions. America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy*[1] [جحيم النوايا الحسنة. نخبة السياسة الخارجية الأميركية وأفول تفوّق الولايات المتحدة]. والت، كما قلت، هو، إلى جانب ميرشايمر، من أبرز دعاة الواقعية في الجغرافيا السياسية. ألّفا معاً كتاباً عن اللوبي الإسرائيلي[2]. وفي حين أنّ ميرشايمر يدرِّس في جامعة شيكاغو، وهي جامعة خلّاقة ومخالفة للسائد غالباً، سواء أجَنَحت نحو اليمين أم اليسار، وليست جزءاً من "رابطة اللبلاب"، فإنّ والت أستاذ في جامعة هارفرد، وبالتحديد في John F. Kennedy School of Government [كلية جون كينيدي للإدارة الحكومية]. يمكنه النظر من أعلى في المؤسّسة الجيوسياسية.

يحتوي كتابه على نصٍّ بعنوان "Life in the 'Blob'. A sense of community" [الحياة في الـBlob. إحساس بالانتماء إلى الجماعة]، يبدو كأنّ عالم أنثروبولوجيا كتبَه، وليس خبيراً في الجغرافيا السياسية. يعمل والت على وصف الـBlob، وهي

1 Londres, Picador, 2018.

2 John J. Mearsheimer et Stephen M. Walt, *Le Lobby pro-israélien et la politique étrangère américaine*, La Découverte, 2007.

تسمية أطلقها بهذه الصيغة الإنكليزية مستشار أوباما السابق بن رودس Ben Rhodes بقصد الإشارة إلى العالم الصغير المكلَّف بالسياسة الخارجية. وتشير هذه التسمية علمياً إلى كائن حيّ وحيد الخلية ولزج يوجد في الغابات، حيث يتكاثر عددياً عن طريق امتصاص البكتيريا والفطريات التي تحيط به، وليس لديه دماغ.

يتناسب تعبير "الـBlob الواشنطنية" كما يحدِّده والت تماماً مع رؤيتي لمجموعة حاكمة تفتقر لأيّ روابط فكرية أو أيديولوجية خارج إطارها الضيّق. يشير والت إلى أنّه رغم تمتُّع بعض أعضاء هذه النخبة بتحصيل علمي جيّد، فإنّ ذلك ليس معياراً أساسياً للعضوية على الإطلاق. ويسترعي الانتباه بوجهٍ خاصٍّ إلى تطوّر حاسم: فالأشخاص الذين كرّسوا حياتهم في السابق للسياسة الخارجية تكوّنوا في الغالب ضمن تخصُّصات أخرى ومارسوا مهناً خارج هذا المجال، مثل "المحامين، والمصرفيين، والأكاديميين، ورجال الأعمال"، فدخلوا مجال السياسة الخارجية حاملين آراء واهتمامات عامّة. لكنّ الأمر لا يصحّ لناس الـBlob، الذين لا يغادرون زَريبتهم أبداً، رغم استثناءات قليلة، وذلك حتى عندما يغيّرون مناصبهم ظاهرياً، أو بالأحرى مهنهم. يذكر والت مثالاً سفيرة واشنطن السابقة في الأمم المتحدة سامانثا باور Samantha Power، التي ذاع صيتها صحافيةً وناشطة في مجال حقوق الإنسان وعلَّمت في جامعة هارفرد (في كلية جون كينيدي التي ينتمي إليها والت)، قبل أن تنضمّ إلى فريق حملة باراك أوباما الانتخابية، ثم تغدو "مستشارته الخاصة لشؤون التعدّدية" في عام ٢٠٠٩. بعد ذلك عُيّنت سفيرة في عام ٢٠١٣، لتعود إلى هارفرد مع بلوغ ترامب الحكم. فيخلص والت: "تغيّرت أدوارها، لكنّها لم تتوقف قطّ عن 'ممارسة السياسة الخارجية'". صدر كتابه في عام ٢٠١٨، وأكّدت السنوات اللاحقة تشخيصه لهذه الظاهرة. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ وعودة الديموقراطيين إلى البيت الأبيض، عيّن جو بايدن سامانثا باور نفسها رئيسةً للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

التأثير العكسي الكبير لهذه العزلة ضمن "الشؤون الدولية" في أنّها تُهيِّئ للنشاطِيّة. يوضح والت: "هؤلاء يملكون مصلحة شخصية واضحة في أن تتبنّى الولايات المتحدة سياسة عالمية طموحة. فكلما ازداد انشغال الحكومة بالخارج، كثُرَت الوظائف الشاغرة لخبراء السياسة الدولية، وازدادت ثروات البلاد المكرّسة لحل هذه المشاكل

العالمية، وتعاظُم النفوذ المحتمل لهؤلاء". لذا ثمّة نزوع طبيعي إلى نفخ التهديدات، ووسواس متسلِّط بالقوّة العسكرية، وبالتالي من مصلحتهم (المهنية) أن تسخن!

يؤكّد والت ما قلته سابقاً: في عالم تتلف فيه الأيديولوجيات، تدوم الدولة بالطبع، إنّما [تدوم] المهن بدرجة أكبر. حالة هذه الـBlob ليست فريدة من نوعها. فالصحافيون الذين انضووا في ما مضى تحت أيديولوجيات متعارِضة، صاروا "الصحافة"، ذات الأخلاقيات والانشغالات الخاصة، وتفضيلها أيضاً، فلنشر إلى ذلك، للحرب لأنّها تجذب القرّاء والمشاهدين. الخطوط العريضة نفسها بالنسبة إلى الشرطة أو الجيش.

في معرض وصف الـBlob يُظهر والت الطبيعة المتشابكة لأعضائها، الذين غالباً ما يدورون على هامش الأحزاب. وكما هي حال أيّ بيئة ضيّقة، وأيّ قرية، نقع على تشكّل الأزواج وعقد القرائن. من الأمثلة البارزة آل كاغان Kagan. دعونا نبدأ بروبرت كاغان Robert Kagan، أكثر منظرّي المحافظين الجدد حماسةً وعنفاً، وأحد أبناء المؤرِّخ العسكري دونالد كاغان Donald Kagan، وشقيق المؤرِّخ العسكري فريدريك كاغان Frederick Kagan. درس هؤلاء جميعاً في جامعة ييل. أنجز روبرت كتباً تشيد بإسهام الأداة العسكرية في ضمان حيوية الديموقراطية على الكوكب[1]. وبدأ بدعم الإدارة الجمهورية لبوش (مسبِّب حرب العراق) قبل أن يدعم الديموقراطيين الإمبراطوريين (في حرب أوكرانيا). وهو متزوّج من فيكتوريا نولاند، وكيلة وزارة الخارجية المذكورة أعلاه، التي كرّست نفسها لشؤون أوروبا وأوكرانيا. وقد ذاع صيتها في عام ٢٠١٤ عندما تفوّهت بعبارة غير مدروسة عبر الهاتف: "Fuck the EU!". هذا ليس كل شيء. فقد أسّست كيمبرلي كاغان، زوجة فريدريك، معهد دراسات الحرب (ISW) وتتولى إدارته. هذا المركز، المنبثق مباشرة من أيديولوجية المحافظين الجدد، هو الذي يضع خرائط الحرب حول أوكرانيا ويعاد نشرها في صحيفة *Le Monde* وغير مكان على أنّها من مصدر مستقل وموثوق.

---

1 Robert Kagan, *Of Paradise and Power. America and Europe in the New World Order* (New York, Alfred A. Knopf, 2003): الأوروبيون مُتصنِّعون;
The Jungle Grows Back. America and Our Imperiled World (New York, Alfred A. Knopf, 2018): الأوروبيون فاشيون.
في الأحوال كافة، سيعلّمهم الجيش الأميركي الحياة كما يجب أن تكون.

أدرك أنّ مفهوم الدولة العميقة، الذي يبحث نصراوؤه في أعماق جهاز الدولة عن هيئات حكم سرية، يحظى بشعبية كبيرة. لكنّني لستُ من أتباع هذه المدرسة. بل على النقيض، أقترح تأسيس "مدرسة الدولة السطحية" (shallow state?). فأجهزة الدولة موجودة في الولايات المتحدة، حيث الجيش، والبحرية، والقوات الجوية، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي، عبارة عن آلات عملاقة وباردة. لكن يشغلها أفراد يحترمون، في جوهر الأمر، المبدأ الهرمي. هذه الوحوش البيروقراطية تمتطيها العصابة الصغيرة من أنصاف مثقفين يسكنون الـBlob، قريةً فرعيّةً لواشنطن.

الانتقام من أوكرانيا؟

بقي لي في ختام هذا الفصل أن أطرح سؤالاً، بل شكّاً. فبينما كنت أعيد بناء مسارات الفاعلين الأميركيين في الحرب، فوجئت بتواتر وجود أجداد يهود أتوا من إمبراطورية القياصرة الروس وهوامشها.

ذكرنا سابقاً أنّ الشخصيّتين الأكثر تأثيراً في "إدارة" أوكرانيا، أي وزير الخارجية أنتوني بلينكن، ووكيلة وزارة الخارجية فيكتوريا نولاند، هما من أصول يهودية. وبوجهٍ خاصٍّ، نكتشف أنّ بلينكن من أصل يهودي مجري لناحية الأم، فيما جدّه لأبيه مولود في كييف. أما فيكتوريا نولاند، فتنحدر من جهة والدها من أصول يهودية مولدوفية وأوكرانية. فلننظر في المشهد الأيديولوجي الخلفي، أي إلى أصهار فيكتوريا، آل كاغان. وُلِد دونالد، أي أب روبرت وفريدريك، في ليتوانيا. أن يكون في المستويات العليا للمؤسّسة الجيوسياسية الكثير من الأشخاص ذوي صلة عائلية بالجزء الغربي للإمبراطورية القيصرية السابقة، أمرٌ لا يُحيّر. أعرف من التجربة أن أصلاً عائلياً أجنبياً، مهما كان بعيداً، من شأنه خلق صلة ذهنية مع تلك المنطقة من العالم. أوبلات لاجوس Oblatt Lajos، وهو أب جدي اليهودي من بودابست، لا يظهر في تاريخ عائلتي إلا في ما ندر؛ وهو بالنسبة إليّ مجرد اسم. مع ذلك، أنجزتُ كتابي الأوّل، حول سقوط المنظومة السوفياتية، بعد سفري إلى المجر خلف هذه الذكرى العائلية الضامرة.

بالتالي يمكنني تصوُّر أنّ صلات مباشرة وحقيقية أكثر بكثير تجعل أوكرانيا وروسيا موجودتين بصورة تامّة لدى بلينكن ونولاند.

مع ذلك، فإنّ النازية الجديدة الهزلية للقومية الأوكرانية (وقد ناقشتها في الفصل ٢، بلا مغالاة على ما أعتقد) لا تُحرِجهم مثلما تُحرِج الإسرائيليين، الذين يتذكّرون أوكرانيا بكونها مكان الولادة الرسمي لمعاداة السامية "الروسية"، مع مذابح ١٨٨١-١٨٨٢. نعم، يمكنني أن أتخيّل أنّ اليهود من أصل مجري يشعرون بحنوٍّ للمجر، وغالباً ما لاحظْتُ ذلك. أما تعلّق اليهود من أصل أوكراني بأوكرانيا، فلا. أرى تفسيرين محتملين للامبالاة بلينكن ونولاند بالماضي.

بدايةً، التفسير الأكثر ترجيحاً: الحالة صفر للدين هي أيضاً حالة صفر للذاكرة. فغياب تام للوعي التاريخي يمكن أن يفسّر لماذا لا يُزعِج ماضي أوكرانيا بلينكن أو نولاند. لن يكون هذان المسؤولان السياسيان نفسهما سوى مجرّد أميركيَّين بلا ذاكرة، وغير مبالِيَين إطلاقاً بماضي أوكرانيا المعادي للسامية وبالنازية الجديدة الرمزية للقومية الأوكرانية الحالية. فلا تهمّهما سوى عظمة الإمبراطورية الأميركية.

قد يكون التفسير الثاني مقلقاً بدرجةٍ أكبر، لا سيما بالنسبة إلى الأوكرانيين. فإذا مثّلت هذه الحرب منفعةً لإنهاك روسيا ديمغرافياً في أحلام المحافظين الجدد، فهي لن تساهم بأيّ حال من الأحوال، وأيّاً تكن نتيجتها، في تدعيم الأمّة الأوكرانية، بل في تدميرها. في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، أحاطت الشرطة العسكرية الأوكرانية حدوداً بالأسلاك الشائكة لمنع الرجال الأصحّاء من الفرار نحو رومانيا أو بولندا والهرب من التجنيد الإجباري، بعدما أثبطهم الهجومُ المضاد القاتل وغير المجدي الذي أمرت واشنطن بشنّه في الصيف. أيّ أهمية؟ لماذا لا يكون الأميركيون من أصل يهودي أوكراني، المُمسكون مع حكومة كييف بدفة هذه المذبحة، يستشعرون في ذاك الأمر عقاباً منصفاً للبلد الذي ألحقَ بأجدادهم الكثير من المعاناة؟ سنقرأ مذكّراتهم باهتمام، إذا كتبوا. يُنهي هذا الغوص التأمّلي نظرتنا الفاحصة لأميركا. وقد آن الأوان لاستعادة التواصل مع مجموع العالم وواقعه، من أجل أن نفهم لماذا تتمنى الغالبية في خارج الغرب نصراً روسياً.

الفصل الحادي عشر

لماذا بقية العالم اختارت روسيا

منذ عام ١٩٧٩ وضع كريستوفر لاش النرجسية في قلب الثقافة الأميركية عبر مؤلّفه *The Culture of Narcissim* [ثقافة النرجسيّة][1]. ويمكن اعتبار كل ما قلته في الفصول السابقة حول تذرية المجتمعات المتقدِّمة، والفرد القزم المولود من انهيار الدين والأيديولوجيات، امتداداً لعمل لاش الذي خلّف وقعاً كبيراً في نفسي. لكنّ لمفهوم النرجسية تطبيقاً أوسع نطاقاً: فهو لا يفسِّر ظواهر في داخل المجتمعات الغربية فحسب، بل يسهّل علينا فهم سياساتها الخارجية أيضاً. فبما يخالف أيّ واقع موضوعي، من اللافت منذ بداية هذه الأزمة مدى اقتناع الغرب، بفرعيه الأميركي والأوروبي على السواء، بأنّه لا يزال مركز العالم، لا بل أنّه يمثّل العالم بأسرِه. إذا وضعنا روسيا الخبيثة جانباً، يعتبر الغرب أنّ الدول الحديثة العهد كافة مستغرقة في إكبار قيمه.

يبدو الغرب وقد تسمّر في حتّةٍ ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، أي بين سقوط جدار برلين وبين لحظة وجيزة من الشعور بالقدرة المطلقة. أكثر من ثلاثين عاماً مرّت منذ سقوط الشيوعية، ويتّضح منذ الركود الكبير في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على وجه الخصوص أنّ الغرب فقد صورة الظّافر المذهل في نظر بقيّة العالم. فالكوكبية

---

١ ترجمناه جورج ليبرت Georges Liébert وأنا، وصدر عن دار Robert Laffont في عام ١٩٨٠، تحت عنوان *Le Complexe de Narcisse* [عُقدةُ نرجس].

التي أطلق شرارتها تخور قواها، وتكبُّره يثير السّخط. صارت النرجسية الغربية، والعمى الذي يستتبعها، واحدةً من الأوراق الإستراتيجية الكبرى لروسيا.

من يريد معاقبة الشريرة الكبيرة روسيا؟

تقدِّم الخريطة التي رسمتها مجموعة الدراسات الجيوسياسية (GEG) في ٢٠٢٢/٠٣/٠٧ بشأن ردود فعل الدول على اجتياح أوكرانيا صورةً شاملةً للنرجسية الغربية. فهي تُظهر الدول التي دانت روسيا بصورة فاعلة من خلال قبول مبدأ العقوبات ("الإدانة مع اتخاذ تدابير")، فنقيس مدى عزلة الغرب. أميركا الشمالية، وأوروبا، وأستراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وكوستاريكا، وكولومبيا، والإكوادور، وباراغواي، وحدها التي دانت روسيا "مع اتخاذ تدابير". وإذا استثنينا دول أميركا اللاتينية الأربع، وكلها دول صغيرة باستثناء كولومبيا الفوضوية والدينامية، يبدو أنّ الحيِّز الغربي لا يضم سوى حلفاء الولايات المتحدة أو المحميّات العسكرية. أما الدول التي دعمت بنشاطٍ روسيا فتشكّل كتلةً غير جديرة بالثقة على الصعيد الديموقراطي، وهي: فنزويلا، وإريتريا، وبورما، وسوريا، وكوريا الشمالية، لكن دعونا لا نستخلص أيّ استنتاجات على صعيد القيم. كان ريمون آرون Raymond Aron يقول: "نختار الأعداء، لا نختار الحلفاء". إنّ المثال الأعلى السيادي الذي تنادي به روسيا يبرّر التحالفات كافة، بما في ذلك الشهر العسل الأخير بينها وبين كوريا الشمالية. فروسيا محاصرة عسكرياً. قد أُحدِث صدمةً للقارئ عبر تبرير موقف فلاديمير بوتين تجاه كيم جونغ أون Kim Jong-un، حامي النظام التوتاليتاري المتوارث في كوريا الشمالية، كما برّر تشرشل Churchill تحالفه مع ستالين، ذلك الجزار الآخر: "إذا اجتاح هتلر الجحيم، فسأقوم على الأقل بذكر الشيطان إيجاباً في مجلس العموم"[1].

الدول التي دانت روسيا شكلاً "من دون اتخاذ تدابير" لم تكن قد اختارت حقاً

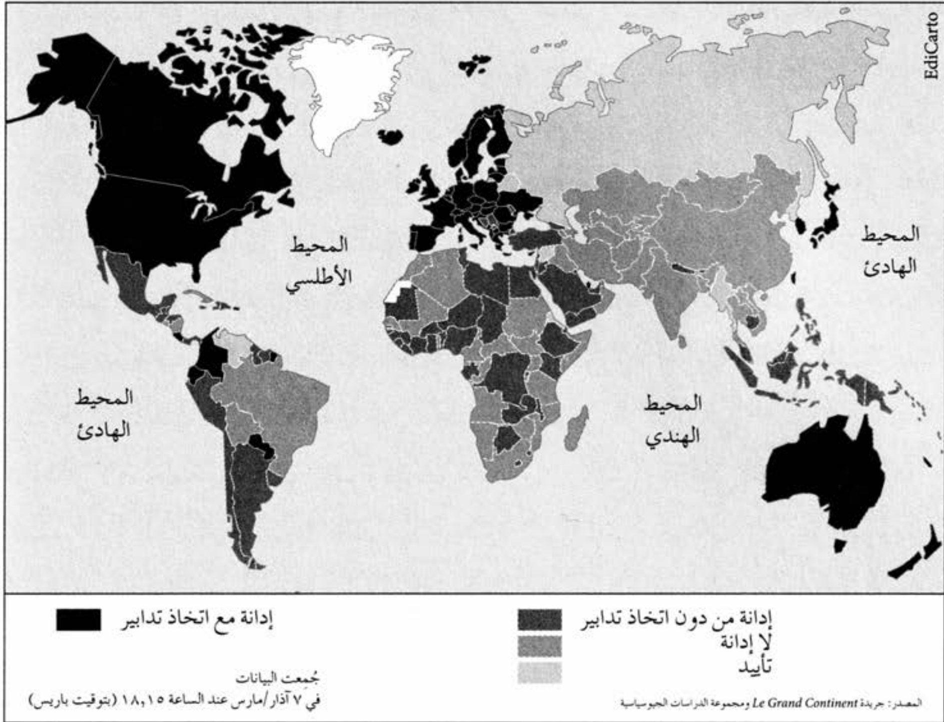
١ يمثِّل النظام الكوري الشمالي تبدّلاً من الشمولية الشيوعية القياسيّة إلى شمولية مُعرِّقة تسوسها سلالة أسرية. وقد يعود هذا التبدُّل إلى الأسرة الجذعيّة الكورية التي تشجع على استمرارية النسب والتصوّر العرقي للشعب (اللامساواة بين الإخوة تصير لامساواة بين الناس والشعوب).

معسكرها بعد. وأكثر ما يلفت النظر هو كتلة الدول التي لم تُدِنها ببساطة. فتشمل البرازيل، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، وهي الدول الأربع التي تشكل مع روسيا مجموعة بريكس. هذه المجموعة التي تعصي السيطرة الاقتصادية الأميركية تأسّست في عام ٢٠٠٩، [وبعد عامين انضمت جنوب أفريقيا إليها]. جرى التأسيس في أعقاب الركود الكبير الذي كشف للعالم عدم مسؤولية الغرب الاقتصادية. فقد شكّلت أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة مسألة صادمة بالنسبة إلى هذه الدول المعوزة لكنّها في طور النموّ: فلماذا إعطاء الفقراء قروضاً عقارية بفائدة عالية فيما نعلم أنّهم سيعجزون عن السداد؟ يا للأخلاقية صِفر حين تأسرنا... وسرعان ما اقترنت عدم مسؤولية الولايات المتحدة بعدم مسؤولية أوروبا، التي كانت بطيئة جداً في ردّ فعلها. في الحقيقة، من سحَبَ العالم من الركود هي الصين عبر سياسة الإنعاش الضخمة. وقد أتى نشوء مجموعة دول بريكس رداً على الانعدام المزدوج للمسؤولية الغربية. ونتيجة للحرب الحالية التي كانت تهدف إلى عزل روسيا، توسّعت هذه المجموعة مع قبول المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، ومصر، وإثيوبيا، والأرجنتين، في قمة جوهانسبرغ في آب/ أغسطس ٢٠٢٣.

لا يُمثِّل غرب العقوبات سوى ١٢% من سكان العالم. أما مجموعة دول بريكس فتضمّ الهند، وهي الآن أكبر دولة من حيث عدد السكان، والصين، ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان، وكلاهما يقع في القارة الأشدّ اكتظاظاً، آسيا. أما البرازيل، من جانبها، فهي أكثر دولة مأهولة في أميركا اللاتينية، والأقوى فيها. بعدما كانت لمدّة طويلة حليفة للولايات المتحدة، صارت خصمها الرئيسي في القارة، بينما اتّبعت المكسيك المسار المعاكس، حيث تحوّلت من الخصم الرئيسي للولايات المتحدة إلى منطقة صناعية تابعة لها منذ اتفاقية نافتا. أخيراً، تُعدّ جنوب أفريقيا أقوى دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

مع ذلك، استمرّ المعسكر الغربي في التفكير والتصرّف كما لو أنّه لا يزال سيِّد العالم، وتشبّثت وسائل إعلامه بأنّه وحده يشكّل "المجتمع الدولي". نعيش في أوروبا والولايات المتحدة لحظةً بارزةً من التفوّق الأخلاقي الذاتي. رغم ذلك، فإنّ واحدة

الخريطة ١١.١
مواقف الدول بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/٠٧ تأييداً أو رفضاً للعقوبات على روسيا



من أكثر الموضوعات التأريخية رواجاً اليوم هي العبودية التي مارسها الأوروبيون والأميركيون بخزيٍ على نطاق واسع منذ القرن الثامن عشر وحتى منتصف التاسع عشر. وهذه فظاعة يجب أن نكفّر عنها. نعم، كانت [العبودية] ممارسة بغيضة، ونعم علينا أن نكفّر عنها. لكنه ضربٌ من السريالية تقريباً أن نرى هذه الموضوعة تَضخم وتنتشر على نطاق واسع، فيما نشهد بالتوازي انبعاثاً للشعور بأنّ الغرب يحتفظ بتفوّق أخلاقي. هذا تناقض يمكن حلّه: تفوّقنا الأخلاقي يأخذ شكلاً يتيح لنا أيضاً انتقاد أنفسنا. فوحدَها تندّماتنا التي تهمّ. أما الإنسانية في الخارج، فلا نراها أبداً موجودةً حقّاً.

الأكثر إثارةً للعجب في الأشهر التي أعقبت بداية الحرب كان الموقف الذي انتظرت وسائل إعلامنا وحكوماتنا من الصين اتّخاذه. تناولتُ هذا الجانب المثير

للبهتان والمحوري في مقدمة الكتاب. لن أذكر اسم أحد، التزاماً بمعايير الإنصاف والمحبة. إلا أنّ موقف الغرب راكَبَ عمى وغباءً. فقد روَّج المعلِّقون في فورة الأحداث فكرةً سخيفةً مفادها بأنّ توغُّل روسيا في أوكرانيا سيغيظ الصين، حتى إنّها مترددة بين دعم روسيا أو معاقبتها. هذا الانفصال عن الواقع يستوجب طبيباً نفسياً، أو ربما طبيباً جيو-نفسياً. فمنذ عقد من الزمن على الأقل والولايات المتحدة تحدِّد الصين خصماً رئيسياً، قبل روسيا. ويعلم قادة الحزب الشيوعي الصيني أنّ دورهم سيأتي مباشرة بعد روسيا في حال سقوطها. إنّه لأمرٌ مدهِش تماماً في سياق كهذا توقُّع العالم الصغير لحلف الشمال الأطلسي بأنّ الصين ستقف إلى جانبهم. يفترِض هذا الهذاء (إنّه المصطلح التقني الملائم) شرطَين. أولاً، الغياب المخيف لفطنة جيوسياسية بحدّها الأدنى لدى قادتنا وصحافيينا. ثانياً، قرينة جسيمة إلى درجة نشتبه بتلطُّخها بعنصرية. فتوقُّع اصطفاف الصين مع الغرب في وجه روسيا يفترض أنّ شي جين بينغ ومحيطه مغفّلون، ويستبطن مجدّداً أنّ الرجل الأبيض هو بصورة جليّة كائنٌ متفوّق.

أما وقد طرحنا عمى الغرب، سأقدّم في هذا الفصل ما هو بتقديري تمثُّل أكثر واقعيةً للعالم، من خلال إظهار لماذا "بقية العالم" -كما يُقال أحياناً في الحيِّز الأميركي قصداً اللا-غرب (في معرض الحديث بوجهٍ خاصٍّ عن "الغرب في مواجهة البقية")-، لم تتحرّك دعماً له. أكثر من ذلك سأستعرض لماذا راحت "بقية العالم" تتمنّى أن تكسب روسيا، ولماذا انحازت إليها تدريجاً بعد استيعابها الصدمة الأولى جيّداً. حقيقة العالم هي التضاد المزدوج، اقتصادياً وأنثروبولوجياً، الذي يضع "البقيّة" في وجه الغرب.

- ينبع التضاد الاقتصادي من حقيقة بسيطة جدّاً مفادُها بأنّ الكوكبية لم تكن سوى إعادة استعمار للعالم على يد الغرب، تحت قيادة أميركية لا بريطانية في هذه المرّة. فكان استغلال الشعوب الأقل تقدّماً (استخراج فائض القيمة، كما يقول الماركسيون) أشدّ خفيةً لكنّه أفعل بكثير ممّا في السنوات ١٨٨٠-١٩١٤.

- أما التضاد الأنثروبولوجي فينتُج من جهته من وجود بنى أسرية ومنظومات قرابة في غالبية بلدان "البقية" متعارِضة مع التي للغرب.

تعيش روسيا من مواردها الطبيعية وعملها، ولا تنوي بأيّ طريقة فرض قيمها

على العالم. كما أنّها لن تملك وسائل لاستغلال "البقية" اقتصادياً أو تصدير الثقافة نحوهم. وحيال دولة أميركية تعيش على كدِّ هؤلاء وتعرض عليهم ثقافة عدمية تمتدحها، بدت روسيا بصورة عامة أجدر بالتفضيل. أسهَمَ الاتحاد السوفياتي بقوّة في [عملية] إنهاء الاستعمار الأولى، فيما تتوقَّع جمهرةٌ من الدول الآن إسهام روسيا في الثانية.

استغلال العالم اقتصادياً على يد الغرب

كثيراً ما يُقال لنا إنّ الكوكبية الاقتصادية سمحت بنموّ صناعة وطبقات وسطى في بلدان العالم الثالث السابقة، وبالتالي الديموقراطية احتماليّاً. هذا غير خاطئ، لكنّه ليس الحقيقة كاملةً. فقد رُفِضت رؤية أنّ هذا النموّ كان، بطبيعته، تضادياً بقدر ذلك الذي غالباً ما عارض بين البرجوازية والبروليتاريا في أوروبا القرن التاسع عشر. لم يُقِرّ الغربيون بأنّه من خلال نقل الصناعات إلى بلدان أخرى، كانوا يقدِّمون أنفسهم ضرباً من برجوازيةٍ عالميةٍ، ومستغلّين للعمالة المتدنّية الأجر في بقية العالم. وقد حوّلت علاقة الاستغلال هذه شعوب "البقية" إلى بروليتاريا معمَّمة، لكن مع السماح في الوقت نفسه، وبدرجةٍ ما من اللاوعي، بدوام طبقات حاكمة محلية.

أبسط طريقة من أجل إقامة جسر بين الاستعمار السابق لعام ١٩١٤ والكوكبية الراهنة، هي اقتباس مقطع استشرافي من كتاب جون هوبسون John Hobson بعنوان *Imperialism* [**الإمبريالية**]، الصادر عام ١٩٠٢. إنّه من كلاسيكيات الأدب المناهض للإمبريالية، وأحدث وقعاً قوياً في لينين رغم ربط مؤلِّفه بالليبرالية السياسية.

> تناولنا إمكانية قيام تحالفٍ أوسع من الدول الغربية، فيدراليّةٍ أوروبيّةٍ للقوى الكبرى. بعيداً من النهوض بقضية الحضارة العالمية، من شأنه التّمهيد للخطأ الجسيم المتمثّل بنشوء طُفَيليّةٍ غربيةٍ، مجموعةٍ من الدول الصناعية المتقدّمة بطبقات عليا ستُجبي خراجات مهولة من آسيا وأفريقيا، وتحصل بواسطتها على أعداد كبيرة من الخدم الخائعين الذين يتركون عملهم في

الصناعات الزراعية والصناعية الأساسية لصالح تأدية خدمات شخصية أو صناعية ثانوية تحت سيطرة أرستقراطية مالية جديدة. ينبغي لأولئك الذين يظنّون أنّ مثل هذه النظرية غير جديرة بالأخذ في الاعتبار، أن ينظروا في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق جنوبي إنكلترا التي تعيش بالفعل هذا الوضع، وعليهم أن يفكّروا مليّاً في التمدُّد الهائل لهذه المنظومة في حال إخضاع الصين إلى التحكّم الاقتصادي لمجموعات مشابِهة من رجال المال، والمستثمرين، والمسؤولين السياسيين، والتجاريين. سيؤول الأمر إلى تجفيف أكبر خزّان محتمل من المنافع التي يعرفها العالم على الإطلاق، من أجل استهلاكها في أوروبا[1].

يستحضر هوبسون أيضاً الإمبراطورية الرومانية في تناهيها، والتي سقطت في الهاوية على يد طبقة حاكمة طُفَيليّة جاءت من أنحاء البحر الأبيض المتوسط كافة، وطاردت العبيد على نهر الراين، وحوّلت الشعب الروماني إلى دهماء غير مجدية، وفي سبيلها نحو تفتّت منظومتها الإقطاعية.

في عام ١٨٩٥، نشر هربرت جورج ويلز H. G. Wells رواية *The Time Machine* [آلة الزمن] التي وصف فيها تحوُّل العمال الصناعيين إلى "مورلوك" (Morlocks)، أي صنف من الوحوش التي تعيش في جوف الأرض وتأكل لحوم البشر، كما وصف تحوُّل البرجوازيين إلى كائنات "إلوييس" (Eloïs) تستهلك الغذاء المُنتج فوق الأرض قبل أن تلتهم نفسها (نحو ٨٠٢,٧٠١). لا يمكن لنا سوى الإعجاب بقدرة مثقفي الإمبراطورية البريطانية التي كانت في أوجها آنذاك، على تصوُّر المستقبل. دام ويلز في ذاكرة الأجيال المتعاقبة بصفته كاتبَ خيال علمي. أما هوبسون فيبدو اليوم كاتباً مُستشرِفاً بارعاً، مع التحفّظ بأنّ تنبؤاته كان عليها أن تنتظر إنهاك الأمم الأوروبية في حربَين عالميتين، وانزلاق مركز ثقل الغرب نحو الولايات المتحدة، وفوق ذلك التفكّك الداخلي لأميركا وأوروبا بالتعليم العالي، وتحلّل المعتقدات الجماعية، والتذرية الذهنية لشعوبهما ونخبهما.

---

1 John A. Hobson, *Imperialism. A Study*, Londres, Unwin Hyman, 1988, p. 364–365.

مع ذلك، يمكننا ملاحظة أنّ دخول الصين في منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ كان بمثابة تدحرج الغرب النهائي نحو نموذج هوبسون.

في استهلال إنغلز عام ١٨٩٢ للنسخة الإنكليزية الجديدة لكتاب *La Situation de la classe ouvrière en Angleterre en 1844* [وضعية الطبقة العاملة في إنكلترا في ١٨٤٤]، ومن بعده لينين عام ١٩١٧ في الفصل الثامن من *L'Impérialisme, stade suprême du capitalisme* [**الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**]، أقاما صِلةً بين الإصلاحية الاشتراكية-الديموقراطية التي لاحظاها وبين المشاركة غير المباشرة للطبقات العاملة في الغرب في فائض المنافع التي تولّدها الإمبريالية. من وجهة نظرهما، كان البروليتاريون الأوروبيون يدينون للعمل في المستعمرات بالفعل بجزءٍ من مستوى معيشتهم (المتصاعد) -مع الطبقة العاملة البريطانية في الصف الأمامي. حتى إنّ [البروليتاريين الأوروبيين] كانوا قادرين على التفاوض ضمن منظومة اجتماعية راحت تصير أعطف عليهم. ما لم يكن بإمكان إنغلز أو لينين تصوّره (لكنّ هوبسون استشفّه) هو إمكان تحوُّل البروليتاريا الغربية بالكامل إلى دهماء تعتاش إلى حدٍّ كبيرٍ على عمل الصينيين وشعوب أخرى من العالم.

أُدرِك لتوّي، متأخِّراً بعض الشيء بلى، أنّ هذا العالم حدَثَ بنعمة الكوكبية التي ساقت بمجتمع الاستهلاك إلى مرحلته النهائية. فحتى عام ١٩٨٠ تقريباً، كان عمّال أميركا وفرنسا وأماكن أخرى يستهلكون، في الجوهر، ما ينتجونه: إنّه مجتمع الاستهلاك الأوّل، المتحدِّر من الثلاثين المجيدة [بين ١٩٤٥ و١٩٧٥]. لكنّ نقل المصانع الغربية إلى أماكن أخرى حوّلَ الشعوب لاحقاً. صارت موادّ استهلاكهم تُنتج في الخارج. وتحوّلت البروليتاريا الكادحة للخمسينيات إلى دهماء في العقد الأول من القرن الحالي، بحضٍّ من منظِّري الاقتصاد المعولم وممارسيه. ما أكتبه هنا يتماشى تماماً مع النظرية التي تعرضها الكتب التعليميّة الأشدّ أرثوذكسيةً في مجال الاقتصاد الدولي. فنظرية التجارة الحرّة لا تهتم إلا للمستهلك الذي يجب أن يكون قادراً على شراء السلع التي يحتاجها بأدنى سعر ممكن. ولا ينفكّ رُسُل هذه النظرية يهدِّدون الشعوب الغربية بأنّهم سيتوجّب عليهم دفع أثمان أغلى لقاء طعامهم، وملابسهم، وهواتفهم المحمولة، وسياراتهم، وأدويتهم، وألعاب أطفالهم، وزينة حدائقهم، إذا

أصرّوا على صناعتها بأنفسهم. لقد فاز الرُّسُل، لكنّ نصرهم استتبعَ عواقب اجتماعية وسياسية لم يحتسبوها.

سبق أن أشرت إلى الكرَب المعنوي للعمال الأميركيين الذين حرمهم تآكل قيمتهم كمُنتِجين من الجدوى الاجتماعية، ودُفعوا إلى الكحولية والمواد الأفيونية، وإلى الانتحار نتيجة اليأس. يبقى أن نفسّر لماذا تختار الغالبية منهم التصويت لمصلحة ترامب بدلاً من وضع حدٍّ لأيامهم؛ لماذا الأوساط الشعبية لأوروبا الغربية ترجَّحت أيضاً نحو التصويت "الشعبوي، المعادي للأجانب، واليميني المتطرف"، حتى حيث لا تهدِّدهم هجرة جماعية غير منضبطة؟ لماذا صار الناس الذين نجوا من تفكيك صناعاتهم يمينيّين الآن؟ السبب بسيط للغاية. لقد اعتمدت أحزاب اليسار، سواء أكانت اشتراكية–ديموقراطية أو شيوعية، على طبقات عاملة مُستَغَّلة. أما أحزاب الشعبويّين فتعتمد على دهماء يتأتى مستوى معيشتها بصورة واسعة من العمالة المتدنية الأجور للبروليتاريين في الصين، وبنغلاديش، وبلاد المغرب، وفي غير مكان. أفاجئ نفسي وأنا أفكّر في التّالي: الناخبون الشعبيُّون لحزب التجمُّع الوطني الفرنسي هُم، وفقاً للنظرية الماركسية الأشد بدائية، مُستخرِجون لفائض القيمة على مستوى عالمي. ومن الطبيعي جدّاً إذاً أن يكونوا يمينيين. مثلما استشعر إنغلز ولينين، التجارة الحرّة تُفسِد. لكن نضيف: التجارة الحرّة المطلَقة تُفسِد بالمُطلق.

يساعدنا هذا التحليل الفظّ أيضاً على فهم سبب صعوبة إعادة تنشيط دور الصناعة. إذا كان نقل العديد من الأنشطة الإنتاجية قد أسهم في إنقاص الدم بتزايدٍ لأقاليمنا وضواحينا، فإنّ التجارة الحرّة أوفت بما وعدت: إيثار المُستهلِك على حساب المُنتج، وتحويل المُنتج إلى مُستهلِك، والمواطن المنتج إلى دهمائيّ طفيليّ، لا يرغب فعلياً في العودة إلى المصنع وانضباطه.

لكن دعونا لا نتوقف عند وضعية ما نسمّيه اليوم "الأوساط الشعبية". المجتمع بمجمله في العالم الغربي المتقدّم (وأستثني هنا الأمم العاملة لأوروبا الشرقية) هو الذي ينتفع من شغل العمال الصينيين وأطفال بنغلاديش. خرّيجو التعليم العالي من الشباب أصحاب الأجور المتدنية والشَّغيلة على حدّ سواء. وناخبو حزبي فرنسا الأبية والتجمُّع الوطني على حدّ سواء. وفي الولايات المتحدة، البلد المنتفع الرئيسي بفضل الدولار،

يعيش ناخبو ترامب وبايدن على حدّ سواء على فائض منافع الكوكبية، حتى لو صح أنّ انعدام الجدوى الاجتماعية المتزايد للأوساط الشعبية الأميركية يحكم عليهما أكثر فأكثر بتبنّي تصرّفات متهوِّرة وتكبُّد معدّل وفيات مفرِط.

أعتقد أنّ هذا الرأي سيفاجئ القارئ الغربي، المسرور [ظنّاً] بإسهامه عبر مشترياته في صعود الطبقات الوسطى الصينية، والهندية، والتايلاندية، والتي تُدعى بفعل ذلك إلى أن تصير دعامةً ثابتة للديموقراطية الليبرالية. لكن غباء هذا التمثُّل المُنعِم [على الآخرين] يتبدّى في الوقت الذي تذبل فيه الديموقراطية الليبرالية في الغرب نفسه. إذا كانت رؤية هوبسون لا تتوافق مع إدراك الغرب للعالم، أفلا تكون متوافقة مع إدراك "بقية العالم"، حيث يكدح الرجال والنساء والأطفال مقابل أجور زهيدة؟ ألا يجدر بنا هنا إفشاء واحد من أسباب اللامبالاة، في خارج غربنا الحبيب، تجاه عذابات أوكرانيا؟ أو الأسوأ، [إفشاء واحد من أسباب] الميل إلى روسيا التي رغم كونها أوروبية وبيضاء إلى حدِّ الشقرة في كثير من الأحيان، لا تلعب لعبة الاستغلال العالمي، بل على النقيض، تصرّ على أن تبقى أمّة سيِّدة، من خارج المنظومة؟

إنّ التعارض الاقتصادي بين غرب مُستغِل وبقية عالم مُستغَلة واقعٌ لا لُبسَ فيه. هل يقترن بتعارض بين ديموقراطيات وديكتاتوريات؟ لقد أجبنا بالفعل عن هذا السؤال إلى حدٍّ كبير. فثلاثة من دول بريكس الأصلية هي ديموقراطيات لا يمكن النفي: البرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند. صحيح أنّها معيوبة، لكن إذا أخذنا في الاعتبار حالة التفسُّخ الحالية للديموقراطيات الغربية، المنتهية إلى أوليغارشيات ليبرالية، تغدو هذه العيوب مجرّد مساوئ عرضيّة. في الفصل الأول، عرّفتُ روسيا بأنّها ديموقراطية سلطوية، لأنّها تُجري انتخابات لكنّها تُخرِس العديد من أقلياتها (لكن ليس أقلياتها العرقية). وحدها الصين ليست ديموقراطيةً بأيّ طريقة من الطرق.

هذا ما كانت الوضعية عليه عشيّة الحرب في أوكرانيا. منذ ذلك الوقت، جذَّرت إستراتيجية العقوبات الغربية العداوة الكامِنة بين الغرب و"البقية" بطريقتين: من خلال إنذار "بقية العالم" باختيار الغرب على روسيا؛ ومن خلال إثارة خوف غير مسبوق من الولايات المتحدة في الطبقات العليا لـ"بقية العالم".

من الحرب الاقتصادية إلى الحرب العالمية

الحرب في أوكرانيا حربٌ حقيقيةٌ، ويذهب الشعب الأوكراني ضحيّتها. لكن في الأحوال كافة، لا تُخاض المواجهة الرئيسية بين روسيا وأوكرانيا، بل بين روسيا والولايات المتحدة وحلفائها (أو التابعين لها). هي مواجهة اقتصادية في المقام الأوّل. لماذا لا تتجاوز هذا المستوى؟ وهل هو حقاً، كما يُعتقد في كثير من الأحيان، أقل ارتفاعاً وحدّةً من المستوى العسكري، حيث يتقاتل الرجال بالسلاح؟

جعل تفوّق روسيا النووي وإستراتيجيتها الجديدة من أوكرانيا مسرح عمليات تقليدية وموضعية جداً. فللروس صواريخُ فرط صوتية، أما الأميركيون فلا. وكما رأينا، باتت عقيدة موسكو العسكرية تسمح باستخدام ضربات نووية تكتيكية إذا تعرّضت الدولة الروسية للتهديد. سيخلق تورّط حلف الشمال الأطلسي في حرب تقليدية وضعيةً شديدة الخطورة.

مع ذلك، أميل إلى الاعتقاد بأنّ الروس –دعونا لا ننسى أنّهم هم من اختاروا لحظة بدء الأعمال العدائية ووضعوا الإطار العام لها– خدموا الغربيين عبر منعهم من شنّ حرب تقليدية حقيقية. فإرسال العتاد العسكري إلى أوكرانيا، لكن ليس الرجال، يتوافق مع منطق الكوكبية. في البداية، كنّا نؤمّن احتياجاتنا من خلال ما يصنعه العمال في البلدان المنخفضة الأجور؛ لاحقاً، صرنا نشنّ الحروب التي نحتاجها عبر بلد ذي أجرٍ منخفضٍ. الجسد البشري لا يساوي ثمناً غالياً في أوكرانيا، كما أثبتت لنا تجربة تأجير الأرحام. ومن اللافت أنّ صحيفة *Wall Street Journal*، المهتمة بالاقتصاد أساساً، كانت أوّل من سلّط الضوء على عدد الضحايا ذوي الأعضاء المبتورة في أوكرانيا –ما بين ٢٠ ألف و٥٠ ألف – الذي تسبّب فيه الهجوم المضاد الانتحاري في صيف ٢٠٢٣[1]. ويبدو أنّ الأضرار الناجمة عن ذلك الهجوم قد أنعشت صناعة الأطراف الصناعية في ألمانيا.

إذا كان الغرب قد وافق، عن طيبِ خاطرٍ، على أن يخوضَ بما يخصّه حرباً

1 *Wall Street Journal*, 01/08/2023.

اقتصاديةً حصراً، وحاول إسقاط روسيا من خلال العقوبات، فهو لم يفكّر بشكلٍ صحيحٍ في الآلية. إذ قال لنا قادة ووسائل إعلام إنّ الحرب الاقتصادية أقل عنفاً من الحربِ باختصار، وحتماً اعتقدوا بذلك. هي ابتداءً ليست أقلّ عنفاً حين تُجوّع الشعوب. في حالة حرب أوكرانيا، وسّعت العقوبات بوجهٍ خاصٍّ ميدان العمليات ليشمل الكوكب بأكمله، وأعطت الحرب على الفور بُعداً عالمياً وطابع مبارزةٍ حتى الموت بين الولايات المتحدة وروسيا.

شاءت الصدفة أن يصدر في بداية عام ٢٠٢٢ كتاب *The Economic Weapon* (الذي سبق أن اقتبست منه) لنيكولاس مولدر، وهو أكاديمي هولندي شاب يدرِّس في جامعة كورنيل في الولايات المتحدة[1]. يشرح الكاتب كيف صارت العقوبات الأداة المفضّلة للقادة الغربيين، وكيف أنّ آثارها غير مُعتدلة بأيّ حالٍ من الأحوال. ففكرة العقوبة الاقتصادية بكونها بديلاً للحرب ترتبط بتأسيس عصبة الأمم في عام ١٩٢٠. استُلهِم التدبير من حصار الحلفاء على قوى المركز، واستند إلى قناعة بأنّ هذا الفعل المودي بمئات الآلاف جوعاً ومرضاً، لعب دوراً حاسماً في الانتصار على ألمانيا والنمسا–المجر.

لكي تشتغل العقوبة الاقتصادية ينبغي أن تُبطِل حيادية الأطراف غير المُتنازعين، وتحظى بمشاركتهم. تدور الحرب التقليدية بين فاعلَيْن أمام عالم خارجي يتحوّل إلى جمهور كبير، كما في حرب ١٨٧٠ بين فرنسا وبروسيا، أو حرب ١٩٠٤–١٩٠٥ بين روسيا واليابان. هذا التباري الدموي لم يعُد ممكناً في ظل نظام عقوبات. ولكي يكون هكذا نظام فعالاً، يجب على بقية العالم تطبيقه بطلبٍ، إذا وُجِد، من القوّة المُعاقِبة. إذا كان البلد المطلوب منه تطبيق العقوبات حليفاً، فلا مشكلة بصورة جليّة. أما إذا كان محايداً، فسيتعرّض لضغوط. وإذا كانت هناك عداوة ضامرة قبل الحرب [بين البلد والقوّة المُعاقِبة]، فستُعاد إلى الواجهة فوراً أو تدريجاً. هذا ما يحدث بين الولايات المتحدة وبقية العالم منذ عام ٢٠٢٢.

لما استطاعت روسيا مطلقاً الصمود في وجه العقوبات إلى هذا الحدّ لو لم تكن

1 N. Mulder, *The Economic Weapon*, op. cit.

بقيّة العالم، التي أمرَتْها الولايات المتحدة ومعسكرها للاختيار، مقتنعة بمساعدة: روسيا. اكتشف الغرب أنّه غير محبوبٍ. هذا جرحٌ نرجسي رهيب. أشعرتْنا بذلك مقالةٌ افتتاحيةٌ في صحيفة *Le Monde* بتاريخ ٢٠٢٣/٠٨/٠٦، بعنوان "L'efficacité des sanctions mise en question" [فعالية العقوبات موضع سؤال]:

> يُمثّل "الأسطول الشبح" الذي ينقل النفط الروسي خفيةً (...) ما بين ١٠% و٢٠% من إجمالي قدرة النقل في العالم. بالتالي، إنّه يجعل من الممكن عدم الأخذ بهذه العقوبات، بما في ذلك من خلال البلدان الرئيسية التي يتودّد الغرب إليها بوجهٍ خاصٍّ، بدءاً بالهند. حتى إنّ كَتامة التدابير مهدّدة في الوجهتين، لأنّ روسيا لا تزال قادرة على الحصول على المكوّنات الإلكترونية الضرورية لصناعة تسليحية مطلوبة خاصةً في حربٍ عالية الشدّة. وهنا تصطدم العقوبات بالسياسة: فالاحتواء يعني اتخاذ موقف أكثر صرامةً تجاه دول ثالثة، مثل كازاخستان، في الوقت الذي يأمل فيه الغربيون في تحرير هذه الدول من المدار الروسي.

أمرَ الغربُ العالَم بصراحةٍ بالانقلاب على روسيا من خلال المشاركة في منظومة حظر، وحصار، والحجر على الأشخاص عبر شنّ ملاحقات قضائية محدَّدة بحقّ سياسيين من الصف الأول وأوليغارشيين. أقلّ ما يمكننا قوله أنّ دول العالم لم تطبّق في غالبيتها هذه التدابيرَ القسرية. ولأنّه كان لا بدّ من الاختيار بين طرف أو آخر، يمكننا أن نحاججَ بأنّ بقية دول العالم دعمت روسيا في جهدها لكسر حلف شمال الأطلسي، من خلال شراء نفطها وغازها، وتزويدها بالمعدّات وقطع الغيار التي احتاجَتْها من أجل مواصلة الحرب، واشتغال مجتمعها المدنيّ بلا ضرر كبير.

كان حريّاً بالغرب مساءلة النّفس بشأن فعالية العقوبات. ففي العقود الأخيرة، تعرّضت فنزويلا والعراق للحصار. أودى في العراق بين حربي ١٩٩٠ و٢٠٠٣ بحيوات نحو ٣٠٠,٠٠٠ شخص[1]، فيما دمّر حصار فنزويلا جزءاً كبيراً من المجتمع. لكنّ أيّاً من

1 Joy Gordon, *Invisible War. The United States and the Iraq Sanctions*, Harvard University Press, 2010, note 82, p. 255–257.

النظامين لم يسقط. قد يعترض البعض في الحالتين باعتبار أنّ فنزويلا والعراق دولتان منتجتان للنفط، وبالتالي استفادتا من هِبةٍ طبيعيةٍ. يمكن قول الشيء نفسه بشأن روسيا الممتلكة للغاز والنفط، مع ميزةٍ إضافيةٍ في أنّ لديها جيراناً في كلّ مكان بفضل مساحتها الهائلة ذات الـ١٧ مليون كيلومترٍ مربّعاً، فيما تتراوح مواقفهم بين الصداقة الصريحة أو الضمنية. تشمل هذه الدول الصين، القوّة الصناعية الأولى في العالم، والهند، وكذلك إيران، وإلى حدٍّ ما تركيا، علاوة على الدول المسلِمة. منذ البداية، كان إخضاع روسيا لحصار عملياتي مشروعاً منافياً للعقل في العمق، لا ينتُج سوى من نرجسية أطلسية. عند هذه النقطة يجب ألّا نتذكّر تماماً تفاؤل برونو لو مير، بل محدودية حجم وعقل عصابة واشنطن الصغيرة، أي القائد العملياتي للمعسكر الغربي.

وصفتُ أعلاه العداوة الناجمة عن الاستغلال الاقتصادي، وهو حقيقة علاقة الغرب ببقية العالم، من دون أن أتمكن، للأسف، من استثناء أو تبرئة أوساطنا الشعبية. بهدف الإنصاف، دعونا نأخذ في الاعتبار أيضاً، في بلدان بقية العالم، الازدواجية: الشعب–الطبقة الحاكمة. فالعمّال في أسفل السلم الاجتماعي هم الذين يقومون بالعمل الشاق لضمان راحة الغرب. لكنّ القرارات المتعدّدة بمساعدة روسيا في بقيّة العالم لم يتّخذها في بقية العالم العمال المستغَلّون، بل المجموعات الحاكمة في الهند، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، والأرجنتين، وغيرها الكثير. كان يمكن ترقُّب تضامن هذه الدول مع الغرب حيث تُعيد تدوير دولاراتها، أو لأنّها قد تتصوّر نفسها جزءاً منه. الفنادق الكبرى، والملاذات الضريبية، والمدارس الخاصة الأميركية والإنكليزية حيث يُرسِل بلوتوقراطيو كلّ بلدٍ أبناءهم، كان يمكنها أن تحدد معاً مساحة مشتركة لجميع فاحشي الثراء في العالم؛ وكان يمكن لأرض المال (Moneyland)، العزيزة على أوليفر بولوغ، أن تكون المنظومة العصبية المركزية لفضاء حقيقي لما بعد–الأمة... لكنّ الفرصة ضاعت، إذ تسبّب الاستيلاء غير القانوني على الأصول الروسية في الخارج بموجةٍ من الرعب بين الطبقات العليا في بقية العالم. فمن خلال تعقُّب أموال ويخوت الأوليغارشيين الروس، هدّدت الولايات المتحدة (وتوابعها)، في الواقع، أصول جميع أوليغارشيّي العالم، من الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء. غدا الهرب من الدولة الأميركية المفترسة وسواساً متسلِّطاً

أينما كان، كما التحرّر من إمبراطورية الدولار هدفاً معقولاً للجميع، حتى لو كان عليهم توخّي الحذر والتقدّم تدريجاً. مع ذلك، دعونا نحتفي بالأثر الديموقراطي غير المقصود للعقوبات، لأنّها قرّبت، عملياً، المحظيين في بقية دول العالم من شعوبهم.

غير أنّ الخوف الذي تثيره الخزانة الأميركية ليس الحافز الوحيد الذي يجعل السعوديين يتفاهمون مع الروس من أجل الحفاظ على سعر النفط، والأتراك يدخلون في علاقة تنافس ودّيّة مع الروس، والإيرانيين يتقرّبون أكثر فأكثر من موسكو، والهنود يبقون في تحالف من حيث الواقع مع قادتها. ومثلما استشعر الغربيون، لعبت القيم السياسية والأخلاقية دوراً مهماً أيضاً، لكن لسوء حظّهم بمعنى لم يتوقّعوه على الإطلاق. فالقيم الغربية صارت تثير السأم باطّراد. سينيرُنا التحليل الأنثروبولوجي بشأن هذه النقطة.

عمى عن التنوّع الأنثروبولوجي للعالم

لقد رأينا في الفصل الأول أنّ أميركا المنتصرة عام ١٩٤٥ كانت واعية بتنوّع العالم، فأنتجَت أنثروبولوجيا ثقافية دينامية ومنفتحة. اختفت هذه المقبولية للتنوّع، وقد شرحنا كيف منذ الستينيات راح يحلّ محلّها تصوُّر موحَّد الشكل عن الشعوب، وتسامت مكانته إذا جاز التعبير مع سقوط المنظومة السوفياتية. كان الاتحاد السوفياتي يُصدّق على تنوُّع العالم، بوجودِه نفسه.

أتمّت "نهايةُ التاريخ"، طبقاً لفرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama[1]، هذه الصيرورةَ [التي بدأت في الستينيات]. وبرّرت سلفاً نزعة التدخُّل في شؤون الدول: فإذا كان العالم متجانساً ومُقدَّراً له بشكلٍ موحَّدٍ أن يغدو ديموقراطياً، فلماذا لا نوفّر القليلَ من العون للتاريخ المتقدِّم [نحو نهايته]؟ بعض العون العسكري. كذلك رحنا نأمل في انتهاء الصين أيضاً إلى إيلاد ديموقراطية ليبرالية، في حال صارت تُنتِج من أجل التجارة، وتراكِم الثروة، وتضع طبقاتٍ وسطى مزدهرةً. لكنّ هذه النسخة "McDo" من هيغل Hegel تجاهلت حقيقةً أساسيةً: فالأنظمة السياسية الليبرالية في إنكلترا، والولايات المتحدة، وفرنسا، لم توجِدْها الصدفة، بل خلفية أسرية نووية وفردانية. أما

1 Francis Fukuyama, *La Fin de l'histoire et le dernier homme*, Flammarion, 1992.

بنى الأسرة الفلاحية الصينية فتّتصف بالسلطوية والمساواتية على غرار البنى في روسيا.

ولأنّ علم الجغرافيا السياسية يحضّ على عرض الخطوط العامّة، سأكتفي بالإشارة إلى التعارض الأنثروبولوجي الأبسط، وعرض تصنيف ثنائي للبلدان من خلال مقابلة منظومتَي قرابة، مع البنى الأسرية الموافقة لهما، ومن خلال وضع بلدان العالم كافة على محور: أبويّ النسب/ ثنائيّ النسب.

في منظومة قرابة ثنائية النّسب، يتساوى أسلاف الأب وأقرباؤه من جهة، وأسلاف الأم وأقرباؤها من جهة أخرى، في تحديد مكانة الطفل الاجتماعية؛ الأسرة المتمحوِرة حول الزوجين هي أسرة نووية. وأكرّر، إنّها المنظومة الأنثروبولوجية التي ساقَت في طَور محو الأمية إلى الديموقراطية الليبرالية، لأنّ الأسرة كانت توجِد مُسبَقاً مزاجاً ليبرالياً في السكان. أمّا في الطور القريب الشاهد على نموّ التعليم العالي، فقد استثارت هذه المنظومة انبثاق نسوية راديكالية. كانت الأطوار الأخيرة لهذه الثورة الثقافية هي تحرير المثلية الجنسية، ونموّ ازدواجية الميول الجنسية لدى النساء بشكلٍ ملحوظٍ، وأخيراً أيديولوجية التحوّل الجنسي، كما بيّنتُ في كتابي *Où en sont-elles? Une esquisse de l'histoire des femmes*[1]. العالم الغربي الضيّق (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والدول الإسكندنافية) هو نتاج هذه المنظومة الأنثروبولوجية الثنائية، لكنّه لا يعي ذلك. بل هو يظن ذاته كونياً، ما لا يمنعه على نحوٍ متناقِض من الاعتقاد بأنّه متفوّق. طوبى للمساكين بالروح...

أما بقية دول العالم فهي في غالبها مختلفة، أبوية النسب. وتعمل منظوماتها للقرابة وفقاً لقاعدة معاكسة، حيث تُحدَّد المكانة الاجتماعية الأساسية للطفل من خلال قرابة الأب وحدها. وغالباً ما يتعايش مبدأ أبوية النسب مع منظومة أسرية جماعتيّة، قليلة الفردانية أو منعدمة منها. وكما توضح الخريطة ١١,٢، تمثّل المنظومات الأنثروبولوجية الأبوية النسب كتلة هائلة على مستوى الكرة الأرضية، تمتد من غرب أفريقيا إلى شمال الصين، وتعبر العالم العربي-الفارسي، وتشمل روسيا بمجملها. أما العالم الغربي، الثنائي النَّسَب، والنووي، والليبرالي، والطرفي، فيبدو صغيراً جداً. تورد الخريطة معدّلات القرابة الأبوية النسب لوجوب الأخذ في الاعتبار التنوّع الداخلي

1 E. Todd, *Où en sont-elles?*, op. cit.

للدول، والشدّة المتغيّرة لمبدأ القرابة الأبوية النّسب في كل شعب. حصلت على المعطيات من خلال الجمع بين بيانات من باولا جوليانو Paola Giuliano وناثان نان Nathan Nunn، وبين معرفتي الخاصة بمنظومات القرابة في العالم، المستمدة من نصف قرن من البحوث حول الأسرة[1].

نجد اليوم أينما كان أسراً معيشية نووية. في عمارات موسكو، وفي حواضر الصين، وفي القاهرة، وطهران؛ لكنّ جميع القيم القديمة، الأبوية النسب، والجماعتية، والرافضة للنسوية الراديكالية، لم تختفِ مع ذلك.

لا تتطابق الاصطفافات الأنثروبولوجية دائماً مع الاصطفافات الاقتصادية التي تفحّصناها في الفقرات السابقة. فأميركا الجنوبية تقع في الجانب الغربي، ذي القرابة الثنائية النّسب، والنووي. كما يتعذّر بالأحوال كافة تفسير العداوة الكامِنة بين البرازيل والولايات المتحدة أنثروبولوجياً. فالعداء البرازيلي اقتصادي وسياسي. في المقابل، السّماحة الغربية التي تبديها دول مثل إيران، والسعودية، وتركيا، تجاه روسيا، قابلةٌ للفهم. ونستغرب بدرجة أقلّ رؤية شعوب بوركينا فاسو أو مالي أو النيجر تلوّح بالأعلام الروسية. فالحساسيةُ نفسُها لقرابةٍ أبوية النسب ومناهضة للفردانية هي ما يقارِب هذه البلدان التي تبدو شديدةَ التنوّع في الظّاهر.

وعلى غرار الثقافات الثنائية النّسب، تتطوّر الثقافات الأبوية النسب، وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأنّها لا تولي أهمية لتحرّر النساء. لكنّه تحرُّر لا يأخذ الشكل المتطرّف للنسوية النمطية للعالم الغربي. لستُ غافلاً عن القمع المستمر لحرية النساء في إيران. لكن في الجمهورية الإسلامية، هنّ يدرسن الآن أكثرَ من الرجال، ولديهنّ في المتوسِّط، أقلّ من طفلين.

بطبيعة الحال، هناك درجات للقرابة الأبوية النسب. فالأسرة الجماعتيّة الروسية، مثلاً، حديثة التكوين، وحافظت على مكانةٍ عاليةٍ جدّاً للنساء مقارنةً بالصين. كما تضع الخريطة الهند في وضعية وسط: لا ريب في أنّ منظومة القرابة الأبوية النسب في شمالها أقوى ممّا في الصين، لكنّ جنوبيّها المتميِّز بمنظومة أسرية شديدة الخصوصية

1 Paola Giuliano et Nathan Nunn, “Ancestral Characteristics of Modern Populations”, *Economic History of Developing Regions*, 33 (1), 2018, p. 1–17 ; Emmanuel Todd, *L’Origine des systèmes familiaux*, Gallimard, 2011 et *La Diversité du monde*, Le Seuil, 1999 et 2017.

يمنح النساء مكانةً أفضل.

يمكنني تصنيف ألمانيا واليابان على أنّ منظومتَي القرابة فيهما شبه-أبويّتَي النسب. هنا الأيديولوجيا النسوية أقلُّ ازدهاراً مما هي في الغرب الضيّق[1].

سوف أُعطي مثالاً غريباً وتقنياً قد يساعد القارئ على الموافقة بأنّ ليست كلُّ حداثةٍ غربيّةً. فلننظر مثلاً في ولاية كرناتكا الهندية. ففي عام ٢٠٢٠، بلغ معدّل الخصوبة فيها ١,٧ طفل لكل امرأة، أي كما في فرنسا. وتُعدّ عاصمتها، بنغالور، واحدة من مراكز ثورة تكنولوجيا المعلومات العالمية. تنتمي هذه الولاية إلى جنوب الهند، المعدّ أكثر تقدّماً تعليمياً واقتصادياً من الشمال. ومكانة النساء أعلى، رغم أنّ مبدأ النسب الأبوي يحكم القرابة. تتيح منظومة الزواج في كرناتكا رؤية تشارك مطلق في الوجود للحداثة الاقتصادية والاختلاف الثقافي.

يشيع في جنوب الهند القران بين الأقرباء المتقاطعين، أي الزواج بين أبناء الأخ والأخت (في المقابل يُمنَع الزواج بين أبناء أخوين أو بين أبناء أختين). في عام ٢٠١٩، بلغت نسبة الزواج بين الأقرباء من الدرجة الأولى في كرناتكا ٢٣,٥%. إذا أضفنا الزيجات بين الأقرباء الأبعد، وكذلك الزيجات بين العم/الخال وابنة الأخ/الأخت، التي يُسمح بها أحياناً، نرى أنّه بين ١٩٩٢-١٩٩٣ و٢٠١٥-٢٠١٦ انخفض إجمالي زيجات الأقرباء من ٢٩,٩% إلى ٢٧,٥%[2]، وفي عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ كان المعدّل لا يزال ٢٧,٢%[3]. نُلاحِظ إذاً أنّ التزاوج العائلي راسخ، رغم الانخفاض الطفيف للغاية في البداية، في أرض تكنولوجيا المعلومات، في هذه المنطقة من جنوب الهند التي تصدِّر نسبة جيدة من مهندسيها إلى شركات التكنولوجيا الأميركية الأربع الكبرى. بلى، يمكن أن تكون الأنثروبولوجيا مفيدة لفهم تنوّع العالم الحالي. في سياق حرب أوكرانيا، هي تساعدنا على إدراك القوّة الناعمة الروسية الجديدة.

---

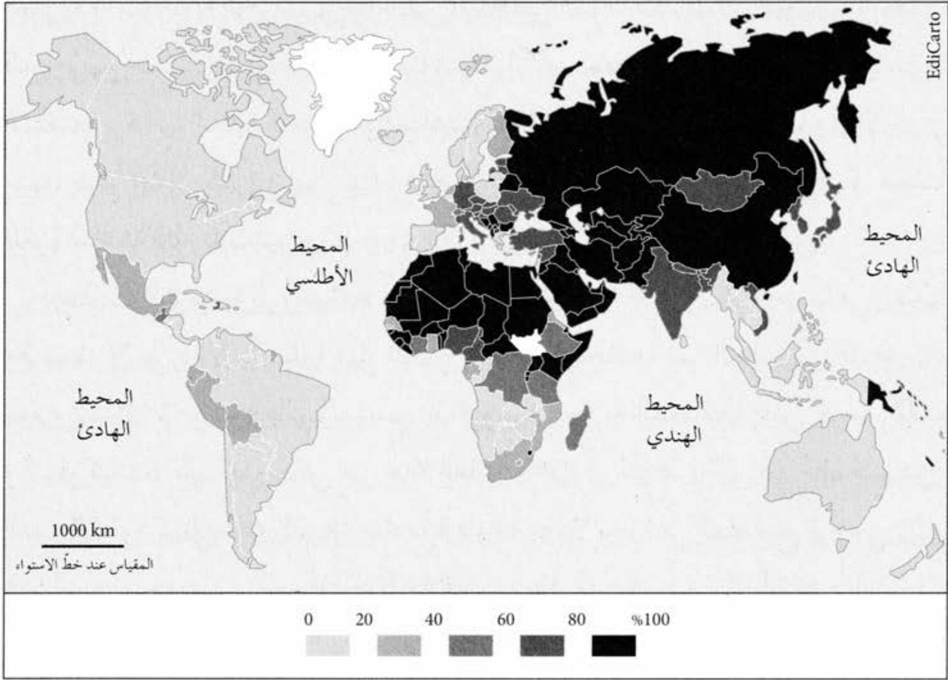
1 E. Todd, *Où en sont-elles?*, op. cit., p. 92.

2 Mir Azad Kalam et autres, "Change in the Prevalence and Determinants of Consanguineous Marriages in India between National Family and Health Surveys (NFHS) 1 (1992-1993) and 4 (2015-2016)", Human Biology Open Access Pre-Prints, WSU Press, 11 octobre 2020.

3 India, National Family Health Survey 2019-2021

(مسح التنمية والصحة).

الخريطة ١١.٢
معدلات القرابة الأبوية النسب في العالم



القوّة الناعمة الروسية الجديدة

تُظهِر نظرة في خريطة رهاب المثلية الجنسية (١١,٣) مدى تشابهها مع خريطة القرابة الأبوية النسب (١١,٢). كلتاهما تصوّر العزلة الغربية.

صارت مسائل القيم والسلوكيات مهمة بغرابةٍ في العلاقات الدولية. فالغربيون يدينون بالتأخُر أيّ بلد يعادي أيديولوجية مجتمع الميم LGBT. هُم واثقون بأنّهم يجسِّدون حداثة كونية، إلا أنّهم لا يُدرِكون أنّهم يخسرون مصداقيتهم ومكانتهم في أعين العالم الأبوي النّسب والمعادي للمثليين والمعارض بحكم الأمر الواقع للثورة الغربية في القيم والسلوكيات.

في مثل هذا السياق، يصبّ في مصلحة بوتين اتهامُ روسيا باحتدادٍ بمناهضة المثليين، ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحوّلين جنسياً. فيتخيّل الغربيون أنّ التشريعات القمعية المتزايدة (منذ بداية الحرب بوجهٍ خاصٍّ) لمجلس الدوما ضد المثلية الجنسية وحقوق المتحوّلين جنسياً، تثبِت للعالم أنّ روسيا شنيعة. لكنّهم يخطئون. فروسيا تعلم أنّ سياساتها المتّصفة برهاب المثلية الجنسية والمناهِضة للمتحوّلين جنسياً، لا تُنفِّر الدول الأخرى منها، بقدر افتتان كثيرين بها. تهبُها هذه الإستراتيجية الواعية قوّة ناعمة وافرة. فخلَفاً للقوّة الناعمة الثورية للشيوعية، جاءت القوّة الناعمة المحافظة لحقبة بوتين.

اجتذبت الشيوعية الروسية جزءاً من الطبقات العاملة الأوروبية، لا سيما في إيطاليا وفرنسا، لا بل دولاً بأكملها مثل الصين. غير أنّ إلحادها نفّر الكثير من الشعوب، بما في ذلك شعوب العالم المسلم. أمّا روسيا الحالية المحافظة على صعيد القيم والسلوكيات، فلم تعد تعاني من هذا العائق. علاوةً، يُفرِط بوتين في تضخيم دور الدين الأرثوذكسي الذي لم يعد منذ مدّة طويلة عاملاً بارزاً في المجتمع الروسي. إلى هذا النوع الجديد من المحافظة الأخلاقية، ما بعد الدينية، ينبغي لنا أن نعزو التقارب الطارئ بلا جهدٍ بين نظام الملالي في إيران وروسيا، مع أنّ الأخيرة وبريطانيا كانتا العدوّين التقليديّين الأبرز لإيران. كما أنّ المحافظة الروسية تجعل من الممكن إقامة علاقات معقّدة حتماً لكن ودّية على نحوٍ متزايدٍ مع تركيا أردوغان بقيادة حزب إسلامي، ومع المملكة العربية السعودية.

يبدو أنّ أيديولوجية التحوّل الجنسي في الغرب تطرح على العالم الأبوي النسب مشكلةً أكثر خطورةً من أيديولوجية المثليّين. فكيف يمكن لمجتمعاتٍ الاختلاف فيها بنيوي بين القرابة من جهة الأب والقرابة من جهة الأم، والتعارض بين الرجل والمرأة لا بدّ منه من الناحية المفاهيمية، أن تقبل بأيديولوجيا تقول لنا إنّ الرجل يمكن أن يصير امرأة والمرأة رجلاً؟ الحديث عن مجرّد رفض لهذه الأيديولوجيا يبخس تقديرَ ما هو على المحك في النزاع. بل إنّه لأمر معقول تماماً في الظّاهر أن تعتبِر هذه المجتمعات أنّ الغرب "جنّ". عدميٌّ ربما؟

تأسِر بصورةٍ خاصّةٍ مشكلةُ حلفاء الولايات المتحدة أو تابعيها من ذوي منظومات القرابة الأبوية النسب، في سياق هذه الدراسة الجيوسياسية الواقع عليها دمج مسألة

التحوّل الجنسي. ففي أوكرانيا، وتايوان، واليابان، تُمرَّر قوانينُ "LGBT" سعياً إلى الامتثال الغربي.

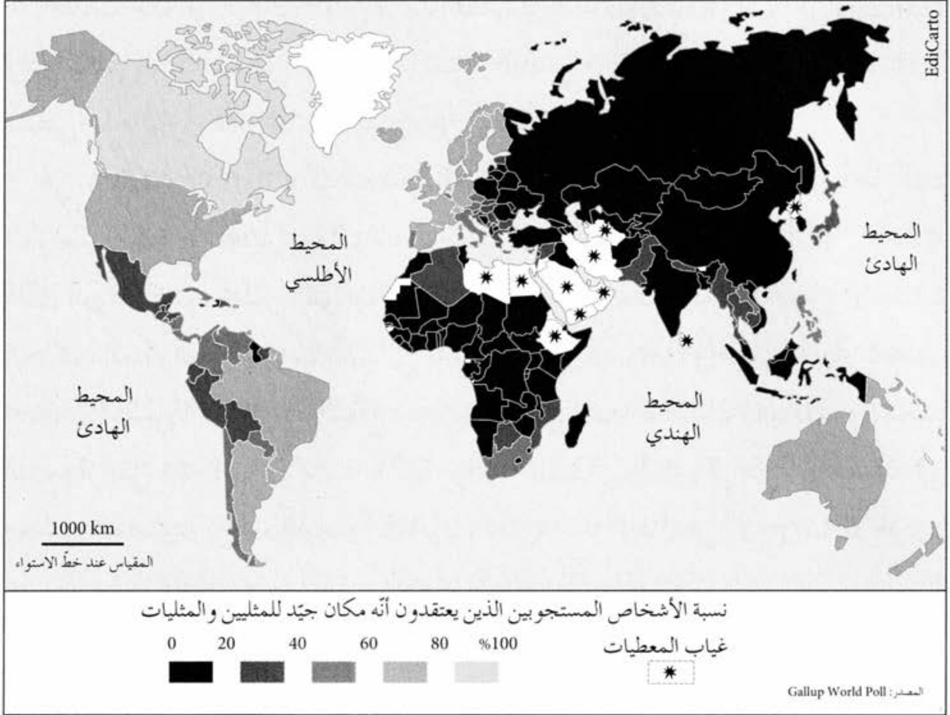
أحدثُ حالة هي اليابان. كوني قرأتُ أعمال كاواباتا Kawabata وتانيزاكي Tanizaki، وإدراكاً مني للتكاملية بين الأدبين الفرنسي والياباني في تأمّلاتهما حول الجنسانية، لا يسعني عدم تناول هذه المسألة بشيء من التفصيل.

في ١٦/٠٦/٢٠٢٣، أقرّ مجلس المستشارين في اليابان "قانوناً من أجل فهم المواطنين للتنوّع الجندري والتوجّه الجنسي"، وشاع باسم "قانون LGBT". وعشيّة ذلك اليوم، كان مجلس النواب قد أقرّ مشروع القانون. كما استعجل الائتلاف الحاكم، المكوَّن من الحزب الليبرالي الديموقراطي (Jimintō) وحزب كوميتو الجديد (Kōméi)، تبنّي النصّ وسط التمتّع بمساندة حزبَي استعادة اليابان (Ishin)، والشعب الديموقراطي (DPFP). وكانت غالبية نواب "الليبرالي الديموقراطي" وأعضائه في مجلس المستشارين قد عارضوا القانون. لكن، كما الحال في الأحزاب الأخرى، على الأعضاء التصويت بما يقرِّره الكوادر (الأسرة الجذعية).

أما اليسار (الحزب الدستوري الديموقراطي CDP، والحزب الشيوعي الياباني Nihon Kyōsantō، والحزب الاشتراكي الديموقراطي SDP، وحزب ريوا-الفيلق المختار الجديد Reiwa Shinsengumi) فصوَّت ضد القانون إذ عُدَّ غير كافٍ. الحزب الوحيد الذي برز بمعارضته هو حزب المشاركة السياسية (Sanseitō) الذي كان ممثلاً بعضوه الوحيد في مجلس المستشارين سوهي كامييا Sōhei Kamiya. وغادر ثلاثة من أعضاء مجلس المستشارين من الحزب الليبرالي الديموقراطي القاعة قبل التصويت (اتُّهِموا بخرق قواعد الحزب).

ابتهج السفير الأميركي الجديد في اليابان رام إيمانويل Rahm Emanuel بالقانون في منصّة X، بعدما واظب تقديمَ الدّعم على الملأ في تدويناته. وبعد اعتماد النص، قضت المحكمة العليا بعدم قانونية منع موظف متحوِّل جنسياً يعمل في وزارة الاقتصاد من استخدام دورات المياه الخاصة بالنساء. وتفتقر بلدية شيبويا حالياً إلى مراحيض عامة مخصّصة للنساء، فيما انطلقت حركاتٌ احتجاجية تهدف إلى الحفاظ عليها بمبادرة من أشخاص مثل مو فوكادا Moe Fukada، محلِّل تكنولوجيا المعلومات. وتنتشر

الشكل ١١.٣
رهاب المثلية في العالم



الخشية من رؤية متحوِّلات جنسياً (بالتّالي رجال) يدخلون يوماً ما إلى حمامات النّساء العامة... إنّه أمرٌ للمتابعة. سنعرف ذاتَ يوم ما إذا كان اعتناقُ اليابان لأيديولوجية LGBT قد قرّب شعبها إلى الولايات المتحدة، أو أنّه زاد جرعةً إضافية من الضغينة تجاه الحامي العظيم.

المفارقة القصوى في مكان آخر. لقد أُقِرَّت هذه القوانين بهدف تأكيد الانتماء إلى الغرب، ولجعل الحماية الأميركية إزاء روسيا أو الصين أضمن. لكن دعونا نفكّر قليلاً في المعنى العميق لأيديولوجيا التحوّل الجنسي، كما حلّلتُها في الفصل الثامن. تعتبر هذه الأيديولوجيا أنّ الرجل يمكن أن يصير امرأة، والعكس. في هذا الاعتقاد تأكيد للخطأ، وهو بهذا المعنى قريب من الصلب النظري للعدمية الغربية. لكن كيف يمكن للانخراط في إجلال الخطأ أن يقود إلى تحالف عسكري أضمن؟ أعتقد من جهتي

بوجود علاقة ذهنية واجتماعية في الواقع بين هذا الإجلال للخطأ، وبين انعدام موثوقية الولايات المتحدة، الذي غدا مضرباً للمثل في الشؤون الدولية. فكما يمكن أن يتحوّل الرجل إلى امرأة، يمكن أن تتحوّل المعاهدة النووية مع إيران (في عهد أوباما) بين ليلة وضحاها إلى نظام عقوبات قصوى (في عهد ترامب). أبعد قليلاً: السياسة الخارجية الأميركية ذات هويّةٍ جندريةٍ سائلةٍ، على طريقتها الخاصّة. باتت جورجيا وأوكرانيا تعرفان الآن ماذا تساوي الحماية الأميركية. وأنا على قناعة بأنّ الولايات المتحدة لن تدافع عن تايوان واليابان في وجه الصين. لم تعُد لها القدرة الصناعية للاضطلاع بدور كهذا. لكنّ الأهم هو أنّ الأيديولوجيا العدمية المتقدّمة دون انكفاء في أميركا تحوِّل مبدأ الوفاء بالالتزامات نفسه إلى غرضٍ بالٍ، سالِب. تصير الخيانةُ عاديّةً. بالتالي، وإذا جاز التعبير: عبر تبنّي هذه القوانين بقصد المُلاطَفة، "تُصادِق" بلدان شرقيّ آسيا مسبقاً على "تخلُّص" الولايات المتحدة منها في المستقبل.

خاتمة

كيف وقعت الولايات المتحدة في الفخّ الأوكراني ١٩٩٠–٢٠٢٢

لم تُفهم جيّداً المرحلة التي تعاقبت منذ سقوط جدار برلين. تمثَّل الإدراك الزائف البَدئي في أنّ سقوط الاتحاد السوفياتي تأتَّى من نصرٍ أميركي. لكنّ الولايات المتحدة كانت في انحدارٍ منذ ربع قرنٍ عند سقوط الجدار، مثلما أوضحنا. وإذا كانت الشيوعية قد انبجَسَت، فذلك يرجع إلى أسباب داخلية: لقد شظّى التراتب الهرمي الاجتماعي الجديد القائم على أساس فروقات التعليم، منظومةً أوهنتها تناقضاتها الاقتصادية.

استعرضنا في مناسبات عدّة عواقب هذا الإدراك الزائف، لكن بصورة متفرّقة. ولكي نختتم هذا الكتاب، حان وقت أن نجمع في تسلسل كرونولوجي العناصرَ المبعثرة على مدار الفصول السابقة. سنستخدم ما صرنا نعرفه عن التطوّر الداخلي للمجتمعات الروسية، والأوكرانية، والأوروبية الشرقية، والغربية، من أجل اقتراح قراءة جديدة لثلاثة عقود أعقبت الحرب الباردة وأوقعت حلف الشمال الأطلسي في الفخ الأوكراني.

أعاد سقوط الاتحاد السوفياتي تحريك عجلة التاريخ. فقد أحدث خواءً امتصّ المنظومة الغربية، وبوجهٍ خاصٍّ الأميركية، في وقت كانت هي نفسها مأزومة، وتضمر في المركز. انطلقَت عندئذٍ حركة مزدوجة: موجة توسُّع لأميركا نحو الخارج، بينما

الفقر والوفيات يتفاقمان في الداخل. وكان تلَف الدين في الولايات المتّحدة، وبوجهٍ خاصٍّ المعتقدات الجماعية المدنية التي حلّت محلّه، أشدّ وأكثر تطرّفاً من أيّ مكان آخر في العالم المتقدّم. تجدر الإشارة إلى أنّ الأطراف كافة المشارِكة في الحرب، بما في ذلك روسيا، مصابة بالنقلة نفسها نحو الحالة صفر للدين. لا تتجلى دائماً في ظهور حالة ذهنية عدمية تُنكِر واقع العالم وتنزع نحو الحرب، لكن أينما كان باتت الشعوب تبدو عاجزةً عن إعادة إنتاج نفسها. في العالم الغربي الليبرالي، بحصر المعنى -أي الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والدول الإسكندنافية- تناهز الخصوبة ١,٦ طفل لكل امرأة؛ و١,٥ في ألمانيا، وروسيا.

الأمم كافة، بما في ذلك روسيا، "خاملة"، أكثر من كونها نشِطة، وفق التعريف الذي حدّدتُه لهذا المفهوم في الفصل الخامس. فما من شعورٍ جماعي قوي يُحرّك هذه الأمم، من أجل استعادة الرِّفعة بمآثر اقتصادية، أو الحرب، أو أيّ مشروع آخر كفيل بتوحيد المواطنين في جهد حماسي مشترك. تقدر الحكومات على تدبُّر عملٍ أفعلَ حيث تدوم بقيّةٌ من حسِّ الجماعة وسادت في ما مضى بُنى أسرية مُركَّبة [جذعية وجماعتية خاصةً]، تدمج الفرد بالمجموعة. لقد صنّفتُ ألمانيا (من الأسرة الجذعية) بمثابة مجتمع-آلة. [وبشأن روسيا] (الأسرة الجماعتيّة)، أضيف هنا: رغم المثل الأعلى السيادي الذي يحرِّك طبقتها الحاكمة، ورغم قدرتها على القفز اقتصادياً وتقانياً (مثل ألمانيا)، فهي ليست قومية بالمعنى الكلاسيكي. هي بدورها "أمّة خاملة"، ولهذا السبب يريد بوتين في المقام الأوّل تجنيبها انخراطاً كاملاً في الحرب. عبّأ ببطء لأنّ الروس أيضاً، حتى وإن كانوا أكثر ارتباطاً بأمّتهم من الفرنسيين (مثلاً)، فهم أفراد ينتمون إلى عالم ما بعد الحداثة، ويفكّرون قبل أيّ شيء في ملذّاتهم وآلامهم. ومع ذلك، لا يزالون في منجى من الشكل المتطرّف الذي أخذته ما بعد الحداثة: أي العدمية، هذا الشر الخاص بالمجتمعات التي تعرِّفها أنثروبولوجيّتها بأنّها فردانيّة، في مقدّمها العالم الأنغلو-أميركي. يوجد في فرنسا ثِقَل موازن للعدمية لأنّ نصف مناطقها الطرفية احتوت بنى أسرية مركَّبة (جذعيّة، وجماعتيّة، وغير ذلك). في المقابل، لا شيء يكبح الولايات المتحدة وإنكلترا في انجرافهما الجاذب نحو المركز، النّرجسيّ في بدايته، ثمّ العدميّ. ربما تنجو إسكتلندا بفضل مكوّن جذعي.

يبدو أنّ العالم الأنغلو-أميركي تجاوز مرحلة الأمّة الخاملة في نحو ٢٠٢٠. فبينما لا تزال الطبقات الحاكمة الروسية، والألمانية، والفرنسية، عرقيّة-أمّيّة [نسبة إلى الأمّة]، فقدَت الطبقات الحاكمة في الحيِّز الأميركي رهصَها الثقافيّ البدئيّ. اختفى الشعور الأرستقراطي الذي كان سائداً في إنكلترا حتى عام ١٩٨٠ تقريباً. أما أميركا، فكان لا يزال ممكناً تصنيفها في نحو ١٩٩٠ بكونها أمّة، إمبراطورية طبعاً، لكنّها احتفظت بموطنٍ ثقافيٍّ راسخٍ. لم تعد دولة-أمّة اليوم، إذ فقدت طبقتها الحاكمة وقدرتها على تحديد وجهة. وفي نحو ٢٠١٥، بلغت ما أسميته الحالة صفر. لا يعني هذا التعبير أنّ البلد لم يعُد موجوداً أو أنه لم يعُد ينتج شيئاً، بل أنّه لم تعد تهيكله قيمه البدئيّة: البروتستانتية، والاستقامة الأخلاقية، وأخلاقيات العمل، والشعور بالمسؤولية، أي ما كان يحرّك الشعب، قد تبخَّر. شكّل انتخابُ ترامب، بطل الابتذال، ثم من بعده بايدن، بطل الخرف، الفصلَ الأخيرَ السّاطعَ للحالة صفر. لم تعُد قرارات واشنطن أخلاقية أو عقلانية. لذلك، لن أقدّم بشأن أميركا هذه، التي لم تعُد تعرف من هي أو إلى أين تتّجه، الصورة البارانويدِيّة الكلاسيكية لمنظومةِ تلاعبٍ تعمل بفعاليةٍ [بهدف التحكّم والسيطرة].

فلنعد إلى الجغرافيا السياسية. تُغلِق حرب أوكرانيا الحلقة التي بدأت في عام ١٩٩٠. فالموجة التوسّعية التي تواصل إفراغ مركز أميركا من جوهره وطاقته، جاءت تتكسّر قبالة روسيا، أمّة خاملة لكن ثابتة.

كيف وصلنا إلى هنا؟ لماذا انخرط الأميركيون في معركة يتعذّر عليهم الفوز بها؟ لماذا وجدوا أنفسهم في حرب ضد روسيا في وقت أنّ أدبهم الجيوسياسي يركِّز، منذ أوباما، على الصين بصفتها الخصم الرئيسي؟ وفي وقت بدا، منذ عهد أوباما أيضاً، أنّ هناك انكفاء، عودة إلى هيئة دولية أكثر تواضعاً.

إنّ الوعي التاريخي للفاعلين الغربيين، (وليس الأميركيين فقط)، في أدنى مستوياته. فحكوماتنا تتّخذ القرارات، لكنّ رؤيتها لعلاقات القوّة العالمية -العسكرية، والاقتصادية، والأيديولوجية- وكيفية تطوّرها هي، كما رأينا، مُصابة للتخيّلات. حالة لا-الوعي لديهم، والغياب الناجم لمشروعٍ حقيقي، تبرِّر مقاربةً كرونولوجيةً: فدراسة القرارات الملموسة للفاعلين، ضمن تسلسلٍ تاريخي لم يتمالكوه، هي ما

يتيح لنا فهم الزحف نحو الحرب، الحتمي بقدر عبثيّته. علاوةً، إنّ وجود مكوّن عدمي في الولايات المتحدة، وآخر في أوكرانيا، من طبيعتين مختلفتين، يقصي مسبقاً تفسيراً عقلانياً للتاريخ. سيكون عزاؤنا الوحيد في رؤية انصهار العدميّتَين الأميركية والأوكرانية يقود إلى هزيمةٍ؛ الثأر الأخير في التاريخ للعقل.

المحطات الكبرى

في ما يخصّ عمل الولايات المتحدة، الفاعل المركزي في هذا الزحف نحو الحرب (وليس روسيا)، سأميِّز أربعة أطوار يحدِّدها تطوّر الإنفاق العسكري الأميركي كنسبةٍ مئويّةٍ من الناتج المحلي الإجمالي.

كما رأينا في الفصل التاسع، لا يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً جيّداً للقوّة الاقتصادية الحقيقية. والسبب الذي يجعلني أستخدم النسبة المئوية منه المخصَّصة للإنفاق العسكري هو أنّه مؤشر كفيل بقياس اهتمام الولايات المتحدة بالشأن العسكري.

الطور الأوّل

في السنوات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، قبلت الولايات المتحدة بأفق سلامٍ شاملٍ: فانخفضت قِسمة الناتج المحلي الإجمالي المخصَّصة للإنفاق العسكري من ٥,٩% إلى ٣,١% بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٩. وتتيح لنا عملية خفض التسليح الموافِقة لهذا الانخفاض، تأكيد أنّ الولايات المتحدة لم تكن تضمر في خلال هذا الطور الممتد لعقدٍ مشروعَ سيطرةٍ عالميّةٍ.

الطور الثاني

بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٠، شهد العالم عشر سنوات من العجرفة. عادت قِسمة الناتج

المحلي الإجمالي المخصّصة للإنفاق العسكري لترتفع إلى ٤,٩% في عام ٢٠١٠. شرعت الولايات المتحدة تحلم بقبضةٍ مطلقة على العالم. بينما تتالت الإخفاقات -في العراق وأفغانستان.

الطور الثالث

جاء وقت الانكفاء، الذي توحي الإنفاقات العسكرية بأنّ بدايته كانت في عام ٢٠١٠. لكنّني أقدِّر أنه بدأ عام ٢٠٠٨، أي في سنة أزمة الرهون العقارية وانتخاب باراك أوباما، الرئيس السلميّ بالفطرة. في عام ٢٠١٧، عاد الإنفاق إلى ٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي.

الطور الرابع

يمكن أن يكون عنوان الطور الرابع والأخير: مغادرة الواقع. تقع الولايات المتحدة في فخ حرب أوكرانيا. يزداد الإنفاق العسكري، لكن بشكل ضئيل: ٣,٧% في عام ٢٠٢٠، و٣,٤% في ٢٠٢١. تدعونا هذه الأرقام المتواضعة إلى إعادة نظرٍ دقيقة في خطاب فلاديمير بوتين، وبصورة عرضيّة، في تحليلات ميرشايمر: فبعيداً من أن تكون صُقورية، كانت الولايات المتحدة قد تخلّت عن التوسّع ولم تكن تريد مواجهةً مع روسيا، لكن اجتذبها الحلمُ العدمي للقوميين الأوكرانيين، وهو نتيجة مؤجَّلة لتفكّك الاتحاد السوفياتي. لم يكن لدى بوتين أيُّ سبب لتمييز كييف عن واشنطن. قرّر الدخول في حرب في اللحظة التي تبدّت له مناسبةً. كلّ شيء يوحي بأنّ حسابه كان ممتازاً.

يأخذ خبراء الجغرافيا السياسية الحاليون ثلاثة فاعلين رئيسيين في الحسبان: أميركا، وخصمها الرئيسي الصين، وخصمها الثانوي روسيا. سأُبقي على هؤلاء الثلاثة، لكنّني سأضيف ألمانيا إليهم بكونها فاعلاً أساسياً. فلم ينفكّ وزنها يرتفع في أوروبا بين ١٩٩٠ و٢٠٢٠. تدور الحرب في أوكرانيا على بابها، ولا يجب أن نعتقد أنّ

الأسلوب المراوغ للمستشار شولتز يلخّص الدور الذي تلعبه ألمانيا في هذه الأزمة، الأوروبية وصارت عالمية.

أنا شخصياً مقتنع بأنّ جهود الولايات المتحدة لفصل ألمانيا عن روسيا -وهو أحد وساوسها الإستراتيجية المتسلّطة منذ ١٩٩٠- ستنتهي إلى الإخفاق. فقوّتان رئيسيتان تبرزان للناظر في خريطة أوروبا، هما ألمانيا وروسيا. معدّل الخصوبة المشترك بينهما عند ١,٥ طفل لكل امرأة يطمئنهما ويقرّبهما. لم يعد بمقدوريهما التحارب، إذ إنّ تخصصاتهما الاقتصادية تجعلهما متكاملتَين. عاجلاً أم آجلاً، ستعملان معاً. ستمهِّد الهزيمة الأميركية-الأوكرانية الطريق إلى تقاربهما. فلن تتمكن الولايات المتحدة إلى ما لا نهاية من احتواء قوّة الجذب إذا جاز التعبير، التي تستميل بالمثل ألمانيا وروسيا.

فلننظر الآن في التاريخ الحقيقي للسنوات ١٩٩٠-٢٠٢٢.

١٩٩٠-١٩٩٩: الطور السلمي

فلنبدأ بانبجاس الاتحاد السوفياتي، بين ١١/١٩٨٩ (سقوط جدار برلين) و١٢/١٩٩١ (النهاية الرسمية للاتحاد السوفياتي). في ٠٣/١٠/١٩٩٠، أعيد توحيد ألمانيا بدفعٍ من كول Kohl. وافق بوش الأب على ما ينبغي اعتباره بمثابة إلحاق جمهورية ألمانيا الديموقراطية [الشرقية] بجمهورية ألمانيا الاتحادية [الغربية]، بعكس رأي فرانسوا ميتران François Mitterrand ومارغريت تاتشر، المولودين في ١٩١٦ و١٩٢٥، ويتذكّران الغلبة الألمانية على القارة. فسَّر الجميع في حينه انهيار الشيوعية بأنّه انتصار للولايات المتحدة، لكنّهم يخطئون. في أميركا، لم تُؤخذ ألمانيا على محمل الجد. في ذلك الوقت، كان عدد سكان جمهورية ألمانيا الاتحادية ٦٢,٧ مليون نسمة، وألمانيا الديموقراطية ١٦,٤ مليون نسمة، بإجمالي ٧٩,١ مليون نسمة. إنّه عددٌ فائقٌ في نظر الفرنسيين (٥٨,١ مليون نسمة)، والبريطانيين (٥٧,٣ مليون نسمة). أمّا بالنسبة إلى الأميركيين (٢٥٠,١ مليون نسمة)، فهو ليس أمراً كبيراً. وسط الذّعر، دبّر مفتّشونا الماليون وغيرهم من خريجي المدرسة الوطنية للإدارة (L'ENA) معاهدةَ ماستريخت: طالبوا بذوبان المارك باليورو، ونالوا، بموافقتهم على إنشاء بنك مركزي أوروبي في

فرانكفورت، ذوبان الفرنك في المارك. فغدَت ألمانيا تمتلك المفتاح النقدي للدارةِ أوروبا. ونظراً إلى أنّ الألمان رزحوا لفترة تحت كلفة إعادة التوحيد، ظنّ الفرنسيون والبريطانيون أنّها انتهت، ونسُوا المشكلة الألمانية. ثمّ خلفاً لميتران وثاتشر جاء "شبابُ" ما بعد الحرب.

إنّ المسألة التي كثيراً ما تثار اليوم حول ضمانة قدّمتها الولايات المتحدة لروسيا بعدم توسيع حلف الشمال الأطلسي شرقاً ليست ذات أهمية. فهذا نقاش يتجاهل وجهة النظر التاريخية ويستبعد عن قصدٍ عقلية اللاعبين الجيوسياسيين وقتها. لم يكن أيّ مسؤول سياسي قادراً على تخيُّل انهيار الاتحاد السوفياتي. وبمجرّد زواله، لم يتصوّر أحد في أيّ هوّة ستسقط روسيا. ظلّت في الأذهان قوةً عظمى، وقطبَ توازن. وكان توسيع حلف الشمال الأطلسي أمراً لا يمكن توقّعه.

كانت نوايا الولايات المتحدة في ذلك الوقت سلمية. وكما رأينا، انخفض إنفاقها العسكري بشكلٍ كبيرٍ بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٩. لكن وقع وقتها الحدث الثاني الذي لم يكن في الحسبان: بعد الاتحاد السوفياتي، غرقت روسيا. لم يُدرِك أحد أنّ الشيوعية تجاوزت كونها مجرّد تنظيم اقتصادي، وأنّها صارت دينَ روسيا بعد الأرثوذكسية. معتقد جماعي يشدّ أواصر المجتمع. وعليه، أدى زوال الشيوعية إلى حالة من الفوضى أوصلت البلاد إلى حافة التفتّت. وفي نحو ١٩٩٤، بلغ متوسّط العمر المتوقّع، الآخذ في التدهور السريع بسبب الأوضاع الصحية، وجرائم القتل، والانتحار، دركَه الأسفل. كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوياته في عام ١٩٩٦. أما بالنسبة إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي لروسيا (الأكثر عاديةً، وماديةً، وواقعيةً، من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي)، فقد بلغ أدنى مستوياته في عام ١٩٩٨، بعد الأزمة المالية والتخلُّف عن سداد الديون. انتشرت صفقات المقايضة على نطاق واسع، وتساءل الناس عمّا إذا كان الروبل سيصمد. علاوةً، خسر الجيش الروسي في ١٩٩٤-١٩٩٦ حرب الشيشان الأولى، وبدا عاجزاً عن الحيلولة دون انفصال عدد سكان قليل في القوقاز، والحقّ أنّهم كانوا عنيفين جداً.

نظرت الولايات المتحدة بتعالٍ إلى روسيا بينما كانت تلامس الحضيض بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨. وسعت إلى الاستمرار في اعتبارها أمّة في مرحلة انتقالية، من شأنها

يوماً ما أن تصير ديموقراطية مثل غيرها. لكن، بين عامي ١٩٩٧-١٩٩٨، جعل ضعف روسيا الواضح الولايات المتّحدة تنتقل من هيئة خيِّرة إلى حلم تسديد ضربة قاضية أخيرة. هذه بواكير منطق العجرفة.

يعود كتاب **رقعة الشطرنج الكبرى** لبريجنسكي إلى عام ١٩٩٧. حين نلقي نظرةً استيعاديةً، يصعب الجزم بما إذا أعرب هذا الكتاب عن خوف أو أمل. فهو يصف الإمبراطورية الأميركية المولودة من الحرب العالمية الثانية، مع نقاط ارتكازها في الأمّتين المغزيّتين ألمانيا واليابان. دعونا أولاً ننظر في خوف بريجنسكي وقتها: إذا أدى سقوط الشيوعية إلى جعل أميركا عديمة الفائدة، فإنّ القطبَين اليابان وبوجهٍ خاصٍّ ألمانيا يمكن أن يرتبطا بروسيا، فتنشأ كتلة أوراسية من شأنها تهميش الولايات المتحدة. يُشكِّل الترابط بين ألمانيا وروسيا التهديد الرئيسي.

أمّا أمل بريجنسكي فتمثّل في إمكانية القضاء على روسيا المنهارة عبر انتزاع أوكرانيا منها، في عملية بترٍ ستحرمها مكانتَها الإمبراطورية إلى الأبد. إذا ما أفضت حرب أوكرانيا في النهاية إلى سقوط الإمبراطورية الأميركية، سيتحوّل زبغنيو بريجنسكي في تاريخ الجغرافيا السياسية إلى أعظم فكاهيّ على مرّ الأزمنة لم يتعمَّد دورَه.

١٩٩٩-٢٠٠٨: العجرفة

تروي الأسطورة الإغريقية أنّه بعد مآثر عدّة شملت الاستيلاء على الحصان المجنَّح بيغاسوس Pegasus، يمتطي بيليروفون Bellerophon هذا الحصان ليحلّق في السماء بنيّة مجالسة الآلهة. يستشيط زيوس Zeus غضباً لهكذا اعتدادٍ، فيرسل ذبابةَ الخيلِ تلدغ بيغاسوس حتى يوقع بيليروفون عن ظهره. يسقط الأخير في شجيرة من الشوك، ولم ينجُ إلا ليمضي على الأرض حياةَ رجلٍ أعمى بائسةً. تُصوِّر قصّة بيليروفون مصير كل الذين تتملّكهم "العجرفة"؛ هذا الغلوّ الناشئ من جهلنا لأنفسنا ولحدودنا.

منذ عام ١٩٩٩، دخلت الولايات المتحدة في حالة من العجرفة. للمرّة الأولى في تاريخها، لم يعد لها خصم. خواء أفقد الرشد. يزعم إسخيلوس Aeschylus أنّ Hubris [أي العجرفة] تتنسَّل من ديسيبيا Dyssebeia، الفسق. في واقع الأمر، بدأت العجرفة

الأميركية في اللحظة نفسها لاختفاء البروتستانتية زومبي، وغرق البلاد في حالة صفرٍ للدين.

حتى ذلك الحين، لم يشهد حلف الشمال الأطلسي أيّ توسُّع. لكن في عام ١٩٩٩، انضمت بولندا، وجمهورية التشيك، والمجر، إلى الحلف استجابةً لدعوةٍ وُجِّهَت في مدريد عام ١٩٩٧. وفي ١٩٩٩ أيضاً، في الفترة الممتدّة بين شهرَي آذار/مارس وحزيران/يونيو، قصف الحلف صربيا، في حملةٍ جوّيةٍ استمرت ثمانيةً وسبعين يوماً، وأُلقيَ خلالها بضعُ قنابل على السفارة الصينية في بلغراد لإيفاء الكَيل.

من مفارقات التاريخ أنّ عام ١٩٩٩ الذي دخلت فيه الولايات المتحدة طور العجرفة، شهد أيضاً بلوغ بوتين الحكم وبداية تعافي روسيا.

في هذه المرحلة، لا يمكننا الحديث عن انشغالٍ سلبيٍّ يناهض روسيا في الدوائر الحاكمة الغربية: فكيف يمكن أن نعادي قوّة نعتقد أنّها هُزِمَت نهائياً؟ فاكتُفِيَ في التسعينيات، من خلال المنظمات شبه غير الحكومية، ورجال الأعمال الأميركيين الناشطين في موسكو وسانت بطرسبرغ، بمحاولة السيطرة على كل ما يمكن في روسيا، بخاصة الهيدروكربونات. ففي ذهن الأميركيين، لم يعد لروسيا وجود كفاعلٍ ذي استقلالية، بل غدا مصيرها الدخول في منظومة هيمنتهم بصفتها شريكاً تُحدَّد مكانته لاحقاً، لكنّه خاضعٌ في الأحوال كافة.

مثل طفلٍ يعاني من اضطراب فرط الحركة، تلقى أميركا صعوبة في تركيز اهتمامها على هدف واحد. فما عاد يُنظر إلى روسيا بكونها تهديداً، وكان الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كافياً من أجل تحويل اهتياجها نحو الشرق الأوسط، حيث راحت تحمل على قوى غير موجودة. كان غزو أفغانستان مبرَّراً لأنّ بن لادن لجأ فيها. أما غزو العراق عام ٢٠٠٣ فلم يكن كذلك بأيّ حال من الأحوال. بل إنّه يطبع دخول الولايات المتحدة طوراً جديداً في تاريخها، وهو الحرب العدوانية القُحّة وبلا زخرفةٍ. (بعد هزيمة الغرب) ستُسجَّل معاناة العراق في كتب التاريخ بكونها واحدة من مُخزيات القرن الحادي والعشرين. لقد أنجَب المكوَّن العدمي الجديد لتوِّه في أميركا كولن باول Colin Powell؛ شدَّد أمام الأمم المتحدة على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، حاملاً في يده أنبوبة اختبار. تنكر العدميةُ الواقعَ

والحقيقة؛ إنّها إجلال للأكاذيب. كانت إدارة بوش الابن مبتكِرةً على هذا الصعيد.

منذ عام ١٩٩٩ عادت الميزانية العسكرية لترتفع. وما عاد العالم الصغير لخبراء الجغرافيا السياسية يتناول سوى القوّة الأميركية العظمى والعالم الأحادي القطب. إنّها نهاية التاريخ بنسختها العسكرية. فلنشِر إلى أنّ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر وقعت بعدما ازداد الإنفاق العسكري، وبالتالي بعد دخول الولايات المتحدة العجرفة.

اعتقدَت أنّها لا تُقهَر إلى درجة أنّها وافقت في ٢٠٠١/١٢/١١ على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، في أكثر عملٍ سياسي واقتصادي غير مدروسٍ يمكن تخيّله. ستكون عواقبه كارثية على الأميركيين، أكثر بكثير من انسحابهم من العراق أو أفغانستان.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قدّم بوش الابن إلى العالم US National Security Strategy [إستراتيجية الأمن القومي الأميركي] الجديدة، وقال إنّ دول العالم كافة تتقارب نحو "قيم مشتركة"، وإنّ "القوى العظمى تجد نفسها من الآن فصاعداً في المعسكر نفسه". وأوضح: "روسيا في قلب عملية انتقالية نعلّق عليها الكثير من الآمال، بحثاً عن مستقبل ديموقراطي، وهي شريك في الحرب على الإرهاب. وقادة الصين يكتشفون أنّ الحرية الاقتصادية هي مصدر الثروة الوحيد. وسيدركون مع مرور الوقت أنّ الحرية الاجتماعية والسياسية هي المصدر الوحيد للعظمة الوطنية. ستشجع أميركا تقدُّم الديموقراطية والانفتاح الاقتصادي في كلا البلدين". وهكذا ينتهي جانب الأقصوصة الخرافية.

ثم لدينا الوجه العسكري. فالهدف المعلن لهذه الإستراتيجية الجديدة هو بلوغ تفوّق تقاني وعسكري بصورةٍ تمنع أيّ سباق نحو التسلُّح. أقلع الحلم الأميركي نحو عالم افتراضي جديد. فبين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢، ارتفعت نسبة مستخدمي الإنترنت في الولايات المتحدة من ١٠% إلى ٦٠% من السكان. وسارعت السينما إلى مواكبة هذا المسار الجديد: في عام ١٩٩٩، صدر فيلم Matrix الذي أغرقنا فعلياً في عالم افتراضي.

لكن لا يمكن إيقاف التاريخ، فهو يمضي، بسرعةٍ، بسرعةٍ مدهشةٍ، بخاصّةٍ منذ أعلن فرانسيس فوكوياما انتهاءه. فبينما الولايات المتحدة تتخبّط في العراق

وأفغانستان، وتترك الصين تنهك الصناعة الأميركية، كانت روسيا تتعافى. ستفاجِئ سرعةُ الارتداد بقدرِ ما فعلت وحشيةُ الانهيار في التسعينيات.

ففي شهرَي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اجتاح الشيشانيون داغستان ونفذوا هجماتٍ على الأراضي الروسية، لا سيما في موسكو. ثم بوحشيةٍ شديدةٍ سحق بوتين جمهورية الشيشان، وضمنَ شعبيّته. أظهر بعد ذلك اعتدالاً من خلال منح الشيشان وضعاً خاصاً، وحكماً ذاتياً يقوم على عشائر لم تكن جميعها مؤيدة للروس في البداية. سيُمكّن نجاح هذه السياسة الأفواجَ الشيشانية من لعب دورٍ كبيرٍ في الجانب الروسي في خضم حرب أوكرانيا.

كانت حرب الشيشان الثانية المؤشر الأوّل على أنّ روسيا لن تتفكّك. لم يهتمّ الغربيون لها كثيراً، إلى درجة عدم ملاحظة بداية تحسّن وضعيتها الاقتصادية حتى قبل بلوغ بوتين سدّة الحكم.

لا نعرف ما إذا كان بوتين متفائلاً أو حذراً، لكنّه أظهر في البداية مجاملةً كبيرةً تجاه الولايات المتحدة. وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، أعرب عن تضامنه وفتح آسيا الوسطى أمام الجيش الأميركي لمساعدته في غزو أفغانستان. وقد أثار تأييده للسياسة الأميركية قلق النخب الروسية آنذاك[1].

بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١، لم تكن روسيا القوّة الوحيدة التي تتعافى. ففي غضون عشر سنوات فقط، تمكّن الألمان من هضم ألمانيا الشرقية. وفي عام ٢٠٠١، بدأ فائضهم التجاري في التحليق، حيث تجاوز ٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤، و٧% في ٢٠١٥. لا تقتصر إعادة تنظيم الاقتصاد الألماني على الارتقاء بالقطاع الصناعي لألمانيا غربيةٍ (Bundesrepublik) موسّعةٍ. فقد أدى انضمام جمهورية التشيك، وبولندا، والمجر، إلى حلف الشمال الأطلسي إلى خلق منطقةٍ آمنةٍ واسعةٍ للاستثمارات الألمانية. ويتمثّل الجانب الرئيسي من تعافي ألمانيا في إدماج الديموقراطيات الشعبية السابقة في منظومتها الصناعية من خلال تشغيل قواها العاملة المتعلّمة تعليماً جيّداً على يد الشيوعية.

1 Andrei P. Tsygankov, *The Dark Double. US Media, Russia and the Politics of Values*, Oxford University Press, 2019, p. 74.

وكما رأينا، فقد سبق إقلاعُ الاقتصاد من جديد الإصلاحات الليبرالية لقانون العمل. إذا أردنا أن نسيء الظنّ، يمكننا القول إنّ انخفاض قيمة اليورو الحقيقية مقارنةً بالقيمة المُفترَضة الأعلى للمارك في حال أُبقي عليه، عزّز الصادرات الألمانية بشكلٍ كبيرٍ. لكنّني لست مقتنعاً بهذا التفسير. لديّ شعورٌ بأنّ الألمان كانوا لينجحوا مهما كانت المنظومة أو التكوين الاقتصاديان، لأنّهم ببساطة يجسِّدون ألمانيا بمكمنِها الأنثروبولوجي (الجذعية)، والتعليمي، والتقاني. هذا المنطق نفسه يقودني دائماً إلى الاعتقاد بأنّ الروس سينجحون أيضاً لأنّهم يجسِّدون روسيا بمكمنِها الأنثروبولوجي (الجماعتية)، والتعليمي، والتقاني. واليوم، ما زلت مقتنعاً بأنّ ألمانيا التي اضطربت لفترة بانقطاع إمداداتها من الغاز الروسي، ستتجاوز الأمر. تأكّدتُ من ذلك منذ وصفَتْها (في ١٧/٠٨/٢٠٢٣) صحيفة *The Economist*، التي ترتكب الأخطاء دائماً، بأنّها رجل أوروبا المريض.

اهتزّت أوروبا في التسعينيات بسقوط جدار برلين، لكنّها كانت في حالٍ أفضل من الولايات المتحدة منذ الثمانينيات. وحتى قبل حرب العراق الثانية، كان هناك استياء من الأوروبيين يبرز في أميركا. في عدد حزيران–تموز / يونيو–يوليو ٢٠٠٢ لمجلة *Policy Review*، نشر روبرت كاغان مقالة بعنوان "Power and Weakness" [القوّة والضعف]، لاقت نجاحاً حتى حوّلها إلى كتاب صغير بعنوان *Of Paradise and Power* [عن الجنّة والقوّة]. نُشر بعد بدء حرب العراق، وبالتالي بعد رفض الفرنسيين والألمان المشاركة فيها[1]. لكن في النص الصادر عام ٢٠٠٢، أبدى كاغان احتقاراً وحسداً تجاه الأوروبيين الذين قال إنّهم "يأتون من كوكب الزهرة"، بينما الأميركيون "من المريخ". بعبارةٍ أخرى، اعتبر أنّ الأوروبيين نساء، حتى لا نقول مخنَّثين. نبعت هذه العدوانية الفحوليّة من إدراكٍ واعٍ إلى حدٍّ ما لواقع أنّ الولايات المتحدة كانت تتخلّف عن العالم القديم. فبين ٢٠٠٢–٢٠٠٣، كان قد مرّ أكثر من خمسةَ عشر عاماً، (منذ عام ١٩٨٦ تقريباً)، على تجاوز متوسّط العمر المتوقّع للأوروبيين متوسّط العمر المتوقّع للأميركيين.

أيّاً كان. استمرّ هتر جنون العظمة، لا بل ازداد. ففي عام ٢٠٠٤، انضمت بلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وبلغاريا، ورومانيا، إلى حلف

1 R. Kagan, *Of Paradise and Power*, op. cit.

الشمال الأطلسي، بعدما دُعيت إلى ذلك في براغ عام ٢٠٠٢. وفي ٢٠٠٤، انضمت هذه الدول نفسها (باستثناء بلغاريا، ورومانيا) إلى الاتحاد الأوروبي. وعادت بلغاريا ورومانيا وامتُصَّتا في ٢٠٠٧. في تلك المرحلة، كان من الواضح أن توسّع الاتحاد الأوروبي هو منتج ثانوي لتوسّع حلف الشمال الأطلسي.

راحت الهجمةُ نحو الشرق تتواصل. فبين ٢٠٠٤/١١/٢٢ و٢٠٠٥/٠١/٢٣، وقعت "ثورة برتقالية" في أوكرانيا، ولعبت الولايات المتحدة دوراً حاسماً فيها. لم يكن الاتحاد الأوروبي على رأس الدفّة، بل الولايات المتحدة، إما مباشرة من خلال سفاراتها، وإما من خلال أجهزتها، أو من خلال المنظمات غير الحكومية، عفواً، المنظمات شبه-غير الحكومية. تزامناً انقلب الخطاب الأميركي حيال روسيا. درس أندريه تسيغانكوف Andrei Tsygankov ظهور رهاب الروس في الولايات المتحدة، في كتاب بعنوان *The Dark Double* [القرين المظلم][1]. وأثبتَ بإقناع أنّ الصحافة ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة كانت مصدر هذا الانعطاف في الموقف. منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، نشرت صحيفة *Washington Post* افتتاحية بعنوان "Mr. Putin's Counter Revolution" [ثورة السيّد بوتين المضادة][2]. وبعد بضعة أشهر، في آذار/مارس ٢٠٠٦، نشر مجلس العلاقات الخارجية كتيّباً بعنوان صريح *Russia's Wrong Direction* [وجهة روسيا الخاطئة]. انتقد ما اعتبره عملية "هدم الديموقراطيّة" في روسيا. أمّا المقالة الأشرس فنُشِرت في *Foreign Affairs*، في آذار/مارس ٢٠٠٦ أيضاً، بعنوان "The Rise of US Nuclear Primacy" [صعود التفوّق النووي الأميركي]. صوّرت المقالة الولايات المتحدة على أنّها أقوى بكثير من بقية العالم، إلى درجة أنّ ضربة نووية أولى يمكن أن تضع خصمها في خارج المعركة قبل أن يتدارك الرد. وبما أنّنا نتحدّث عن الأسلحة النووية، فمن الطبيعي أن تكون روسيا، المنافس التاريخي في هذا المجال، مُستهدَفةً. بذلك، نافست مجلّة *Foreign Affairs* فيلم Dr. Strangelove من إخراج ستانلي كوبريك Stanley Kubrick، المضحك والذي تدور أحداثه حول هجوم نووي أميركي على

1 A. Tsygankov, *The Dark Double*, op. cit.

2 Ibid., p. 46.

روسيا، غير مقصود بالطبع، ولكن بمساعدة مستشار نازي مُعاد (تمثيل بيتر سيلرز Peter Sellers) وجندي أخبل (تمثيل جورج سي سكوت George C. Scott).

هل يمكن لسلوك الروس أن يبرّر هذا الانقلاب؟ سُحِقت جمهورية الشيشان في ذروة شهر العسل بين واشنطن وموسكو. في المقابل أحد العوامل في انقلاب الموقف هو الحملة على الأوليغارشيين، بما في ذلك اعتقال ميخائيل خودوركوفسكي (الذي كان يحتال مع شركة ExxonMobil) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وبمعزل عن إخفاق الولايات المتحدة في الاستيلاء على النفط والغاز الروسيَّين، تسبّب إخضاع الأوليغارشية الروسية بصدمة في أميركا، حيث كانت الأوليغارشية في صدد التغلّب على الدولة. مع ذلك، أعتقد أنّ السبب الحقيقي للتحوّل المعادي لروسيا هو إستراتيجي بالمعنى الكلاسيكي: فتشكيل جبهة ألمانية–فرنسية–روسية مشتركة ضد حرب العراق أنذر المؤسّسة الجيوسياسية الأميركية، التي لم تكن سوى: الـBlob في صدد التكوّن.

حتى قبل حرب العراق، زار بوتين برلين في ٠٩/٠٢/٢٠٠٣، وباريس في اليوم التالي. وبعد اندلاعها، عُقِدت ثلاثةُ اجتماعات ومؤتمرات صحافية مشتركة –بين بوتين، وشرودر، وشيراك– الأول في ١١/٠٤/٢٠٠٣ في سان بطرسبرغ؛ والثاني في ٣١/٠٨/٢٠٠٤ في سوتشي؛ والثالث في ٠٣/٠٧/٢٠٠٥ في كالينينغراد. خلال هاتين السنتين، كانت تتبدّى عملية إعادة اصطفاف قارِيّة مستقلة عن الولايات المتحدة، فيما الاقتصاد الألماني يبسط هيمنته في أوروبا الشرقية.

وبعيداً من السير على خطى فرنسا، لعبت ألمانيا دوراً رائداً في معارضة حرب العراق. لا يزال العالم يتذكّر خطاب دومينيك دو فيلبان المثير للإعجاب في الأمم المتحدة، لكنّ هانز كوندناني Hans Kundnani يبيّن بوضوح، في كتابه *The Paradox of German Power* [مفارقة القوّة الألمانية]، أنّ الفرنسيين هم الذين تبعوا الألمان، لا العكس. فقد أعلن المستشار غيرهارد شرودر أنّه سيعارض غزو العراق حتى لو اكتشف المفتّشون أسلحة سرية، في حين كانت فرنسا تبقي خياراتها مفتوحة[1]. وفي ١٤/٠٣/٢٠٠٣، قال المستشار الذي كانت بلادُه عضواً في مجلس الأمن: "معاً مع أصدقائنا الفرنسيين، ومع روسيا، والصين، مقتنعون أكثر من أيّ وقت مضى بأنّ

1 Hans Kundnani, *The Paradox of German Power*, Oxford University Press, 2015, p. 57-59.

نزع سلاح العراق يمكن، ويجب، أن يتحقَّق بوسائل سلمية".

بالتالي، كان الدافع الرئيسي لتحوّل الأميركيين المناهض لروسيا هو الخوف من ألمانيا مستقلة ونشِطة، وبوجهٍ خاصٍ من ألمانيا راغبة في التوافق مع روسيا. لاحقاً بعد الانتصار على صدام حسين، أعربت مستشارة بوش الابن للأمن القومي ثم وزيرة الخارجية، كوندوليزا رايس Condoleeza Rice، عن هذه الحقيقة بقول العكس: "يجب أن نعاقب فرنسا، ونتجاهل ألمانيا، ونغفر لروسيا". نحن نعلم أنّه لن يُغفر لروسيا، ولن تعاقَب فرنسا. لكنّ ألمانيا ستكون أيّ شيء سوى مُتجاهَلة.

بدا أنّ كابوس بريجنسكي يتحقّق، وقد جاء الغاز الروسي يزيده قتامةً. فخط أنابيب الغاز Nord Stream I، وهو نتاج مشروعٍ أطلِق عام ١٩٩٧، بدأت أعماله في نهاية ٢٠٠٥، وأُنجِز في ٢٠١١، ثم بدأ تشغيله في ٢٠١٢. بصرف النظر عن الأهمية الفعلية للطاقة، يجب معرفة أنّ الغاز والنفط يحتلّان مكانةً كبيرة في النَفْس الجيوسياسية الأميركية، تماماً كما يحتلّ السود مكانةً مضخّمةً في نفْسها السوسيولوجية.

في مجرى السنوات ٢٠٠٣-٢٠١٠ بدأ تلاقٍ ألمانيّ-روسي يأخذ شكله، بمباركة من الفرنسيين الذين، لا بدّ من القول، أعطوا انطباعاً بأنّهم لا يفهمون جيّداً ما يجري. فبعيداً من أن يكون عالمياً، لا يتعدّى الفضاء الذهني لـ[مقرّ الخارجية الفرنسية] Quai d'Orsay، برلين، وبيروت، وبرازافيل.

ما يُلام الكرملين بشأنه ليس انعطافاً أوتوقراطياً (الحجّة الرسمية في كتيّب *Russia's Wrong Direction* [وجهة روسيا الخاطئة] الصادر في ٢٠٠٦)، بقدر ما هو التفاهم بصورة أفضل مع ديموقراطيتَين أوروبيّتَين. وعليه، كان يمكن للكتيّب أن يحمل أيضاً عنوان "وجهة ألمانيا الخاطئة" أو "وجهة فرنسا الخاطئة"، ولم لا "وجهة أوروبا الخاطئة"! لو كانت الأوتوقراطية تُقلِق حقاً عقول السياسة الخارجية الأميركية، لكان الأنسب عنوان: "وجهة العربية السعودية الخاطئة".

في ١٠/٠٢/٢٠٠٧، ألقى بوتين خطاباً تأسيسياً في مؤتمر ميونخ للأمن، معلناً بمنتهى البساطة أنّ روسيا لن تقبل بعالم أحادي القطب تَسنّ الولايات المتحدة شرعَه. يمكن تفسير الدعوات التي وجهت إلى جورجيا وأوكرانيا للانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي في قمة بوخارست في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ على أنها ردّ

الولايات المتحدة على خطاب ميونخ هذا. إنّها ذروة العجرفة، قبيل الانكفاء مع تفاقم أزمة الرهون العقارية. بدأ سقوط بيليروفون عن حصانه؛ العودة إلى الأرض تقترب لنخبة واشنطن. لكن فات الأوان، فقد أعمت الآلهة أبصار من تريد هزمه، وكانت أميركا متورِّطة جداً. فمن خلال فتح حلف الشمال الأطلسي أمام أوكرانيا في قمة بوخارست، بدأت الولايات المتحدة تحفر فخّاً لن تنجوَ منه أبداً.

منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وقَعت جورجيا ضحية واحدٍ من وعود لا حصر لها تعجز الولايات المتحدة عن الوفاء بها: فقد تدخّل الروس في خلافات الجمهورية الصغيرة مع إقليم أوسيتيا الجنوبية الانفصالي، وألحقوا هزيمةً بها. فخسرت جورجيا أوسيتيا الجنوبية، وكذلك أبخازيا. لكنّ أميركا التي كانت قبل ثلاثة شهور فقط تدعو جورجيا من أجل الانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي، لم تحرّك ساكناً. فخسرت الجمهورية الصغيرة ١٨% من أراضيها. عندما نظرتُ في خريطة أوكرانيا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣، أدركتُ أنّها كانت قد فقدت ١٨-٢٠% من أراضيها (بما في ذلك شبه جزيرة القرم)، وتساءلت عمّا إذا لم يكن هناك قانون جيوسياسي سرّي يتنبّأ بأنّ أيّ دولة تُعوِّل على الحماية الأميركية في وجه روسيا أو الصين مصيرها أن تخسر نحو ٢٠% من أراضيها. كلا، أقول أيّ كلام: في حالة تايوان، يمكن أن تصل نسبة الخسارة إلى ١٠٠%، وفي حالة ليتوانيا ١ إلى ٢% على الأكثر (ممر سوالكي بين بيلاروسيا وكالينينغراد). أما في حالة أوكرانيا، إذا كان الهدف النهائي للروس، كما أعتقد، هو ضمّ أقاليم شبه جزيرة القرم، ولوغانسك، وخاركيف، ودونيتسك، ودنيبرو، وزابوريجيا، وخيرسون، وميكولايف، وأوديسا، فإنّ الخسارة ستبلغ ٤٠%.

٢٠٠٨-٢٠١٧: الانكفاء الأميركي، والعجرفة (السلمية المميَّزة) الألمانية

صحيح أنّ الإنفاق العسكري الأميركي لم ينخفض من جديد حتى عام ٢٠١٠، لكن منذ ٢٠٠٨ أُعيدت أميركا إلى موقف أكثر تواضعاً. حاولت الرجوع من العجرفة إلى تمالُك النفس (*sophrosunè*)، أي نقيض العجرفة وفق سقراط، وهو ينبع من حسن

تقييم الذات. لقد بدّدت أزمة الرهون العقارية أسطورة الاقتصاد الساحر. وبالطبع، شهد عام ٢٠٠٨ أيضاً انتخاب باراك أوباما رئيساً.

تكمن مأساة رئاسة أوباما في أنّ صفات الرجل الشخصية لم تستطع لجم قوى التاريخ. إنّه ذكي، جداً، وسلمي بالفطرة، وكان أحد السياسيين القلائل الذين امتلكوا شجاعة معارضة حرب العراق. ولد في هونولولو، وكان في السابعة والأربعين من عمره في عام ٢٠٠٨، ونتيجة لذلك لم يكن مهووساً بأوروبا وملحقها الشرق الأدنى، كما معظم جيوسياسيّي واشنطن من كبار السن الذين تكوّنوا خلال الحرب الباردة. جسّد أوباما عودة المنطق السليم إلى البيت الأبيض. ففي عام ٢٠١٢، سمح لروسيا بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ورفض تسليح أوكرانيا، وتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج إيران النووي في تموز/يوليو ٢٠١٥، وجهدَ لإخراج الولايات المتحدة من موحَلة الشرق الأدنى. نجح في العراق، حيث غادر آخر الجنود الأميركيين في ٢٠١١/١٢/١٨، لكنّه أخفق في أفغانستان.

إذا وافقت الولايات المتحدة على الانسحاب من الشرق الأدنى، فذلك أيضاً لأنّها استعادت استقلاليتها في مجال الطاقة منذ عام ٢٠٠٩ فصاعداً. في ٢٠٠٨، بلغ إنتاج النفط الأميركي أدنى مستوياته، أي ٣٠٠ مليون طن فقط، لكن بحلول ٢٠٢١ بلغ هذا الإنتاج ٧١١ مليون طن. وخلال الفترة نفسها، ازداد إنتاج أميركا من الغاز بنسبة ٧١٪، لتحتل الصدارة عالمياً.

قد أميل إلى أن أرى في أوباما آخر الرؤساء الأميركيين المتمتّعين بحسّ المسؤولية. وفي العمق، بفضل استقامته الأخلاقية وذكائه هو أيضاً -أجل فلنقلها- آخر ممثّل لنخبة WASP، حتى لو أنّه أبيض البشرة من جهة أمه فحسب (فبعكس فرويد، أنا أؤمن بغلبة الأم، تماماً كما إريك فروم Erich Fromm وحاخامات إسرائيل).

مع ذلك، واصلت الدولة الأميركية سباقها نحو الهاوية، بلمسات صغيرة، بدافع القصور الذاتي. في عام ٢٠٠٩، ضمّ حلف الشمال الأطلسي كرواتيا. وفي ٢٠١٠، بدأ متوسّط العمر المتوقّع للأميركيين البيض بين سن ٤٥ و٥٤ بالانخفاض.

كتبتُ عام ٢٠٠٢ في **ما بعد الإمبراطورية** أنّ العالم شاسعٌ وحيويٌ للغاية بحيث لا يمكن للولايات المتحدة السيطرة عليه. ثم صار الأمر بيّناً في عام ٢٠١١. إذا

كان الأميركيون مقيّدين بمشاكلهم الداخلية -التعافي الاقتصادي، وإصلاح منظومة الرعاية الصحية- فإنّ التاريخ يتسارع أينما كان، بوجهٍ خاصٍّ في العالم العربي. ففي ١٧/١٢/٢٠١٠، اندلعت الثورة التونسية، وفي ١٤/٠١/٢٠١١ فرّ بن علي. في الجزائر، بدأت الاحتجاجات في ٠٣/٠١. وفي ١٤ من الشهر نفسه جاء دور الأردن. وبعد أيام قليلة، اندلعت الثورة المصرية. ثم في ٢٧/٠١، بدأت الثورة اليمنية. وفي ١٤/٠٢، انتفض الناس في البحرين، وفي ١٥/٠٢ اندلعت التظاهرات في ليبيا القذافي. وفي ٢٠/٠٢، شهد المغرب بدوره حركة احتجاجية. وأخيراً، في ١٥/٠٣، بدأت الاحتجاجات ضد بشار الأسد في سوريا.

في ١٧/٠٣/٢٠١١، انجرَّ الأميركيون إلى تدخّل أخير في ليبيا، من دون حماسةٍ كبيرةٍ. إنّه ذيل المذنَّب، بلا قلبٍ. فأوروبيون، بمن فيهم الفرنسيون، انساقوا أكثر من الأميركيين وراء هواية القصف.

في ١١/٠٣/٢٠١١، تسبّب تسونامي في حادث فوكوشيما النووي في اليابان. ثم أعلنت أنجيلا ميركل، دون استشارة أحد من شركائها الأوروبيين، أنّ ألمانيا ستغادر تدريجاً زمن الطاقة النووية. بدا غريباً تزامن انكماش العجرفة العسكرية الأميركية مع نوبة عجرفةٍ أخرى، ألمانية هذه المرّة، ومبتكرة للغاية لأنّها تخلو من أيّ طابع عسكري، بل يمكن وصفها بأنّها سلمية، واقتصادية، وديمغرافية. فهي تجني مع فوائضها التجارية قوّةً ماليةً تجعل منها ربّةَ أوروبا بحكم الأمر الواقع. انمحاء فرنسا الجيوسياسي فوريّ. وقد وافقَ الحالةَ صفرٍ للدين فيها وصول رئيسَين يقتربان أكثر فأكثر من الصفر، هُما نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy وفرانسوا هولاند[1]. غير أنّ الصفر المطلق (بالمعنى السوسيولوجي، الذي يعني الاختفاء التام للقيم والأحزاب التقليدية) فلم يُبلغ حتى عام ٢٠١٧ مع إيمانويل ماكرون.

دخل خط أنابيب Nord Stream I الخدمة في عام ٢٠١٢، فاشتدّت معه الصلة بين ألمانيا وروسيا. وفي ٢٠١٣، انضمّت كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي، علماً أنّها الدولة التابعة الأولى إلى ألمانيا في أوروبا ما بعد الشيوعية. فبين ١٩٨٩ و٢٠٢١، انخفض

١ انظر(ي) المقابلة التي أجريتها مع أوليفييه بيروييه بعنوان ”L'Allemagne tient le continent européen“ [ألمانيا تمسك القارة الأوروبية]، والتي نُشِرَت على موقع Les Crises في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

عدد سكان كرواتيا من ٤,٨ مليون نسمة إلى ٣,٩ مليون نسمة، أي بمقدار ٩٠٠ ألف نسمة، لكن بحلول ذلك الوقت كان ٤٣٦ ألف كرواتي يعيشون في ألمانيا. كذلك، تُظهر الأزمات اليونانية في أعوام ٢٠١٠، و٢٠١١، و٢٠١٥، أنّ ألمانيا هي المُمسِكة بالأزِمّة فعلياً. فتفرض رؤيةً هرميّةً للقارة، تتماشى مع أنموذج الأسرة الجذعية، السلطوي وغير القائل بالمساواة. فتتربّع برلين على العرش، وتعمل فرنسا ضابط صف مخلصاً، وتقبع اليونان في الأسفل. في هذا السياق أرسل الضابط المعاون فرانسوا هولاند، بوجهٍ خاصٍّ مفتّشين ماليين إلى أثينا لخداع الحكومة اليونانية.

في تموز/يوليو ٢٠١٣، انتهكت روسيا المقدّسات بمنحها إدوارد سنودن حقّ اللجوء السياسي، عادةً نفسها على الأرجح في مقام إنكلترا في القرن التاسع عشر، أو سويسرا في الحقبة النازية.

بلغت العجرفة الألمانية الأوجَ في صيف عام ٢٠١٥، مع ترحيب المستشارة ميركل، مرّة أخرى من دون استشارة شركائها الأوروبيين، بأكثر من مليون لاجئ، كثير منهم فارون من سوريا. كان الشعار "Wir schaffen das" [يمكننا القيام بذلك]، وهي النسخة الألمانية من عبارة أوباما "نعم، نستطيع" – مع فارق واحد ملحوظ: عندما يعلن الألمان أنهم سيفعلون شيئاً ما، فإنّهم أكثر مصداقية من الأميركيين.

وكان في عام ٢٠١٤ أن أفضت العجرفة الألمانية إلى عاقبةٍ وخيمةٍ: احتجاجات ميدان الأوروبيّة في أوكرانيا، البادئة في ٢٠١٣/١١/٢١. فخلافاً لما حدث في عام ٢٠٠٥ مع الثورة البرتقالية، لم يلعب الأميركيون دوراً محرِّكاً هذه المرّة، بل إنّ الاتحاد الأوروبي بقيادة ألمانيا من أدارَ الدفّة. لم تكن الثورة البرتقالية قد أفضت في النهاية إلى أيّ شيء، إذ استمرّ تتالي طورَي الموالاة الغربية والموالاة الروسية، ودامت الفوضى والفساد. مع ذلك، كان للثورة البرتقالية أثر باطني إذ أنهضت القومية الأوكرانية التي ستبلغ مرحلة النضج في عام ٢٠١٤، وستظهر قوّتها كاملةً في خلال الأزمة. لكنّ الاتحاد الأوروبي هو من أشرعَ انهيار النظام عبر مطالبة حكومة كييف بالاختيار بينه وبين روسيا. لقد مزّق الاتحاد الأوروبي أوكرانيا وأعطى الفرصة للقوميين في غرب البلاد، المتصِّلين تاريخياً للمناسبة بالعوالم الجرمانية، النمسوية ثم الألمانية. إنّها أوروبا الألمانية التي، من خلال توسّعها غير المسلَّح، أجبرت أوكرانيا على الاختيار.

من دون أن أكون متأكداً تماماً من نفسي، يبدو لي أنّ ما أرادته ألمانيا فعلياً من أوكرانيا كان قوى عاملة وليس الأراضي، تماشياً مع طبيعتها الجديدة كمجتمع–آلة. فالانهيار الاقتصادي النهائي للاقتصاد الأوكراني، الحتمي منذ قطع الصلة بروسيا، كان يُفترض به أن يطلق العنان بصورة آلية لهجرة يمكن لألمانيا، وروسيا علاوةً، أن تتقاسماها. هذا ما حدث بالضبط. لم يكن لأميركا أيّ مصلحة في القضية كلها، حتى وإن كانت ألمانيا، في نوبتها من العجرفة السلمية المميّزة، لا تزال تعوِّل عليها لضمان أمنها. مع ذلك، دُفِعت الولايات المتحدة على يد محمِيِّها، واضطرت إلى اللحاق، لا بل المزايدة، تحت طائلة فقدان السيطرة في هذه المنطقة الإستراتيجية الأساسية، حيث تلتقي روسيا وألمانيا من أجل أن تتعارضا أو تتفاوضا.

تخلّى الأميركيون عن الشرق الأدنى، أحد الأقطاب الثلاثة لسيطرتهم الخارجية، إلى جانب أوروبا وآسيا الشرقية. لكنّهم لا يسلِّمون لرؤية بزوغ أوروبا يمكنها الاستغناء عنهم. صاروا حين يتدخّلون في أوكرانيا لا يفعلون ذلك من أجل كسر روسيا بعملٍ هجومي، بل من أجل الإمساك بالألمان وعرقلة السياسة الأوروبية المستقلة (والخرقاء جداً) التي تتشكل[1]. وفي عام ٢٠١٥، بات من الواضح أنّ أميركا انتقلت إلى نمطٍ دفاعي.

فلنصغِ إلى مساعد وزير الخارجية في عهد أوباما، أنتوني بلينكن، في حزيران/يونيو ٢٠١٥: "في كل من شرقيّ أوكرانيا وبحر الصين الجنوبي، نشهد جهوداً لتغيير الوضع القائم من جانب واحد وبالقوّة، وهي تعدّيات تعارضها الولايات المتحدة وحلفاؤها"[2]. تعكس هذه الصيغة موقفاً دفاعياً بحتاً، وفريداً من نوعه لأنّ الولايات المتحدة متموضعة عند حدود روسيا (في دول البلطيق)، والصين (في تايوان)، بعيداً جداً جداً من حدودها. قد يعتبر البعض أنّ هذا الموقف الدفاعي مدفوع بجنون

---

1 Emmanuel Todd, *The Coming Crisis Between the U.S. and Germany* [الأزمة القادمة بين الولايات المتحدة وألمانيا] كلمة أُلقيت خلال مؤتمر في معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برينستون في شباط/فبراير ٢٠١٦، توقّعتُ فيها نشوب نزاع بين ألمانيا والولايات المتّحدة.

٢ مُقتبَس من بيار ميلاندري Pierre Melandri في "Americans First: la géopolitique de l'administration Biden" [أميركا أولاً: الجغرافيا السياسية لإدارة بايدن]، *Politique étrangère*، ٣- ٢٠٢١.

العظمة، بخاصة في بلد يضعف في مركزه. ففي عام ٢٠١٤، استعادت روسيا شبه جزيرة القرم، ولم تتحرّك الولايات المتحدة. وفي ٢٠١٥/٠٩/٣٠، تدخّلت روسيا في سوريا، وما زالت الولايات المتحدة لا تتحرّك.

٢٠١٦-٢٠٢٢: فخ العدمية الأوكرانية

في ٢٠١٦/٠٦/٢٣، صوّتت المملكة المتحدة لمصلحة مغادرة الاتحاد الأوروبي. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، انتُخِب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة. دخل العالم الأنغلو-أميركي في حالة انعدام جاذبية. من وجهة نظر علم الاجتماع التاريخي، إنّه، أكرّر، عامُ الصّفرِ المطلق. ومنذ ذلك الحين، بتنا نشاهد ونضطر إلى تفسير قرارات إستراتيجية خالية من المنطق. أخطارٌ محضٌ. لم نبلغ مرحلة عمليات إطلاق النار الجماعية التي تضاعفت في الولايات المتحدة منذ ٢٠١٠، لكن علينا أن نعدّ أنفسنا لما يعادلها جيوسياسياً.

بحثتُ طويلاً عن أيّ مظهر اتّساق في سياسة ترامب الخارجية، لكنّني اضطررت إلى الاستسلام. فهو متّهم بأنّه استفاد من دعم بوتين، لكنّه هو من بدأ منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بتسليح الأوكرانيين، في حين أنّ أوباما رفض. زوّد ترامب الأوكرانيين بصواريخ Javelin المضادة للدروع التي يطالبون بها منذ عام ٢٠١٤. وقد مكّنت هذه الأسلحة الرهيبة الجيش الأوكراني من كسر الهجوم الروسي على كييف في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٢٢. لم يعرف أحد ذلك، لكنّ تلك الصواريخ هي المزلاج الذي سيحصر أميركا في الفخّ الآخذ في الانغلاق.

في ظلّ ترامب [٢٠١٧-٢٠٢١]، ما عادت الـBlob مُتكاثِرةً فحسب، بل فاقدةً للتنظيم. فلم يستطِع المحافظون الجدد التماهي مع الرئيس صاحب شعار "أميركا أولاً"، والذي بدت تصريحاته معادية لأيّ التزام دولي، ولحلف الشمال الأطلسي، وللحرب، كما أنّه يعرّض حيواتهم المهنية للخطر. اختفى الدِّعامة الجمهوري روبرت كاغان لفترة لكن ليظهر مجدداً بعد عام ٢٠٢٠ إلى جانب الديموقراطيين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كان قد نشر كتاباً متشائماً بعنوان *The Jungle Grows Back*

[الغابة تتنامى من جديد]، يوضح جيّداً العقلية الجديدة للـBlob، والتي يمكن وصفها بالتقهقرية-العنيفة. أعربَ كاغان مرة أخرى عن استيائه من العالم القديم، معتبراً أنّ اليابان وألمانيا لم تصيرا ديموقراطيتَين سوى بفضل الجيش الأميركي (وهذا ليس خطأ، فروسيا وحدها خرجت من الشمولية بجهودها الخاصة). وأكّد من جديد أنّ العمل العسكري لا يزال ضرورياً، لكن على نحوٍ دفاعي. لمرّة جديدة، نقع في هذا الكتاب غير المُتقَن على الشغل الأعمى لمعظم خبراء الجغرافيا السياسية الأميركيين، إذ إنّ كاغان يُنكِر الأفول الاقتصادي للولايات المتحدة[1].

حتماً يوجد مذّاك خطٌّ معادٍ للصين في واشنطن، يجمع الجمهوريين والديموقراطيين. لكنّه في البداية كان من طبيعةٍ اقتصادية أكثر، وسيثبت فشله. لا يمكن للمنعطف الحمائي أن ينجح، لأنّ أميركا ضعيفة جداً صناعياً، وهي على المستوى البنيوي ضحية حالة شديدة من المرض الهولندي، بعاملٍ سامٍ هو الدولار كما رأينا. فهي لا تنجح في تطوير صناعة بديلة للواردات. وعلى أيّ حالٍ، لم تعد العمالة الماهرة اللازمة موجودة. فلا يمكن تحويل أطباء الأسنان الذين يتقاضون أجوراً زائدة، والعمال الذي فقدوا وظائفهم بسبب أفول صناعة السيارات، إلى منتجين للدوائر الكهربائية الدقيقة المتكاملة.

كانت السياسة الخارجية لترامب تَوَهانية. في ٢٠١٧/١٢/٠٦، اعترف بالقدس عاصمةً لإسرائيل. لماذا؟ بهدف إغراء الناخبين اليهود الأميركيين؟ لكن معظم هؤلاء ديموقراطيون، وسيظلّون كذلك. بهدف إرضاء الإنجيليين؟ لكن هؤلاء لم يعودوا موجودين كقوّة سياسية. هل هو نزوع من غير تعقُّلٍ إذاً؟ لم لا؟ في ٢٠١٨/٠٥/٠٨، أعلن ترامب أنّ الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق النووي الإيراني، وأنّ "مستوى العقوبات الاقتصادية على إيران سيكون عند أقصى مستوى ممكن". هل بهدف إرضاء إسرائيل؟ بهدف رفع سعر النفط، مع العلم أنّ شركات النفط الأميركية تميل إلى دعم الجمهوريين؟ لم لا؟ يمكن أيضاً تفسير العقوبات على فنزويلا بالطريقة نفسها: فهي تؤدي إلى ارتفاع سعر النفط، الذي تعادلت صادرات الولايات المتحدة ووارداتها منه في عام ٢٠١٨. لكن من الإنصاف القول إنّ توازن صادرات النفط

1 R. Kagan, *The Jungle Grows Back*, op. cit., p. 135.

ووارداته يعني أنّ الربح المالي من إنتاج النفط يكون معدوماً، حتى وإن كان ارتفاع سعر النفط يرضي في الداخل شركات النفط في تكساس. أخلاقية صفر؟ لا يمكنني أن أستبعد احتمال أن يكون ترامب قد أحسّ بسعادة طفولية بقول "لا"، أو "أحسنت"، أو "الضرط"، كما الكثير من النماذج الجديدة للسياسة الخارجية الأميركية. رغم ذلك، في نوبةٍ أخيرةٍ من الصفاء، وقّع ترامب اتفاقاً مع طالبان في الدوحة في ٢٠٢٠/٠٢/٢٩ للانسحاب من أفغانستان.

استمرّ عدم الاتّساق حتى نهاية ولاية ترامب، إذ هدّد بالانسحاب من حلف الشمال الأطلسي. غير أنّ ذلك لم يمنع الحلف من التوسع أكثر من خلال ابتلاع الجبل الأسود في عام ٢٠١٧، ومقدونيا الشمالية في ٢٠٢٠.

انتُخِب جو بايدن رئيساً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. بدا بدايةً كأنّه يعود إلى العقلية العقلانية لباراك أوباما. فقد انسحبت القوات الأميركية من أفغانستان في ٢٠٢١/٠٨/٣٠ (تطبيقاً للاتفاق الذي تفاوض ترامب عليه). جرى الإجلاء في ظروف مخزية، لكن هذا ما اعتدنا عليه منذ سقوط سايغون. بل إنّ اندحاراً أميركياً من الطراز القديم حمل شيئاً من الطّمأنينة. كما استأنف بايدن المفاوضات مع إيران، وعاد ليتقرّب من الأوروبيين. ولم يكن هناك ما يوحي بأنّه سيتبنى موقفاً أكثر عدوانية تجاه روسيا. ومع ذلك، استمرّت عملية إعادة تسليح أوكرانيا. في سياق التفكّك على مستويي الدولة والمجتمع في الولايات المتحدة (دعونا لا ننسى اقتحام أنصار ترامب لمبنى الكابيتول في ٢٠٢١/٠١/٠٦)، يمكننا المجازفة بطرح فرضية الدولة التي تتجزّأ إلى أعضائها المختلفة -الجيش، والشرطة، والبحرية، وأجهزة الاستخبارات، وغيرها-، إذ باتت تتصرّف من دون رقابة أو تنسيق. تتبادر إلى الذهن فكرة تحويل الدولة إلى Blob.

انجرّت الولايات المتحدة (أو العناصر المكوّنة) مُرغمةً إلى أوروبا. فالمشكلة الألمانية آخذة في الازدياد: أنجِز العمل في خط أنابيب Nord Stream II نهاية عام ٢٠٢١، وهو رمز للتفاهم الألماني-الروسي الذي تخشاه الـBlob بشدّة. وبوجهٍ خاصٍّ، قوّة القومية الأوكرانية في ارتقاء. حكومة كييف تواصل حلمها المستحيل، وبالتالي العدمي، باستعادة الدونباس وشبه جزيرة القرم، وإعادة إخضاع سكان روس

(أو طردهم) من خلال منعهم من استخدام لغتهم. فهي لم تتصرّف فقط كما لو كانت أوكرانيا عضواً بحكم الأمر الواقع في حلف الشمال الأطلسي (مثلما يشير ميرشايمر عن حق)، بل كما لو كان الحلف تكتّلاً هجومياً في خدمة أعضاء الأمر الواقع!

بالتالي ريبة الروس مبرَّرة تماماً: في نهاية ٢٠٢١، كان يُستَعدُّ لهجوم أوكراني. لكن في تلك المرحلة، لم يكن البيت الأبيض المشرِف على المشروع. بل ربما فرعٌ من فروع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، لستُ أدري. أيّاً كان، ستجد واشنطن نفسها في غضون أسابيع قليلة عالقة في فخ نزاع مُعمَّم.

في ٢٠٢١/١٢/١٧، وجّه بوتين رسالة إلى حلف الشمال الأطلسي لطلب ضمانات خطية بشأن أوكرانيا. وفي ٢٠٢٢/٠١/٢٦، أجاب بلينكن: "ما من تغيير، ولن يحصل تغيير". هذا لا يعني أنّ حلف الشمال الأطلسي سيهاجم.

لم يكن بوتين جاهلاً بأنّ الإدارة الأميركية لا يمكن أن تقبل بمبدأ الضمانات، وتكشف عن ضعفها من خلال الرضوخ لما هو في الواقع إنذار ختامي. لذلك، فعل بلينكن ما توقعه بوتين منه: قال "لا". ذهبت روسيا إلى الحرب في اللحظة التي اختارتها. وكان الروس قد قيّموا القوى الموجودة وقرّروا أنّه لأسباب عسكرية وديمغرافية لديهم فرصة مثالية بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٧. من المؤكد أنّ روسيا قلّلت من شأن مقدرة الجيش الأوكراني، ولكن ليس من مقدرة حلف الشمال الأطلسي الصناعية، الضعيفة للغاية.

خلق الصمود الفعّال لكييف إدراكاً زائفاً بأنّ نصراً غربياً ممكنٌ، فكانت المأساة القصوى بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وقد أدارت الإنجازات الأولى للأوكرانيين رأس الـBlob التي يقودها المحافظون الجدد. ثم مُكِّن للعسكرة من اجتياح ذهن البيت الأبيض مع الانسحاب الروسي من شمال أوكرانيا، ونجاح الهجمات الأوكرانية المضادة في خريف ٢٠٢٢، في الجنوب باتجاه خيرسون وفي الشرق في إقليم خاركيف. صارت دينامية الحرب لا تُقاوَم، لأنّ الحرب دائماً وفي كلّ مكان هي إحدى كمونات العدمية. كان الانكفاء العسكري الأميركي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٦ منطقياً، لكنّه هشّ لأنّه حدث في وقت تنبت عدمية، وبدأت فجأةً في عام ٢٠٢٢ تتأثّر بتزامنية بالعدمية الأوكرانية.

أدخلت النجاحات العسكرية العابِرة للقومية الأوكرانية الولايات المتحدة في حرب مزايدات لا يمكن الإفلات من قبضتها، تحت طائلة التعرُّض لهزيمة لا تقتصر تداعياتها على السياق المحلّي فحسب، بل شاملة: عسكرية، واقتصادية، وأيديولوجية. الهزيمة الآن ستعني تقارباً ألمانياً-روسياً، وخفض تبعية العالم إلى الدولار، ونهايةَ الاستيراد الذي يُدفَع ثمنه من خلال "مطبعة نقود جماعية داخلية"، وفقراً مدقعاً.

لكنّني لست متأكداً أبداً من أنّ ناس واشنطن مدركون لذلك. بل فلنرجُ ألا يكونوا كذلك، وأن يظهروا قادرين على إبرام سلام يعتقدون أنّه لا يُنذِر لهم ولكييف إلا بسايغون، أو بغداد، أو كابول أخَر.

مع ذلك، فإنّ الحالة السوسيولوجية صفر لأميركا تحول دون أيّ تنبّؤ متعقِّل بالقرارات الأخيرة التي سيتخذها قادتها. دعونا يقظين إلى أنّ العدمية تجعل كلّ شيء، كلّ شيء على الإطلاق، ممكناً.

دويلان، ٢٠٢٣/٠٩/٣٠

تذييل

العدمية الأميركية: الدليل بغزّة

أظهرت لنا الأسابيع الثلاثة التي أعقبت استئناف النزاع بين إسرائيل و"حماس" في ٢٠٢٣/١٠/٠٧، تفضيلاً لدى واشنطن للعنف، في حالته الفظّة والنزوعية. ففي مواجهة حرب يُقتل فيها المدنيون بصورةٍ خاصّةٍ، من كلا الجانبين، دفعت الولايات المتحدة على الفور باتجاه تصعيد النزاع.

منذ ٨ تشرين الأول/أكتوبر، حرّكت أوّل حاملة طائرات إلى شرق البحر الأبيض المتوسط لدعم إسرائيل، ثم أرسلت حاملة ثانية في ١٤ منه. لم تكن هناك أيّ ضرورة عسكرية لردّ الفعل الغريزي هذا. فمن كان يصدّق فعلياً أنّ إيران ستهاجم إسرائيل؟ الأخيرة تمتلك سلاحاً نووياً، أمّا إيران فلا.

أجرى الرئيس جو بايدن بعد ذلك زيارة تضامنية إلى تل أبيب، وعند عودته، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ألقى خطاباً بتبسيط طفولي، ساوى فيه بين "حماس" وبوتين من جهة، وبين إسرائيل وأوكرانيا من جهة أخرى. ربما نسي أنّ ما يقرب من مليون مواطن من روسيا يقيمون في إسرائيل، وهم متعلّقون جداً بثقافتهم الأصلية. وأيّاً كان ما تقوله وسائل الإعلام الغربية، فهم يعجزون عن فهم اجتثاث كييف للغة الروسية، أو الرموز النازية للأوكرانيين المتطرفين. أمر مثير للدهشة عدم اكتراث واشنطن للإسرائيليين الحقيقيين. تعلن الولايات المتحدة تضامنها غير المحدود مع بلد وهمي.

في ٢٠٢٣/١٠/٢٧، رفضت الولايات المتحدة التصويت لمصلحة قرار "هدنة

إنسانية فورية ودائمة وطويلة الأمد"، اقترحه الأردن. والحال أنّ ١٢٠ دولة صوّتت مؤيّدة، فيما امتنعت ٤٥ دولة عن التصويت، ورفضته ١٤ دولة فقط، هي إسرائيل، والولايات المتحدة، وفيجي، وتونغا، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، وناورو، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وغواتيمالا، بالإضافة إلى النمسا، والمجر، وجمهورية التشيك، وكرواتيا (طيف الإمبراطورية النمسوية المجرية؟). التصويت الأميركي ضد الهدنة عدميّ، يرفض الأخلاق المشتركة للإنسانية.

امتنعت غالبية الدول الغربية عن التصويت، بما في ذلك دول المحور الأميركي في أوروبا، مثل المملكة المتحدة، وبولندا، وأوكرانيا. ووافق كلٌّ من فرنسا، والنرويج، وإيرلندا، وإسبانيا، والبرتغال، على الاقتراح الأردني، إلى جانب روسيا، والصين. أما ألمانيا فامتنعت عن التصويت، وهو قرار خفّف مع ذلك من حدّة موقفها التقليدي المؤيد بالمبدأ لإسرائيل.

لا شك في أنّ عدم تطابق الغربيين يكشف دوام أخلاقيةٍ عاديةٍ (ضرورة وقف المجازر بحقّ المدنيين)، لكنّه يعكس بالقدر نفسه خوفاً أمام اللامسؤولية الإستراتيجية للولايات المتحدة. فمن خلال هذا التصويت، قرّرت الولايات المتحدة في خضم حرب أوكرانيا معاداة العالم المسلِم بشكلٍ فوريٍّ ودائم.

التفسير الأقل إثارة للقلق يفترض أنّ دعم الولايات المتحدة للحرب على "حماس" هو وسيلة لكي ينسى العالم أنّها تخسر الحرب في أوكرانيا، ولكي تنسى هي نفسها ذلك. فصار لديها أخيراً مسرحٍ عمليات يمكنها التصرّف فيه بحرية، دون خشية أعمال انتقامية من الروس. ويمكنها من عمليات قصف إضافية في سوريا، وربما في إيران يوماً ما. في الواقع، شرقي البحر الأبيض المتوسط هو البحر الوحيد حيث لا تزال حاملات الطائرات الأميركية عملياتية لأنّ الصواريخ الفرط صوتية الصينية جعلتها أسلحة بالية في الدفاع عن تايوان. للأسف، أرسل فلاديمير بوتين في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر طائرات Migs فوق البحر الأسود، مسلحة بصواريخ Kinjal القادرة على ضرب حاملات الطائرات هذه في غضون خمس إلى عشر دقائق.

لا شك في أنّ الصحافة الغربية التي أغرقتنا على مدار أشهر بالإدراك الزائف بنجاح الهجوم الأوكراني المضاد، قد ارتاحت عندما اضطرت إلى تحويل الانتباه إلى هذه

الحرب الجديدة. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فمفهوم العدمية يسمح لنا بإجراء تحليل أكثر تعمّقاً، والقول إنّ انخراطَها غير المدروس وغير المشروط تجاه إسرائيل هو عارض لنزعة انتحارية.

حلف الشمال الأطلسي في حرب، ورأينا في الفصل الحادي عشر أنّ غالبية الدول غير الغربية (أي بقية العالم) تميل إلى دعم روسيا، وأنّ رفضها الالتزام بالعقوبات الغربية أبقى الاقتصاد الروسي صامداً. كذلك، رأينا أنّ المملكة العربية السعودية تعمل مع روسيا لإدارة أسعار النفط، وتتصالح مع إيران (حليفة روسيا)، بفضل المساعي الحميدة للصين (حليفة روسيا هي الأخرى). أمّا حلف الشمال الأطلسي فهو علاوةً بصدد خسارة الحرب الصناعية، بعدما تبيّن أنّه عاجز عن إنتاج الذخائر والصواريخ بكميات كافية. في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، كان معلوماً للجميع إخفاق الهجوم الأوكراني المضاد، وبدأت التكهنات حول انهيارٍ لجيش كييف. والحال أنّ في هذا السياق اختارت الحكومة الأميركية توطيد دعم العالم المسلِم لروسيا. فالهيئة الصقورية لإدارة بايدن، والمتّسِعة من أوكرانيا إلى الشرق الأدنى، منحت روسيا فرصة الظهور بمثابة قوّة سلام، رغم كونها في حالة حرب. وبالنسبة إلى العالم العربي، صارت روسيا الآن الدرع الوحيد الممكن ضد عنف الولايات المتحدة المتجدّد. يحثّنا تفضيل واشنطن للحرب على تخيّل الإسرائيليين يستديرون وسط إنهاكهم بحربهم التي بلا نهاية نحو روسيا، القريبة منهم إنسانياً، وبهدف مساعدتهم على الخروج من مستنقع الردود الانتقامية.

إذا أردنا توقّع الخيارات الإستراتيجية لأميركا، فعلينا التخلّي على وجه السرعة إذاً عن بديهية العقلانية. فالولايات المتحدة لا تبحث عن تحقيق المكاسب من خلال تقييم التكاليف. في قرية واشنطن، في أرض حوادث إطلاق النار الجماعي، وفي ساعة الدين صِفر، الدافع الأساسي هو الحاجة إلى عُنف.

٢٠٢٣/١٠/٣٠

'فريد من نوعه'

The New York Times

'كتاب يهزّ اليقينيات'

Le Point

الغربُ على حافة السّقوط!

نبوءةٌ جديدة يُطلقها الباحث إيمانويل تود، بعدما توقّعَ سقوط الاتحاد السوفياتي منذ 1976.

بجرأته الفكرية المعهودة، يناقشُ تود الأزمات الاجتماعية والديموغرافية والثقافية القاتلة التي تعصف بالولايات المتحدة والدول الأوروبية. ويكشف فشل القيم الليبرالية التي قامت عليها المجتمعاتُ الغربية أمام صعود التطرف اليميني وقوى محافظة وتقليدية مثل روسيا والصين.

من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية إلى احتدام المواجهات العسكرية في الشرق الأوسط، يقدّم تود صورةً لنظام عالمي جديد يتشكّل، حيث يواجه الغربُ تحدّيات وجودية تُعرّض استقرار البشريّة للخطر.

كتابٌ ضروريّ لفهم الأزمة المصيرية التي يعيشها الغرب وتأثيرها على العالم أجمع.

إيمانويل تود عالم اجتماع وأنثروبولوجي فرنسي وباحث في المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية. يُعدّ من أبرز المفكّرين المثيرين للجدل، وله عددٌ من المؤلّفات في التحليل السياسي والاجتماعي والثقافي. صدر له عن دار الساقي 'ما بعد الإمبراطورية'.





www.daralsaqi.com